معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم 272)

تفعيل استراتيجيى الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى بمصر

أغسطس 2016

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (272)
(سلسلة علمية محكمه)

تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادى
على المستوى المؤسسى والقومى بمصر

أغسطس 2016

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

تـقـديـــــم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية المصدر الرئيسي لنشر نتاج المعهد من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مجال التخطيط والتنمية. وبحوث المعهد التي يتم نشرها في تلك السلسلة هي بحوث يتميز بها المعهد دون غيره من المؤسسات البحثية وتعتبر مرجعاً رئيسياً للباحثين من الجامعات ومراكز البحوث في مصر والدول العربية، فالمعهد به باحثين متنوعي التخصصات وهذا بدوره ينعكس على إثراء الفكر وشمولية الدراسة لأى قضية يقوم المعهد بدراستها من جوانبها وأبعادها المختلفة وخاصة الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي، الجانب المؤسسي والجانب المعلوماتي والإحصائي.

ومنذ بدء نشر الإصدار الأول لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية في عام 1977 وحتى الآن ومعهد التخطيط القومي يقدم للباحثين ومتخذي القرار العديد من الدراسات القيمة التي تعالج العديد من القضايا كلها تحت مظلة التخطيط والتنمية ومن أهمها: العمالة – التنمية الإقليمية – التنمية الزراعية – التجارة الخارجية – التضخم – تنمية القرى المصرية – الصناعات التحويلية – دور القطاع الخاص في التنمية – الخصخصة والإصلاح الاقتصادي - السياسات الزراعية في مصر – تخطيط الصادرات – صناعة الغزل والنسيج – آفاق الاستثمار الصناعي – التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي – تخطيط الطاقة – آفاق الاستثمارات العربية – السياسات التسويقية للسلع الزراعية – الاستزراع السمكي في مصر – الصناعات الصغيرة – الإنتاجية والأجور والأسعار – سياسات اصلاح ميزان المدفوعات – تطوير مناهج التخطيط – تخطيط التعليم – السياسات القطاعية – إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية – النماذج التخطيطية – التخطيط الصحي – العلاقات الاقتصادية الدولية – التنمية البشرية – التشغيل والبطالة – الحسابات القومية – اللامركزية – قضايا البيئة والموارد الطبيعية.

وبالرغم من أن المعهد دائم التطوير والتنويع فى مصادر النشر لإنتاجه العلمي إلا أن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ستظل أحد أهم مصادره لنشر البحوث الجماعية التي يقوم بإجرائها باحثين من المعهد، بالإضافة إلى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي يصدرها معهد التخطيط القومي لنشر البحوث الفردية المحكمة للباحثين من خارج وداخل المعهد.

والله ولى التوفيق،،،

رئـيس الـمعـهـد

أ.د. عبـد الـحمـيـد سـامـى الـقـصـاص

موجز الدراسة

أدى حدوث التغيرات السريعة والمتسارعة فى العقود الأخيرة فى بيئة الأعمال (العولمة + إبداعات التطور فى نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات + التحول فى قيم وتوجهات العملاء وازدياد قوتهم ونفوذهم) إلى تزايد حدة وكثافة المنافسة بين منظمات الأعمال، الأمر الذى فرض على منظمات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ضرورة القيام بالمراقبة المستمرة والمتابعة لنشاطات المؤسسات الأخرى العاملة فى نفس المجال والمجالات ذات العلاقة مع ضرورة القيام بالتشخيص والتقييم المستمرين لهذه البيئة المتغيرة بل والمشاركة فى عملية التغيير المستندة على الذكاء الاقتصادى حتى تتعرف على الفرص والتهديدات الناجمة عن هذه البيئة المحيطة.

كما قد أصبح الذكاء الاقتصادى أيضاً أحد الدعائم الضرورية لتأهيل الدول المختلفة (المتقدمة وبعض الدول النامية ومنها مصر) إضافة إلى مؤسسات ومنظمات الأعمال بها، لتحقيق الأمن الاقتصادى والمعلوماتى لتحقيق التنافسية فى ظل البيئة العالمية وديناميكيتها وانتشار التقنيات المتطورة وخاصة فى ظل ازدياد الحاجة للاستثمارات مع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى.

وعليه فقد أدت كل هذه التحديات – وفى ظل إتباع منهج الإدارة العلمية والتخطيط الاستراتيجي–إلى أهمية بل وضرورة إتباع الدول ومؤسساتها لسياسات واستراتيجيات الذكاء الاقتصادى (التنافسي والتكنولوجي والتسويقي...الخ) والذى يرتكز أساساً على تحديد الحاجة للمعلومة وسبل الحصول عليها أو الوصول إليها بسرعة، أى جمعها من المصادر الرسمية وغير الرسمية بشتى الطرق الشرعية (وغير الشرعية)، والتحكم فيها وتحليلها والاستفادة منها بشكل مثمر قبل غيرها من المنظمات بحيث تضمن للمؤسسات الحفاظ على البقاء والاستمرار والمنافسة والنمو فى ظل هذه البيئة سريعة التغير.

ويعتبر التوسع فى تطبيق تقديم الخدمات التجارية والمالية الكترونياً فى مصر بمثابة خطوة طيبة وهامة لتسهيل دمج الذكاء الاقتصادى بالإدارة الإستراتيجية لبعض القطاعات ولانتقالها بخطى ثابتة نحو مجتمع المعرفة، كما تعتبر زيادة كفاءة أسواق رأس المال بمصر والتى تلعب دوراً هاماً فى توفير الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية أحد أهم الأمثلة التى تتطلب دمج الذكاء الاقتصادى فى إدارته الإستراتيجية خاصة فى ظل التقلب والتذبذب الذى تشهده هذه الأسواق.

الكلمات الدالة

– الذكاء الاقتصادى	– الذكاء التنموى	– اليقظة الإستراتيجية
– التنافسية	– المعلوماتية	– كفاءة سوق الأوراق المالية المصرى
– الحكومة الالكترونية	– الإفصاح الالكتروني	– أنشطة ما بعد السيليكون

Abstract

Operationalization of economic intelligence strategy on the institutional and national levels in Egypt

The late decades have undergone accelerating changes in the global business environment, i.e, creative developments in Communication Systems & Information Technology, the transformation of customers values and orientations in addition to their increasing influence.

These changes have urged large, medium-size and small enterprises to thoroughly and continuously monitor, evaluate and follow –up the activities of other firms working in the same field or other related fields so as to participate in the change process on the ground of Economic Intelligence, and to be fully aware of the opportunities and threats originating from that changing environment.

Economic Intelligence have been one of the very necessary pillars of achieving economic and information security for both developed and developing countries, especially for Egypt. This is more important from viewpoint of deepening Global Competitiveness and accelerating diffuse of high technologies.

The above-mentioned dimensions, in the light of scientific management and strategic planning, have led to an urgent necessity for states and corporations to establish the proper strategies & policies of Economic Intelligence in its different spheres: Competitive, Technological and Marketing .. etc.

Most important requirements for that are : The definition of information needed, the correct ways for access to them, how to gather and collect them, either from official or nonofficial sources, and then analyzing and benefiting from them, so as to empower firms to self-sustain, grow and powerfully compete .

As for Egypt, it is highly important to expand the application span of delivering the electronic trade and financial services. This could be considered as an important step for facilitating the integration of economic intelligence in the process of sectoral strategic management, on the way of building knowledge society.

On the other side, increasing the efficiency of Egyptian Capital Market, feeding the firms with their financial requirement, is one of the most important examples which clarify the need of integrating economic intelligence in the strategic management, considering the highly fluctuating nature of this market.

Keywords:

- Economic Intelligence - Developmental Intelligence
- Strategic Awareness - Competitiveness - Informatics
- Efficiency of Egyptian Capital Market - Electronic Government EG.
- Electronic Disclosure - Beyond–silicon activities

تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادى
على المستوى المؤسسى والقومى بمصر

مقدمة :-

من المعروف أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد أصبحت شعارً تدين به دول العالم على إختلاف مستويات تقدمها الاقتصادى. فالتنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة أصبحت هى التحدي الأكبر الذى يواجه عديدا من دول العالم ومن بينها بلادنا العربية وخاصة مصر. ولقد أدركت دولنا منذ ستينات القرن الماضى هذه الحقيقة وبدأت العمل من أجل إحداث حركة إنمائية تستثمر الموارد المادية والبشرية المتاحة، وتواكب أساليب العصر ومتطلباته من أجل رفع مستوى معيشة أبنائها وتحقيق معدلات متصاعدة من التقدم والرفاهية.

ويتطلب الإنماء الاقتصادى والاجتماعي توفر مقومات وموارد مختلفة يأتي فى مقدمتها رأس المال والمواد والثروات الطبيعية والقوى البشرية المدربة والمبدعة ومصادر الطاقة والأسواق. ولاشك أنه يتوفر لبلادنا العربية الكثير من تلك الموارد والمقومات اللازمة للتنمية، إلا أن المشاهد يلحظ بصفة عامة تدنى معدلات الانجاز فى مجالات التنمية من ناحية، وارتفاع تكلفة ما يتحقق منها من ناحية أخرى.

وإذا كان لنا أن نغامر بتقديم تفسير لتلك الظاهرة، فهو تخلف الإدارة العربية سواء فى مجال الإدارة الحكومية (الإدارة العامة والمحلية) أو فى مجال مشروعات الأعمال العامة والخاصة (أدارة الأعمال)، حيث الجهاز الحكومي هو القائم على تخطيط جهود الإنماء وتحديد استراتيجياتها الأساسية، بينما تتولى مشروعات الأعمال Business Enterprises العامة والخاصة إعداد وتنفيذ خططها وتحويل الاستراتيجيات إلى برامج عمل وإنتاج فى صورة سلع وخدمات.

نخلص مما سبق إلى أهمية وجود عنصر الإدارة العلمية الإستراتيجية التى تقوم بمهام التخطيط الاستراتيجي والتنظيم والمتابعة لتعظيم الإفادة من الموارد القومية المختلفة وصولا إلى الغايات والأهداف الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

فالإدارة الإستراتيجية على اى من المستويات (القومى أو القطاعى والاقليمى أو على مستوى المشروع) هى العنصر المحرك لأنشطة الإنماء، وهى القوة الحقيقية الدافعة لحركة

الإنتاج والانجاز بما لها من قدرات على التخطيط الاستراتيجي والتنظيم والمتابعة. فمجرد توافر عناصر الإنتاج التقليدية ليس كافيا لتحقيق مسيرة النمو المتميزة، بل لا بد من توفر الإدارة الديناميكية الإستراتيجية القادرة على تجميع عناصر الإنتاج هذه وتوجيه استخدامها نحو مجالات الإنتاج والاستثمار المحققة لأهداف التنمية الشاملة والمستدامة مع الأخذ فى الاعتبار ظروف البيئية المتغيرة، حيث فرضت تطورات الألفية الجديدة، التكنولوجية والعولمة فرضت عوامل ومتغيرات جديدة لتحقيق إدارة التميز. هذه الإدارة يمكن تعريفها بأنها جهود تنظيمية مخططة تهدف إلى تحقيق الميزات التنافسية الدائمة على المستويات المختلفة بالدولة فى ظل الحقيقة التى أكدها العلماء والباحثون وهى أن السمة الدائمة للعصر الحالى الذى نعيشه هو التغيير فى كل شئ وعلى كل مستوى وطول الوقت، وأن الثابت الوحيد هو التغيير وخاصة أننا نعيش فى عصر المنظمات الذكية Smart Orgs، والجودة الشاملة TQM، والعاملين ذوى القدرة على الابتكار والإبداع.

ونظراً لأن مفهوم تخطيط أى من النظم الفرعية فى المجتمع وبشكل موجز وبسيط يشير إلى أنه تدخل مقصود للتأثير على حركة النظام وتغيره التلقائى بقصد توجيه مسار حركته وزيادة سرعة الحركة لتحقيق أهداف التنمية والنمو المنشود، فى ضوء إمكانيات النظام وموارده المحدودة، وفى وقت محدد، مع مراعاة الظروف البيئية المحيطة (الداخلية والخارجية) السائدة والمتوقعة، فإن إتجاهات حركة مصر– موضع اهتمامنا فى هذه الدراسة– التى يجب أن تسير فيها لتحقيق أهداف التنمية بالتخطيط تتمثل فى اتجاهات الاستقرار السياسى والأمني، والبناء الديمقراطي، والانفتاح الاعلامى والثقافى، والتعاون والتكامل والاندماج مع تلك الدول والتكتلات الدولية فى الاقتصاد العالمى التى تفتح آفاقاً جديدة لتنمية مصر إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً...الخ. وهذا يتطلب كما ذكرنا ضرورة الارتكاز على الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي لتحديد إتجاه الإصلاح التشريعي والإداري المناسب للانطلاق منه لرفع مستوى حياة المصريين وتعزيز مكانة مصر فى عالم الغد. فمصر يجب عليها أن تحشد كافة قواها وتعبئ كل إمكانياتها لبناء مصر كقوة فاعلة فى محيطها، متفاعلة مع عالمها، واعية بما تريد وعاقدة العزم على أن تضع نفسها فى المكانة التى تليق بها فى هذا العالم.

ولقد شهد العالم فى العقود الأخيرة من القرن العشرين تغيرات سريعة ومتسارعة فى طبيعة بيئة الأعمال وعالميتها. وقد أثرت هذه التغيرات العالمية المعاصرة على خصائص القرن الحادى والعشرين وخاصة إستراتيجيات التنمية بدول العالم المختلفة وتصرفات المؤسسات

ومنشآت الأعمال وسلوك أفراد المجتمع منتجين ومستهلكين بها.وتتمثل أهم هذه التغيرات بشكل موجز فيما يلي:-

1- الإبداعات التى حدثت فى مجال الاتصالات والمعلومات والتى أدت إلى تغيير نمط الإنتاج المعلوماتى (المادى فى شكل وسائط وأجهزة وآلات + الافتراضي فى شكل محتوى معلوماتى). وهذا ما أدى إلى ظهور وانتشار أنشطة وصناعات جديدة تهتم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتغير فى هيكل قطاعات الصناعة فى معظم دول العالم. فمنشآت الصناعة التحويلية فى الدول المتقدمة على سبيل المثال قد أخذت تستخدم الأنواع الحديثة من التكنولوجيا بما يتفق مع المفهوم الجديد للشركات المنتجة للمعرفة وما تتطلبه من احتياجات جديدة مثل :-

- القدرة على الاستجابة السريعة لرغبات المستهلكين والعملاء وطلبهم بدلا من الاستجابة لحاجاتهم.
- القدرة على خلق أسواق جديدة.
- القدرة على تطوير منتجات جديدة.
- القدرة على الاستثمار الدائم بالتكنولوجيا الحديثة.

وهذا ما أدى إلى تقلص حجم العمال النسبي فى قطاع الصناعة وتزايدهم النسبى فى قطاع الخدمات.

2- عولمة الاقتصاد والتوجه نحو التكامل الاقتصادي العالمى وذلك مع بروز الطبيعة التنافسية والتكاملية للسوق العالمى، ومع توجه الدول النامية أيضا للاندماج فى الاقتصاد العالمى. فالتقنيات المتقدمة والمتطورة فى مجال الأقمار الصناعية ووسائل الاتصالات الأخرى قد أدت إلى إسقاط الحدود والحواجز الجغرافية والثقافية، الأمر الذى أتاح للمنظمات اتساع حدود بيع منتجاتها للعملاء الحاليين والمرتقبين فى الداخل والخارج، كما أتاح أيضا إتساع حدود وأسواق مستلزماتها ومواردها من الموردين المحليين والخارجيين.

وبالتالى أصبحت جميع الشركات (كبيرة، وصغيرة) تواجه المنافسة العالمية، الأمر الذى أدى بها إلى الميل للاندماج العالمى فيما بينها لضمان النجاح فى التسويق فى ظل المنافسة العالمية (التحدى الذى يواجه النشاط التجارى).

3- ظهور التجارة الالكترونية وانتشارها بشكل متسارع منذ 1996، حيث صارت الإمكانية متاحة لتقديم الخدمات التجارية والمالية وغيرها الكترونيا، الأمر الذى أدى إلى :-

- تسهيل تنفيذ الحملات التسويقية والترويجية.
- التعامل مع السوق ومتغيراته بشكل أسرع وأبسط للنفاذ إليه.
- زيادة القدرة على توفير العديد من قواعد ومخازن البيانات والمعلومات.

وهذا يعنى القدرة على إدارة قواعد بيانات تنظم عمليات البيع والشراء والعلاقات مع العملاء، وتصميم وتنفيذ حملات تسويقية وترويجية.

والخلاصة أن التجارة الالكترونية تعتبر فرصة ذهبية لرجال الأعمال والشركات، وأداة واضحة لعولمة التجارة، وذلك على الرغم من المخاطر العديدة التى تحف بها فى نفس الوقت (تسرب المعلومات+ عدم ضمان سرية المساومات والمداولات + أنشطة غير مشروعة...الخ).

4- سيطرة الفكر الرأسمالي والنظام الاقتصادى الرأسمالي ونظم السوق الحرة على دول العالم (باستثناء كوبا وكوريا الشمالية) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الاقتصادى الاشتراكي وفكره.

5- التحول من النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم على الموارد الاقتصادية إلى نظام مجتمع المعرفة والابتكار والإبداع.

6- تزايد معدلات حدوث الأزمات والكوارث العالمية والقومية (الطبيعية والبشرية) مثل :

- أحداث 11 سبتمبر 2001 والتى ألقت بظلالها القاتمة على الاقتصاد العالمي مع إضعاف القدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية وانحسار الأسواق المتاحة أمامها نتيجة المواقف المتشددة للدول الكبرى المؤيدة لرد الفعل الامريكى، والتى أبرزت تدهور معدلات التبادل الدولية لغير صالح الدول النامية باستخدام الضغوط السياسية والاقتصادية عليها.
- الأزمة المالية العالمية2008 والأزمات والكوارث الطبيعية(عواصف وأعاصير وسيول ساندي...الخ) والأمن الغذائي والأسعار والطاقة...الخ.
- الأزمات والتحديات التى تواجه دول الربيع العربى.
- الأزمات التى ترتبت على التراجع الكبير لأسعار النفط (مؤخراً)

7- تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية(معدل نمو اقتصادي عالمي محدود)، الأمر الذى يؤدى إلى مواجهة سنوات عصيبة لكل من أطراف العمليات التجارية (المسوقين والعملاء).

ونتيجة لهذه التغيرات السابق ذكرها فإنه يمكن بلورة أهم خصائص القرن الحادى والعشرين والتى تعتبر بشكل عام بمثابة قيود وتوجهات جديدة تفرض نفسها على بيئة الأعمال السائدة فيما يلى :-

1- التنافسية والاندماجية والعالمية.
2- انقسام وتعدد الأسواق الكبيرة وظهور الأقسام السوقية المتجانسة فى كل دولة
3- تزايد قوة ونفوذ العملاء وذلك نتيجة للعديد من الأسباب.
4- تميز المنظمات فى الألفية الجديدة الموجهة بالسوق فيما يتعلق بمناهج اتخاذ القرارات.
5- تواؤم المنظمات مع البيئة والحاجة لمزيد من الالتزام الاجتماعى: فالمنظمات مطالبة فى ظل اقتصاد السوق بتحقيق مسئولياتها نحو المجتمع وكافة المجموعات ذات العلاقة.
6- تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى :

فقد حقق الاقتصاد العالمى فى كثير من أرجاء العالم معدل نمو اقتصادى محدود خلال العقود القليلة الماضية، وهذا ما يؤدى إلى مواجهة سنوات عصيبة لكل من الشركات والعملاء.

والخلاصة أنه فى ضوء هذه البيئة العالمية وديناميكيتها وانتشار التقنيات المتقدمة والمتطورة والتى أدت إلى إلغاء الحدود والحواجز الجغرافية والثقافية، حيث طويت حدود الزمن والمسافات من خلال الاتصالات السريعة ووسائل الانتقال وتدفق الأموال وازدياد حدة وكثافة المنافسة العالمية فإن مؤسسات ومنظمات اليوم تعانى من مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخطيرة والتى من أبرزها :-

- التحول فى قيم وتوجهات العملاء.
- تزايد حدة وكثافة المنافسة العالمية.
- العولمة الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادى العالمى.
- التدهور البيئي.

وهذا ما يجعلنا نجزم بأن المنظمات التى ستقنع بإستراتيجية البقاء فى أسواقها ستواجه مخاطر خسارة هذه الأسواق وستجد المنافسين العالميين يشاركونها الساحة كما أنها ستفقد فرص الدخول إلى الأسواق العالمية. وهذا ما يستدعى ضرورة إحداث تغييرات فى استراتيجيات الإدارة بالدول والمؤسسات ويبرز أن مفتاح النجاح بها يرتبط بمدى مواءمة إستراتيجياتها مع التغيرات البيئية المحيطة(سواء البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية).

وتشير بعض الكتابات(Kotler &Armstrong فى 1999) إلى أن هذه التغيرات السريعة فى بيئة الأعمال وعالميتها تفرض على الإدارة على المستويات المختلفة بالدولة وخاصة مستوى المؤسسات (إدارة المنظمات) أن تعيد النظر فى إستراتيجيتها وأهدافها وممارساتها كل عقد من الزمان، فالاستراتيجيات والسياسات الناجحة لشركة ما فى الماضى قد لا تكون مناسبة فى العقد الذى يليه أو العقد الحالى والذى سقطت فيه الحواجز الجمركية والحدود الجغرافية مع التطور المذهل فى تقنيات الاتصال ومع الاستثمارات الكثيفة فى مجال التكنولوجيا وبروز الطبيعة التنافسية والتكاملية للسوق العالمية والتحول إلى نظام مجتمع المعرفة Knowledge Driven Society .

هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا إذا تم الارتكاز على الإدارة الإستراتيجية حيث تستطيع الإدارة أن تحلل النظام ببيئة المحيطة تحليلاً علمياً استراتيجيا (مثلاً باستخدام تحليل SWOT وتحليلPEST، SIMPEST، نموذج بورتر،..الخ) مع ضرورة تبنى الذكاء الاقتصادى به واعتماده فى الاستراتيجيات التطويرية والتنموية والاستشرافية وتطبيق تقنياته بنجاح، نظراً لأنه يرتكز على مختلف المعارف والمعلومات المفيدة التى من شأنها أن تستخدم لتطوير الأوضاع الديناميكية الاقتصادية على المستوى المؤسسى والقومى.

ويرتبط الذكاء الاقتصادى فى الحقيقة بأنشطة إنتاج المعرفة والمعلومات الإستراتيجية المفيدة من مصادرها فى إطار قانونى، ومعالجة هذه المعلومات وتقديمها لتطوير الاستراتيجيات التنموية. لذلك فإنه يمكن النظر إليه على أنه يمثل الركائز الأساسية للدولة ومؤسساتها لتحقيق التنافسية المستدامة فى عالم متغير، حيث يهتم بتحويل المعلومة إلى نوع من الذكاء والتحول من الذكاء التنافسى لذكاء الأعمال بحيث يخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية لدعم العمل على مستوى الدول ومؤسساتها والاهتمام بالتنافسية.

أهمية الدراسة:

أصبحت سياسة الذكاء الاقتصادى ونظمه حقيقة تتبناها دول العالم المتقدم ومؤسساتها المختلفة مهما تنوع مجالها (سواء كان اقتصادياً أو تجارياً أو صناعياً أو خدمياً ...الخ) تطبق فى الأسواق التى تعتبر مصدراً لزيادة القيمة المضافة السلعية والخدمية. لذلك فهو آلية من آليات تحقيق الأهداف وتحديد المنافع الحقيقية مع تحديد اتجاهات الإصلاح والتطوير والمشاريع الناجحة. وإضافة لذلك فإنه يعتبر سياسة عامة تتبناها الدول ومؤسساتها وهيئاتها وتطبق فى الأسواق والمشروعات للتأثير فى البيئة المحيطة وإبراز القوة (مثل مشاريع الفضاء والطيران والتسليح والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة...الخ)، الأمر الذى يعنى مساندة

سياسية للدولة. وهذا ما يتطلب تطويراً معرفيا للمؤسسات لإدارة المشاريع ومواكبة التغيرات البيئية والتنسيق الداخلى ومواكبته لإستراتيجية المؤسسة. لذا يجب تدعيم المؤسسات فى دولنا بأحدث تقنيات الذكاء الاقتصادى المتاحة بعد فهمها وإدراكها من قبل كل مؤسسة بالدولة نظراً لأنه يستخدم للتفاعل مع البيئة المحيطة من خلال التركيز على جانبين هما :-

أ- توقع التهديدات وتقدير المخاطر ومواجهة الإخفاقات بتبني الاستراتيجيات الدفاعية المناسبة ومن ثم اتخاذ القرارات المناظرة للتأثير على المحيط والبيئة للمساعدة على تفادى أو تجنب هذه التهديدات (جانب دفاعي). فمواجهة المخاطر فى نمطها الجديد فى العصر الحالى (والتى تحولت من مخاطر فى شكل حروب عسكرية وتكنولوجية إلى مخاطر اقتصادية وصناعية وسياسية ...الخ) يعتمد أساسا على المعلومات والمعارف والاستخبارات المعلوماتية، حيث هى قائمة على المنافسة الشرعية أو حتى التجسس المعلوماتى، وذلك للحفاظ على الأمن الاقتصادى والمعلوماتى وحماية ومتابعة مصالح الدول المشروعة.

وهذا ما يبرز تطور دور المؤسسات لتصبح شريكا أساسيا للدولة فى الحفاظ على الأمن السياسي والاقتصادى والمعلوماتى لمواجهة كافة أنواع الحروب والمخاطر، الأمر الذى يُمكَن كلاَ من الدولة ومؤسساتها فى أن تتغير وتتواكب مع ديناميكية محيطها بشكل ذكى يتيح لها تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة التهديدات.

ب- تحديد الفرص ومحددات النجاح واستغلالها فى خلق المزايا التنافسية بشكل مستمر وتحسين الوضع التنافسي بالعمل على ميزة تنافسية جديدة لمواجهة المنافسين والتقدم عليهم وفق رؤية واضحة ومتكاملة (جانب هجومي)، حيث كما يتم استبدال تقنية تكنولوجية بأخرى فإنه يمكن استبدال ميزة تنافسية بأخرى. فالذكاء الاقتصادى هو الذى يحدد الاستبدال والوقت المناسب لذلك. فعن طريق التفاعل مع البيئة المحيطة يمكن خلق مزايا جديدة من خلاله بالاعتماد على منهج يعظم الاستفادة من الإمكانيات مدعوما بالمعلومات، بما يمكنه من توفير دراسات عميقة عن المنافسين وعن الأسواق والعملاء والاحتياجات المتطورة لأخذها فى الاعتبار فى الوقت المناسب.

هنا يجب الإشارة إلى أن قطاعا مثل قطاع الخدمات المالية، والذى يعتبر من أكثر القطاعات تأثرا بالتغيرات العالمية والعولمة إضافة إلى أنه يلعب دورا هاما فى توفير الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية ويؤثر بالتالى على عملية التنمية الاقتصادية، يستلزم الاهتمام الشديد بالأسواق المالية المختلفة والتى تتيح لكل ذوى

العلاقة (مستثمرين وخلافه) عوائد مناسبة وتجنبهم فى ذات الوقت من التعرض للمخاطر المحتملة، خاصة فى ظل التقلب والتذبذب الذى تشهده وتتسم به تلك الأسواق.

وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مستوى كفاءة هذه الأسواق المالية بمصر إعتمادا على ما لديها من بنية معلوماتية وإتصالاتية ومعرفية للقيام بدورها فى دعم عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي التعرف على مدى دمج الذكاء الاقتصادى ونظمه داخل سوق الأوراق المالية المصرى كأحد أهم الأمثلة.

والحقيقة أن اهتمام الرواد والباحثين الإداريين بتأثير العوامل البيئية للمنظمة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفنية، القانونية،...) قد أدى إلى استبدال مصطلح سياسات الأعمال الذى كان منتشراً سابقاً إلى ما أصبح يطلق عليه مصطلح الإدارة الإستراتيجية نظرا لشموليته وقدرته على تمكين المنظمات من بلوغ أهدافها بفاعلية وكفاءة عالية. كما أن الأهداف الإستراتيجية لأى منظمة من المنظمات والتى تتمثل فى البقاء والاستقرار والاستمرار والنمو قد لا تتحقق إلا بوجود إدارة فاعلة تستطيع أن تحقق هذه المطالب، حيث اتضح من الدراسات التى أجرها الباحثون الإداريون أن المنظمات التى أخذت بمفهوم الإدارة الإستراتيجية كانت ذات أداء أفضل من تلك المنظمات التى لم تأخذ بهذا المفهوم.

من هنا تبرز أهمية الإدارة الإستراتيجية للنظم الاقتصادية بالدول المختلفة ولمنظمات الأعمال بها من خلال قدرتها على رسم غايات المنظمات وأهدافها وتحديد التوجهات مختلفة الأمد لبلوغ تلك الأهداف فى مدى زمني ملائم وسط بيئة تتسم بالسرعة فى التغيير وعدم التأكد، والقيام بمتابعة التنفيذ وتقييم النتائج ومدى التقدم لبلوغ الأهداف.

نخلص مما سبق إلى أن أهمية الدراسة تبرز من أنها تجيب على التساؤلات الآتية:-

1- هل يمكن للذكاء الاقتصادى بوجه عام أن يساهم فى تمكين الدول والمؤسسات ومنظمات الأعمال بها من تحقيق تنافسية مستدامة فى ظل بيئة الأعمال الداخلية والخارجية المعاصرة؟ أى التأسيس لاقتصاد المعرفة وتحسين مجال الأعمال متضمناً وضع المؤسسات بين الأمن المعلوماتى والتجسس الاقتصادى وإبراز دور الذكاء الاقتصادى فى أنشطة المجتمع الإبداعية.
2- هل يمكن الاستفادة من نماذج وتجارب دولية (مثل اليابان والصين وفرنسا وأمريكا ...الخ) وعربية (مثل الجزائر والأمارات ...الخ) حول الذكاء الاقتصادى وكيفية دمجه

فى البنيان الاستراتيجي بها والإدارة الإستراتيجية لها؟ وما هى مجالات وأولويات تطبيقه فى هذه الدول؟

3- ما هو واقع الذكاء الاقتصادى فى مصر؟ وهل يمكن تحسين كفاءة الاقتصاد المصرى بتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادى بإعتباره عاملا رئيسيا وهاماً فى تحديد وضع مصر التنافسي العالمى وتحسين الميزة التنافسية للإقتصاد المصرى بمؤسساته المختلفة؟ وما هو دور مصر ومؤسساتها لتفعيل دمج الذكاء الاقتصادى فى البنيان الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي بها؟

4- التعرف على مستوى تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي فى أحد الأسواق بمصر (وليكن سوق رأس المال مثلاً) بحيث يظهر مدى دمج الذكاء الاقتصادى به ومدى التأثير على كفاءته.

5- ما هى أهم نتائج تحليل واقع الذكاء الاقتصادى ببعض الشركات الخاصة بمصر بمحاولة إجراء دراسة ميدانية لعينة منها؟

وعليه فقد رأينا أهمية بلورة الهدف العام للدراسة وأهدافها التفصيلية فيما يلى:-

الهدف العام :

إبراز أهمية الذكاء الاقتصادى بشكل عام ورصد أهم مجالات تطبيقه فى الحياة الاقتصادية المصرية مع إبراز أهم مقومات إدماجه فى البناء الاستراتيجي بمصر بهدف تحسين تنافسية الاقتصاد المصرى.

وهذا ما يمكن بلورته فى الأهداف التفصيلية التالية:-

أهداف الدراسة التفصيلية:

1- إبراز أن الذكاء الاقتصادى، والذى بدأ ظهوره بالعالم كمفهوم عملى عام 1994، هو وسيلة وأداة للتطوير والإبداع فى الاقتصاد المفتوح (فى ظل العولمة وازدياد حدة المنافسة فى الأسواق العالمية المعاصرة)، مع إلقاء الضوء على دور الدولة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية المصرية لممارسة الذكاء الاقتصادى لتحقيق التنمية المنشودة.

2- التعرف على أهم مجالات تفعيله فى بعض دول العالم المتقدمة والنامية بدراسة وتحليل تجارب هذه الدول للاستفادة منها.

3- رصد أهم مجالات تطبيق الذكاء الاقتصادى فى الحياة الاقتصادية المصرية مع إبراز أهم مقومات إدماجه فى البناء الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية على مختلف

المستويات بمصر لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين تنافسية الاقتصاد المصرى.

4- التعرف على مستوى تطبيق (أو دمج) نظام الذكاء الاقتصادى فى البناء الاستراتيجي فى احد أهم الأسواق بمصر وليكن سوق رأس المال مثلاً.

5- إجراء استطلاع ميدانى لآراء عينه من العاملين المسئولين بالشركات الخاصة العاملة بالمنطقة الحرة فى بيئة الأعمال المصرية بهدف إلقاء الضوء على علاقتها بالذكاء الاقتصادى، وعلى أن يتم ذلك فى ضوء القيود القائمة على الدراسة والمتمثلة فى كل من القيود المادية والقيود الخاصة بأمن المعلومات والأمن العام وكذلك القيود الخاصة بالوقت المتاح فى إطار الوقت المحدد لإنجاز الدراسة.

وعليه فقد رأينا أهمية أن تتضمن محتويات هذه الدراسة خمس فصول بحيث تعكس الغاية من الدراسة وأهدافها، والتى تساهم فى تطوير وتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادى بمصر ومؤسساتها لتحسين تنافسية الاقتصاد المصرى.

منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة بالدراسة يجب الاعتماد على عدة مناهج لتماشيها مع طبيعة هذه الدراسة كالمنهج التاريخى لتتبع تطور الذكاء الاقتصادى والمنهج الوصفى التحليلى لإجراء العرض النقدى لخبرات الدول المتقدمة والنامية فى الارتكاز على الذكاء الاقتصادى والاعتماد على التحليلات الإحصائية فى الدراسة الميدانية للتعرف على وضع الذكاء الاقتصادى فى بعض مؤسسات مصر.

ولا يسعني فى النهاية إلا توجيه الشكر لكل من ساهم فى إخراج هذه الدراسة فى شكلها الحالى سواء من السادة أعضاء الفريق البحثي من داخل المعهد من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين والمدرسين المساعدين والمعيدين أو من السادة العاملين خارج المعهد من الأساتذة والخبراء متمنياً مزيد من القدرة على الإنتاج الجماعى مع تمنياتي أن تكون الدراسة قد حققت الهدف من إجرائها.

والله من وراء القصد...

الباحث الرئيسى والمشرف على الدراسة

(أ.د. محـرم الحـداد)

فريق الدراسة

أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد

1. أ.د. محرم الحداد (الباحث الرئيسى والمشرف على الدراسة)
2. أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى
3. أ.د. زلفى عبد الفتاح شلبى
4. د.م. بسمة محرم الحداد

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة

1. أ. أسماء مليجى
2. أ. سماح عبد اللطيف

أعضاء الجهاز الادارى بالمعهد

1 - د. سيد دياب

من خارج المعهد

1- د. محمد أبو سريع على
2- د. ريهام احمد ممدوح
3- د. محسن عادل

محتويات الدراسة	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة.....	**ج**
أهمية الدراسة.....	**ح**
أهداف الدراسة.....	**ك**
منهجية الدراسة.....	**ل**
فريق الدراسة.....	**م**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي.....	**1**
1-1 أساسيات الذكاء الاقتصادي و أهميته علي المستويين القومي و المؤسسي.....	**2**
1-1 -1 مفاهيم الذكاء الاقتصادي.....	**3**
1-1-2 التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي.....	**4**
1-1-3 خصائص الذكاء الاقتصادي.....	**6**
1-1-4 مهام الذكاء الاقتصادي.	**7**
1-1-5 أهمية الذكاء الاقتصادي علي المستويين القومي و المؤسسي	**8**
1-1-6 أهداف الذكاء الاقتصادي علي المستويين القومي و المؤسسي	**10**
1-2 عناصر الذكاء الاقتصادي.....	**12**
1-2-1 سياسة اليقظة	**13**
1-2-1-1 أساسيات إنشاء نظام اليقظة	**14**
1-2-1-2 مستويات اليقظة.....	**16**
1-2-1-3 مراحل نشاط اليقظة.....	**17**
1-2-2 سياسة التنافسية.....	**18**
1-2-2-1 مصادر الميزة التنافسية و ارتباطها بالذكاء الاقتصادي.....	**18**
1-2-2-2 خصائص و شروط الميزة التنافسية.....	**19**
1-2-2-3 دورة حياة الميزة التنافسية	**20**
1-2-2-4 الذكاء الاقتصادي مؤثراً علي دورة حياة الميزة التنافسية.....	**22**
1-2-2-5 دور الذكاء الاقتصادي في خلق المزايا التنافسية	**22**
1-2-3 سياسة الأمن الاقتصادي	**22**
1-2-4 سياسة التأثير.....	**23**
1-3 المراحل العملية للذكاء الاقتصادي ما بين الاستخبارات و التنافس و التجسس.....	**23**
1-3-1 مرحلة تحديد الحاجة للمعلومة.....	**25**

تابع محتوى الدراسة	رقم الصفحة
1-3-2 مرحلة جمع المعلومات و الوصول اليها.....	27
1-3- 3 مرحلة معالجة وتحليل المعلومات.....	28
1-3-4 مرحلة بث المعلومات و اتخاذ القرار.....	28
1-4 تحقيق الذكاء الاقتصادي و آلياته و نماذجه.....	29
1-4-1 أليات و أدوات تحقيق الذكاء الاقتصادي.....	29
1-4-2 أهم نماذج تطبيق الذكاء الاقتصادي.....	30
1-4-2-1 نموذج فولد.....	30
1-4-2-2 النموذج الياباني للذكاء الاقتصادي.....	31
1-4-2-3 النموذج الأمريكي للذكاء الاقتصادي.....	33
1-4-2-4 النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي.....	34
1-4-3 أمثلة ناجحة لتطبيقات الذكاء الاقتصادى.....	36
1-4-4 دور الدولة فى دعم وتبنى الذكاء الاقتصادى.....	38
الفصل الثانى: أهم التجارب الدولية في "الذكاء الاقتصادى والدروس المستفادة مع تركيز خاص على تجارب "الصعود الاقتصادى الأسيوى الآسيوي".....	40
2-1 إطار مفاهيمى.....	41
2-1-1 مدخل تعريفى.....	41
2-1-2 خلفية منهجية لدراسة التجارب الدولية فى مجال الذكاء الاقتصادى محاولة فى تحديد "مفهوم مجهل".....	45
2-2 التجربة اليابانية فى الذكاء الاقتصادى.....	48
2-2-1 التقدم الاقتصادى والتكنولوجى اليابانى على طريق التنافسية الدولية.....	48
2-2-2 دروس مستفادة من التجربة اليابانية لمصر.....	53
2-3 التجربة الصينية فى الذكاء الاقتصادى	55
2-3-1 تقدير قوة الإبتكار فى إدارة الاقتصاد الكلى.....	57
2-3-2 تقدير قوة الإبتكار الصينى فى صناعة أشباه الموصلات.....	59
2-3-2-1 قوة التدخل الحكومى.....	61
2-3-2-2 حفز الطلب على منتجات صناعة" أشباه الموصلات".....	62
2-3-2-3 الاستثمار الرأسمالى القوىّ فى صناعة أشباه الموصّلات.....	63
2-3-2-4 الشراكات العالمية.....	64

تابع محتوى الدراسة	رقم الصفحة
2-3-3 عام 2016 وما بعده: الصين على الحافة وفى نقطة التحول.....	65
2-4 لمحات عن تجارب غربية فى الذكاء الاقتصادى	69
2-4-1 ألمانيا – الولايات المتحدة – فرنسا.....	69
2-4-2 الدول العربية.....	70
2-5 آفاق جديدة فى الممارسة الدولية للذكاء الاقتصادى	71
2-5-1 الذكاء الاقتصادى على مستوى المؤسسة أو الشركة.....	71
2-5-2 انترنت الأشياء : الفرصة والتحدى.....	72
2-5-3 الرقمية فى عالم الأعمال.....	73
2-6 خلاصات من التجارب الدولية للذكاء الاقتصادى.....	74
2-6-1 الطريقة التطورية.....	74
2-6-2 الطريقة الطفرية أو الراديكالية.....	74
2-7 التجربة المصرية.....	77
2-7-1 نموذج للخبرة السلبية من الماضى.....	78
2-7-2 بدائل للمستقبل.....	85
الفصل الثالث: رصد وتحليل تنافسية الاقتصاد المصري وكيفية تحسينها من منظور تفعيل الذكاء الاقتصادى.....	88
3-1تحليل الوضع الراهن لتنافسية الاقتصاد المصرى.....	90
3-1-1 رصد وتحليل ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية.....	91
3-1-2 المؤشرات التي يتضمنها تقرير ممارسة الأعمال.....	97
3-2 أهم تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر ومتطلبات تنميتها.....	99
3-2-1 نماذج لبعض تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر.....	100
3-2-2 أهم متطلبات تنمية تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر.....	110
3-3 مقومات تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي المرتبطة بتحسين تنافسية الاقتصاد المصرى	115
3-3-1 مقومات ترتبط بالواقع الاقتصادي المصري.....	115
3-3-2 مقومات ترتبط بتطور البحث العلمي والتكنولوجي في مصر.....	121
الفصل الرابع: الذكاء الاقتصادي وكفاءة أسواق رأس المال بمصر.....	137
4-1 كفاءة سوق رأس المال.....	138
4-1-1 مفهوم ومقومات كفاءة سوق الأوراق المالية.....	138

تابع محتوى الدراسة	رقم الصفحة
4-1-1-1 مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية.....	138
4-1-1-2 مقومات سوق الأوراق المالية الكفء.....	139
4-1-1-2-1 دقة وسرعة وصول المعلومات.....	139
4-1-1-2-2 كفاءة التشغيل والتسعير.....	139
4-1-1-2-3 السيولة.....	140
4-1-1-2-4 عدالة السوق.....	140
4-1-2 فرضية السوق الكفء وأساليب قياسها.....	140
4-1-3 الصيغ المختلفة لكفاءة سوق الأوراق المالية.....	142
4-1-3-1 فرضية الصيغة ضعيفة الكفاءة.....	142
4-1-3-2 فرضية الصيغة متوسطة الكفاءة.....	143
4-1-3-3 فرضية الصيغة قوية الكفاءة.....	143
4- 2 المعلومات و كفاءة سوق الأوراق المالية	144
4-2-1 أهمية المعلومات لسوق الأوراق المالية	144
4-2-2 الافصاح والشفافية	146
4-3 تطبيقات الذكاء الاقتصادي داخل سوق الأوراق المالية المصري	148
4-3-1 الاطار التشريعي والتنظيمى لسوق الأوراق المالية المصري	148
4-3-1-1 الاطار التشريعي المنظم لعمل لسوق الأوراق المالية المصري	149
4-3-1-1-1 قانون الشركات قانون 1981/159.....	149
4-3-1-1-2 قانون قطاع الأعمال العام (الخصخصة) قانون 1991/203.....	149
4-3-1-1-3 قانون سوق رأس المال 95/ 1992	149
4-3-1-1-4 قانون الاستثمار قانون 1997/8.....	151
4-3-1-1-5 قانون الإيداع المركزي 93/ 2000.....	151
4-3-1-1-6 قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية قانون 10/ 2009.....	152
4-3-1-2 الإطار التنظيمي لسوق الأوراق المالية المصري	152
4-3-2 تطور آداء سوق الأوراق المالية المصري	160
4-3-2-1 مؤشرات تطور أداء سوق الأوراق المالية المصري	160
4-3-2-2 كفاءة السوق المصرى (البورصة) SWOT Analysis	162

تابع محتوى الدراسة	رقم الصفحة
الفصل الخامس: مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي في منشآت الأعمال الخاصة العاملة بالمنطقة الحرة.....	**166**
5-1 مجتمع الدراسة.....	**167**
5-2 عينة الدراسة.....	**169**
5-3 منهجية الدراسة.....	**170**
5-4الوصف الإحصائى لإستبيان الدراسة الميدانية.....	**172**
5-4-1 البيانات الشخصية.....	**172**
5-4-2 تقييم تجربة الشركة فى مجال الإبداع والإبتكار.....	**174**
5-4-3 تقييم تجربة الشركة فيما يتوافر لديها من نظام لجمع وتحليل المعلومات	**177**
5-4-4 تقييم تجربة الشركة فيما يتوافر لديها من الرؤية المستقبلية.....	**181**
5-5 إختبار صحة الفروض الميدانية.....	**183**
5-5-1 إختبار صحة الفرض الأول.....	**183**
5-5-2 إختبار صحة الفرض الثانى.....	**184**
5-5-3 إختبار صحة الفرض الثالث.....	**186**
ملخص الدراسة.....	**187**
قائمة المراجع.....	**211**
ملاحق الدراسة.....	**221**

قائمة جداول الدراسة

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	تحليل المؤشرات الفرعية لركيزة الاستعداد التكنولوجي.....	**95**
2-3	تحليل المؤشرات الفرعية لركيزة الابتكار.....	**96**
3-3	تطور مركز مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2007-2015.....	**98**
4-3	استثمارات أكبر عشرين جنسية في مصر.....	**117**

رقم الجدول	تابع عنوان الجدول	رقم الصفحة
5-3	التحليل البيئي الرباعي (SWOT ANALYSIS) لمنظومة البحث العلمي في مصر.....	122
1-4	تطور الإطار التنظيمي لسوق الأوراق المالية المصرى في الفترة 1996-2010.....	153
2-4	تطور هيكل سوق الأوراق المالية المصري في الفترة من 1996-2010.....	158
3-4	تطور عمليات سوق الأوراق المالية المصري في الفترة من 1996-2010.....	159
4-4	بعض المؤشرات لتطور آداء سوق الأوراق المالية المصري فى الفترة من 2009-2015.....	160
1-5	موقف الاستثمار بالمناطق الحرة في نهاية عام 2015 مقارنةً بالعام الذي يسبقه.....	167
2-5	موقف المساهمات الأجنبية في رؤوس أموال المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة في نهاية العام المالي 2015/2014.....	168
3-5	استمارات الإستقصاء المرسلة و الردود عليها.....	170
4-5	توزيع العينة حسب الوظيفة.....	172
5-5	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.....	173
6-5	توزيع العينة حسب المؤهلات العليا.....	173
7-5	مؤشر وجود إدارة معنية بشئون البحث والتطوير.....	174
8-5	مؤشر تخصيص ميزانية للإدارة المعنية بشئون البحث والتطوير.....	175
9-5	مؤشر عدد الابتكارات والاكتشافات الجديدة في مجال عمل الشركات.....	175
10-5	المؤشرات الفرعية لتقييم تجارب الشركات في مجال الإبداع والابتكار.....	176
11-5	مؤشر وجود إدارة المعنية بجمع وتحليل المعلومات.....	177
12-5	مؤشر تخصيص ميزانية للإدارة المعنية بجمع وتحليل المعلومات.....	178
13-5	مؤشر مصادر الشركة في الحصول علي المعلومات والبيانات المرتبطة بمجال عملها	178
14-5	مؤشر الحصول علي المعلومات الجديدة والدقيقة.....	179
15-5	المؤشرات الفرعية لتقييم تجارب الشركات في مجال جمع البيانات والمعلومات	179

رقم الجدول	تابع عنوان الجدول	رقم الصفحة
5-16	مؤشر التعرف علي مصطلح "الذكاء الاقتصادي".....	181
5-17	المؤشرات الفرعية لتقييم تجارب الشركات في مجال الرؤية المستقبلية.....	182
5-18	اختبار T-Test لاختبار الفرضية الأولى.....	183
5-19	اختبار T-Test لاختبار الفرضية الثانية.....	185
5-20	اختبار T-Test لاختبار الفرضية الثالثة.....	186

قائمة أشكال الدراسة

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	منحني دورة حياة الأفضلية التنافسية.....	21
1-2	سلسلة دورة حياة الأفضلية التنافسية.....	21
1-3	النموذج الياباني للذكاء الاقتصادى.....	33
1-4	النموذج الأمريكي للذكاء الاقتصادى.....	34
1-5	النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادى.....	36
2-1	المسار الموضوعى – الزمنى لنشوء وتطور مفهوم "الذكاء الاقتصادى".....	48
3-1	كيفية ربط معاملات المواطن بالرقم القومي.....	105

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي

مقدمة

مع نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحادي والعشرين شهد العالم تغيرات عالمية سريعة ومتلاحقة وعميقة في شتي الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية. الأمر الذي يستدعي العمل علي وجود إدارة علمية إستراتيجية واضحة وفاعلة علي شتي المستويات – القومية أو القطاعية أو المحلية أو حتي علي مستوي المؤسسة أو المشروع – تكون العنصر الأساسي للنمو والقوة الحقيقية الدافعة للإنتاج والانجاز والتطوير، وتقوم بوضع الخطط الإستراتيجية وتنفيذ التخطيط الإستراتيجي والتنظيم والمتابعة لتعظيم الاستفادة وتحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية.

وفي ظل اقتصاد المعرفة والعولمة ظهرت عوامل ومتغيرات جديدة لتحقيق إدارة التميز بما بها من جهود تنظيمية مخططة تهدف إلي تحقيق الميزات التنافسية علي كل المستويات. كما ساعدت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية علي تلاشي الحواجز السياسية والجغرافية و الثقافية بين الدول وتقارب الاسواق وازدياد التحديات وحدة التنافس بين منظمات الأعمال في بيئة أعمال ديناميكية وسريعة التغير. مما فرض علي المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ضرورة القيام بالتشخيص والتقييم المستمرين للمؤسسات والأفراد سواء منتجين أو مستهلكين والمشاركة في عملية التغيير.

ونتج عن كل هذا ظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي بأنواعه وأدواته وآلياته ونماذجه علي المستويين القومي والمؤسسي. و الذي يهدف إلي التعرف علي الفرص والإستفادة منها ومواجهة التحديات والتهديدات. ويرتكز في الأساس علي تحديد الحاجة للمعلومة وبألاخص المعلومة الاستراتيجية وسبل الحصول عليها بسرعة سواء من المصادر الرسمية أو غير الرسمية والتحكم فيها وتحليلها والاستفادة منها قبل الغير للارتفاع بالقدرة التنافسية والنمو. فالذكاء الاقتصادي يمثل الركائز الأساسية للدول والمؤسسات ومنظمات الأعمال لتحقيق التنافسية المستدامة في ظل ديناميكية المحيط. والذي يحد من مجال الشكوك وتفادي اتخاذ قرارات عشوائية في شتي القطاعات بوجود رؤية واضحة وبالتإلي تحقيق الاستفادة القصوي.

ويهدف هذا الفصل إلي التأكيد علي أهمية بل وضرورة تبني مفهوم الذكاء الاقتصادي وأدواته وآلياته وتطبيقه في الدول النامية عامة و بالتحديد في مصر و مؤسساتها و منظمات الأعمال بها، بهدف تحقيق تنافسية مستدامة ونمو اقتصادي مناسب في ظل ديناميكية بيئة الاعمال

الداخلية والخارجية المعاصرة بشتي عواملها ومتغيراتها. لذلك يجب البدء بإيضاح الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي و تناوله بالدراسة والتحليل من خلال التعرض للموضوعات التالية:–

- المفاهيم المتعددة للذكاء الاقتصادي ونشأته وتطوره وخصائصه ومهامه وأهميته وأهدافه علي المستويين القومي و المؤسسي و دوره في دعم النمو الاقتصادي بشكل عام.
- عناصر الذكاء الاقتصادي بالتفصيل ومنها سياسة اليقظة والتنافسية والأمن الاقتصادي والتأثير بمختلف خطوات تحقيقها.
- المراحل العملية المختلفة للذكاء الاقتصادي ومدي اختلافه واتفاقه عن مفاهيم المخابرات التنافسية والذكاء التنافسي والتجسس الاقتصادي.
- كيفية تحقيق الذكاء الاقتصادي عن طريق التعرف علي آلياته ونماذجه المختلفة وتحديد دور الدولة لاعتماد وتبني هذا المفهوم.

وفيما يلي عرض و تحليل الموضوعات السابقة تفصيلياً :–

1–1 أساسيات الذكاء الاقتصادي وأهميته علي المستويين القومي و المؤسسي

في البدايات ظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي وارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم القديم للبحث عن المعلومات واستغلالها لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال الطرق الكلاسيكية للحصول علي المعلومات و تداولها عن طريق الرحالة والتجار وكتاباتهم و التي شكلت مصادر مهمة للمعلومات سواء للدول أو للمؤسسات . وصاحب التبادل التجاري معلومات مختلفة عن المنتجات والشركات والمؤسسات. فكانت المعلومات مرتبطة بفروض و معطيات ثابتة لا تتغير ولا تخضع لقانون التغيير. إلا أنه سرعان ما تطور هذا المفهوم تطورًا سريعًا مواكبًا للتطور التكنولوجي الهائل في القرن الواحد و العشرين والذي توافر فيه الانترنت و الانترانت والاكسترانت و تزايد المشتغلون به سواء علي المستوي الفردي أو المؤسسي أو الدولي. ويعتبر مثل هذا التطور الهائل في وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة قوة تأثير هائلة أدت بدورها لتطور الذكاء الاقتصادي علي جميع الأصعدة فأصبح من أهم الانظم' التي تهدف للتحكم في المعلومات من أجل استغلال الفرص المتاحة ومواجهة التحديات . وقد واكب تعقد وتطور المحيط وتسارع تغيراته وتحولاته وتطور حاجة الانسان و المؤسسات الملحة للمعلومات والمعارف والقدرة علي تحليلها واستخدامها واستغلالها ، أساليب وآاليات ذكية لصالح متخذي القرار في المؤسسات والدول. ومن ثم تطور

مفهوم الذكاء الاقتصادي وتعريفه كما ظهرت مصطلحات جديدة مثل اليقظة، التجسس الصناعي أو المعلوماتي، ذكاء الأعمال، ذكاء المؤسسات والذكاء الاقتصادي. وفيما يلي بعض تعاريف الذكاء الاقتصادي المختلفة و تطورها التاريخي. [1]

1-1 -1 مفاهيم الذكاء الاقتصادي

يعتبر اول تعريف مهيكل و واضح للذكاء الاقتصادي تعريف الباحث "هارولد ويلنسكي" عام 1967 و الذي عرفه في كتابه " الذكاء التنظيمي" علي انه " نشاط انتاج المعرفة التي تخدم الاهداف الاقتصادية و الاستراتيجية للمنظمة ، بحيث يكون قد تم تجميعها و انتاجها في اطار قانوني و من مصادر معروفة "[2]

و في عام 1994 قدم مارتر Rapport Martre في فرنسا اول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي ، يتم التركيز فيه علي المعلومات الضرورية لمتخذي القرار علي مختلف المستويات بهدف تفعيل استراتيجيات المنظمات و المؤسسات لتعظيم و تحسين مكانتها و مركزها في بيئتها التنافسية. و قد عرف الذكاء الاقتصادي علي انه مجموعة الاعمال المرتبطة بالبحث ، المعالجة و بث المعلومة بهدف استغلال الضروري و المفيد منها للاعوان الاقتصاديين ، علي ان تتم هذه الانشطة بطرق شرعية مع توفير كل الضمانات الضرورية لحماية و المحافظة علي ذمة وممتلكات المؤسسة في ظل افضل الظروف من حيث الوقت، الجودة و التكلفة. [3]

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

-عبد الفتاح، بوخمخم ; صالحي، محمد ، " الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة و محيطها " ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ، " ذكاء الاعمال و اقتصاد المعرفة " ، 23-26 ابريل 2012 ، جامعة الزيتونه الاردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، الاردن ، عمان.

-حبه، نجوى ; بن بريكه، عبد الوهاب ، " الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الافضلية التنافسية"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، مجلة علمية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التيسييرجامعة المسيلة – الجزائر ، العدد 2014/11

[2] فيلالي، اسماء، " الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية : الواقع و المجهودات – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية – SNVI – روبية " ، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التيسيير ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2014.

[3] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره
- عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره

اما الباحث كلود ريفيل Claude Revel فقدم تعريفا اخر للذكاء الاقتصادي عام 1998 بالتركيز علي ثلاث ابعاد و هي ادارة المعلومات و المعارف، الحماية و التأثير . فعرفه علي انه "التحكم في المعلومات عن طريق الجمع و المعالجة و البث بهدف التعرف علي البيئة الخارجية و اتخاذ السلوك الملائم لخفض نسبة اللا يقين المصاحبة لكل قرار استراتيجي. فالذكاء الاقتصادي من شأنه تحديد الفرص و محددات النجاح و توقع التهديدات و تقدير المخاطر ومن ثم اتخاذ القرارات المناظرة للتاثير علي المحيط الخارجي". [1]

و عرفه المقرر العام لدي المحافظة العامة للدفاع الفرنسي فيليب كليرك Philippe Clerc علي انه " مجموعة الاعمال المرتبطة ببحث ، معالجة ، بث و حماية المعلومات المفيدة للاعوان الاقتصاديين و المتحصل عليها بطريقة قانونية ، و يشمل مختلف نشاطات اليقظة، و حماية الممتلكات ، و الادماج الدقيق لاستراتيجيات التأثير ، و الحقائق الثقافية الخاصة بكل مؤسسة و كل منطقة".[2]

و قد ظهرت العديد من التعريفات الاخري التي اهتم كل منها ببعد معين بها، فمثلا كريستيان هاربولوت Christian Harbulot اكد علي ان المعلومات سهل ان تتاح للجميع و لكن الذكاء يكمن في استغلالها بشكل امثل من الجميع ، بينما ابرز الين جوللي Alain Juillet أهمية استغلال المعلومة بهدف تحقيق المنافسه و الامن ، اما ميشيل بورتر Michael Porter اهتم باستغلال المعلومه لاتخاذ القرار الامثل ، و هناك من عرفه علي انه فعل هجومي و دفاعي في نفس الوقت أو انه القدرة علي ضمان التحكم في البيئة المحيطة ، و في تعريف اخر ان الذكاء الاقتصادي يغذي و يحسن العلاقة بين المؤسسة و بيئتها . و بشكل عام يعتبر الذكاء الاقتصادي علاقة تشمل مختلف المعارف و المعلومات و التي من شأنها ان تستخدم لتطوير الديناميكية الاقتصادية علي المستوي المؤسسي و الدولي. [3]

1-1-2 التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي

تطور الذكاء الاقتصادي بمختلف مفاهيمه و مصطلحاته و ممارساته باختلاف دول العالم وفهمهم له. و استخدمت اساسياته الاولي البسيطة تجاريا من القرن الخامس عشر إلي الثامن عشر. وكانت بريطانيا اول من استخدم الذكاء الاقتصادي بمفاهيمه الاوليه عن طريق عمليات الخدمات

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

[2] فيلالي، مرجع سبق ذكره.

[3] مرجع سبق ذكره.

المعلوماتية اثناء الثورة الصناعية فتبوأت المركز الاول في القوي العالمية عن طريق استخدامها للخدمات المعلوماتية في نظم قراراتها و تطوير امبراطوريتها الاستعمارية . و يعتبر التجسس الاقتصادي و الهجمات التجارية و حتي التزوير الوجه الاول للذكاء الاقتصادي قبل تطويره وربطه بالطرق الشرعيه للحصول علي المعلومة. و قد نبع الذكاء الاقتصادي من الفكر العسكري المعتمد علي الحصول علي المعلومة لاكتشاف نقاط القوة و الضعف و تحليلها لاتخاذ القرارات المناسبة و كانت بريطانيا من اوائل الدول التي حصلت علي المعلومات عن طريق البحر المتوسط و البندقية و استغلتها لتوسيع مستعمراتها. و قد طورت بريطانيا هذه الخدمات المعلوماتية علي مر الازمنة لخدمة علوم الادارة و الاسواق و المؤسسات و طورت مصطلحات مثل " الذكاء التسويقي" و ذكاء الاعمال" و " الذكاء الاقتصادي" .

بامعان النظره التاريخية فانه في عام 1950 كانت اليابان اول دولة تطورنظام للذكاء الاقتصادي مصدره الاساسي الذكاء العسكري و يعتمد علي تبادل المعلومات . فقد قامت وزارة التجارة الدولية و الصناعة MITI و منظمة التجارة الخارجية اليابانية JITRO بانشاء هذا النظام واعتماده. و بمرور الوقت وضع Luhn في 1958 نظام معلوماتي سمي باسم ذكاء الاعمال Business Intelligence System . و كما ذكر قام هارولد ولينسكي بتعريف الذكاء الاقتصادي سنة 1967 علي انه " نشاط انتاج المعرفة التي تخدم الاهداف الاقتصادية و الاستراتيجية للمنظمة ، بحيث يكون قد تم تجميعها و انتاجها في اطار قانوني و من مصادر معروفة ".[1] و في 1980 و مع عولمة الاسواق و التطور التكنولوجي للمعلومات في الولايات المتحدة تمت خطوات تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات و الاهتمام بالتافسية و ادارة الذكاء التنافسي و كان بورتر استاذ بجامعة هارفرد من اوائل من نادوا بدمج هذا المفهوم في المنظمات و تجاوز جمع المعلومات فقط إلي معالجتها و تقديمها لتطوير الاستراتيجيات و بالتإلي تحويل المعلومة إلي نوع من الذكاء و التحول من الذكاء التنافسي لذكاء الاعمال. و في نهاية الثمانينيات لعبت فرنسا دورا هائلا في القاء مزيد من الضوء علي الذكاء الاقتصادي و تطوره فظهر مفهوم اليقظة و تلاها خمس انواع من اليقظة تم تجميعها في اليقظة الاستراتيجية. و في سنة 1990 كان ظهور اول مفهوم للذكاء الاقتصادي في فرنسا يأخذ في اعتباره البيئة المتغيرة و قد تم ترسيخه سنة 1992 حين انشأت فرنسا وكالة نشر المعلومات التكنولوجية ADIT و التي تقدم المساعدة التشغيلية وتهدف لحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية. و قد ظهر اول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي في فرنسا من

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره

عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره

خلال تقرير المحافظة العامة للتخطيط. و الذي كان يهدف لنشر تجربة و ثقافة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات و تسهيل تداول المعلومات في القطاعات المختلفة و اتاحة بنوك المعلومات للمستخدمين. بعد ذلك أسس مارتر Martre اللجنة التنافسية و الامن الاقتصادي سنة 1995. و قد خفت الاهتمام بالذكاء الاقتصادي فترة حتي أصدرت وزارة الاقتصاد و وزارة المالية و الصناعة في فرنسا عن الدفاع الاقتصادي و الذكاء الاقتصادي تقريرا جديدا عام 2002. اما عام 2003 تم تعيين مسؤول أعلي للذكاء الاقتصادي في السكرتاريا العامة للدفاع الوطني في فرنسا بهدف تنسيق سياسة عامة للذكاء الاقتصادي و تم نشر تقرير بالتركيز علي أربعة محاور تضم تدعيم التنافسية لغزو الاسواق العالمية و اعداد جهاز الامن الاقتصادي و وضع استراتيجية التاثير و نشر حملات تحسسية لتحسس الاعوان الاقتصاديين. و قد تم تعميم جهاز الذكاء الاقتصادي علي المستوي الاقليمي في 2005. و في 2008 اقترح انشاء مديرية مركزية للمعلومات الداخلية لحماية الموارد المادية و غير المادية للقطاع الاقتصادي الفرنسي و التي نفذت في 2009. [1]

1-1-3 خصائص الذكاء الاقتصادي

في ظل العولمة و اقتصاد المعرفة و ديناميكية المحيط الاقتصادي و سرعة التغير ازدادت اهمية و قيمة المعلومات و المعارف بشكل جوهري ادي إلي الاهتمام بها و بمعالجتها وجمعها وفهرستها و بثها و بالتإلي التوجه نحو تبني الذكاء الاقتصادي و تفعيل الياته. و من أجل تحقيق الذكاء الاقتصادي و الاعتماد عليه في اتخاذ القرار و رسم الاستراتيجيات وجب ابراز اهم خصائص الذكاء الاقتصادي و تمييزها . فهو يتصف بالعديد من الخصائص الاساسية للتاثير والضغط كما يلي:

- الاهتمام بالمعلومات الاستراتيجية و استغلالها استراتيجيا و تكتيكيا لاتخاذ القرارات. حيث ان قيمة المعلومة الاستراتيجية تعتمد علي مدي منفعتها و القدرة علي الحصول عليها بالرغم من الصعوبات في تجميعها أو الوصول لها بطرق شرعية أو غير شرعية كما في الحروب. فالصعوبة ليست في حيازة المعلومة

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي:-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- عبد الله بلوناس، لمجد بوزيدي ، " اهمية الذكاء الاقتصادي و دوره في دعم المعلومة الاستراتيجية "، ندوة تطوير قطاع المعلومات الصناعية في الدول العربية " المعلومات الصناعية : وسيلة لتحقيق تنافسية. صناعية ، 4-6 ديسمبر 2012 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجزائر.

ولكن في القدرة علي استخراجها بشكل عملي و دقيق و سريع من مصادرها . ويستلزم ذلك شتي وسائل و عمليات الاستخراج و الاستدلال و الاستقصاء.

- تنسيق جهود الشركاء و الاعوان الاقتصاديين في اتجاه دعم الاستراتيجية التنافسية للشركات و المؤسسات و الدول ايضا. كذلك تاسيس واقامة علاقات وتوافقات بين شتي المستفيدين علي مستوي المؤسسات و الادارات و الوزارات ...الخ. كل علي حسب المستوي المطلوب.
- التمسك باساسيات الذكاء الاقتصادي في انشطة و ممارسات الضغط و التأثير الداخلي و الخارجي علي المحيطيين و المنافسيين و المناظريين.
- استخراج و استدلال شتي المعارف العلمية و الاقتصادية و القانونية والتقنية لاستغلالها في الذكاء الاقتصادي مع الاهتمام بالامن المعلوماتي و التمسك بالشرعية في الحصول علي المعلومة.

1-1- 4 مهام الذكاء الاقتصادي

في ضوء مفاهيم الذكاء الاقتصادي المختلفة السابق ذكرها فان مهام الذكاء الاقتصادي متعددة ومتفاوتة تتضمن الحصول علي المعلومات الاستراتيجية المفيدة عن طريق الجمع و المعالجة والتحليل ثم توفير الحمايه المطلقة عن طريق المحافظة علي الاصول البشرية (الموارد البشرية) و المادية و غير المادية و ذلك باتباع اساليب اليقظة الامنية و الذكية لمواجهة المخاطر المتنوعة و الاستفادة من الفرص و من ثم الاستعمال الامثل للمعلومات و المعارف الاستراتيجية المناسبة (سواء الدفاعي أو الهجومي) لاتخاذ القرارات المثلي و رسم السياسات و الاستراتيجيات الذكية علي المستويين المؤسسي والدولي. إلي جانب هذه المهام يُعتبر تقليص مجال عدم اليقين و عدم التاكد بهدف ضمان بقاء و استمرار و تنمية و تطوير المؤسسات لتحسين المركز و الميزه التنافسية من اهم مهام الذكاء الاقتصادي . [1]

ويمكن تحديد مهام الذكاء الاقتصادي بشكل تفصيلي علي انها مجموعة من الوظائف التي تتناول ثلاث ابعاد رئيسية و هي :

- "حماية الثروة المعلوماتية " عن طريق عمليات تقنية ، اجتماعية ، قانونية ... لجمع ومعالجة و تصنيف و تفسير و نشر المعلومات المختلفة والمتفاوتة ثم العمل علي تامين

[1] حبه، نجوى مرجع سبق ذكره.

المؤسسه أو المنظمة علي مستوي الاصول الملموسة و غير الملموسة و علي امنها المعلوماتي و حقوق الملكية الفكرية. [1]

- "الاستعلام الاقتصادي من المصادر المشروعة أو المفتوحة" و الذي يطلق عليه اليقظة والتحسس للبيئة المحيطة و الحصول علي المعلومات المختلفة عن عملاء ، موردين ، منافسين ومؤسسات و دول مناظرة ، هيئات جودة ، بيئة المؤسسة الخارجية بالاضافه للاجراءات و المعايير المتفاوتة ... و هذا كله يمثل التطور لمفهوم التجسس القديم بهدف معرفة و اكتشاف الفرص (الجانب الهجومي) و مواجهة التحديات و الاخفاقات (الجانب الدفاعي) .[2]
- "التأثيرفي البيئة المحيطة" عن طريق اتخاذ قرارات استراتيجية مثلي في الوقت المناسب و علي المستوي المناسب بجودة عالية لتعزيز المركز التنافسي علي المستوي المؤسسي أو الدولي بالقدرة العالية علي تقديم الحجج و الاقناع و اتباع اساليب التفاوض وممارسة الضغوط. [3]

1– 1–5 اهمية الذكاء الاقتصادي علي المستويين القومي و المؤسسي

و الحقيقة ان هناك اسئلة عديدة تراود الاقتصاديين ، المديريين و متخذي القرار عن الذكاء الاقتصادي. ما أهميته علي المستوي القومي ؟ و ما هي أهميته علي المستوي المؤسسي؟ ما أهدافه ؟ و كيف يمكن تبنيه و عناصره للاستفادة القصوي منه علي المستويين القومي و المؤسسي؟ و ما علاقته بالذكاء الاستراتيجي و التجسس و الذكاء الاستخباراتي؟ و للاجابة علي هذه التساؤلات سنستعرض اهميته بصورة اكثر تفصيلا .

فمع التغيرات العالمية السريعة المتلاحقة والانفتاح الاقتصادي و التقدم التكنولوجي و الاعلامي المبهر و التطور الكبير في وسائل المواصلات و تعميم النمط الاقتصادي الراسمإلي عن طريق ما يسمي بالعولمة الاقتصادية و زيادة حدة المنافسة علي المستوي الدولي و القومي و التي تمثل بالحروب الاقتصادية ، تغيرت استراتيجيات الدول و بيئتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف مواكبة هذه التغيرات و مواجهة المنافسة و تحقيق النمو و التنمية. و اصبحت المعلومه الاستراتيجية المفيدة في الوقت المناسب هي اساس نجاح المؤسسات من عدمه، كما اصبح هدف

---

[1] عبد الفتاح مرجع سبق ذكره.

[2] مرجع سبق ذكره.

[3] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :–

- حبه، مرجع سبق ذكره.
- عبد الله، مرجع سبق ذكره.

المؤسسات الاقتصادية في العديد من دول العالم الثالث محاكاة المؤسسات المتطورة في شتي انحاء العالم لاحتلال مكانة في السوق العالمي و مواجهة المنافسة و الحفاظ علي المكتسبات السوقية .فلقد اثبت الواقع ان كبريات المؤسسات العالمية قد خرجت من السوق لعدم استباقها في مجال الحصول علي المعلومة، مما يؤكد ضرورة اعتماد الذكاء الاقتصادي لضمان الاستمرار في النشاط الاقتصادي و التوسع به. و نشأت تحالفات غير سياسية في شكل تكتلات اقتصادية ، واندماجات بين الدول بعضها و بعض و برتوكولات تعاون و شراكة مبنية علي اقتصاد المعرفة وتطوير تكنولوجيات الاعلام و الاتصال علي مستوي الاجهزة و القطاعات المختلفة. و اصبح تبني الذكاء الاقتصادي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية علي مستوي الدول و التحول من اقتصاد الكم إلي اقتصاد النوع لاكتساب المزايا التنافسية و تدعيم الحصص السوقية. واهتمت الدول بدعم المؤسسات الاقتصادية بها و دعم استراتيجيتها و مساعدتها علي التكيف مع متطلبات الذكاء الاقتصادي و دعم متخذي القرار بالمعلومات الاستراتيجية و بالمعرفة القابلة للاستخدام و التي تمثل قوة المؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصاديه الشامله و المستدامة. كذلك اهتمت الدول بتقوية اقتصادها الوطني و استقطاب الاستثمارات المختلفة لتحقيق نمو في الدخل القومي و ضمان الاستقرار الاقتصادي.

اضافة لذلك فإن اهمية تبني الذكاء الاقتصادي في الدول يمكن ان يتمثل في قدرتها علي تهيئة الظروف و البيئة المناسبة للمؤسسات لتخطي العقبات من خلال ادارة المعارف الفعالة للدفاع والحماية و توفير مراكز معلومات استراتيجية تسمح بالتنبؤ و الاستشراف و توقع السوق . ويؤدي الذكاء الاقتصادي علي المستوي الدولي و القومي إلي التقليل من اللايقين و عدم المصداقية وبالتإلي دعم محاور التنمية المختلفة عن طريق ابراز النشاطات الفعلية للذكاء الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات و الافراد.

وقد عانت مؤسسات العالم الثالث بصفة خاصة من المنافسة غير المتكافئة مع اتساع السوق وتنوع الفاعلين فيه و زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي و التنازل عن مبدا الحماية حتي ازمة 2008 و عدم ثقة و دعم المستهلك المحلي للمنتجات الوطنية في مقابل جودة المنتجات المستوردة. في الوقت الذي تميزت فيه قطاعات انتاجية كثيرة في دول العالم المتقدم بالذكاء الاقتصادي خلال عقود كثيرة بداية من النصف الثاني للقرن العشرين حيث اصبحت استراتيجياتها و سياساتها الذكية بقطاعاتها المختلفة سببا في زيادة التطور الاقتصادي و تحقيق الثروة بالاضافة لتحولها لمصدر للقوة و التحكم في الاسواق العالمية. و من ضمن هذه القطاعات و المجالات الطيران ، التسلح، الفضاء ، صناعات الادوية ، هندسة الجينات ، تكنولوجيا النانو ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الطاقات الجديدة و المتجددة ...الخ

و يمثل الذكاء الاقتصادي اهمية عظمي علي المستوي المؤسسي فهو يسمح بحماية المعلومات الاستراتيجية و التحكم بها و تحقيق الميزة التنافسية. فعلي الجانب الهجومي (التنافسي) فانه يسمح للمؤسسة بالتمتع بارادة هجومية تعبر عن قدرتها علي السبق و التفاعل و الحرص علي ايصال المعلومات المفيده في الوقت المناسب لمتخذي القرار و قبل الاخرين و المنافسين و ترقب الفرص المحيطة و استغلالها و التكيف مع قواعد السوق في البيئة الديناميكية. اما علي الجانب الدفاعي (الحمايه) فيفترض ان تكون المؤسسة منتبهة لمبادرات منافسيها و توقعات العملاء و الشركاء و اتخاذ الاحتياطات اللازمة. و التأكيد علي توفير الحماية و الامن المؤسسي عن طريق منع تسرب المعلومات الهامة أو الحصول علي المعلومات المغلوطة و غير الصحيحة.

و بشكل عام لا تكتفي المؤسسات العالمية الكبري بمكانتها الحالية بل تسعي لترسيخ اقدامها وزيادة مساحة سيطرتها علي المستوي العالمي لازاحة المؤسسات الاضعف سواء داخل أو خارج البلاد مما يؤكد علي ضرورة اعتماد الذكاء الاقتصادي في دول العالم الثالث و عدم الاكتفاء بالانتاج دون الرجوع للمعلومات و المعارف المفيده. لان الذكاء الاقتصادي علي المستويين القومي و المؤسسي يقدم حلولا تقنية و انشطة للتكيف مع ظروف المنظمات و المؤسسات و القطاعات المختلفه للسماح بالتفعال مع المحيط الديناميكي و تفعيل اليقظة و رفع الوعي لحمايتها من الاخطار.[1] وسيتم في الفصل الثاني تناول كل من الذكاء الاقتصادي علي المستوي القومي والمؤسسي بمزيد من التفصيل.

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :–

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- كمال، رزيق ; علاش، احمد ، " الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في الجزائر" ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ، " ذكاء الاعمال و اقتصاد المعرفة " ، 23–26 ابريل 2012 ، جامعة الزيتونه الاردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، الاردن ، عمان.
- نعيمة، غلاب ; زغيب، مليكة ، " واقع اليقظة الاستراتيجية و ذكاء الاعمال في منظمات الاعمال الجزائرية – دراسة ميدانية ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ، " ذكاء الاعمال و اقتصاد المعرفة " ، 23–26 ابريل 2012 ، جامعة الزيتونه الاردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، الاردن ، عمان.
- بن عنتر، عبد الرحمن ، " دور الدولة في تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر" ، المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية و الشبكات ، " دور المعلومات و الاتصالات للتحول الي مجتمع المعرفة" ، 20–22 ديسمبر 2011، المملكة المغربية بالرباط.

1- 1-6 اهداف الذكاء الاقتصادي علي المستويين القومي و المؤسسي

اختلفت و تعددت اهداف الذكاء الاقتصادي من وجهة نظر المؤسسات و المشتغلين بالذكاء الاقتصادي علي المستويين القومي و المؤسسي. وللاجابة بشكل عام عن السؤال الاساسي "لماذا الذكاء الاقتصادي؟ " فاننا نري ان الذكاء الاقتصادي يعتبر فن تحويل المعطيات إلي معلومات بهدف اتخاذ القرارات و ليس بهدف تراكم المعطيات و انما استخدامها لانتاج المعلومات المفيدة لتقديمها لمتخذ القرار و توجيهه للافضل. فالتحكم في المعلومه والمعرفة والحفاظ عليها يؤدي لتطوير و ترقية المؤسسات . و الهدف الرئيسي هو تحسين عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي والسماح باستغلال مختلف مصادر المعلومات بفعالية للحصول علي معرفة افضل للمؤسسة ومحيطها التنافسي بالارتكاز علي اليقظة الاستراتيجية و تكنولوجيا المعلومات و المسح للوصول لمصادر خارجية وداخلية للمعطيات و بالتإلي انتاج معلومات تسمح بالتوجيه لاتخاذ قرارت استراتيجيه و توجيه المؤسسات نحو اهداف مشتركة محددة بدقة و الوصول للمعلومات بسهولة وتقديم حصيلة من المؤشرات المهمة في الوقت المناسب و الشكل المناسب.[1]

فالذكاء الاقتصادي يهدف إلي تحقيق موقعا تنافسيا متميزا عن طريقة المعرفة الجيدة للعملاء واحتياجاتهم والسوق و المنافسيين. و قد بلور العديد اهداف الذكاء الاقتصادي علي المستويين الدولي و المؤسسي . و تمثلت اهدافه علي المستوي القومي في : [2]

- "التحكم في المعلومة والمعرفة والحفاظ عليها لأهميتها في تطوير وتقدم المؤسسات.
- التعرف علي كيفية إنتقاء المعلومة وإنتقاء الأهم منها للوصول لما هو ضروري لفائدة المؤسسات لا سيما في مجال اتخاذ قراراتها الحاسمة.
- انتاج المعلومات الاستراتيجية و التكتيكية ذات القيمة المضافة العالية.
- المنافسة علي مستوي السلطات .
- حماية اقتصاد المؤسسات .
- توفير نظام يقظه استراتيجي يساعد في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي .

كذلك فقد تمثلت اهداف الذكاء الاقتصادي علي المستوي المؤسسي في :[1]

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- كمال، مرجع سبق ذكره.
- نعيمه، مرجع سبق ذكره.

[2] فيلالي، مرجع سبق ذكره.

- توقع الاسواق المستقبلية.
- فهم استراتيجيات المنافسين.
- النشر الصحيح للمعلومات داخل المؤسسة.
- حماية الفرص التنافسية.
- تنافسية النسيج الصناعي.
- تدعيم سياسة التأثير.
- تحسين و دعم سياسة تنافسية المؤسسات.
- حماية ارث و نشاط المؤسسة و ضمان استمراريتها.
- حماية الارث الوطني في بعدية التكنولوجي و الصناعي.
- توفير امن اقتصادي للمؤسسات و مؤسسات البحث.

و قد تتقاطع و تتشابك الاهداف علي المستوي المؤسسي أو القومي و لكنها في النهايه تهدف كلها في الاساس إلي تحقيق مركزا تنافسيا متميزا .

2-1 عناصر الذكاء الاقتصادي

يعتبر الذكاء الاقتصادي سياسة عامه تتبناها الدول و مؤسساتها و هيئاتهأو تطبق في الاسواق التي تعتبر مصدرا للقيمة المضافة والتأثير والقوة . وذلك مثل مشاريع الطيران ، الفضاء ،التسلح ، الطاقة ، صناعة الادوية، الجينات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ...الخ والتي ترتبط بالاضافة إلي السعر و المنتج و الخدمات إلي الموافقة و المساندة السياسية للدولة . وتعتبر اهم عناصر الذكاء الاقتصادي كما يلي:

- سياسة اليقظة الاستراتيجية واليقظة بمعني ملاحظة وتحسس وتحليل كل ما يحدث في المحيط وكل المتغيرات من اجل تسهيل عملية اتخاذ القرار .
- سياسة التنافسية عن طريق دعم تنافسية الدول أو المؤسسات والقدرة علي تحويل تكنولوجيات مؤسسات البحث لتطوير وادارة المؤسسات عن طريق إغتنام الفرص ومواجهة التحديات و تجميع الخبرات والمعلومات العامة و الخاصة.
- سياسة الامن الاقتصادي / الامن والاتصال بمعني الاستعداد والتأهب ليقظة المنافسيين واتاحة وتوفير المعارف والمضامين
- سياسة التأثير علي مستوي الهيئات والمؤسسات التي تعد الانظمة والمعايير لادارة الحياة الاقتصادية من خلال العمل الضغطي lobbying والذي تم الاعتراف به كاساس للعملية

[1] مرجع سبق ذكره.

الديمقراطية و الذي اسهم في مناقشة واقرار القوانين واعتمادها وساهم في التأثير علي القرار السياسي والاقتصادي .

وحيث ان الذكاء الاقتصادي عبارة عن نظام لمراقبة بيئة المؤسسة من خلال الارتكاز علي جانبين و هما الجانب الدفاعي من اجل اكتشاف التهديدات و تجنبها والجانب الهجومي من اجل معرفة الفرص واستغلالها ، فبملاحظة العناصر نجد ان اليقظة والتنافسية والتأثير يمثلوا الجانب الهجومي للذكاء الاقتصادي عن طريق عمليات البحث وجمع ومعالجة المعلومات المفيدة الخاصة بمحيط المؤسسة بطرق رسمية و بظروف ملائمة من حيث الزمن والجودة والتكلفة وذلك بغرض بثها و استغلالها في القرارات الاستراتيجية لتقليص عدم التاكد (uncertainty) وضمان استمرارية المؤسسة و دعم مركزها التنافسي ، بينما يمثل الامن والاتصال الجانب الدفاعي من اجل اكتشاف التهديدات و تجنبها. وفيما يلي شرحا اكثر تفصيلا لعناصر الذكاء الاقتصادي. [1]

1-2-1 سياسة اليقظة

بالرغم من وجود خلط لم يحسم بعد بين مفهوم الذكاء الاقتصادي واليقظة ، الا ان لهما علاقة وطيدة ببعضهما. وقبل طرح هذه العلاقة سنعرض لمفهوم اليقظة واليقظة الاستراتيجية. فاليقظة في اللغة تعني ان تكون متيقظا جاهزا لاستقبال شيء مجهول قد يحدث دون معرفته بالضبط أو اين أو متي ؟

وقد تم تعريف اليقظة علي انها عملية " جمع ، تخزين ، نشر المعلومة حسب الحاجة اليها" أو انها " المراقبة المستمرة و الفعالة لمحيط المؤسسة من اجل التنبؤ بالتطورات المستقبلية".[2]

اما اليقظة الاستراتيجية فقد تم ربطها بعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي و لها عدة تعاريف فقد عرفها هومبرت ليسكا (Humbert Lesca) علي انها " ذلك الاجراء الجماعي المستمر من خلال مجموعة افراد تتولي جمع و استعمال المعلومات بشكل تطوعي واستباقي يتماشي والتغيرات المحتمل حدوثها في البيئة الخارجية و هذا من أجل خلق الفرص أو تخفيض مخاطر عدم اليقين بشكل عام ". [3]

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

[2] فيلالي، مرجع سبق ذكره.

[3] مرجع سبق ذكره.

كما عرف جي فرنا (G. Verna) اليقظة الاستراتيجية علي انها " نشاط ملاحظة و تحليل التطور العلمي ، التقني ، التكنولوجي ، التجاري، التنافسي ، الاجتماعي والاثار الاقتصادية والمستقبلية المرافقة لها من اجل اظهار تهديدات وفرص تطوير المؤسسة التي تأخذ بعين الاعتبار الانواع المختلفة للبيئة." [1]

وهذا التعريف من شانه اعطاء بعدا استراتيجيا لليقظة يؤدي إلي توقع التهديدات و الاستفادة بالفرص لتقليل المخاطر مع تحويل المعلومات إلي معارف. ومن ثم تكون المؤسسة علي مستوي عإلي من الاستعلام عن المحيط و المنافسيين. وتمر اليقظة بدورة يطلق عليها دورة المعلومات و تتمثل في تحديد الاحتياجات وتقييم المعلومات المتاحة ومدي اهميتها واولوياتها و تجميع معلومات اضافية والمعالجة والبث.[2]

و تتميز اليقظة الإستراتيجية بالوصول إلي اتخاذ القرار الإسستراتيجي.

1-2-1-1 أساسيات انشاء نظام اليقظة

لانشاء نظام يقظة فعال يجب اختيار نوع اليقظة المستهدف وتوفير آليات ، أدوات وتقنيات للحصول علي المعلومات المطلوبة. و حيث ان متغيرات البيئة كثيرة وعلاقاتها معقدة ضمت اليقظة الاستراتيجية انواعا متفاوتة من اليقظة. ومنها علي سبيل المثال ما يلي:

- **اليقظة التكنولوجية:** اليقظة التكنولوجية اداة فعالة لاتخاذ القرار الاستراتيجي المتعلق بالتطوير والابداع التكنولوجي للقدرة علي المنافسة . وتُمثل بالجهود التي تسعي لها المؤسسات والوسائل المجهزة والترتيبات المستخدمة بهدف الترصد و معرفة كل التطورات والمستجدات التقنية والتكنولوجية الحالية والمستقبلية . هذا يتطلب مؤسسات فاعلة لديها القدرة و الارادة والوسائل والتقنيات المساعدة. وتعمل اليقظة الاستراتيجية علي تحديد المعلومات التي يجب الحصول عليها و التي تتعلق بالاليات العلمية والتقنية الجديدة والمنتجات والخدمات واساليب الانتاج ونظم المعلومات المتطورة. [3]، [4]

وتعرف اليقظة التكنولوجية علي انها " نظام يساعد علي اتخاذ القرار الاستراتيجي ويقوم بمراقبة وملاحظة وتحليل البيئة العلمية ، التقنية ، التكنولوجية و الاثار الاقتصادية

[1] عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره

[2] مرجع سبق ذكره.

[3] فيلالي، مرجع سبق ذكره.

[4] عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

الحالية و المستقبلية لاستنتاج تهديدات و فرص التطوير." [1] وقد يكون التطوير الخارجي عن طريق نقل التكنولوجيا ، شراء التراخيص ، اقامة تحالفات... أو يكون داخليا علي مستوي المؤسسات بادخال تكنولوجيات جديدة أو توظيف خبراء ومختصين في المجال أو تطوير البنية التكنولوجية التحتية لاستيعاب المستجدات.

- **اليقظة التنافسية:** اليقظة التنافسية تعرف علي انها " النشاط الذي يسمح للمؤسسة التعرف علي المنافسين الحاليين و المحتملين و الجدد في السوق تحت اطار اقتصادي و مإلي و بصفة تطبيقية من خلال المراقبة والرصد والتنبؤ المستمر لاستراتيجيات المنافسين ، انشطتهم ، تجاربهم ، منتجاتهم ، وخدماتهم الجديدة ... لوضع استراتيجيات وخطط لاغتنام فرص السوق وتجنب تهديداته الناتجة عن المنافسة ." وتهتم اليقظة التنافسية بالمعلومات الكمية والنوعية عن المنافسين مثل الاداء الحإلي للمنافس، الاهداف الجديدة للمنافس، استراتيجية المنافس ، قدرات المنافس والفرضيات التي تؤثر علي عمل المنافس و قراراته.[2]

- **اليقظة التجارية :** اليقظة التجارية هي النشاط الذي يقوم بدراسة الموردين ، المستهلكين ، ودراسة السوق سواء كانت كمية أو نوعية وتشمل السوق الامامية والخلفية . فهي تسمح باكتشاف اسواق جديدة و اقتراح منتجات جديدة عن طريق جمع وبحث ومعالجة وتحليل وبث المعلومات المتعلقة. [3]
  - بالمستهلكين وسلوكياتهم مثل ، درجة الرضا ، ظروف الطلب ، سلوك الشراء ، تطور الاحتياجات ، درجة الولاء ، علاقتهم بالمؤسسة ، قدرة المؤسسة في التاثير...
  - بالموردين مثل العروض المقدمة، تطور المنتجات ونوعيتها، علاقاتهم بالمورديين الرئيسيين، خدمات ما بعد البيع و الضمانات...
- **اليقظة الاجتماعية :** اليقظة الاجتماعية هي مراقبة وتتبع البيئة الداخلية وتعرف علي انها " نظام ملاحظة لحياة جماعة العمل بهدف الضبط الاجتماعي للمتعاملين بمكان العمل

---

[1] مرجع سبق ذكره.

[2] لمزيد من التفصيل.

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

[3] فيلالي، مرجع سبق ذكره.

وهي اما يقظة اجتماعية نشطة تهدف لعلاج مشكلة انية معينة وتحتاج لمعلومات دقيقة أو انها يقظة اجتماعية سلبية مستمرة بشكل عام يقوم بها كل عناصر العمل تحتاج لمعلومات عامه و مستمرة. وتهتم اليقظة الاجتماعية بجميع الظواهر الاجتماعية من نزاعات مختلفة إلي تعارضات دينية أو عرقية وصراع الاجيال أو اي ظواهر تمثل خطرا في المؤسسات.

- **اليقظة القانونية** : تسمح بتوقع و مواكبة التغيرات المتعلقة بالنصوص القانونية و تقديم الخدمات بشكل قانوني والعمل في اطار قانوني علي المستوي العالمي. فالهدف منها معرفة المشاريع القانونية والنصوص والمعايير المرتبطة بها
- **اليقظة المالية** : تسمح بكشف التحركات علي مستوي الاسواق المالية المحتملة ذات التاثير وبالتإلي تقييم المحيط المإلي وتوقع التغيرات .
- **اليقظة البيئية** : تعمل علي دراسة الجوانب المختلفة للبيئة العامة للمؤسسة والتي لم يتم رصدها أو تحليلها في اليقظات السابقة وتهتم بالعوامل الاقتصادية ، الاجتماعية الثقافية.... ويطلق عليها ايضا اليقظة المجتمعية.

كل هذه اليقظات بتعدد انواعها المختلفة تهدف جميعها إلي رصد ومراقبة وجمع وتحليل وبث المعلومات والاستفادة منها و استغلالها لتحسين الوضع التنافسي ومواجهة التحديات واستغلال الفرص واتخاذ القرارات الاستراتيجية الفعالة.

1-2-1-2 مستويات اليقظة

يجب اولا قبل القيام بعمليات ممارسة انشطة اليقظة ، تحديد مستويات اليقظة المراد تحقيقها بناء علي نوع الميزة التنافسية المراد تحقيقها . وتنقسم مستويات اليقظة إلي ثلاث مستويات اساسية كما يلي ، [1]

- **المستوي التكتيكي** : اليقظة علي المستوي التكتيكي تهدف إلي الحفاظ علي الميزة التنافسية الحالية علي المدي القريب و ترتبط بتحديد و تحليل الاحداث الحالية مثل تطورات السوق ، استراتيجيات الاسعار ، نمط الاستهلاك عن طريق معرفة معلومات الموارد البشرية ، العمليات واللوجيستيات الداخلية والخارجية وبالتإلي حماية المؤسسة من المنافسين في نفس المجال و المبادرة باستباق استراتيجيات تسعير جديدة و غيرها للدخول للممنافسة .[2]

[1] عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

[2] مرجع سبق ذكره.

- **المستوي الاستراتيجي** : اليقظة علي المستوي الاستراتيجي من شانها تطوير و تنفيذ الاستراتيجية ، فتقوم بكافة الانشطة التحليلية للتاثير علي القرارات الاستراتيجية مستقبلا لاستهداف الاسواق الجديدة وتحديد التغيرات الاستراتيجية ومنها تقنيات متطورة لتكنولوجيا المعلومات.
- **المستوي الاستشرافي** : اليقظة علي المستوي الاستشرافي تهتم بكيفية تغيير قواعد المنافسة فضلا عن التنافس في الوقت الحإلي . عن طريق الاستشراف يتم تحديد فرص التنافس وخلق ميدان تنافس جديد مع المعرفة التامة للمنافس والتنبؤ بحركاته الاستراتيجيه والتكتيكية. كما انها تسعي لاحداث التغيير عن طريق المعرفة الكافية والتصور للبيئة المستقبلية التي ستمارس فيها الانشطة.[1]

1-2-1-3 مراحل نشاط اليقظة

تمر اليقظة بمختلف انواعها بنفس المراحل الرئيسية وهي تعتبر في نفس الوقت مسما اخر لمراحل الذكاء الافتصادي العمليه التي تناولها هذا الفصل بالتفصيل. فهي تقوم بشكل عام بما يلي:-

- جمع المعلومات : تحديد عناصر البيئة المستهدفة و نوعية المعلومات المطلوبة مع قيام عمليات البحث الشرعية للحصول علي المعلومة و توفير الوسائل والتقنيات ووضع خططا للحصول عليها و استخدامها .
- التحليل والتعامل مع البيانات : بفرزها و معالجتها و تحليلها للحصول علي نتائج مفيدة ودقيقة.
- النشر واتخاذ القرار: نشر أو تقديم النتائج لاستخدامها في اتخاذ القرار عن طريق القيام بصياغتها بشكل ملائم سواء سيناريوهات أو مقترحات ... ثم تنفيذ القرارات المتخذة و متابعتها.[2]

ويوجد العديد من الاساليب المتبعة لممارسة اليقظة والحصول علي المعلومات ومنها دراسات السوق ، تحليل سوات (SWOT) ، نموذج بورتر ...الخ

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر:

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

[2] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

1-2-2 سياسة التنافسية

بما ان الذكاء الاقتصادي يعتمد بالاساس علي توفر المعلومات التي تساعد علي التكيف مع المتغيرات و التنبؤ بها قبل حدوثها لاتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق اهداف المؤسسات أو الدول ، فان سياسة التنافسية تعتبر عنصرا اساسيا من عناصر الذكاء الاقتصادي. فهي تهتم بالتنافسية علي مستوي الدول والمؤسسات والادارة عن طريق الاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات وتوفير المعلومات مهما كانت كلفتها. وفي هذا الاطار نتعرض لمصطلح الميزة التنافسية والافضلية التنافسية وهما في الواقع مصطلحان لنفس المفهوم . فتعرف الميزة التنافسية علي انها "عنصر تفوق أو ميزة تميز المؤسسة تمييزا ايجابيا عن منافسيها في انظار عملائها والمستخدميين النهائيين لمخرجاتها باتباع استراتيجية معينة للتنافس"[1] وبالتإلي تعمل علي رفع الربح و المكاسب. بينما يعرفها البعض علي انها " تنشأ من القيمة التي باستطاعة المؤسسة ان توفرها لعملائها ، اذ يمكن ان تاخذ شكل السعر المنخفض ، أو تقديم منافع متميزة في المنتج مقارنة بالمنافسين ".[2] أو كما عرفها بورتر علي انها" تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلي اكتشاف طرق جديدة اكثر من طرق المنافسين، و يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا ، اي بمجرد احداث عملية ابداع بمفهومه الواسع". [3] وتتحقق التنافسية عن طريق تحقيق افضلية قائمة علي تكاليف اكثر انخفاضا عن المنافسين أو تقديم عروضا خاصة بمميزات خاصة تشجع العملاء علي دفع سعرا اعلي في مقابل الحصول علي التميز.

1-2-2-1 مصادر الميزة التنافسية و ارتباطها بالذكاء الاقتصادي

هناك العديد من مصادر الميزة التنافسية و من اهمها [4] :

التكلفة : وتعد المصدر الرئيسي للميزة التنافسية . فخفض التكلفة مقابل المنافس تسمح بالاستفادة من هامش الربح والسيطرة علي السوق وذلك عن طريق الاستفادة من اقتصاديات الحجم واثر التجربة وغيرها. و لتحقيق ميزة التكلفة المنافسة يجب توفير المعلومات اللازمة ومقارنتها بالمنافسيين. وذلك هو دور الذكاء الاقتصادي الذي يبحث في سبل توفير التكلفة الاقل ويطرح افكارا جديدة في المجال.

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- حبه، مرجع سبق ذكره.

[2] مرجع سبق ذكره.

[3] فيلالي، مرجع سبق ذكره.

[4] حبه، مرجع سبق ذكره.

الجودة : تعني توفير مخرجات عالية الجودة سواء منتجات أو خدمات ، و تعتبر مصدرا مزدوجا لتحقيق التنافسية. فوجود مخرج عإلي الجودة من وجهة نظر العملاء يسمح بفرض اسعار عالية في مقابل الجودة من ناحية أو خفض تكاليف الوحدة مع ضمان الكفاءة العالية من ناحية اخري . ويؤدي الذكاء الاقتصادي إلي توفير الجودة الاعلي مع اعطاء حلول وافق جديد للتوجهات المطلوبة.

الاستجابة للطلب : كلما تم مراعاة رغبات وحاجات المستفيدين الحاليين و المتوقعين في المكان والزمان الملائم ، كلما زادت التنافسية وارتفع الطلب وتم الاحتفاظ بالمستفيدين أو جذب الجدد وتقليل اي خسائر . و هذا يتحقق بوجود اليقظة الاقتصادية للاطراف.

الكفاءة و المهارة : يضمنان التخفيض في التكلفة والتخفيض في نسبة الاخطاء. زيادة الفعالية التنظيمية وتحسين التواصل والعلاقة بين الادارات و الموظفيين يؤدي إلي زيادة الكفاءة والمهارة والقدره علي تحسين العمل الجماعي.

المعرفة و التكنولوجيا : تعتبر المعرفة راس مال فكري للمؤسسة والدول سواء كانت داخلية أو خارجية تساعد علي تنمية المهارات والابداع و الابتكار. كما ان التكنولوجيا هي الداعم الرئيسي للتنافسية ، فاستخدام احدث التقنيات و الاليات يؤدي إلي مواكبة التطورات و سبقها احيانا و رفع الميزة التنافسية . في ظل سرعة التغيرات و ديناميكية التكنولوجيا والمعرفة و التي تعتبر مزايا تنافسية فانه يجب استغلالها و استخدامها علي اكمل وجه وهذا دور الذكاء الاقتصادي.

الزمن أو التوقيت : يعد عنصرا رئيسيا حيث ان سرعة التأقلم مع المحيط والاستجابة للمتغيرات يحقق الميزة التنافسية ويؤثر تاثيرا بالغا علي مصادر التنافسية. كذلك يجب تفعيل الادارة الجيدة للوقت في جميع الانشطة. والذكاء الاقتصادي بمفهومه هو الذي يوفر للمؤسسة القدرة علي الاستعداد و الاستجابة في الوقت الملائم بما يتوافق مع اهدافها و متغيرات محيطها.

1-2-2-2 خصائص و شروط الميزة التنافسية

من اهم خصائص الميزة التنافسية:

- الاختلاف عن المنافسين و تجنب التشابه
- الاهتمام بتاسيسها علي المدي البعيد لضمان الاستفادة من الفرص المستقبلية

ولتحقيق ذلك يشترط:

- التفوق علي المنافسين في المجال أو النشاط

- الاستمرارية في تحقيقها
- عدم الافصاح أو كشف اسرارها لتصعيب المنافسة عن طريق التقليد.

1-2-2-3 دورة حياة الميزة التنافسية

دورة حياة الميزة التنافسية تشبه دورة حياة التكنولوجيا بعض الشيء فالمؤسسات والدول عادة لاتنتظر حتي مرحلة موتها أو انتهائها و لكنها تبدا باستبدال ميزة تنافسية مع اخري كما يتم استبدال تقنية تكنولوجية باخري جديدة قبل اندثار اثر الاولي . وذلك طبقا لاستراتيجيتها في التعامل مع المحيط المتغير و المؤشرات الجديدة باستمرار. و هناك العديد من المراحل تمثل دورة حياة الميزة التنافسية تضمن نموها واستمرارها وهي كما يلي : [1]

المرحلة التمهيدية : وفيها يتم البحث عن مقومات التنافسية بما فيها من جمع و دراسة وتحليل المعلومات لتحديد الميزة التنافسية التي يمكن استخدامها والتأكد من صلاحياتها.

مرحلة الانطلاق: تتميز هذه المرحلة بالسرعة ويتم فيها إجراء بعض التعديلات و الإصلاحات للوصول للميزة التنافسية المثلي. وتكون بمثابة مرحلة اختبار لهذه الميزة عن طريق تقبل أو رفض المستفيديين لها. فاما ان تنتهي هذه الميزة بنهاية هذه المرحلة في حالة الرفض أو تتاكد و يزداد الطلب عليها في حالة القبول.

مرحلة التبني: وتبدأ بتبني المؤسسات المنافسة لهذه الميزة بعد ان يزداد الطلب عليها ، فتصبح متوفرة، ومن ثم يبدأ الفقد النسبي للطلب عليهاأو التراجع .

مرحلة التقليد: في هذه المرخلة تبدأ جهات عديدة في تقليد الميزة التنافسية الناجحة لدي المنافسين. ومن ثم يتوزع الطلب ويتناقص نصيب الوحدة ذات الميزة التنافسية الناجحة الاصلية بوجود منافسين جدد.

مرحلة التدهور: و فيها تبدأ هذه الميزة بالتدهور حتي تفقد صفتها المتميزة و لذلك يفترض ان يتم الاعداد للميزة التنافسية الجديدة قبل بداية المرحلة الاخيرة من دورة الحياه تتشابك دورات الحياه للمزايا التنافسية في شكل منحنيات تسلم بعضها بعضا. و يوضح الشكلين التاليين علي التوالي ، منحني دورة حياة الافضلية التنافسية و سلسلة دورة حياة الافضليات التنافسية.

[1] حبه، مرجع سبق ذكره.

شكل 1-1: منحني دورة حياة الافضلية التنافسية

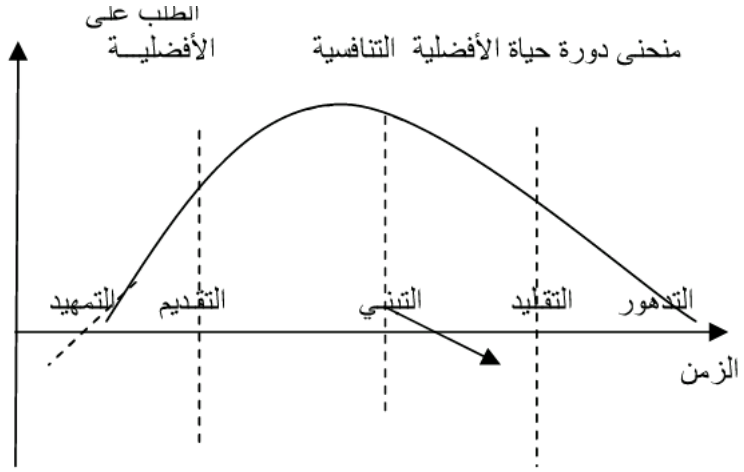

المصدر: حبه نجوى ، بن بريكه عبد الوهاب ، " الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الافضلية التنافسية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، مجلة علمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرجامعة المسيلة – الجزائر ، العدد 2014/11

شكل 2-2: سلسلة دورة حياة الافضلية التنافسية

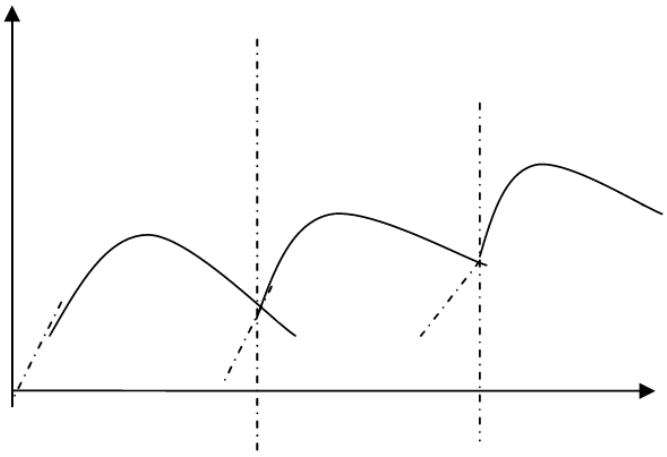

المصدر: حبه نجوى ، بن بريكه عبد الوهاب ، " الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الافضلية التنافسية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، مجلة علمية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة المسيلة – الجزائر ، العدد 2014/11

1-2-2-4 الذكاء الاقتصادي مؤثرا علي دورة حياة الميزة التنافسية

يؤثر الذكاء الاقتصادي تأثيرا بالغا علي دورة حياة الميزة التنافسية كما تم شرحها، فدورة الحياة لها بعدان اساسيان وهما الزمن والطلب علي هذه الميزة وهذا يؤكد اهمية وجود الذكاء الاقتصادي في استغلاله للزمن بما يتواكب مع تغيرات الطلب علي هذه الميزة واستغلال المعلومات التي يوفرها الذكاء الاقتصادي لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وانتقال المؤسسة من مرحلة إلي مرحلة . كذلك تبرز اهميته من خلال الطرق الذكية نستطيع الانتقال من مرحلة التهديد للمؤسسة و تحويلها إلي فرصة حقيقية. و الذكاء الاقتصادي هو الذي يحدد الانتقال من ميزة إلي ميزة اخري و زمن هذا الانتقال. [1]

1-2-2-5 دور الذكاء الاقتصادي في خلق المزايا التنافسية

من المعروف ان تبني الذكاء الاقتصادي في الدول والمؤسسات يساعد علي خلق المزايا التنافسية وتحسين الوضع التنافسي في ظل المتغيرات المتسارعة والاوضاع الديناميكية التي يعشها العالم. فتحقق الذكاء الاقتصادي يساعد علي مايلي:

- تفادي التهديدات والمنافسة الشديدة عن طريق تبني استراتيجيات دفاعية للتأمين من المخاطر أو استراتيجيات هجومية بالعمل علي ميزة تنافسية جديدة لمواجهة المنافسين والتقدم عليهم.
- توفير معلومات عن المنافسين، مخرجاتهم، اسعارهم، والسوق مما يتيح وجود رؤية واضحة يمكن المنافسة من خلالها .
- الربط بالمحيط التكنولوجي وتطوره وخلق مزايا جديدة من خلاله.
- توفير دراسات عميقة عن السوق والعملاء والاحتياجات المتغيرة لاخذها في الاعتبار في الوقت المناسب.
- توفير المعارف المختلفة والمتنوعة في شتي المجالات والانشطة.
- تحقيق مركز تنافسي متميز وتفوقا علي المنافسين والتميز عنهم وفقا لرؤية متكاملة وواضحة ومنهج يعظم الاستفادة من الامكانيات مدعوما بالمعلومات.

[1] حبه، مرجع سبق ذكره.

1-2-3 سياسة الامن الاقتصادي

سياسة الامن الاقتصادي ، الامن المعلوماتي ، أو الامن بشكل عام تعتمد بشكل كبير علي ان المخاطر الجديده و الحروب في العصر الحإلي هي مخاطر معلوماتية وحروب تكنولوجية فضلا عن ان تكون حروبا عسكرية. فالعصر الحإلي بامكانياته والياته حول المخاطر إلي مخاطر اقتصادية وصناعية تعتمد بالاساس علي المعلومات والمعارف والاستخبارات المعلوماتية واستغلالها للمنافسات علي المستويات الاقتصادية ، الصناعية ، السياسية وغيرها . واصبحت الحروب تسمي الحروب البارده اي القائمة علي المنافسة الشرعية أو حتي التجسس المعلوماتي. واصبحت المؤسسات شريكا اساسيا للدولة في الحفاظ علي الامن الجماعي والاقتصادي وحماية و متابعة مصالح الدول المشروعة. و يدخل ايضا في مفهوم الامن ، حماية المعلومات الخاصة من المخاطر الخارجية و التسربات اللاارادية أو الغير مقصودة. و كذلك مجموعة الوسائل التي تضمن حماية بنوك معلومات الدول ومؤسساتها.

1-2-4 سياسة التأثير

التأثير هو استخدام المعلومات المتاحة و المستنتجة من اجل السماح للدول و المؤسسات ان تتغير و تتواكب مع ديناميكية محيطها بشكل ذكي يتيح لها تحقيق الاهداف الاستراتيجية ومواجهة التهديدات و كذلك التأثير علي الاعوان . ويظهر التأثير في صورة الفعل ورد الفعل بمعني التأثير والتأثر . فالتغيير يبني علي التأثر بالمتغيرات وبالمحيط ثم التأثير في المحيط والبيئة وخلق ظروف ومحيط جديد.

1- 3 المراحل العملية للذكاء الاقتصادي ما بين الاستخبارات و التنافس و التجسس

ظهر مفهوم الذكاء الاقتصادي في البداية مصاحبا لمصطلح التجسس الاقتصادي مما ادي إلي خلط المفاهيم. فاي مؤسسة مهما كان مجالها سواء كان صناعيا، تجاريا، ماليا أو خدماتيا تهتم بجمع واستعمال المعلومات حول منافسيها ومحيطها الخارجي بهدف اتخاذ القرار . ولكن طريقة الاستعمال و الجمع تختلف باختلاف المفاهيم و المصادر. فالتجسس الاقتصادي هو "الفعل الذي يساعد في الحصول علي معلومات و معطيات هامة ذات نفع اقتصادي ، بدون رضا الطرف المتجسس عليه ، مما يكبده خسائر أو اعاقات في السوق الاقتصادي" فبشكل عام هو "كل الاساليب والطرق المستعملة للحصول علي المعلومات الاقتصادية التي تكون في ملكية الاخر دون علمه اي الاعتماد علي طرق غير شرعية أو مصادر غير موثقة" .[1]

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.

وكان هذا العمل ينحصر علي الاجهزة الاستخباراتية والذي تطور مع تطور الفاعليين الاقتصاديين إلي مصطلح "الذكاء التنافسي" أو التجسس عن طريق "المخابرات التنافسية" . وهنا اشارة قوية لاستخدام اساليب ووسائل غير شرعية أو مصادر غير رسمية عن طريق استخراج معلومات حيوية وبالغة السرية عن المنافسين باستخدام بعض المعلومات العامة والعادية ، بهدف صياغة استراتيجية تنافسية ملائمة وتعديلها كلما لزم الامر وقبل فوات الاوان.[1]

ولقد تم تطوير معادلة "الفين توفلر" للعصر الحإلي ان " المعرفة = القوة " وان القوة ملك لصاحب اكبر قدر من المعرفة والمعلومات، إلي " المعرفة القابلة للاستخدام = القوة القابلة للاستخدام ". فهناك فرق كبير بين تجميع المعلومات و الاستفادة منها و بين الكم و الكيف. فالمعلومات صماء عباره عن ارقام و احصائيات و بعض البيانات و التسجيلات ، بينما الاستخبارات هي معلومات مترابطة يمكن اتخاذ القرارات اعتمادا عليها .

وتقوم كل من المخابرات التنافسية أو الذكاء التنافسي أو التجسس الاقتصادي "competitive intelligence" إلي جمع و تحليل كل ما يمكن عن المنافسين . ولضمان مركز تنافسي لا يكفي دراسة العملاء ولكن يجب دراسة والتعرف علي المنافسين . مثل ، نظام التسعير ، خطة المرحلة القادمة ، معدلات الانتاج، الامكانيات والموارد المتاحة ، الوظائف المحورية...الخ . ويفيد الذكاء أو المخابرات التنافسية علي مستوي المؤسسات في بعض الانشطة مثل اعادة هيكلة وتطوير المؤسسة عن طريق مراقبة الافكار الناجحة لدي المنافسين و محاولة تقليدها. كذلك محاولة اعادة التسعير في ضوء الاسعار المنافسة أو تبني افكار تسويقية جديدة بالاعتماد علي دراسات السوق...الخ ومن ثم يكون الفارق الرئيسي بين التجسس الاقتصادي والذكاء الاقتصادي في الوسائل المستعملة للحصول علي المعلومه سواء شرعية أو غير شرعية.[2]

وللاستفادة المثلي علي المستويين القومي والمؤسسي يجب تبي نظام الذكاء الاقتصادي واعتماده في الاستراتيجيات التطويرية والتنموية والاستشرافية والعمل علي تطبيق تقنياته بنجاح وتحقيق

- بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

[1] خلاصات كتب المدير و رجل الاعمال ، " المخابرات التنافسية C.I. جمع و تحليل المعلومات و الاستفادة منها ، السنة السادسة ، العدد السابع عشر ، سبتمبر 1998 ، الشركة العربية للاعلام العلمي (شعاع) ، جمهورية مصر العربية القاهرة، عن كتاب "competitive Intelligence, Larry Kahaner, ISBN 0-684-81074-3"

[2] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :–

- فيلالي، مرجع سبق ذكره
- خلاصات مرجع سبق ذكره

مهامه لمحاولة السيطرة علي الاسواق والبيئة الاقتصاديه بما يدعم الميزات التنافسيه. ومن ثم يجب الالمام بمراحل الذكاء الاقتصادي والاستخبارات التنافسية العملية المتنوعة وتحقيقها. ولتبسيط هذه العملية يمكن عرضها في المراحل التالية:

- مرحلة تحديد الحاجة للمعلومة.
- مرحلة جمع المعلومات والوصول اليها.
- مرحلة معالجة و تحليل المعلومات.
- مرحلة بث المعلومات و اتخاذ القرار.

و فيما يلي شرح مفصل لكل مرحلة

1-3-1 مرحلة تحديد الحاجة للمعلومة

حيث ان المتغير الرئيسي في الانشطة الاقتصادية ، السياسية ، التجارية ... اصبح المعلومة المناسبة في الوقت المناسب بالكفاءة العاليه فان اساس الذكاء الاقتصادي هو دقة تحديد المعلومات المطلوبة والوصول اليها وعرضها علي متخذي القرار ، المحللين واصحاب المصالح لتحويلها إلي معارف وقرارات استراتيجية. وبالرغم من تفاوت المعلومات الا ان حسن تحليلها و استخدامها يحقق المكاسب لصالح العملاء، الموردين، السوق، تغيرات الطلب، اذواق المستهلكين علي مستوي الافراد أو التكنولوجيات الحديثة في الانتاج و التسويق أو انظمة التمويل و طرق السداد و المنتجات المالية المستحدثة علي مستوي المؤسسات و المنظمات أو حتي التوجهات السياسية والاقتصادية المستقبلية للحكومات في مجالات السياسة المالية والتجارية والسياسات النقدية للبنك المركزي وشتي المؤثرات والمتغيرات علي المستوي الدولي.[1]

وتسمي هذه المرحلة من وجهة نظر الاستخبارات التنافسية " تحديد الهدف والحاجات الاستخبارية" ويكون الغرض منها تحديد الهدف الذي تصبو اليه المؤسسة لتحسين نقطة ضعف ما ، فاذا كان سوء التسعر هو نقطة الضعف فيجب تركيز الاستخبارات علي نظم التسعير لدي المنافس . اما اذا تمثل الضعف في ادارة الافراد فيكون الاستعلام عن انظمة ادارة الافراد و هياكلها في مؤسسات نظيرة ... وهكذا و يتم ذلك عن طريق تحديد

[1] لمزيد من التفصيل

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- كمال، مرجع سبق ذكره.
- حبه، مرجع سبق ذكره.

احتياجتنا من المعلومات الخاصة بنقط الضعف ثم تحديد المنافسين وامكانية الاستفادة من دراستهم ومراقبتهم.[1]

وبالمثل للحصول علي افضل نتيجة للذكاء الاقتصادي في هذه المرحلة، فانها تتطلب مهارة في تحديد المعلومات المطلوبة كما مثلنا وهذا يتم بصفة مستمره علي خطوات مختلفة فمثلا في المؤسسات أو المنظمات تكون الخطوات كما يلي :

- **تحديد و تعريف مستخدمي المعلومة** ويتم ذلك عن طريق طرح بعض التساؤلات عن الملف الاستراتيجي للمنظمة ، كيف أُعُد؟ من يعرفه ؟ كيف يعمل نظام القرارات في المؤسسة؟ مدي الاحتياج للمعلومات الداخلية أو الخارجية؟ ما مدي تاثير المعلومات علي تحديد الاستراتيجية؟ ما هي الفرص والتحديات؟ ما هو محيط المؤسسة ؟ ما هي نقاط القوه والضعف وكيف تتاثر؟ من يجب ان يتحصل علي هذه المعلومات ؟ من هم متخذي القرار؟ ...الخ
- **تحليل المؤسسة** في هذه الخطوة يجب الوصول إلي رؤية عامة للمؤسسة واحتياجاتها و يكون ذلك عن طريق التعرف علي تاريخ المؤسسة ، المساهمين ، الشركاء ، القطاعات المتعاملة، استراتيجية المؤسسة، الرؤية ، الاهداف ، الرسالة تطور الاداء المؤسسي، و كل ما يتعلق بتحقيق اهدفها .
- **تحديد العوامل و المجالات الحرجة** ليس الهدف الوصول إلي اكبر عدد من المعلومات وانما الوصول إلي اهم المعلومات واكثرها تاثيرا في تحقيق اهداف ورسالة المنظمات و المؤسسات . وذلك عن طريق التعرف علي المنافسيين ، السوق ، الاتاحة ، المزايا التنافسية ، الروابط بين المعلومات علي مختلف المستويات والاستراتيجيات ، كيفية تحليل المعلومات؟
- **تحديد المعلومات المطلوبة بدقه** بعد عمل الخطوات السابقه يتم التحديد الدقيق للمعلومات المطلوبة علي شتي المجالات الاستراتيجية ، السوق المحلي أو العالمي، المنتجات والمنافسيين، التكنولوجيات، البيئة والمحيط، العملاء والسياسات.
- **تقييم المعلومات المتاحة واولوياتها** في هذه الخطوه يتم تقييم المعلومات المتاحة ومدي اهمينها واولوياتها و كذلك كيفية التعامل معها و معالجتها وتحديد مكانها ومستخدميها.

[1] خلاصات مرجع سبق ذكره.

- **تفعيل ديناميكي للاحتياجات** حيث ان الذكاء الاقتصادي عملية ديناميكية تتناسب مع التغير المستمر للمحيط والمتغيرات و المؤثرات فان الاستراتيجية ، القوانين والسياسات تكون ايضا قابلة للتغيير مما يتبعه تغير المعلومات والاحتياجات وبالتإلي يجب ان تكون كل هذه العمليه تكراريه مرنه قابله للتغيير والتعديل. مع الاخذ في الاعتبار ان المعلومات تتنوع وتقسم باكثر من طريقه مثلا علي اساس وظائف المؤسسة قد تكون المعلومات تكنولوجيه ، أو علمية ، أو تقنية ، أو قانونية ، أو مالية، أو اقتصادية ، أو اجتماعية أو ثقافية...الخ

2-3-1 مرحلة جمع المعلومات و الوصول اليها

تبدأهذه المرحلة قبل نهاية المرحلة الاولي و تعتبر استمرارا لها. فبها يتم تحديد مسارات البحث عن المعلومات اللازمة و وسائل البحث و التنقيب سواء من الموارد البشرية و المادية و المعنوية. ويكون ذلك بالتنسيق بين جميع انواع اليقظات التي سيتم تناولها لاحقا. وتضم هذه المرحلة ايضا عدة خطوات كما يلي[1]:

- **تحديد محاور البحث عن المعلومات** وذلك بتحديد المصطلحات و الكلمات المفتاحية
- **تحديد مصادر المعلومات و التأكد من توثيقها** ويتضمن ذلك جميع وثائق المؤسسات الادارية والتسوقيه والمالية من قلب المؤسسات بالاضافة لكل المعلومات القيمه و الموثقة عبر المصادر الخارجيه مثل الانترنت ومحركات البحث والادلة والتقارير الدولية . كذلك هناك بعض الدوريات والمجلات المعتمدة والدراسات والخطط التي يمكن الاعتماد عليها. بالاضافة لاجهزة جمع المعلومات الرسمية والاجهزة الداعمة مثل غرف التجارة. تلعب خيارات العملاء ودراسات استطلاع الراي والتحليلات المقارنه Benchmark دورا مهما في الحصول علي المعلومات المؤثرة.
- **تنسيق عمليات جمع المعلومات و التاكد من سريتها** تحديد الاشخاص القائميين علي عملية االجمع ورصد التكاليف والادوات والاساليب ووضع الاليات المناسبة . يلي ذلك التاكد من نوع المعلومات المطلوبه ومدي سريتها والتعامل معها من هذا المنطلق سواء علي مستوي مصادرها أو جامعي المعلومات.

ويجب التاكيد هنا انه حتي في حالات التجسس الاقتصادي يجب ان يتم التركيز اكثر علي كيفية تحليل المعلومات وتوليد المعلومات الحيوية فضلا عن التجسس بشكل غير شرعي. مثال للحصول علي المعلومات الحيوية دون استخدام الطرق الغير شرعية ، "عندما ظلت

[1] فيلالي، مرجع سبق ذكره.

شركة تشتري منتجات الشركات المنافسة باستمرار في فترات محددة وذلك لتستطيع مراقبة الرقم المسلسل علي المنتج والذي يشير لتطور الطاقة الانتاجية للمنافس وبالتإلي معرفة معدلات الانتاج ومواسمه مثلا ". [1]

1-3- 3 مرحلة معالجة وتحليل المعلومات

تعتبر هذه المرحله من اهم المراحل حيث انها تقدم المعلومات المناسبة لمتخذي القرار ليعتمدوا عليها لتحقيق الاهداف المرجوة. فهي تاتي بعد تحديد المعلومات المطلوبة و الحصول عليها ، حيث تبدا مرحلة تحليل المعلومات حسب طبيعتها ونوعها وجودتها ودقتها حيث أن الكثير من المعلومات المتاحه قد يكون غير صحيح أو فقد اهميته بالتقادم أو لديناميكيه العصر الحديث. و لكل نوع من المعلومات اساليب معينة لمعالجته وقد يتطلب ايضا جمع معلومات اخري بشكل تكراري.[2] وتتناول هذه المرحلة عملية تدقيق المعلومات وتحديد درجة مصداقيتها والتاكد من جدواها ثم تحليلها ومعالجتها. فتتحول البينات والمعلومات إلي معارف ونظم مبنية علي المعارف ينتج عنها قرارات صائبة وذكية وهي صلب الذكاء الاقتصادي. يستخدم فيها وسائل تحليل مختلفة وكذلك وسائل استدلال واستنباط لاتخاذ القرار.[3]

وتبدأ ابسط عمليات المعالجة بالفهرسة والتصنيف والتخزين ثم التحليل سواء الاحصائي أو الرياضي أو العلمي . كذلك يمكن استخدام تحليل SWOT أو نموذج Porter أو دراسات المقارنه Benchmarks كذلك يمكن استخدام وسائل المعالجة الذكية الحديثة واعتمادها للوصول للفهم الجيد للمعلومة وهنا يمكن استخدام برامج الكترونية متطورة وأساليب إدارية جديدة مثل النظم الخبيرة Expert Systems أو النظم القائمة علي المعارف Knowledge Based Systems أو النظم الضبابية Fuzzy Systems أو نظم الهندسة الوراثية Genetic Algorithms أو الشبكات العصبية Neural Networks وتطبيقاتها في سبيل مساعدة وتحسين عملية اتخاذ القرار.

1-3-4 مرحلة بث المعلومات و اتخاذ القرار

بعد مرحلة معالجة و تحليل المعلومات تبدا مرحلة تقديم هذه المعلومات والمعارف المستخلصة للاطراف المعنية ومتخذي القرار لتحويلها وترجمتها لقرارات صائبة و تطبيقها بذكاء وتحويلها إلي فعل وإجراءات لتحقيق الكسب علي جميع المستويات والقيمة المضافة وتحسين المركز التنافسي. وحيث ان المؤسسات والمنظمات تعمل في بيئة ومحيط ديناميكي متغير باستمرار يجب عليها

---

[1] خلاصات مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

[3] فيلالي، مرجع سبق ذكره.

اتخاذ قرارات استراتيجية علي فترات متقاربة . فبالنظر مثلا لدورة حياة اي منتج نجد انها تختزل بسبب المنافسة والتقليد وتكسير الأسعار مما يستدعي اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة جدا بالاعتماد علي المعلومات الدقيقة والمفهمة مما يعظم دور راس المال البشري .[1]

ويتم ذلك عن طريق خطوات متفاوتة يتم فيها تقسيم المعلومات علي حسب درجة حساسيتها وسريتها ورفعها للاشخاص المناسبين في الوقت المناسب بالطرق والأدوات المناسبة حتي يتم استغلالها.[2]

ولذلك اعتبر الان جويبي وهو المسؤول بإدارة الذكاء الاقتصادي لدي الوزير الأول الفرنسي " ان النجاح في إدارة شؤون المؤسسات يمر حتما عبر التحكم في المعلومات الإستراتيجية والحفاظ عليها نظرا لأهميتها في تطوير أعمال المؤسسة وترقية نشاطها المستقبلي وذلك يتطلب معرفة كيفية إنتقاء المعلومات وإدارتها لخدمة وتحقيق أهداف المؤسسة و خاصة في مجال إتخاذ القرارت الحاسمة ذات البعد الاستراتيجي." [3]

ومن ثم يجب الاهتمام بالمراحل العملية المختلفة للذكاء الاقتصادي لتحقيق المكاسب المتنوعة ورفع الكفاءات وبالتإلي رفع المزايا التنافسية وتحسين المركز التنافسي.

1- 4 تحقيق الذكاء الاقتصادي و أليأته و نماذجه

بعد أن اصبحت سياسة الذكاء الاقتصادي حقيقة تتبناها دول العالم المتقدم أصبح من الضروري الاشارة إلي دور مؤسسات الدولة في اتباع نفس السياسة مهما تنوع مجالها، حتي تصبح شريكًا و مساهمًا رئيسياً مع الدولة لتطبيق سياسة الذكاء الاقتصادي ونظمه. وهذا يتطلب تطويرا معرفيا للمؤسسات لادارة المشاريع ومواكبة التغيرات والتنسيق الداخلي ومواكبته لإستراتيجية المؤسسة. ويجب تدعيمها باحدث التكنولوجيات المتاحة وإدراكها وفهمها من قبل المؤسسة والأفراد. فالذكاء الاقتصادي ليس تجميعا للمعلومات فقط ولكن هو آلية من آليات تحقيق أهداف المؤسسات وتحديد المنافع الحقيقية والمشاريع الناجحة واستغلال الفرص و مواجهة التحديات.

---

[1] كمال، مرجع سبق ذكره

[2] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

[3] كمال، مرجع سبق ذكره.

1-4-1 أليات و أدوات تحقيق الذكاء الاقتصادي

لإنشاء وتطبيق نظم وسياسات الذكاء الاقتصادي ونظرا لأن العالم دخل بقوة في العصر الذكي بما فيه من تكنولوجيا ذكية وبيئة ذكية بكل تطورها ومزاياها وفوائدها ، فقد أصبح من الضرورة الحتمية تطوير بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى تعتبر من الركائز الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء . ووجب الاعتماد علي الآليات والتقنيات الحديثة والنظم المعلوماتية المتطورة والذكية. و هذا يتطلب معدات وأجهزة وبرمجيات وبنية تحتية تكنولوجية تسمح بتطبيق عمليات الذكاء الاقتصادي مع وجود دعما ماليا ووسائل اعلام مجهزة. فمن الضروري الاعتماد علي النظم، والتقنيات الذكية المتطورة لمعالجة وتحليل المعلومات والتعامل مع المعارف مثل النظم الخبيرة، الشبكات العصبية، الخوارزميات الوراثية ، النظم المعتمدة علي المعارف، الوكلاء الاذكياء و غيرها من النظم التي تقوم بمعالجة وتحليل المعلومات والمعارف وتقوم بالعمليات الذكية كالإدراك ، الاستدلال، الاستنتاج، الاستشراف، التنبؤ وغيرها.

كما يجب ايضا علي العاملين بالمؤسسات المعنية، التعامل مع ثقافة الذكاء الاقتصادي ولذلك يجب ان تتوفر لديهم عدة خصائص كما يلي: الفضول التقافي العالي، القدرة علي العمل في فريق متعدد الاختصاصات ، القدرة علي الاتصال والتواصل بسهولة ويسر، القدره علي الادراك والاستنتاج وحل المشكلات واتخاذ القرار. كذلك ان يتمتعوا بموهبة الابداع والابتكار في العمل. كذلك يجب علي الإدارة في المؤسسات إعادة هيكلة وتنظيم بنية المؤسسات لتتواكب مع الرؤيا والإستراتيجية الجديدة للمؤسسة والتأكيد علي توفير الوسائل والميزانيات الكافية لتطبيق نظم الذكاء الاقتصادي.[1]

1-4-2 اهم نماذج تطبيق الذكاء الاقتصادي

تمثل نماذج الذكاء الاقتصادي نماذج لجمع و تحليل المعلومات المختلفه سواء كانت اقتصادية ، صناعية أو تكنولوجية لتقديمها لمتخذي القرار و القائمين علي الذكاء الاقتصادي في المؤسسات في الوقت المناسب. و التحليل الفعال من شانه تحقيق القيمة المضافة و رفع مؤشرات التنافسية. و من هذه النماذج الناجحة نموذج فولد و النموذج الياباني و الفرنسي و الامريكي و غيرها وهو ما سيتم عرضه فيما يلي:

[1] بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

1-4-2-1 نموذج فولد

أدي التقدم التكنولوجي وتطور الحواسب الالية إلي سرعة ودقة جمع المعلومات وتحليلها مما شجع المؤسسات والهيئات العامة والخاصة علي تبني الذكاء الاقتصادي واستخدام نماذجه المختلفة ومن ضمنها نموذج فولد " Fuld " والذي يعتمد علي ستة ادوات للتحليل ويعتمد علي التحليل الداخلي للمؤسسات بهدف التعرف علي نقاط القوة و الضعف والتحليل الخارجي للبيئة المحيطة بهدف معرفة كل ما يتعلق بالمنافسيين، السياسات ، التكنولوجيا، المستهلكين [1]:

- **التنبؤ بنوايا و قدرات متخذي القرار:** تعتمد هذه الأداة علي القدرة علي التنبؤ بنوايا وقدرات متخذي القرار وذلك بالتعرف علي العوامل المؤثرة لاتخاذ القرار والتي تعتمد علي انماط القيادة ، الثقافه ، المسارات المهنية ، الكفاءة ، التوجهات ، الميول والقرارات السابقة لمتخذي القرار. ومن خلالها يتم تحليل المعلومات في ظل البيئة الحالية والمستقبلية مع اخذ التكالف والتكنولوجيا المتاحة بعين الاعتبار.
- **البنشماركينج** " Benchmarking " : و هي تقنية للتعرف ومتابعة محددات الكفاءة الأفضل لدي المؤسسات والهيئات المناظرة وذلك للاخذ بها وتطبيق الدروس المستخلصة منها.
- **تحليل الاستراتيجية المستقبلية:** و يعرف هذا التحليل باسم تحليل SWOT والمعني بتحديد والتعرف علي نقاط القوه و الضعف والفرص والتهديدات لدي المؤسسات ومحيطها ومن ثم تحديد التوجه الإستراتيجي.
- **توقع الاستراتيجيات التنافسية:** وفيها يتم تحليل القوي المحيطية الاربعة للمؤسسات ، اللوائح، التنظيمات، التكنولوجيا والتغيرات في قطاع النشاط ، بالاضافة إلي العملاء ونمو عائدات الاستهلاك. كذلك يمكن استخدام نموذج القوي الخمسة لبورتر أو نماذج رياضية اخري .
- **توقع استحداث منتج أو مخرج جديد:** يقترح نموذج فولد استخدام ال Timelining لمتابعة الانشطة المختلفة وتحليل المعلومات بهدف استحداث منتج أو مخرج جديد في الوقت المناسب توافقا مع تطبيق سياسات الذكاء الاقتصادي.
- **تحليل التكاليف:** يعتمد هذا التحليل علي الميزانية و يركز علي العوامل الحرجة كشراء المعدات ، البنايات ، التجهيزات و التكاليف الادارية.

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- فيلالي، مرجع سبق ذكره.
- بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

1-4-2-2 النموذج الياباني للذكاء الاقتصادي

وفقا للنموذج الياباني يتمركز الذكاء الاقتصادي في وزارة التجارة الدولية و الصناعة " MITI " ويرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية و الشركات التجارية العظمي التي تمول مراكز البحث والتطوير والمنظمات المهنية والهيئات الادارية ذات الطابع البحثي والعلمي. و تقوم الوزارة في الاساس برعاية هذه المؤسسات اليابانية وتوجيهها واعلامها بهدف الاستفادة من الموارد وإدارتها جيدا و خلق الفرص داخليا و خارجيا عن طريق ايفاد المبعوثيين ورعايتهم. ومن ثم استطاعت اليابان ان تتحول من عمليات التقليد فقط إلي عمليات الابتكار والابداع عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي والمنافسة في مجال البحث والتطوير والابتكار والابداع.

ويتسم نظام الذكاء الاقتصادي الياباني بالاهتمام العظيم بالمعلومات الاستراتيجية والتي تتحقق من خلال حجم الاستثمارات في هذا القطاع ، فيستثمر 1.5 % تقريبا من أعمال المؤسسات في مجال الذكاء الاقتصادي ويستغرق 3 إلي 4 % من وقتها في هذا المجال. و تلتزم الجامعات اليابانية بامداد المؤسسات والهيئات بالمعلومات الإستراتيجية و توفير قواعد البيانات.[1]

و تهتم اليابان بشكل عام بالثقافة والثقافة الجماعية حيث تتمثل يقظة المؤسسات اليابانية في ما يلي:

- تدفقات افقية للمعلومات تؤدي إلي عدم مركزية الابداع.
- البحث عن الريادة في جمع المعلومة.
- توفير استثمارات تخصص فقط للحصول علي المعلومات الإستراتيجية.

ويقوم نموذج الذكاء الاقتصادي الياباني علي الوزارة الأولي والوزارات الاقتصادية وعالم الأعمال لتحديد الإستراتيجية العامة والشاملة ومؤسسات البحث والتفكير والتطوير لتطوير البحث العلمي ودمج التطوير والابداع . و يوضح الشكل التإلي نموذج الذكاء الاقتصادي الياباني بعلاقاته والبيئة المحيطة. [2]

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي :-

- عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.
- بلوناس، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.

شكل 1- 3: النموذج الياباني للذكاء الاقتصادي

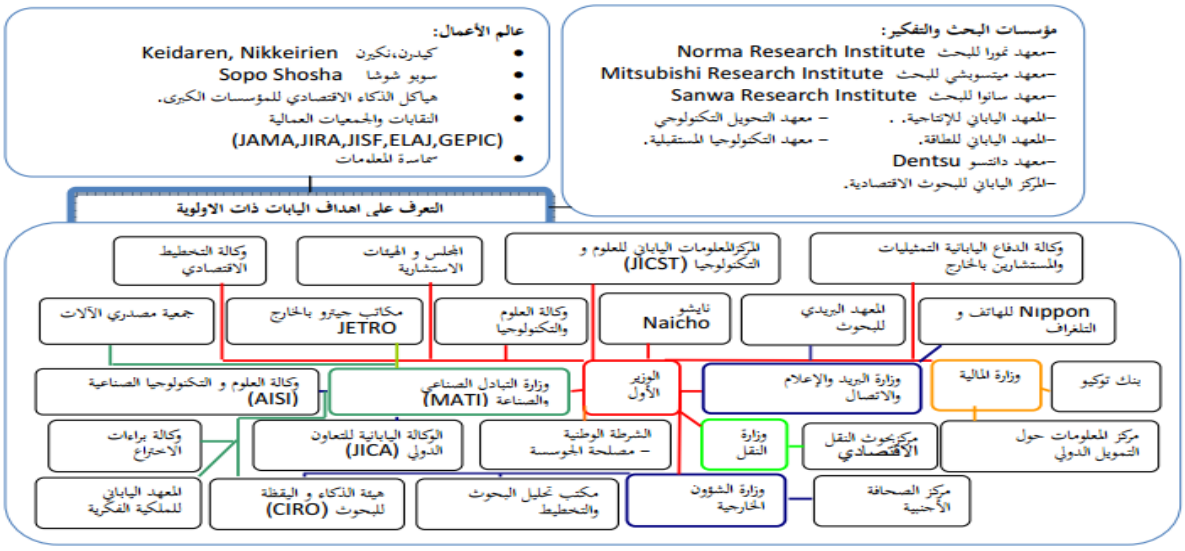

المصدر :حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02/2012 ، ص18: عن مجلة الاقتصاد الاسلامي العالميه يناير 2016، IU97.VrIDBJp#597http://giem.kantakji.com/article/details/ID/

1-4-2-3 النموذج الأمريكي للذكاء الاقتصادي

يهدف النموذج الأمريكي للذكاء الاقتصادي إلي دعم التأثير وعمل جماعات الضغط ، لوضع وإعداد الإستراتيجية الوطنية وتنفيذها لتحقيق الأهداف الداخلية والخارجية للدولة. ومع تقدم التقنيات التكنولوجية وزيادة حجم التنمية الاقتصادية في القرن العشرين وظهور منافسة قوية للولايات المتحدة الأمريكية متمثله في اليابان وبعض الدول الاوروبية عمل الأمريكيون علي إيجاد أسواق رائجة للمعلومات تضم العديد من المهتمين بالمعلومات والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير . و من الأمثلة المعروفة للمنافسة ، المنافسة الشديدة لشركة بوينج من طرف شركة اير

باص وكذلك منافسة محطة اريان للإدارة الأمريكية للطيران والفضاء NASA من قبل محطة اريان للفضاء.

وقد تضمنت اهدافهم الرئيسية الحصول علي المعلومات الإستراتيجية والاقتصادية بسهولة ويسر، وتطوير والتحكم في تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة القصوي من الموارد و حماية الشبكة الوطنية للمعلومات بالاضافة لتدعيم الوحدة الوطنية والاهداف المشتركة.[1]

و لتحقيق هذه الأهداف يتكون النموذج الأمريكي من المركز الرئيسي وهو البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي والذي يشكل ما يدعا غرفة حرب تدرس جميع الأسواق الإستراتيجية وتقوم بكافة عمليات الذكاء الاقتصادي من جمع وتحليل وتحصيل المعلومات الاستراتيجية لعرضها علي متخذي القرار. وتوجد العديد من مؤسسات الذكاء الاقتصادي الأمريكية ذات الموارد البشرية الهائلة والتي تضم ما يقرب من ستين مكتب حول العالم وتقوم بتحليل المخاطر الاقتصادية والتجارية . و يوضح الشكل التإلي النموذج الامريكي.

شكل 1– 4: النموذج الامريكي للذكاء الاقتصادي

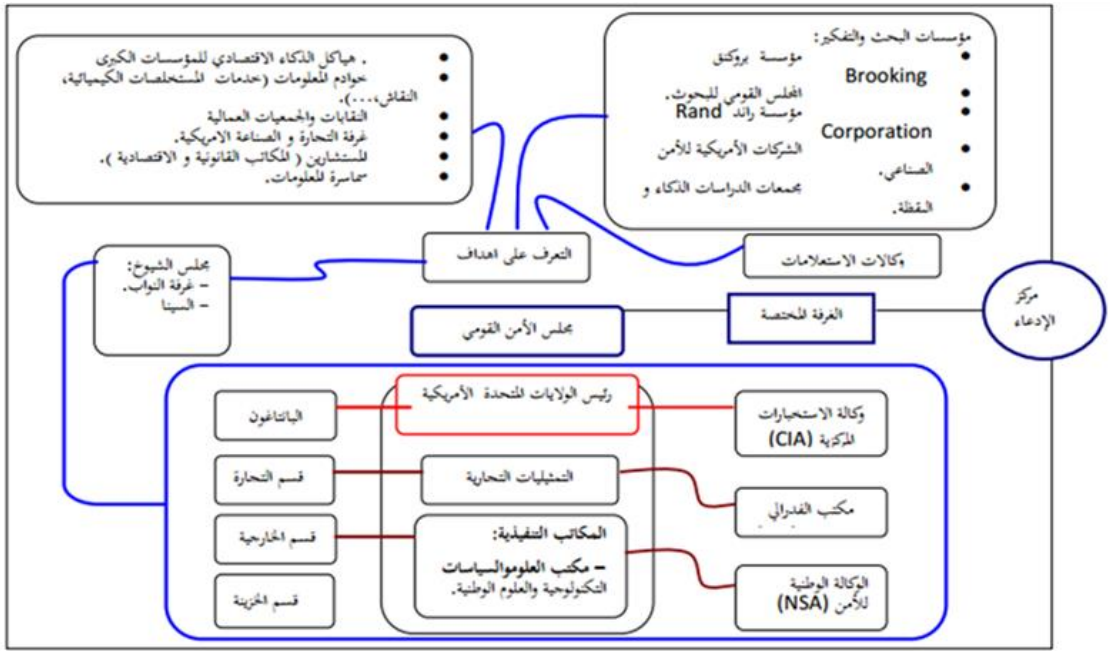

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي :–

- عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.
- عبد الله، مرجع سبق ذكره.

المصدر: حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2012/02 ، ص:19/ID/article/details/com.kantakji.giem://http623yes/print//

1-4-2-4 النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي

يتميز نظام الذكاء الاقتصادي الفرنسي بدور الحكومه والمؤسسات العمومية الكبري البارز في هذا الصدد. فلقد نشر اول تقرير سنة 1995 وفقا للخصوصيات الفرنسية :[1]

- " المؤسستان الهامتان في هذا النظام الفرنسي هما ، الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارات (SGCI) والأمانة العامة للدفاع القومي (SGDN) وكلاهما تحت سلطة الوزير الأول.[2]
- كذلك أقترح التقرير تطوير الذكاء الاقتصادي وعمليات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) والقطاع الخاص. عن طريق إنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجيا (ADIT) وهي مؤسسة عمومية وكذلك تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوروبية للذكاء الإستراتيجي (CEIS) والتي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية وأوروبية .[3]
- كما أكدت بعض التقارير الأخري أيضاً على دعم تعليم الذكاء الاقتصادي لاتاحة الفرصة لبعض المدارس العليا للتجارة بفرنسا لتقديم دروس في الذكاء الاقتصادي على غرار مجموعة الدراسات التجارية العليا(HEC) ".[4]

وبالرغم من كل هذا الاهتمام بالذكاء الاقتصادي إلا ان هناك بعض العوائق الدستورية والعوائق الثقافية والمرتبطة بضعف دور الوزارات المختلفة في تجسيد اليات اليقظة والذكاء الاقتصادي وتبني سياسة التغيير. كما يتعلق ايضا بالمرجعيات الثقافية والفكرية المختلفة والمدارس والدبلومات المتعددة الاتجاهات. كذلك يؤكد النظام الفرنسي علي تبني فكرة دعم الذكاء الاقتصادي إقليميا بضمان تدخل أحسن للجماعات المحلية (الدوائر الإدارية والبلديات) وذلك لصالح المؤسسات

---

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي :-

- عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره
- عبد الله، مرجع سبق ذكره

[2] عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره

[3] عبد الله، مرجع سبق ذكره

[4] عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره

الكبيرة والصغيرة التي تنشط في هذه الأقاليم."[1] . ويوضح الشكل التإلي النموذج الفرنسي بعلاقاته المختلفة.

شكل 1– 5: النموذج الفرنسي للذكاء الاقتصادي

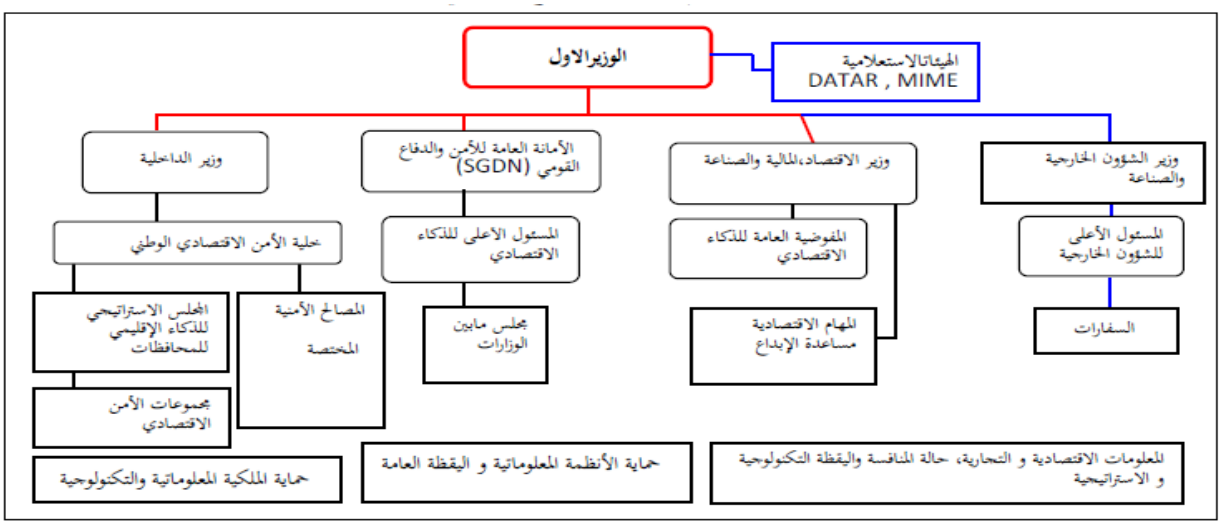

المصدر: حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02/2012 ، ص21:
//print/yes623http://giem.kantakji.com/article/details/ID/

1-4-3 أمثلة ناجحة لتطبيقات الذكاء الاقتصادى

هناك العديد من النماذج والأمثلة الناجحة لتطبيقات وبرامج الذكاء الاقتصادى التى تمت بالفعل على أرض الواقع والتى من شأنها تأكيد أهمية تبنى مبدأ ونماذج وآليات الذكاء الاقتصادى على الأصعدة المختلفة ومنها أمثلة عالمية وأمثلة من جمهورية مصر العربية .

[1] عبد الله، مرجع سبق ذكره

سنعرض هنا بإختصار شديد مثالين لتطبيقات ناجحة ، أحدهما في جمهورية مصر العربية والآخر في كندا علي ان يتم تناول تطبيقات عديدة للذكاء الاقتصادى ومجالاته وتحليلها في دراسات تفصيلية مستقبلية.

المثال الأول في كندا :

هو نظام إنتاج ذكى ومرن فى مجال التصنيع لمساعدة الشركات وكبرى المصانع لتحسين كفاءة منتجاتها والتوفير فى إستهلاكها. ولقد تم تطويره فى أول مركز أبحاث للإنتاج الصناعى فى كندا والثانى على العالم وهو مركز ويند سور للأبحاث الصناعية تحت إشراف الأستاذة الدكتورة هدى المراغى وهى أول سيدة من العالم العربى تحتل منصب عميد كلية الهندسة بكندا. هذا المركز يتبنى البحث العلمى ويوفر منحا اللطلبة المتميزين من ناحية ، ومن ناحية أخري يهتم ويقوم بدراسة وتطوير الأبحاث ذات العلاقة الوطيدة بالصناعة وتطبيقاتها الفعلية فى الواقع. وفى هذا المركز تم تصميم أول نظام للإنتاج الذكى والمرن فى العالم وهو نظام جديد فى الإنتاج داخل المصانع يتصف بما يلى :

- الذكاء : حيث يوفر فى الطاقة ومواد الأستهلاك.
- المرونة : يسمح للشركة أو المصنع تغيير نوعية المنتج الذي يقدمه أثناء دورة الإنتاج دون الحاجة لإيقاف العمل وذلك بهدف تطوير خط الإنتاج بما يتلائم مع المنتج الجديد والذى يمثل طفرة فى نظم الإنتاج العالميه.

المثال الثانى في جمهورية مصر العربية:

نظام تسيير مركبات لنقل الأشخاص (التاكسى) من مكان إلى آخر فى جمهورية مصر العربية طبقاً لقواعد ونظام وآليات شركة أوبر العالمية. تستخدم شركة أوبر عالمياً وفى مصر أيضاً نظاما ديناميكيا لتحديد الاسعار وتقييم سعر الرحلة طبقاً لقواعد السوق الرأسمالى فى العرض والطلب. فسعر الرحلة يرتفع أوتوماتيكياً مع زيادة عدد طالبى الخدمة فى نفس الوقت. وعند تحسس ومعرفة زيادة سعر الرحلة من قيل السائقين فى منطقة معينة عن طريق توافر وسائل حديثة لاتاحة المعلومات بشكل لحظي، يبدأ السائقون فى التوجه لهذه المنطقة للإستفادة من هذه الزيادة والإستمتاع بالربح المتزايد فيزداد العرض فيبدأ السعر فى الإنخفاض مرة أخرى فيحدث التوازن بين العرض والطلب بشكل ديناميكى مرن وذكى . ومن عوامل نجاح هذه الشركة وهذا النظام إعتمادها الشبه كلى على التكنولوجيا الحديثة مثل GPS والشبكات والإتصالات والتى تسمح لها بتحديد العديد من المعلومات والمؤشرات الآنيه بشكل لحظى مثل كثافة المرور ، أوقات الذروة ، المناطق المختلفة والعرض والطلب.

هذا يعنى أن شركة أوبر سواء العالمية أو المصرية تتمتع بكافة الحريات التى يكفلها السوق الرأسمالى فتتنافس فى تقديم الخدمات بأرخص الأسعار وتهدى الزبائن رحلات مجانية أو تخفيضات متعددة حين تشتد المنافسة بينما ترفع الأسعار حينما يزداد الطلب لصالح الشركة. وهذا على عكس التاكسى الأبيض المصرى الذى يُحكم بتسعيرة حكومية ثابتة وعتيقة لا تفرق بين وقت الذروة أو الأوقات الهادئة لا تفرق بين أماكن وسط المدينة أو أماكن أطراف المدينة ولا تفرق بين العمل فى أوقات النهار المختلفة سواء فجراً ظهراً أو مساءاً ، كل سواء . هذا بالإضافة لعدم تمتعهم بأى وسائل تكنولوجية حديثة تساعدهم على إختيار المسارات الأقل كثافة أو حتى الإتصال بالعملاء. بينما تتمتع شركة أوبر بعنصر الآمان الذى يتوفر نتيجة إستخدام هذه التكنولوجيات التى تتيح للعملاء معرفة رقم المركبة وقائدها وسعر الرحلة مسبقاً بالإضافة لجميع البيانات المهمة قبل إستقلال المركبة. وذلك المثال يؤكد على جودة الخدمة وديناميكية وذكاء النظام المستخدم.

وهناك العديد من التطبيقات الذكية التي تُستخدم علي مستوي العالم أو في جمهورية مصر العربية والتي يمكن التعرض لها بالتفصيل في دراسات وبحوث مستقبلية.

1-4-4 دور الدولة في دعم و تبني الذكاء الاقتصادي

ومما سبق عرضه في هذا الفصل نستخلص ان الدول القادرة علي قيادة الثورة المعلوماتية هي اقوي من نظيراتها. فلقد اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية في تقدمها علي ثلاث عناصر رئيسية، القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والمكون الثقافي والحضاري . كما بدأت الدول منذ التسعينات تباعا في الاهتمام بالمعلومات الاقتصادية لاستغلالها ، وكانت فرنسا في المقدمة وتبعتها بريطانيا ثم المانيا ولحقت بهم الصين بالرغم من اختلاف مستواها الاقتصادي وتحدياتها. وبالرغم ان هناك بعض الدول التي لم تهتم بوضع استراتيجيات اقتصادية متوافقة مع التطور مثل اسبانيا ، ايطاليا و البرتغال إلا ان شركات كبري بها تستخدم برامج تنافسية ذكية متطورة و معقدة جدا. بينما هناك دول في شمال اوروبا مثل رومانيا واخريين ليس لديهم توجهات علي المستوي القومي أو حتي علي المستوي المؤسسي لمواكبة التنافسية الاقتصادية والبرامج الذكية.[1]

وكما ذكرنا سابقا فان التنافسية الاقتصادية تبدأ عندما تعتمد الدول الذكاء الاقتصادي وتتبناه وتبدا في وضع أو تفعيل استراتيجيات تنافسية قائمة علي المعلومات والمعارف التي تتيح للجهات الداخلية عمل تحليلات وتوقعات وتقديرات لسيناريوهات متفاوتة في هذا المجال ومن ثم اتخاذ القرارت الصائبة علي اساسها. و نجد مثلا 80% من الشركات الاوروبية الكبري تدعم برامج

[1] Valeriu Ivan , " Economic Intelligence " , Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, special issue , December 2013, Scientific Papers(www.scientificpapers.org)

التنافسية الذكية ، أكثر من 55% منهم لديهم آليات وتقنيات الذكاء التنافسي والتي تتكامل مع نظم و برامج ذكاء الأعمال في الشركات الكبري.

ومن ثم تتلخص الخطوات التي يجب ان تتبعها الدول والحكومات لتدعيم الذكاء الاقتصادي وتشجيع تطبيق الذكاء التنافسيي فيما يلي [1]:

- رفع الوعي بدور المعلومات المؤثرة في العملية الاقتصادية.
- تشجيع ودعم ورفع القدرات والكفاءات البشرية.
- تطوير بيئة عمل متعاونة في المجالات الاقتصادية.
- تطوير استراتيجيات لتكوين وانشاء شراكات بين القطاع الحكومي والعام والخاص في مجال ادارة المعلومات و المعارف.
- الاهتمام بالاستشارات و لدعم في هذا المجال.

ولذلك يجب علي الحكومات الاستعانة بالموارد البشرية المدربة ذات القدرات والكفاءات في التعامل مع المعلومات والمعارف و تحليلها والاستفادة منها.

واستنادا علي نماذج الذكاء الاقتصادي المختلفة وحتي نستطيع في الدول العربية بشكل عام وفي جمهورية مصر العربية بشكل خاص التحول إلي العمل بالذكاء الاقتصادي التنافسي والتحول إلي الاقتصاد المعتمد علي المعلومات و المعارف تماما ، لا يجب فقط الاهتمام وامتلاك الاليات والبرامج للاستخدام ولكن يجب ايضا وجود ووضع اطار مؤسسي وتشريعي للدوله يقوم علي الاقتصاد المعرفي والذكاء التنافسي قد يحتوي علي مجتمع افتراضي من المعلومات ومن الخبراء وبنية تحتية معلوماتية لمتخذي القرار . ويمنع الاطار التشريعي أو القانوني الوقوع في الاخطاء الشائعة والخلط بين مفاهيم الذكاء الاقتصادي والتجسس والاستخبارات. والاعتماد علي عمل الذكاء الاقتصادي في ظل احترام كامل للقوانين والتشريعات بحيث تبعد المؤسسات عن الحرج في تناول مراحل الذكاء الاقتصادي المختلفة علي مستوي جمع وبث واستعمال المعلومة.

كذلك يجب وضع نموذج وهيكل مناسب يتيح انشاء أو وجود هيئة أو وزارة بجمهورية مصر العربية تكون معنية بتنفيذ وتبني الذكاء الاقتصادي وتوفير آلياته وأدواته بالاضافة لربطها بكافة الوزارات والهيئات الوطنية المختلفة لتكون بمثابة الدعم المناسب لكافة مؤسسات الدولة.

[1] Ibid.

الفصل الثانى

أهم التجارب الدولية في "الذكاء الاقتصادى والدروس المستفادة مع تركيز خاص على تجارب "الصعود الاقتصادى الأسيوى "

مقدمة:

يركز الفصل الثاني على استعراض وتحليل عدد من أهم التجارب الدولية في مجال ممارسة "الذكاء الاقتصادي"، والدروس المستفادة منها للاقتصاد المصري. وقد بدأ الفصل بعرض الإطار المفاهيمي الذي يستند إليه البحث في هذا الجانب، و الخلفية المنهجية الكامنة خلف الإطار المفاهيمي.

ثم تم التركيز بصفة خاصة على تجارب الدول الآسيوية الصاعدة خلال العقود الأخيرة، وأبرزها اليابان والصين، نظرا لتشابه الظروف نسبيا مع مصر كدولة سائرة على طريق النمو والتنمية الشاملة. ولذا تم إفراد جزء خاص للتجربة اليابانية والتجربة الصينية. ونظرا لرسوخ قدم التجربة اليابانية، و باعتبارها ملهمة، بصورة او أخرى، لسائر تجارب النهوض الاقتصادي في شرق آسيا خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، فقد تمت العناية بالدروس المستفادة منها فيما يتعلق بالعملية التنموية الجارية والمتوقعة في مصر بجوانبها المختلفة، وخاصة في الميدان التكنولوجي. وكان هذا الميدان الأخير محط العرض و التحليل الأساسي لتجربة الصين خلال العقود الأخيرة الثلاثة بوجه خاص.

ومن أجل توسيع مدى الرؤية، تمت الإشارة بشكل موجز، إلى بعض التجارب الدولية الغربية الرائدة ذات الصلة، وهي تجارب ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ونظرا إلى الحاجة إلى تناول جوانب مهمة لم يتطرق إليها البحث في التجارب السابقة، فقد تم التركيز على بعض الآفاق الدولية الجديدة في ممارسة الذكاء الاقتصادي على المستوى العالمي، وخاصة على مستوى مؤسسات الأعمال، مع عرض اهم نتائج وخلاصات مستخلصة مما ذكر في الأجزاء السابقة.

كما تم التطرق فى هذا الفصل إلى دراسة الحالة المصرية من زاويتين، الاولى تناولت عرض لنموذج سلبي من ماضي التجربة خلال المرحلة السابقة على ثورة 25 يناير 2011، من حيث طريقة صنع السياسات العلمية والتكنولوجية في إطار "أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا "، بينما ركزت الثانية على تقديم بدائل مستقبلية للتطور العلمي والتكنولوجي المستقبلي في مصر.

في النهاية، تم تقديم أهم النتائج والتوصيات والتوصيات.

2-1 إطار مفاهيمي

2-1-1 مدخل تعريفي

تستخدم كلمة Intelligence فى مجال الاستعمال الجارى للكتابات العلمية فى الحقل الاقتصادى – الاجتماعى ، وفى الدائرة الثقافية – الإعلامية أيضا ، بثلاثة معانٍ مختلفة :

المعنى الأول : هو جمع المعلومات ، أو "الاستخبار" و "الاستعلام" . ولذا يقال لما يعرف بوكالة المخابرات المركزية (الأمريكية) Central Intelligence Agency CIA. ويتم جمع المعلومات سواء بطريقة نظامية معتادة ، أى علنية ، وإما بطريقة "سرية" –غير مشروعة من وجهة نظر القانون الدولي والقوانين الوطنية المعاصرة فيما يعرف بالتجسّس بما فيه التجسس المعلوماتي، وخاصة التجسس العلمى – التكنولوجى ، والذى يستعين بأدوات مستحدثة عديدة ضمن أنشطة تكنولوجيا الفضاء و الاتصال السيبراني، بما فيه ذلك الأقمار الاصطناعية –أقمار جمع المعلومات ، وأجهزة الاستشعار من بُعد.

ولذا يمكن القول إن لفظة Intelligence تنصرف إلى معنى "المعلومات Information " وقبل ذلك إلى "البيانات" Data وما يتردّد فى كتابات التكنولوجيا الرقمية الحديثة حول قواعد البيانات ،و "البيانات الكبيرة" Big Data .

أما المعنى الثانى الذى تحمله الكلمة فقد برز فى "الحقل الدلالى" لدراسات العلم والتكنولوجيا ، ضمن ما يعرف بمراكز الامتياز التكنولوجى Technological Intelligence centers وكأنها مرادف لتعبير التميز العالى Excellence.

ويقصد بها المواقع أو النقاط المنشأة بغرض تحقيق تفوق نسبى مقارن فى مجال الأنشطة الميدانية ذات الطابع التجريبى أو الاختبارى والتى تعتبر بمثابة مراكز بحثية– تطبيقية في مجال المبادرات التكنولوجية Startups. وتردد هذا المصطلح فى أدبيات "أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا" المصرية لسنوات خلت، وخاصة فى عقدى الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم.

المعنى الثالث ل Intelligence هو ما تدل عليه الكلمة الدارجة فى الاستعمال العربى العام : الذكاء، و تعني بصفة عامة حسن استخدام القدرات الفكرية والملكات الذهنية لفرد ، أو مجموعة ما ، أو جماعة أو مؤسسة – ومنظومة مؤسسية. وتستخدم الكلمة أيضا في معرض قدرات "الحاسوب" على إجراء التحليل المنظم وبناء ما يسمى بنظم الخبرة أو "النظم الخبيرة" فبما يعرف بالذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence.

وفى الحقل الدلالى العام لدراسات التطور العلمى والتكنولوجى فى الخبرات الدولية المقارنة ، تنصرف اللفظة بشكل أكثر تحديداً إلى نمط التفكير ، والتصرف /أو السلوك المدفوع بحساسية

الفصل الثالث

رصد وتحليل تنافسية الاقتصاد المصري وكيفية تحسينها من منظور تفعيل الذكاء الاقتصادي

مقدمـة :

ينطلق هذا الفصل من أنّ الذكاء الاقتصادي يمثل عامل رئيس لزيادة تنافسية إقتصاد الدول والشركات والمؤسسات؛ بما يمثله كنظام كامل تتوحد فيه التقنيات والكفاءات البشرية، فالتحدي المفروض اليوم هو الوصول إلى المعلومة الصحيحة وليس التقريبية قبل الآخرين؛ والتي تساعد على حل المشاكل والوقاية بإتخاذ القرارات المناسبة وسبق المنافس وتطوير أساليب العمل والمنتج في وقت وجيز. فقد أصبح الذكاء الاقتصادي عامل أساسي للمنافسة ومدخلا هامًا لتحسين عناصرها الأساسية المختلفة. فتحسين الميزة التنافسية للاقتصاد المصري هو الغاية المنشودة من تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي أي أن هذا الأخير يمثل المدخل المناسب لتحسين هذه الميزة. فهناك رافدين أساسيين للذكاء الاقتصادي هما:المعلومات الإستراتيجية الدقيقة والمفيدة، والإبتكارات والابداعات الجديدة مع تعظيم وتطوير العلاقات التبادلية بين هذين الرافدين سواء داخل نفس المؤسسة شركة قطاع خاص كانت أو منظمة عامة أو علي مستوي الدولة ككل، أو في علاقاتهما مع البيئة المحيطة. وتتجلي أهمية تطوير العلاقات التبادلية بين رافدي الذكاء الاقتصادي في ظل إشكالية تدني مستويات التنسيق والتفاعل والتواصل بين المؤسسات والجهات المصرية في القطاعين العام والخاص سواء علي المستوى المؤسسي لهذه الجهات (ضعف مستويات التنسيق بين مكونات الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الجهة الواحدة) أو علي المستوي القومي المصري (ضعف مستوى التنسيق بين هذه الجهات والمؤسسات).

وتتزايد التنافسية الاقتصادية للدول عندما تتوفر لديها بيئات الأعمال المواتية من خلال تبني السياسات والممارسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة التي تدعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية والخدمية. ويأتي في مقدمة هذه السياسات والممارسات: السياسات المالية والنقدية، وسياسات الاستثمار، وتهيئة المناخ الاستثماري، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، والسياسات التصديرية، وسياسات تنمية المهارات البشرية، والسياسات الإصلاحية للأطر التشريعية والمؤسسية، وأساليب ممارسة الإدارة الرشيدة وسياسات تحديث البنية الأساسية المادية، وتحديث الجهاز الإداري الحكومي، وسياسات نشر وتداول المعلومات.

وفي ضوء ما سبق تثار العديد من التساؤلات أهمها: إلي أي مدي يمكن أن يساعد تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية الاقتصاد المصري؟ وإلي أي مدي تتوفر الإمكانيات الاقتصادية والمناخ الملائم لتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي في مصر؟ بمعني آخر هل يتوفر في الاقتصادي المصري بعض العوامل التي تحفز الهيئات العامة وشركات القطاع الخاص علي تبني وتنفيذ خطط واستراتجيات الذكاء الاقتصادي؟ وكيف يمكن تعظيم الاستفادة من هذه الإمكانيات وتلك العوامل في تطبيق خطط وإستراتيجيات الذكاء علي المستويين المؤسسي والقومي؟ وما هي أهم تطبيقات الذكاء الاقتصادي في الحياة الاقتصادية المصرية؟

وتأسيسًا على ما سبق، فإنه يمكن تحديد أهداف هذا الفصل في الآتي:-

1. رصد وتحليل الأبعاد المختلفة لتنافسية الاقتصاد المصري مع التركيز علي الأبعاد المتعلقة بمنظومة الذكاء الاقتصادي. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث توفر التنافسية لشركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين.
2. تحديد العوامل المختلفة التي من شأنها تحفيز المؤسسات المصرية علي إختلاف أنواعها علي تبني الذكاء الاقتصادي مفهومًا وتطبيقًا بإعتباره المدخل الرئيس لزيادة التنافسية سواء علي المستوي المؤسسي أوعلي المستوي القومي.
3. تقديم التوصيات لصانعي السياسات والمهتمين بشأن كيفية تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي في مصر بصفة عامة مع التركيز على الجانب التطبيقي سعيا نحو زيادة تنافسية الاقتصاد المصري، وذلك في ضوء الدروس المستفادة من دراسة تطبيقات الذكاء الاقتصادي في الحياة الاقتصادية المصرية. فلا يزال دور الحكومات قائم لزيادة القدرات التنافسية لدولهم، إلا أنه في ظل التحرر الاقتصادي يأخذ هذا الدور أشكال غير تقليدية فبدلا من التدخل المباشر متمثل في إجراءات الحماية والدعم للأنشطة الإنتاجية، تحول هذا الدور إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة بيئة الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية و تبني الدول لأفضل الممارسات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة.

وفي هذا السياق، وفي اطار السعي للإجابة على التساؤلات السابقة وما تم تحديده من أهداف لهذا الفصل، فقد تم تقسيمه إلى الأقسام الأربعة التالية:

- **القســم الأول:** تحليل الوضع الراهن لتنافسية الاقتصادي المصري .
- **القسم الثانـي :** أهم تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر ومتطلبات تنميتها.
- **القسم الثالث :** أهم مقومات تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي المرتبطة بتحسين تنافسية الاقتصاد المصري.
- **القسم الرابـع :** أهم نتائج وتوصيات الفصل

3-1 تحليل الوضع الراهن لتنافسية الاقتصاد المصري

لقد استقرت تقارير التنافسية العالمية على تعريف " التنافسية" على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والأنشطة التي تحدد مستوى الإنتاجية في دولة ما، وأنها تعني قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات يمكن تسويقها دولياً على أن يؤدي هذا الإنتاج إلى تزايد الدخل الحقيق لمواطنيها. ويتم التعبير عن مستوى التنافسية في دولة ما من خلال ما يعرف بـ "مؤشر التنافسية العالمي" Global Competitiveness Index (GCL)، الذي يتكون من ثلاث مجموعات رئيسية من المؤشرات. أول هذه المجموعات تتضمن مؤشرات تتعلق بالمتطلبات الأساسية والتي يتم تحديديدها عن طريق أربع ركائز فرعية (المؤسسات؛ والبنية التحتية ؛ والاستقرار الاقتصادي الكلي؛ والصحة والتعليم الأساسي) أما المجموعة الثانية فتشتمل علي مؤشرات تتعلق بعوامل تعزيز الكفاءة والتي يتم قياسها من خلال ستة ركائز فرعية (التعليم العالي والتدريب؛ وكفاءة أسواق السلع؛ وكفاءة سوق العمل؛ ودرجة تطور سوق المال؛ والاستعداد التكنولوجي؛ وحجم السوق)؛ بالإضافة إلى المجموعة الثلثة التي تحتوي علي مؤشرات قياس عوامل التطوير والابتكار من خلال ركيزتي (درجة تطور الأعمال، والابتكار) [1].

وسوف يتم تحليل الوضع الراهن لتنافسية الاقتصاد المصري استناداً إلى ما يلي :

- مؤشر التنافسية العالمية(GCI) لأهميته في تحديد القدرات التنافسية للاقتصاد المصري على المستوى الكلي. فقد وضعت استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030، ضمن أهدافها الارتقاء بترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية لتصبح ضمن أفضل ثلاثين دولة، ولأجل هذا وضعت هذه الاستراتيجية بعض الأهداف الفرعية الخاصة بمؤشرات الاقتصاد الكلي والتعليم والصحة والابتكار والسياسات القطاعية، والتي تؤثر بشكل مباشر في تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي.

(1) العربي، أشرف، "الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري" ، المجلس الوطني المصري للتنافسية، القاهرة ، مايو 2009، ص2.

- المؤشرات التي يتضمنها تقرير ممارسة الأعمال Doing Business لأهميته في تحديد ملامح بيئة عمل الشركات أو المنشآت المصرية، والتي تمثل طرفًا هامًا في تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي. ويُعتبر هذا التقرير مرآه للمستثمرين للتعرف علي بيئة ممارسة الأعمال في مصر بما يؤثر علي قراراتهم الاستثمارية.

3-1-1 رصد وتحليل ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية:

مؤشر التنافسية العالمية هو أداة يستخدمها المنتدى الاقتصادي العالمي لتقييم تنافسية البلدان المختلفة وذلك استناداً لأداء هذه البلدان في ثلاث مجموعات رئيسية من الركائز هي: المتطلبات الأساسية، ومحفزات الكفاءة وعوامل الابتكار والتطوير. ولحساب مؤشر القدرة التنافسية العالمية لبلد ما، يتم إسناد أوزان ترجيحية لتلك الركائز وفقاً لمرحلة التنمية التي يمر بها البلد المعني (استناداً إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى). ونظراً لتصنيف مصر كدولة ذات اقتصاد تدعمه الكفاءة، يسند وزن ترجيحي أكبر إلى المتطلبات الأساسية ومحفزات الكفاءة (بأوزان 40 و 50 على التوالي).

ويشير مؤشر التنافسية العالمية على تحسن ترتيب مصر لعام 2015 – 2016 إلى المركز 116(من إجمالي 140 دولة) مقابل المركز 119 (من إجمالي 144 دولة) في عام 2015/2014 لكنها تظل في الشريحة الربعية الدنيا من البلدان التي تضمنها التقرير. أما من حيث درجة الأداء فقد تحسن من 3,6 في 2014 إلى 3,7 في 2015. وهذه الأرقام إنما تشير إلى تحسن نسبي في أداء الاقتصاد المصري لأول مرة منذ عام 2011/2010.

ويعود تحسن أداء مصر هذا العام إلى تقدم ترتيبها في ركيزتي المتطلبات الأساسية ومحفزات الكفاءة حيث يرجع التحسن في ركيزة المتطلبات الأساسية إلى تحسن البيئة المؤسسية ونوعية البنية التحتية. في حين أظهرت مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية بعض التراجع، كما انخفضت جودة التعليم الأساسي ومؤشرات الصحة. ويعود تحسن ركيزة محفزات الكفاءة إلى تحسن الأداء على صعيدي كفاءة سوق المال وكبر حجم السوق كما حدث تحسن طفيف في أسواق السلع والعمل. وجدير بالذكر هنا الإشارة إلي أن ترتيب مصر لم يتغير فيما يتعلق بركيزة الابتكار وتطوير الأعمال. وبصفة عامة يمكن توضيح الحقائق التي رصدها مؤشر التنافسية العالمية عن مصر في الآتي[1]:

(1) مصر تتقدم إلي المركز 116 في تقرير التنافسية العالمية لعام 2016/2015 الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي ، (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية) ، 2015/9/30م.

- يظهر تحسن البيئة المؤسسية في تغزيز استقلال القضاء وحقوق الملكية وزيادة القدرة على فض المنازعات التجارية، أما بالنسبة للبنية التحتية، جاء ترتيب مصر أفضل فيما يتعلق بكفاءة الموانئ وتوفير الكهرباء.

- تتضمن المشكلات المستمرة في البيئة الاقتصادية الكلية ما يلي:
  - ارتفاع معدل التضخم.
  - العجز في الموازنة العامة للدولة.
  - تدني معدل الإدخار القومي وعلى النقيض فقد تحسن التصنيف الائتماني السيادي.
  - أن التعليم الأساسي لا يستوفي بوجه عام متطلبات اقتصاد يتسم بالتنافسية، ويستلزم تطوير مناهج الرياضيات والعلوم بإعتبارها من المتطلبات الرئيسة لتحقيق التقدم في البحث والتطوير والإبداع والابتكار.

  ومن الجدير بالذكر هنا، قيام إسرائيل هذا العام بتخفيض المصروفات الدراسية للطلاب الذين يدرسون الرياضيات وذلك بعد ملاحظة الإنخفاض التدريجي في أعداد الطلاب الذين يرغبون في دراسة الرياضيات بما يشكل تهديدًا لأسرائيل في الحفاظ علي تفوقها في هذا المجال الحيوي.

- فيما يتعلق بمحفزات الكفاءة، فإن التعليم العالي في مصر، مثله مثل التعليم الأساسي لا يفي بمتطلبات اقتصاد يتسم بالتنافسية وهناك حاجة ملحة إلى:
  - مراجعة مناهج الرياضيات والعلوم.
  - تحسين مستوى كليات الإدارة.
  - توصيل خدمات الإنترنت.
  - تحسين مستوى التدريب المتخصص للأفراد على مستوى منشآت الأعمال.
- تحسن كفاءة سوق السلع والتي ترجع للأسباب التالية:
  - التدابير المتخذة للحد من الممارسات الاحتكارية.
  - إزالة بعض الحواجز التجارية.
  - تحسن القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكلها عوامل تؤثر إيجاباً على القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - التحسن فيما يتعلق بمستوى التركيز في بعض الأنشطة الاقتصادية.
- هناك حاجة ملحة إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وكذلك زيادة القدرة على اجتذاب المهارات والكفاءات. وبالنسبة لسوق المال، فقد شهد تحسناً خصوصاً فيما يتعلق بسلامة الجهاز المصرفي وفيما يتعلق بحجم السوق فقد تحسن حجم السوق المحلية .

- ضرورة تحسين القدرة على الابتكار، وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز القدرة التنافسية لمصر يتطلب:
  - إيلاء مزيد من الاهتمام إلى جودة مؤسسات البحث العلمي.
  - تدعيم التعاون بينها وبين المنشآت الصناعية ومن ثم الاستفادة بما تتمتع به مصر من وفرة العلماء في شتى المجالات.
  - زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من جانب الشركات وهذه كلها أدوات تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي.
- يشير تحليل وضع مصر بالنسبة لدول الجوار في مؤشر التنافسية العالمية، إلى أنه في حال تطوير أداء مصر في ركيزة (المتطلبات الأساسية) مثل المغرب، سترتفع درجات مصر في هذه الركيزة من 3,8 إلى 4,7، وسيتحسن ترتيبها في هذه الركيزة من 115 إلى 55، وإذا تطور أداء مصر في ركيزة (محفزات الكفاءة) مثل الإمارات ستتحسن درجات مصر في هذه الركيزة، من 3,2 إلى 4، وسيتحسن ترتيبها في هذه الركيزة من 113 إلى 40.

وتتمثل أهم قضايا الاصلاح الاقتصادي المصري في ضوء نتائج مؤشر التنافسية العالمية 2016/2015، في الأتي:

- يشير وضع مصر في تقرير التنافسية هذا العام إلى أنه رغم التقدم الطفيف لموقع مصر فإنه لا يزال هناك شوط طويل من الإصلاحات لابد للاقتصاد المصري أن يحققها ببذل المزيد من الجهد كي يصبح جزءاً من المجتمع الاقتصادي الدولي كاقتصاد تنافسي قادر على جذب الاستثمارات وليس كاقتصاد يعتمد على المعونات. ورغم محدودة المجالات التي يبني عليها تقرير التنافسية العالمي تحليلاته ونتائجه وتقييمه إلا أنه تظل السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة التعليمية من أهم المرتكزات التي يجب أن تشملها الجهود الإصلاحية .
- تتمثل الخطوات الإصلاحية اللازمة في إدارة الاقتصاد في أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ولابد للسياسة النقدية مراعاة المستوى الأمثل لسعر الفائدة الذي يتيح الاقتراد للمستثمرين بتكلفة معقولة. وكذلك مراجعة سياسات سعر الصرف التي أبقت الجنية في معزل عن التغير الذي طرأ في أسعار العملات العالمية، فارتفعت قيمته بما يقارب 15 بالمائة أمام سلة العملات، الأمر الذي أدى إلى تدهور الميزان التجاري. ولابد من التأكيد كذلك على ضرورة أن يحدث الإصلاح الاقتصادي في إطار تنموي شامل.
- يعد الاستثمار في التعليم من أهم طرق نقل الاقتصاد المصري لمراحل متقدمة من منظور التنافسية العالمية. فمصر بحاجة إلى إطلاق مشروع قومي للتعليم على غرار مشروع قناة

السويس، يستفيد من أخطاء السياسات السابقة ويدرك أن هذه الخطة الإصلاحية هي خطة طويلة الأمد تحتاج إلى استدامة في التنفيذ واتساق في اتخاذ القرارات. ومن الضروري كذلك مراعاة وضوح واستقرار السياسات، فعلى سبيل المثال أنشئت وزارة التعليم الفني في البداية كوزارة مستقلة ولكنها سرعان ما أدمجت لاحقاً ضمن كيانات إحدى وزارتي التعليم. وفي هذا السياق تأتي كذلك أهمية التدريب، ففي ظل الإصلاحات الجارية لابد من توافر عنصر بشري قادر على مواكبة التغير في السياسات والقوانين والإجراءات وكذلك على الابتكار والخروج بأفكار خلاقة.

وبعد رصد الوضع الراهن لمصر في مؤشر التنافسية العالمي، فإنه يمكن رصد الملاحظات التالية:

- تراجع ترتيب مصر وفقاً لمؤشر التنافسية وتراجعه عبر الزمن، فقد تراجعت مصر من المرتبة الـ 58 من 114 دولة في تقرير 2006/2005 إلى المرتبة 71 من 125 دولة في تقرير2007/2006 ، ثم إلى المرتبة الـ 77 من 131 دولة في تقرير 2008/2007، وإلى المرتبة 81 من 134 دولة عام 2009/2008.
- تراجع ترتيب مصر في تقرير التنافسية العالمي على مدار الخمسة أعوام الماضية (2011/2010 – 2015/2014) [1]، حيث جاءت مصر في المرتبة (119) من بين 144 دولة شملها هذا التقرير. ومن أبرز نقاط الضعف التي رصدها هذا المؤشر – تتعلق بالذكاء الاقتصادي – فتتمثل في عوامل تطور الأعمال والابتكار، والتي حددها هذا التقرير في الآتي:
  1. إنخفاض جودة مؤسسات البحث العلمي تحتل المرتبة (135).
  2. تدني إنفاق الشركات على البحث والتطوير تحتل المرتبة (133).
  3. إنخفاض التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير تحتل المرتبة (133).

وبصفة عامة فقد تراجعت مصر في مجموعة مؤشرات " عوامل تطوير الأعمال والابتكار" خلال الأعوام الأربع الماضية خلال (من العام المالي 2013/2012 ، 2014/2013، 2015/2014 حتى العام المالي 2016/2015) من المراكز 96 ، 104 ، 113 ، 113

(1) حلمي، وامنية ; والعمراوي، طارق ، "الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي 2014-2015"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة.

على الترتيب. يُضاف إلي ذلك تراجع مصر في المؤشر الفرعي المرتبط بخدمات البحث والتدريب، حيث جاءت مصر في المرتبة (124).

- تحليل المؤشرات الفرعية لركيزة الاستعداد التكنولوجي (الركيزة التاسعة):

يرجع اختيار هذه الركيزة من بين الإثنى عشر ركيزة الأخرى التي يشملها مؤشر التنافسية العالمية لأنها ترتبط بشكل مباشر بالرافد الأساسي الأول للذكاء الاقتصادي ، والمتمثل في توفير المعلومات المفيدة والدقيقة للمنظمات والشركات. فقد جاءت مصر في المرتبة (98) من بين (140) دولة على مستوى العالم في هذه الركيزة التي يمكن تتبع آخر التطورات المتصلة بها من خلال تحديد ترتيب مصر في المؤشرات الفرعية لها؛ والتي يتضمنها مؤشر التنافسية العالمية في تقرير عام 2016/2015 وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (3-1): تحليل المؤشرات الفرعية لركيزة الاستعداد التكنولوجي

المؤشر الفرعي	الترتيب من بين 140 دولة	التقدير يتراوح ما بين 1-7 أو نسبة من السكان
مدى توفر أحدث وسائل التكنولوجيا	120	3,9
مدى استيعاب الشركات للمستوى التكنولوجي	126	3,8
الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنولوجيا	75	4,4
عدد مستخدمي الانترنت(النسبة)	95	بلغت نسبتهم 31,7% من اجمالي عدد السكان.
السعة الدولية للاتصال بالانترنت (كيلو بايت / ثانية) لكل مستخدم	101	9,3 (كيلو بايت / ثانية) لكل مستخدم
مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 من السكان	68	تُقدر نسبتهم بنحو43,5 من السكان.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي:

The Global Competitiveness Report 2015/2016, World Economic Forum, p.160.

ويتبين من الجدول السابق، الأتي:

- أن أفضل مؤشر فرعي من بين المؤشرات الفرعية الست التي تشملها ركيزة الاستعداد التكنولوجي بالنسة لمصر؛ هو "عدد مشتركي الهاتف المحمول لكل 100 من السكان"؛ حيث جاءت مصر في الترتيب (68) من بين 140 دولة.
- أن المؤشر الفرعي " مدي استعياب الشركات المصرية للمستوي التكنولوجي"؛ قد جاء في ترتيب متآخر من بين المؤشرات الفرعية الأخري لركيزة الاستعداد التكنولوجي؛ حيث جاءت مصر في المركز (126) من بين 140 دولة.

- تحليل المؤشرات الفرعية لركيزة الابتكار (الركيزة الأثني عشر):

يتضمن مؤشر التنافسية العالمية ركيزة الابتكار والاختراع استنادا إلى كونها دافع ومحفز لإكساب اقتصاديات الدول ميزة تنافسية في السوق العالمي، وهو ما يؤيد فكرة أن الابتكار والاختراع ذو صلة مباشرة بتنافسية الاقتصاد. فقد جاءت مصر في المرتبة (120) من بين (140) دولة على مستوى العالم في هذه الركيزة، التي يمكن تتبع آخر التطورات المتصلة بها من خلال تحديد ترتيب مصر في المؤشرات الفرعية لها؛ والتي يتضمنها مؤشر التنافسية العالمية في تقرير عام 2016/2015 وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (3–2): تحليل المؤشرات الفرعية لركيزة الإبتكار

المؤشر الفرعي	الترتيب من بين 140 دولة	التقدير يتراوح ما بين 1–7
القدرة على الابتكار	**133**	**3,1**
مدى جودة مؤسسات البحث العلمي	**128**	**2,6**
الإنفاق على البحث والتطوير	**133**	**2,4**
تعاون المنشآت الصناعية والجامعات في مجال البحث والتطوير.	**132**	**2,4**
المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتقدمة	**80**	**3,2**
مدى توافر العلماء والمهندسين	**45**	**4,3**
براءات الاختراع والتطبيقات / مليون نسمة	**77**	**0,6**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد علي:

The Global Competitiveness Report 2015/2016, World Economic Forum, p.161.

ويتبين من الجدول السابق، الأتي:

- أن أفضل مؤشر فرعي من بين المؤشرات الفرعية السبع التي تشملها ركيزة الابتكار بالنسة لمصر، هو المؤشر الفرعي "مدي توفر العلماء والمهندسين" ؛ حيث جاءت مصر في الترتيب (45) من بين 140 دولة.
- أن المؤشر الفرعي " الانفاق علي البحث والتطوير"؛ هو الأسو نسبيا من بين المؤشرات الفرعية الأخري لركيزة الابتكار؛ حيث جاءت مصر في المركز (133) من بين 140 دولة، ويأتي في ذات المركز أيضا المؤشر الفرعي " القدرة علي الابتكار".

3-1-2 المؤشرات التي يتضمنها تقرير ممارسة الأعمال:

يصدر هذا التقرير سنويا منذ عام 2003 عن مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي World Bank. ويُعد تقرير 2015 الصادر في أكتوبر 2014 هو الثالث عشر في سلسلة هذا التقرير والتاسع الذي تشترك فيه مصر منذ تقرير 2007. ويرصد هذا التقرير التطورات والإصلاحات التي تتم سنويا في 189 دولة يشملها هذا التقرير، وذلك بهدف توفير أساس موضوعي لفهم مناخ الاستثمار السائد في هذه الدول، والتعرف علي البيئة التشريعية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية بها.

ويقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بترتيب الدول التي تدخل في نطاق التقرير وفقا لأدائها في مؤشرات التقرير الفرعية العشرة التالية والتي تشترك معا في التأثير علي التصنيف العام للدولة في التقرير. وتتمثل المؤشرات التي يتضمنها هذا التقرير فيما يلي:

- تأسيس الشركات، استخراج تراخيص البناء، والحصول علي الكهرباء (تم إضافة هذا المؤشر إعتباراً من تقرير عام 2012)، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الذين يشكلون الأقلية من حملة أسهم الشركات، وسداد الضرائب، والتجارة عبر الحدود،وقيام الدولة بتنفيذ إلتزاماتها وتعهداتها الواردة بعقودها مع القطاع الخاص، وتسوية حالات التصفية والخروج من السوق.

ويُقاس كلمؤشر من المؤشات السابقة من خلال مجموعة من العناصر المؤثرة عليه، والتي تشترك معا في تحسين ترتيب هذا المؤشر مثل (عدد الإجراءات – الوقت – التكلفة). ويبلغ عدد العناصر المؤثرة علي جميع المؤشرات 31 عنصر، كما أن لكل مؤشر مجموعة من الافتراضات حول حالة الحالة المعيارية التي يطبق عليها المؤشر.

ويمكن رصد تطور مركز مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إعتبارًا من عام 2007م – الذي شهد أول مشاركة مصرية في هذا التقرير – وحتي العام الحالي، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): تطور مركز مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2007-2015

م	المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	التغير في الترتيب بين العامين الأخيرين (2014-2015)	التغير في الترتيب في تسع سنوات (2007-2015)	التغير في الترتيب في خمس سنوات (2011-2015)
	عدد الدول المشاركة	175	178	183	183	183	183	185	189	189			
	المؤشر العام لمصر	165	125	116	106	108	110	127	113	112	1+	53+	4-
1	تأسيس الشركات	126	55	41	24	18	23	44	67	73	6 -	53+	55-
2	استخراج تراخيص البناء	165	163	165	156	154	158	144	141	142	1-	23+	12+
3	الحصول علي الكهرباء						98	104	102	106	4-	صفر	صفر
4	تسجيل الملكية	147	104	85	87	93	92	106	84	84	صفر	63+	9+
5	الحصول على الائتمان	156	102	84	71	72	80	82	67	81	14-	75+	9-
6	حماية المستثمرين	105	84	70	73	74	79	147	147	135	12+	30-	61-
7	سداد الضرائب	152	151	144	140	136	143	149	141	149	8-	3+	13-
8	التجارة عبر الحدود	86	21	24	29	21	64	81	101	99	2+	13-	78-
9	إنفاذ العقود	146	152	151	148	143	152	155	152	152	صفر	6-	9-
10	تسوية حالات التصفية	124	128	128	132	131	140	141	123	126	3-	2-	5+

المصدر: البيانات الواردة بتقارير ممارسة الأعمال الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية خلال الفترة (2007م-2015م).

ويتبين من الجدول السابق الملاحظات التالية:

- تحسن شبه تدريجي في المؤشر العام لمصر في هذا التقرير خلال الفترة من عام 2007م(جاءت مصر في المركز 165) حتي عام 2015م (جاءت مصر في المركز 112)؛ حيث تحسن هذا المؤشر بمقدار 53 مركزًا، مع الأخذ في الاعتبار أن مصر قد بلغت المرتبة 106 عالميا في عام 2010م والذي أعقبه تراجع خلال الفترة التالية بسبب أحداث ثورة 25 يناير 2011م.

- أفضل المؤشرات الفرعية التي تطورت هو مؤشر" الحصول علي الإئتمان" خلال الفترة من علم 2007م (جاءت مصر في المركز 156) حتي عام 2015م (جاءت مصر في المركز 81)، حيث تحسن هذا المؤشر بمقدار 75 مركزًا.

- أكثر المؤشرات الفرعية التي تراجعت هو مؤشر" حماية المستثمرين الذين يشكلون الأقلية من حملة أسهم الشركات" خلال الفترة من علم 2007م (جاءت مصر في المركز 105) حتي عام 2015م (جاءت مصر في المركز 135)، حيث تراجعت مصر في هذا المؤشر 30 مركزًا.

التساؤل الذي يطرح نفسه الآن هو: هل تشكل بيئة الإعمال المصرية في الوقت الراهن بيئة مناسبة لتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي؟ الأجابة قولا واحدا هي بالنفي وفقا لما سبق توضيحه وتحليله في المؤشرات الفرعية لكل من مؤشر التنافسية العالمية وتقرير ممارسة الأعمال، وذلك علي الرغم من أن مصر تمتلك العديد من المقومات التي يمكن أن تساعد في تفعيل هذه المنظومة علي أرض الواقع لتصبح واقع معاش بما يساعد في زيادة وتحسين تنافسية الاقتصاد المصري؛ فكيف يتحقق هذا الهدف؟ ويمكن التعرف علي إجابة هذا التساؤل من خلال استعراض القسم الثالث من هذه الدراسة، وذلك بعد استعراض أهم تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر.

3-2 أهم تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر ومتطلبات تنميتها

يسعي هذا القسم إلي رصد وتحليل تطبيقات الذكاء الاقتصادي علي المستوي القومي في مصر لاسيما في ظل الاتجاه نحو تحديث الدولة المصرية وتدعيمها بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بإعتبارها أحد الوسائل الرئيسية للاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فهذا التطوير سينعكس بشكل إيجابي على المواطنين والمستثمرين وشركات قطاع الأعمال التي تتعامل مع الجهات الحكومية. وتستهدف عملية التطوير بشكل

رئيس تقديم الخدمات الحكومية للمواطن في زمن قياسي وبأقل جهد ممكن وبمستويات الكفاءة العالمية. ومن هذا المنطلق تتعاون وزارة الدولة للتنمية الإدارية مع جميع الوزارات والهيئات الأخرى في إعداد وتنفيذ برنامج عمل متكامل لبناء نظم لميكنة الخدمات التي تقدم للجمهور وذلك من خلال موقع الحكومة الإلكترونية التي تهدف إلى توصيل الخدمات للمواطنين في مكان وجودهم بالشكل والأسلوب المناسب وبالسرعة والكفاءة المطلوبة. ويعتبر هذا الموقع الخطوة الأولى نحو إنشاء حكومة إلكترونية مصرية تواكب النظم العالمية الحديثة مدعمة بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وفي ضوء ما سبق، سوف يتم استعراض أهم تطبيقات الذكاء الاقتصادي علي المستوي القومي في مصر علي النحو التالي:

3-2-1 نماذج لبعض تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر:

يمكن استعراض نماذج لمشروعات أو تطبيقات الذكاء الاقتصادي، وذلك علي النحو التالي:

أ) مشروع الكروت الذكية الخاصة بدعم المنتجات البترولية:

أطلقت مصر بعد ثورة يناير 2011م المنظومة الإلكترونية لتوزيع المنتجات البترولية، وذلك في إطار اهتمام الحكومة المصرية بضرورة التيسير على جمهور المواطنين في الحصول على الخدمات بطريقة حضارية وبما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه بالإضافة الى القضاء على ظاهرة تهريب المواد البترولية. فقد تم تصميم وإعداد المنظومة الالكترونية لتوزيع المنتجات البترولية باستخدام الكارت الذكي لأحكام الرقابة على نقل وتداول هذه المنتجات وتتحدد الملامح الرئيسية لهذه المنظومة في الآتي[1]:

- توزيع هذه المنتجات على المواطنين. ومن أهم هذه المنتجات السولار والبنزين.
- يوجد كارت ذكى لصرف السولار وكارت ذكى لصرف البنزين، وذلك وفق نوع الوقود المستخدم لكل مركبة أو معدة.
- سيتم توزيع المواد البترولية (السولار – البنزين) باستخدام الكارت الذكي فقط ومن جميع محطات الوقود.
- للحفاظ على حق المواطن، سيقوم المواطن بإتمام عملية صرف الوقود باستخدام الكارت والرقم السري الخاص به من خلال نقاط البيع (POS) المتواجدة بمحطات الوقود.

(1) موقع جريدة المصري الأسبوعي:

http://www.almasryweekly.com, access at 10/3/2016.

- صرف المواد البترولية (السولار – البنزين) باستخدام الكارت الذكي، سيكون بالسعر العادي بكامل الدعم، وبدون تحديد أي حد أقصى للصرف.
- نجاح هذا المشروع القومي سيؤدى إلى توفير الموارد المالية التي يمكن توجيهها لتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين مثل: التعليم، الصحة، النقل، وغيرهم.

ولتطوير هذا المشروع بصورة تتماشي مع تطبيقات الذكاء الاقتصادي، فأنه يتعين القيام بالأتي:

- دراسة إضافة الكروت الذكية علي بطاقة الرقم القومي و ربطها بقاعدة بياناتها بالإضافة إلي المستخدم حاليا بالنسبة لربط هذه المنظومة بتراخيص السيارات.
- ضرورة الاستفادة من الترابط مع قواعد بيانات الجهات الأخري حيث تتميز المنظومة باتاحة بيانات دقيقة ولحظية لمتخذي القرار وبصفة خاصة الجهات والوزرات الأتية:
  - وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري.
  - وزارة المالية (مصلحة الضرائب).
  - وزارة البترول (الهيئة العامة للبترول).
  - وزارة التموين.
  - باقي الوزارات.

  وذلك من خلال الربط بقواعد البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات بالطريقة المناسبة لكل منها.

- لكي تكتمل هذه المنظومة، فمن الضروري أيضا معالجة الأمر بالنسبة للوحدات الإضافية في (قطاع الزراعة / قطاع البناء والتشييد / قطاع الصيد / المولدات الاحتياطية) بما يضمن معالجة الأزمات التي تعاني منها منظومة توزيع المنتجات البترولية وتضمن تكامل المنظومة من جانب أخر.
- دراسة أن يتم إعطاء كل سيارة «بادج» يحمل رقم السيارة وتاريخ التحديد مع إضافة شريحة مغناطيسية تحدد الكمية ولا يمكن صرف هذه الحصة إلا من خلال هذا البادج وتتم الطريقة الحسابية عن طريق جهاز الكمبيوتر بكل محطة ويستخدم ذراع كهرومغناطيسية يتم مرورها على البادج الموجود على السيارة وبمجرد أن يأخذ الرقم الكودي يتعرف على السيارة وتكون الذراع متصلة بالكمبيوتر وتتصل المحطات بشبكة داخلية تظهر كل كمية حصلت عليها السيارات خلال اليوم وذلك تجنبا لقطع شبكة الانترنت والكهرباء أو ضياع البيانات.وإنشاء بوابات لتسجيل بيانات السيارات وأكوادها فى بداية كل طريق، فهذه الطريقة ستوفر الوقت والمال والكميات المهدرة من الوقود.

ب) مشروع كروت الحيازة الزراعية الإلكترونية:

يمكن تحديد أهمية وأهداف هذا المشروع في الأتي:

- يساعد كارت الحيازة الإلكترونية فى تبسيط إجراءات خدمات صرف مستلزمات الإنتاج من أسمدة وتقاوٍ ومبيدات، إضافة إلى تدقيق الزمام المنزرع على مستوى الجمهورية والكشف عن الحيازات الوهمية وحصر التعديات الواقعة على الأراضي الزراعية واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد المتعدين.

  كما يساعد في توفير الخدمات لملاك الحيازة ومنع السوق السوداء للأسمدة والبذور وتكشف أيضًا عن واضعي اليد قبل أن تبدأ الدولة في تقنين أوضاعهم، وفقًا لكل حالة.
- يساهم المشروع في ضمان السرعة في التنفيذ والدقة في البيانات النهائية للمشروع، وتجنب اللجوء إلى القضاء لحل الخلافات التي قد تظهر نتيجة التطبيق، كما أنه يقلل من التعديات على الأراضي الزراعية ويسهل على الفلاح الحصول على مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات والتقاوي، ويقلل من مخالفات البناء على الأراضي الزراعية، أو التعدي على الأراضي الصحراوية والجديدة.
- تسجيل بيانات الحائزين على مستوى الجمهورية فى قاعدة بيانات تُمكن الدولة ممثلة في وزارة الزراعة من وضع السياسة الزراعية المناسبة بما يتناسب مع الملكيات الزراعية و توزيعها و انتشارها بالمحافظات ، ووصول الدعم (عينى أو نقدى) لمستحقيه من المزارعين، بالإضافة إلى تدقيق بيانات الإنتاج الزراعى وتحديد نوعيته ومنطقة زراعته.
- ضبط الزمام المنزرع وضمان وصول دعم الدولة للأسمدة ومستلزمات الإنتاج إلى مستحقيها، بالإضافة إلى توفير الرؤية لمتخذى القرار فى رسم الاستراتيجيات والسياسات الزراعية على المستوى القومى واتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن تحديد أهم الإجراءات التي تم أو يجري الآن تنفيذها من أجل تحقيق أهداف هذا المشروع، فيما يلي[1]:

- إنتهاء اللجنة الفنية العليا المشتركة بمشاركة خبراء من وزارات الزراعة، الاتصالات، التخطيط، الإنتاج الحربي، والري، من إعداد آلية تنفيذ وتطبيق منظومة كارت الحيازة

(1) موقع أخبار مصر:

http://www.egynews.net, access at 12/3/2016.

الإلكترونية، تمهيدا لتنفيذ المنظومة بمختلف المحافظات بعد موافقة الوزراء على طرح الكارت الجديد، بعد نجاح تجربتها بمحافظتي الشرقية والإسماعيلية

- تم وضع خطة تنفيذية وبناء نظام معلوماتي وقاعدة بيانات جغرافية للحيازة الزراعية لتسهيل التعامل من خلال رقم موحد، تتضمن صورة للحائز والبيانات الشخصية مثل الرقم القومي وكافة المعلومات المتعلقة بالمساحات التي يحوزها سواء أراض أو مشروعات إنتاج دواجن أو حيوانات أو مصانع أعلاف وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالقطاع الزراعي، مؤكد أن منظومة البطاقة الالكترونية، تساهم في تسهيل صرف مقررات الأسمدة دون التقيد بمنفذ أو موقع معين بأي محافظة وستكون وسيلة لتسهيل الحصول على القروض الزراعية أو الاستثمارية من مختلف البنوك كما تساهم في القضاء على عمليات احتكار الأسمدة أو تكدسها بالأسواق.
- تقوم هيئة المساحة من خلال التقنيات التي تملكها والخبرات من العاملين بها من مهندسين وفنيين بتقديم البيانات المتوافرة لديها للأحواض الزراعية على مر التاريخ ويتم دمجها مع البيانات الخاصة لدى الجمعيات الزراعية وربطها بقاعدة بيانات مرتبطة بالكارت الممغنط وهنا تختفي السوق السوداء وأيضًا تُقدر نوعية المحاصيل وكمياتها، ويحصل المزارع على الدعم الحقيقي الذي تقدمه الدولة، خاصة أنه تم تنفيذ مشروع تجريبي بمحافظة الإسماعيلية، ورفعت نتائجه ويمثل خطوة مهمة نحو التنفيذ الكامل للمشروع.

ج) مشروع الكروت الذكية الخاصة بدعم الخبز والسلع التموينية (مشروع بطاقة الأسرة)

إن مشروع بطاقة الأسرة هو أحد المشروعات القومية التي تهدف إلي توجيه الدعم إلي المستحقين من خلال استخدام رقم تعريفي واحد وهو الرقم القومي. ويتم ذلك من خلال إصدار بطاقة ذكية لكل أسرة يمكن من خلالها الحصول علي الخدمات المختلفة مثل صرف المقررات التموينية المدعمة وصرف المعاشات الاجتماعية وصرف أسطوانات البوتاجاز وصرف الخبز المدعم والحصول علي الخدمات الصحية والسولار والحيازة الزراعية وألبان الأطفال وغير ذلك من الخدمات من خلال بطاقة الاسرة الذكية. وبالتالي يمكن توفير بيانات ومعلومات دقيقة عن الأسرة المصرية وتصنيفها بناءًا علي معايير محددة يمكن من خلالها تحديد الأسر التي تستحق إلي الدعم وكذلك تحديد قيمة هذا الدعم.

ويسعى هذا المشروع إلى تسهيل حصول المواطن المصري علي الخدمات الحكومية المختلفة باستخدام بطاقة ذكية واحدة وبأسلوب حضاري ومتطور يمكن من الرقابة والتحكم ويدعم منظومة اتخاذ القرار، وبصفة عامة تتمثل أهداف نظام بطاقة الأسرة في الآتي:

- ضمان وصول الدعم للمستحقين من خلال نظام آلي وقاعدة بيانات محدثة وقواعد استهداف دقيقة مما يؤدي إلي فعالية استخدام الدعم.
- توفير آليات لإحكام الرقابة والسيطرة علي معدلات الفقد والتسريب والتغلب على محاولات محترفي التلاعب في عمليات توزيع الحصص التموينية لمصلحتهم الشخصية.
- توفير مناخ حضاري لصرف الخدمات المختلفة للمواطن المستحق لهذه الخدمات.
- توفير إمكانية تحديد أنماط الاستهلاك للأسرة المصرية جغرافيا ونوعيا وكميا.
- المساهمة في دفع الأسرة المصرية إلي التخلص من العادات السلبية مثل التسرب من التعليم وعدم الاستفادة من الخدمات الصحية وغيرها.
- ضمان العائد الاقتصادي للبطاقة الذكية من خلال تحميل جميع خدمات وأنواع الدعم علي البطاقة.
- تحقيق الشفافية من خلال توفير آلية لتفاعل المواطن مع الحكومة في عملية ترشيد وإدارة الدعم.
- رفع المؤشر التكنولوجي العالمي لجمهورية مصر العربية من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا البطاقات الذكية لتقديم الخدمات المختلفة للمستحقين.
- توفير بيانات دقيقة ومحدثة وفي الوقت المناسب لدعم متخذ القرار والقدرة علي وضع رؤية مستقبلية واضحة للأسرة.

ويمكن التعرف علي عدد المواطنين الذين حصلوا علي هذه الكروت في كل محافظة من خلال الملحق رقم (1). وتتجلي أهمية هذا المشروع في ضوء ما تواجهه المنظومة الحالية من تحديات تتعلق بانتظام توفير السلع التموينية بجودة جيدة مع معالجة المشكلات التقنية التي تحدث علي مستويات مختلفة سواء نتيجة المنظومة ذاتها او نتيجة ضعف البنية التكنولوجية عموما في بعض المناطق في مصر خاصة بالنسبة لشبكات الانترنت ومدي سرعتها وعدم انقطاعها. فتنقية شبكة الدعم المقدم من خلال الكروت الذكية حاليا يجب أن يبدأ من خلال إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمواطنين مما سيحسن قدره الدولة ليس فقط علي

ضبط مستحقي الدعم، ولكن أيضا علي زيادة جودة الخدمات العامة وتحسين أداء الجهاز الإداري. وتبدأ هذه الخطوة بربط كافة المعاملات الخاصة بالمواطن ببطاقة الرقم القومي بحيث يتم تسجيله علي شبكة بطاقات التموين وبطاقات كروت البنزين والتأمينات الاجتماعية والضرائب والجمارك بذات الرقم القومي كما يوضح الشكل التالي :

شكل رقم (3-1):كيفية ربط معاملات المواطن بالرقم القومي

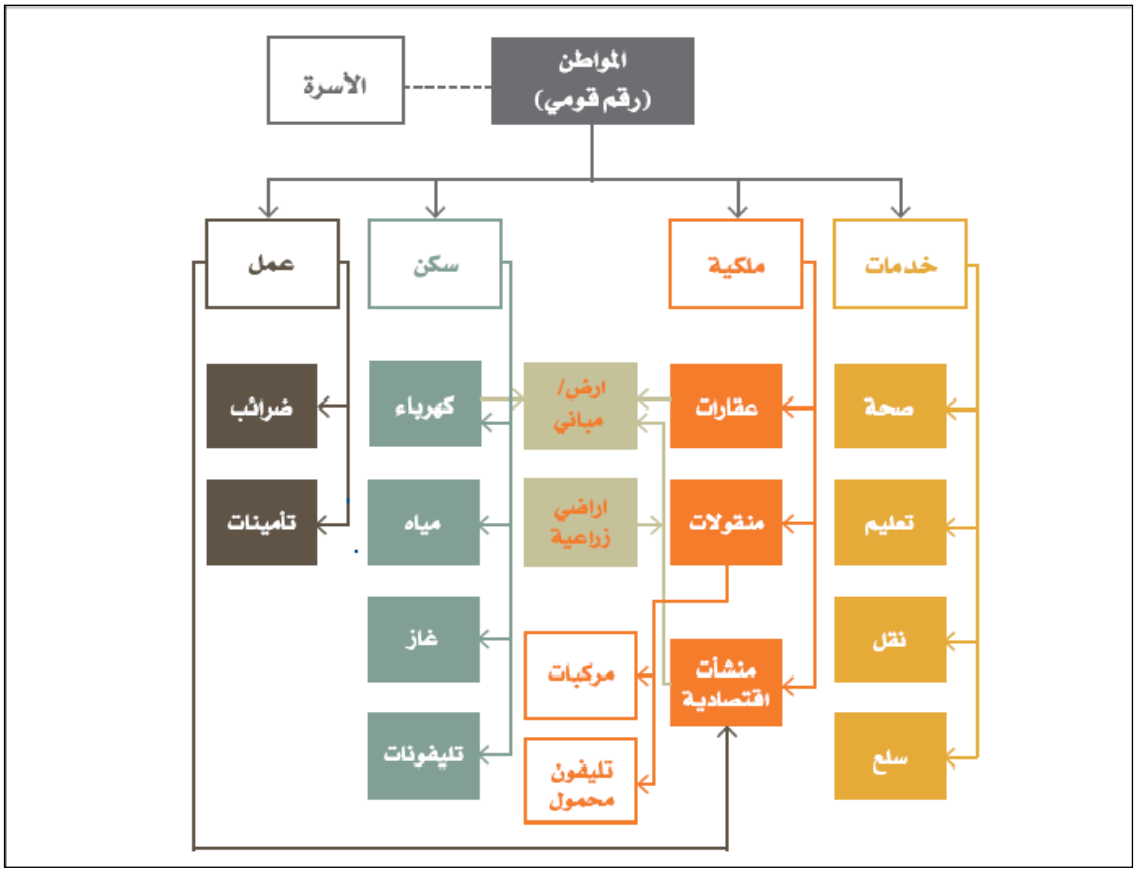

المصدر : وزارة الدولة للتنمية الإدارية.

فمن أهم نتائج هذا المشروع هو التحديد الإلكتروني لمستحقي الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية والوصول إلي الأسر الأشد فقرا في المجتمع ويمكن اليكترونيا من خلال برنامج قاعدة بيانات المواطنين ودون الحاجة للتدخل البشر. وتجرى فور إتمام قاعدة بيانات المواطنين مراجعة ليس فقط للدعم التمويني ولكن لكل دعم آخر يمكن ان يكونوا حاصلين عليه أو مؤهلين أو متقدمين للحصول علية مع الربط بين المعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي الأخرى. وبصفة عامة هناك بعض الإجراءات التي يتعين اتخاذها خلال الفترة الحالية لحين إتمام قاعدة بيانات المواطنين وعلي رأسها ما يلي:

- إطلاق حملة تحديث شاملة للبطاقات الحالية من خلال استمارات تفصيلية يوقع عليها المستفيد ويجب اكتمال كافة البيانات المسجلة فيها كشرط لإستمرار صلاحية البطاقة وأن تتضمن البيانات المطلوبة إجمالي الدخل الشهري للمستفيد بالإضافة إلي تقديم بيان معتمد من جهة العمل بالنسبة للدخل الشهري وعدم الاعتماد علي الرقم التأميني فقط، مع تقديم بيانات مماثلة لكافة المستفيدين علي ذات البطاقة. ويُراعي أن تتضمن الاستمارات توضيحًا بأن من يثبت تقديمه لبيانات غير صحيحة سيتم إحالته للقضاء في جناية الاستيلاء علي المال العام وفقا لقانون العقوبات المصري .

- البدء علي الفور في مراجعة موقف حاملي البطاقات من العاملين بالجهاز الاداري للدولة لاستبعاد كل من لا يستحق هذا الدعم، ويمكن في مرحلة تالية استبعاد كافة العاملين في الجهاز الاداري للدولة من المنظومة مع اضافة قيمة الدعم الذي يحصلون علية كعلاوة غلاء معيشة ضمن المرتب الشهري .

- التنبية علي شركة اصدار البطاقات الذكية بعدم اصدار اي بطاقات جديدة كبديل لبطاقات صادرة تلفت او فقدت الا بعد ايقاف العمل بالبطاقة القديمة .

- اجراء حملة شاملة علي أصحاب محال البقالة من موزعي المواد التموينية لمراجعة عشوائية لبعض الكروت الصادرة واجراءاتها ومدي دقتها .

د) مشروع الدفع الإلكتروني وتطوير نظم تداول السيولة النقدية بمصر:

الدفع الألكتروني هو مكون أساسي للنظام المالي للدولة يتم من خلاله تقديم طريقة فعالة للمشتركين لدفع النقود لشراء السلع والخدمات وتسديد الرسوم السيادية وغيرها إما عن طريق تحويل الأموال أو عن طريق شبكات لبطاقات الدفع. كما تشتمل منظومة الدفع الالكتروني على وسائل وقنوات متعددة مثل الانترنت، نقاط البيع، الصرافات الآلية، الموبايل، التطبيقات المختلفة عبر بطاقة الخصم المباشر(البطاقة المصرفية) وبطاقة المحفظة الالكترونية (الكاش كارد)، ويمكن تعريف المحفظة الالكترونية بأنها بطاقة دفع مقدم يمكن استخدامها لتخزين أي مبلغ من النقود.

ويأتي الاهتمام بهذا المشروع في إطار دراسة بعض الأوضاع الموجودة حاليا بالسوق المصري والعديد من الملاحظات التي تم دراستها بخصوص عملية تداول السيولة النقدية بمصر والتي تحتاج إلي تعديل تشريعي وآليات تطبيقية لحلها حيث خلصت هذه الدراسة إلي ما يلي :

- أن العملات الورقية وسيلة مكلفة وغير فعالة نسبيًا للدفع، حيث أن نظام الدفع المبنى على العملات الورقية يكلف الدولة من 5 إلى 7% من إجمالي الناتج المحلى نظرا للتكاليف الكبيرة للعملات الورقية، بالإضافة إلى تكاليف حمل وتكلفة الطباعة والتصميم

والتوزيع، والتخزين للعملات الورقية، كما أن إجراء العمليات المصرفية عند استخدام العملات الورقية على مستوى الأفراد تحتاج لعمالة كثيفة وتستهلك الوقت. أيضا يساهم تداول العملات الورقية في انتشار الاقتصاد غير الرسمي مما يشكل خطر كبير على الاقتصاد الرسمي.

- لا تخضع عملية تداول النقد في مصر لأي رقابة مما يفتح الباب لعمليات غسيل الأموال في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلي تمويل الأعمال الإرهابية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة مما يعوق دمج القطاع الغير رسمي في القطاع الرسمي كما انه مصدر تمويل لعمليات الإرهاب الاقتصادي والأمني.
- لا تتوفر الرقابة علي تداول السيولة النقدية بمصر وما يرتبط بذلك من عدم ضمان الحفاظ على حق الدولة من الضرائب، فهذا التداول للمال النقدي يسمح بالتهرب الضريبي بشكل غير مسيطر عليه، ولا يُمكِّن الدولة من محاسبة صاحب المال .
- تجميع السيولة النقدية يساعد علي تركيز المدخرات في القطاع المصرفي وبالتالي زيادة الموارد المخصصة للتنمية وعمليات التمويل في مصر. كما يؤدي تجميع السيولة النقدية بالبنوك إلي زيادة تماسك العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وبالتبعية إمكانية التحكم بصورة أفضل في سياسات استهداف التضخم .
- يساعد تحجيم تداول النقد في توفير عنصر الأمان بصورة أكبر للمواطنين من عمليات السرقة والنهب وزيادة معدلات الحماية والأمان اللازمة لتجفيف مصادر تمويل الأنشطة غير المرخصة في مصر.
- أن تطبيق منظومة الدفع الالكتروني الآن قد يساعد أيضا في تحقيق عوامل أخري مساعدة لأنظمة أخري قامت الدولة بتدشينها مثل محاربة الاتجار في السلع بالسوق السوداء وبالتالي تخفيض أسعارها (أنابيب البوتاجاز – الأسمدة المدعومة) كمثال علي ذلك .
- أن استخدام أدوات الدفع الإلكتروني سيساهم في زيادة معدل دوران رأس المال للحكومة ويساعدها على خفض مديونياتها، كما أنه يخفض من تكلفة طباعة النقود واستبدال الهالك منها مع الحفاظ علي رونق العملة المصرية المطبوعة.
- تشير الخبر الدولية إلي أن هناك دول كثيرة قطعت شوطا كبيرا للتحول الكامل لطرق الدفع غير النقدية، من بينها كوريا الجنوبية حيث تبلغ نسبة المدفوعات غير النقدية من إجمالي قيمة مدفوعات المستهلكين نحو 70%، وبلغت النسب في ألمانيا 76%وفي أمريكا 80% وهولندا 85% وأستراليا 86% وفي بريطانيا 89 %. وهناك بعض الدول – مثل فرنسا وبلجيكا – وضعت سقف للتعامل النقدي مقداره 3000 يورو.

- تتمثل أهم معوقات الحد من تداول الكاش في السوق المصري في الأتي:
  - أن القطاع غير الرسمي لا يتعامل مع البنوك ولا يرغب في الإفصاح عن حجم أعماله تهرباً من الضرائب وبالتالي لابد من تحفيزه على الانضمام للاقتصاد الرسمي من خلال إطلاق حوافز لهم، فتداول الكاش في السوق المصرية له أوجه وأسباب متعددة لابد من معالجتها قبل إصدار تشريعات قد تلقى استنفارا من الأفراد. والطريقة المثلى لخفض التعاملات النقدية للقطاع غير الرسمى هى إظهار الفوائد الأمنية المتعلقة بعدم التعامل الكاش بحيث يتم توعية العملاء بمخاطر حمل الكاش والفوائد التى ستعود عليهم من الدفع و التعامل بالبطاقات الإلكترونية.
  - ضعف انتشار بعض أدوات البنوك منها ماكينات الصراف الآلى خارج الفروع لتقوم بكل وظائف الفرع من دفع وتحويل وشراء السلع.
  - أن بعض التجار يعرقلون عمليات الدفع عبر ماكينات نقاط البيع تبعاً لارتفاع عمولة استخدام ماكينات الـ POS التى تتراوح بين 1,5 و3%، وهو ما يتعين معه قيام البنوك بخفض تلك العمولة وتقديم حوافز إضافية حتى يحث التجار عملائهم على الدفع ببطاقاتهم من خلال الماكينات.

وتتضمن الخطة التي أعدتها وزارة المالية لتفعيل منظومة الدفع الإلكتروني ثلاث محاور أساسية هي:

- البدء بالوحدات الحسابية الحكومية التى تمتلك بطاقات إلكترونية غير مفعلة، ومناقشة المشكلات المتعلقة بهذا الأمر، والتوصل إلى حلول لاستخدامها بصورة دائمة.
- معالجة بعض العوائق التى تواجه المصالح الحكومية الموجودة فى مناطق نائية، وصعوبة استخدامها أدوات الدفع الإلكترونى، من خلال الاعتماد على الهيئة العامة للبريد فى الدفع والصرف، خاصة فى ظل الانتشار الجغرافى الذى تتمتع به.
- ضرورة إصدار قرار بتعميم آلية التوقيع الإلكترونى فى الجهات الحكومية على القواعد الحسابية، ليتم الاستغناء عن استخدام شيكات الرواتب خلال فترة زمنية معينة. ومن الجدير بالذكر هنا إصدار وزارة المالية منشورًا بداية مارس 2015م، يلزم وحدات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية بتنفيذ المدفوعات الخاصة بأبواب الموازنة الخاصة بها، طبقاً للتقسيم الاقتصادي للمستحقين من خلال النظام الإلكتروني، ويشمل ذلك دفع مستحقات العاملين إلكترونياً أياً كانت مسمياتها وقيمتها والجهات الواردة منها، ويحظر نهائياً استخدام النظام النقدي، أو الورقي سواء شيكات ورقية أو أذون صرف.كما يتضمن هذا المنشور صرف جميع مستحقات الموردين من خلال النظام الإلكتروني مع السماح فى أضيق الحدود، وبمذكرة معتمدة من السلطة المختصة بصرف

مستحقاتهم والمصروفات المتنوعة فيما يقل عن 500 جنيه نقداً، وحذرت المالية من تجزئة المدفوعات لتفادى إصدار أوامر الدفع الإلكترونية.

وفي ضوء ما سبق، فقد تم تحديد بعض الإجراءات والخطوات المطلوبة لتفعيل منظومة الدفع الإلكتروني في مصر، وذلك علي النحو التالي:

- تشكيل لجنة تضم ممثلي البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر ووزارات المالية والاستثمار والتخطيط والتنمية المحلية والاتصالات والنقل لدراسة وضع الاليات الخاصة بتحويل المدفوعات الحكومية الي النظام الإليكتروني .
- وضع خطة عمل بالتعاون مع البنك المركزي لزيادة معدلات التوعية المصرفية من ناحية خاصة للافراد وتدشين برنامج متكامل لزيادة عدد فروع البنوك وماكينات الصرف الالي وتفعيل دور مكاتب البريد وفروع بنك التنمية والائتمان الزراعي في تنفيذ هذه الخطة مع تخفيف شروط واجراءات ورسوم فتح الحسابات المصرفية بالبنوك .
- وضع برنامج زمني يعقب هذه المرحلة لبدء تخفيض استخدام الكاش في الجهات غير الحكومية وتشجيع عملية المدفوعات الإلكترونية (صرف المرتبات الحكومية والمعاشات إلكترونيا وتحجيم المشتريات الحكومية نقدا اذا جاوزت 1000 جنيه).
- تدشين بطاقة تحمل اسم " ابن مصر" من خلال نظام شبكة الدفع الجديد الذي سيتضمن إضافة خدمات جديدة للعملاء وستطبق تدريجيا خلال عامين حيث يتم فتح حساب مصرفي يودع به العميل مبلغًا نقديًا ويحصل على بطاقة نقد إلكتروني مرتبطة بهذا الحساب لاستخدامها في عمليات شراء السلع والخدمات من خلال أجهزة نقاط البيع، وكذلك الحصول على النقد أو الاستفسار عن الرصيد من خلال أجهزة الصرف الآلي، إضافة إلى تنفيذ عدد من الخدمات من خلال الهاتف المصرفي والإنترنت، ومن أهمها: إمكانية السحب من الصرافات الآلية دون الحاجة إلى بطاقة الصراف واستخراج بطاقات مسبقة الدفع أي تعبئتها بالأموال بحسب رغبة العميل، وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني لشراء التذاكر، والحصول على "الكاش" من خلال المحال التجارية لتخفيف الضغط على الصرافات الآلية. كما ستشتمل الميزات الجديدة لهذه البطاقة علي إمكانية التحويل دون استقطاع رسوم التحويل، إلى جانب ربط قروض العملاء بنظام موحد يسمح للبنك المقترض منه استقطاع القسط من العميل حتى لو كان حسابه لدى بنك آخر، في الوقت الذي ستسمح فيه التقنيات الإلكترونية الجديدة بالتحقق من الدخل بشكل أكبر لدى المنشآت التجارية وبالتالي إمكانية فرض رسوم أو ضرائب عليها. فمن شأن هذا كله تقليل التكلفة على البنوك والمحال التجارية، بالنظر إلى الاتجاه الكبير نحو التعاملات الإلكترونية، التي ستسهل بشكل كبير حركة البيع والشراء، وتحويل الأموال داخل وخارج

مصر مع التاكيد علي وجود أي قيود على عدد مرات استخدام بطاقة الصرف الآلي، إضافة إلى عدم تسجيل رسوم استخدام أو رسوم سنوية، أو رسوم على عمليات الاستعلام عن الرصيد.

وتشمل شبكة المنافذ التي يمكن أن تشلرك في تفعيل منظومة الدفع الإلكتروني 32 بنكًا و 3439 فرعًا و 1405 مكتبًا بريدًا في خدمة منظومة التحصيل الاليكتروني .

- ربط كافة خدمات الكروت الإلكترونية بكارت واحد فقط (البنزين – التموين – المعاشات – صرف المرتبات الحكومية).
- اصدار تشريع يستهدف تحجيم تداول السيولة النقدية في مصر من خلال استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، ويقترح أن يتضمن هذا التشريع النقاط الأساسية الأتية:
- وضع حد أقصي للتعامل بالنقد يتراوح بين 25 و50 إلف جنيه على أقصى تقدير على ان يتم باقي التعاملات عبر الجهاز المصرفي .
- وضع بنود تحدد قواعد للرقابة على المصارف تتضمن حدودا للسحب بما في ذلك السحب عبر ماكينات الصراف الآلي.
  - تحديد الفترة الزمنية لتوفيق الأوضاع تتراوح ما بين عام إلي عامين .
  - وضع عقوبات للتعامل بالنقد فيما يتجاوز النسب المسموح بها.
  - وضع الحالات الاستثنائية التي يسمح بها بتجاوز النسب السابقة ذلك حسب طبيعة النشاط واحتياجاته.
  - إلزام جميع المتعاملين مع الجهات الحكومية بالدفع الإلكتروني بما يمكن أن يساهم في تأهيل الأفراد لاستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة ويزيد من معدل دوران رأس المال لدى أجهزة الدولة.

3-2-2 أهم متطلبات تنمية تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر:

تبين من استعراض نماذج لبعض مشوعات هذه التطبيقات – في الجزء السابق – انها مجرد نواة أو مشروعات صغرى تدلل فقط علي أن مصر لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي ومن المؤشرات التي تبرهن علي توفر مثل هذه الإمكانيات والمقومات، أنه فى حال إقرار الدفع الإلكترونى فإن نحو 14 مليون مواطن سيكونون مؤهلين لدفع مشترياتهم بالطرق الإلكترونية؛ منهم نحو 6,5 مليون من أصحاب المعاشات لديهم هذه البطاقات كما أن هناك نحو 7,5 مليون موظف حكومي يتم إلزامهم بتقاضى رواتبهم عبر البطاقات فضلا عن وجود ما يزيد على مليون عميل يتقاضون رواتبهم من البنوك.

فمصر الآن أحوج ما تكون إلي زيادة إنتشار تطبيقات الذكاء الاقتصادي في كافة مناحي الحياة، حيث يمكن أن تصبح منظومة الذكاء الاقتصادي البوصلة التي تتحدد من خلالها إتجاهات القطاعات الاقتصادية المختلفة (صناعة، تجارة، تكنولوجيا، وغيرها). لذلك بات من الضروري العمل علي زيادة تطبيقات الذكاء الاقتصادي في الحياة الاقتصادية المصرية سواء فيما يتعلق بدعم وتطوير خطط الإنتاج أو فيما يتعلق بخطط التسويق. فمصر اليوم وخاصة بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو تحتاج إلي المزيد من تطبيقات الذكاء الاقتصادي سواء المستوى المؤسسي أو المستوى القومي، والتي من شأنها تقديم كافة الخدمات لكل المواطنين بأيسر السبل وأسهلها.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهم متطلبات تعزيز وزيادة تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر علي النحو التالي:

- إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي، بحيث تخضع أعمال هذا المجلس للإشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو لرئيس مجلس الوزراء، على أن يتولى هذا المجلس القيام بالمهام التالية:

  - مهمة تنسيق أنشطة الذكاء الاقتصادي داخل كافة الجهات المصرية المعنية سواء تلك التي تُوكل إليها مهام توفير المعلومات الاقتصادية الاستراتيجية بقصد تزويد اقتصاد البلاد بوسائل الدفاع والاستباق في سياق المنافسة الاقتصادية الدولية أو تلك التي تعمل في مجال البحث والتطوير والابتكار. فهناك العديد من مراكز المعلومات وتحليل السياسات بالإضافة إلي مراكز البحث والتطوير والتي يربطه رابط أو تجمعها قيادة موحدة لذلك تعمل هذه المراكز في جزر منعزلة. فمن شأن هذا إزالة المعوقات في قنوات التعاون بين مراكز الأبحاث والمؤسسات الصناعية والجامعات وغيرها من المؤسسات المعنية.
  - وضع خطة سنوية للمعلومات الاقتصادية المستهدف الوصول إليها وكذلك تحديد المجالات التي تستهدفها وحدات البحث والتطوير والابتكار بالجهات المعنية فضلا عن تحديد أولويات تنفيذ تلك الخطة. فالذكاء الاقتصادي لن يتحقق من تلقاء نفسه أو بالصدفة، ولكن يتطلب الأمر القيام بتحديد الانشطة التي تحققه من خلال منظومة متكاملة.
  - تحديد الجهات المسئولة عن تنفيذ الخطة سالفة الذكر والأشراف والمتابعة علي تنفيذ هذه الجهات لهذه الخطة.

- توفير كافة الوسائل التي يمكن من خلالها نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي على مستوى كافة المؤسسات المصرية سواء التي تنتمي إلي القطاع الخاص أو تنتمي إلي القطاع الحكومي وصولا إلي نشر هذه الثقافة علي مستوي الأفراد.

- تحقيق الترابط والتنسيق بين كافة الجهات والمؤسسات المصرية، ويمكن تحقيق مثل هذا الترابط والتنسيق عن طريق الأتي:

- تحقيق الترابط بين كافة قواعد بيانات ومعلومات الجهات الحكومية بما يساعد في إتاحة بيانات دقيقة ولحظية لمتخذي القرار في هذه الجهات.
- تفعيل منظومة الحكومة الإلكترونية عن طريق ارتباط المصالح الحكومية معا بنظام الكتروني موحد وبشبكة واحدة يسمح بالاطلاع علي البيانات والمعلومات مما يقلل عملية إعادة إدخال البيانات في كل مصلحة حكومية وبالتالي تحقيق ما يطلق عليه G 2 G في تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين مثل خدمة التأسيس الإلكتروني E-Registration ليتم الحصول عليه عبر الإنترنت. ومثال ذلك أيضا ضرورة تفعيل العلاقة الإلكترونية بين وزارة المالية والبنك المركزي، وهذه المنظومة جاهزة للتطبيق، وتساهم في التحول إلى مجتمع الدفع الإلكتروني (غير نقدي) بما ينعكس في النهاية على زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- الإستعانة بآليات وأدوات جديدة للتنسيق بين كافة المؤسسات المصرية، ويُقترح هنا الأتي:

- إعادة النظر في التقسيم الحالي للقطاعات الاقتصادية في مصر، وما يرتبط بذلك من إعادة النظر في مهام وإختصاصات الجهات والوزارات المعنية بهذه القطاعات. ومثال ذلك يتم الفصل دائما بين قطاعات البترول والطاقة والكهرباء وتبعا لذلك يوجد وزارتين معنيتين بهذه القطاعات الثلاث؛ هما وزارة البترول ووزارة الكهرباء والطاقة. ويُقترح دمج هذه القطاعات الثلاث في قطاع واحد هو قطاع البترول والطاقة، ويمكن كذلك دمج المهام والاختصاصات المرتبطة بهذه القطاعات لتُسند إلي وزارة واحدة وليكن مسماها وزارة "البترول والطاقة" بما يساعد في سرعة تحقيق التواصل والتنسيق بين هذه القطاعات المتكاملة والمترابطة في طبيعة الأهداف والمهام.
- إنشاء وحدة للتنسيق داخل إدارات التخطيط والمتابعة التي يتضمنها أغلب الهياكل التنظيمية للجهات والوزارات الحكومية علي أن تتولي هذا

الوحدة فقط التنسيق بين الجهة التابعة لها والجهات الأخرى ذات العلاقة بمجال عملها فيما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسات محور إهتمام هذه الجهات مجتمعة.

- لزيادة الحاجة الى نظام الذكاء الاقتصادي سواء بالنسبة للمؤسسة أو الدولة، فقد أصبح من الضروري إعداد وتأهيل متخصصين في هذا المجال، وذلك من خلال إدراج هذا الموضوع في البرامج الجامعية والقيام بدورات تدريبية. وتتباين برامج التدريب في الذكاء الاقتصادي وفقا لاستراتجيات الدول وتبعا لدرجة تحرير السوق، و درجة الحرية الاقتصادية، توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وجود البنية التحتية الخاصة بالتدريب والتعليم وتوافر الكفاءات اللازمة لذلك. وبصفة عامة يتطلب أن يتوفر لدى المتخصص في الذكاء الاقتصادي ثلاثة أنواع من الكفاءات هي :
  - الذكاء المعلوماتي : و يعكس القدرة على إدارة المعلومات بصفة فردية و شخصية وتعتبر المهارات المكتسبة على مستوى المؤسسة ممهدا لبناء ثقافة معلوماتية جيدة.
  - الذكاء العملياتي : و يقصد به القدرة على إدارة المعلومات العملياتية في إطار محيط تنافسي و تخص هذه المعلومات كافة حلقات سلسة الإنتاج انطلاقا من تصميم المنتج أو الخدمة مرورا بالإنتاج المادي وصولا إلي مرحلة النوعية والتسويق، ويعتبر هذا النوع الأكثر تكيفا و متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المحلي و الإقليمي.
  - الذكاء الاستراتجي : و يتعلق بإدارة المعلومة الإستراتجية للتأثير في المحيط ويجد هذا النوع من الذكاء مجالا لتطبيقه في إطار المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه الدولي.
- مراعاة التدرج في تقديم الخدمات إليكترونيا والتوعية بإجراءات وآليات توفيرها ومثال ذلك خدمة الدفع الإلكتروني، حيث يتعين أن يتم تنفيذ خطة الدولة للحد من تداول الكاش من خلال الأستعانة بأدوات الدفع الإلكتروني علي عدة مراحل، ليتم البدء بإصدار قرار حكومى ينص على منع التعامل بالكاش فى المؤسسات الحكومية ودفع كل الرسوم والمصروفات والضرائب والجمارك بشكل إلكترونى باستخدام البطاقات المصرفية أو عبر البنوك لاسيما أن نحو 62% من إجمالى المدفوعات تندرج تحت إطار المدفوعات الحكومية. ثم تأتى المرحلة اللاحقة للتجار الكبار وعملاء المدفوعات البسيطة ولكن بصورة تدريجية بعد أن يتعرف العملاء ويدركوا طبيعة الدفع الإلكتروني، مع ضرورة أن تراعى الجهات المعنية تطور آلية

الدفع الإلكترونى للأفراد ومستويات الوعى بها والزمن المستغرق فى تنفيذ المعاملات. مع الأخذ في الإعتبار أهمية توعية العملاء بسرية الحسابات البنكية التى تمنع أى جهة من الإطلاع على قيمة تلك الحسابات إلا بحكم قضائي، بما يقلص من مخاوف البعض الخاصة بإمكانية اطلاع مصلحة الضرائب على تلك الحسابات والاستقطاع منها. مع التأكيد علي أن الدفع الإلكتروني لا يستلزم قيام العميل بالتعامل المباشر مع البنك وإصدار بطاقات خصم أو ائتمان لاجراء عملية الدفع الإلكترونى وإنما عبر استخدام بطاقات الرواتب بعد تعميم استخدام تلك البطاقات لجميع موظفى الحكومة، بجانب أصحاب المعاشات. فضلاً عن أهمية تعميق ثقافة التعامل مع البنوك عبر فتح حسابات مصرفية وزيادة التوعية بمخاطر حمل الكاش ومزايا التعامل الإلكتروني وانعكاساته الايجابية على الاقتصاد من خلال البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر بالتعاون مع اتحادي الغرف التجارية واتحاد الصناعات مع تعديل الأجهزة الحكومية لعمليات سداد المدفوعات لديها نقداً. بالإضافة إلي أهمية للتطبيق التدريجي لتحجيم تداول السيولة النقدية مع منح فترة سماح للمتعاملين في السوق قبل التطبيق الإلزامي تصل الي عام أو عامين.

- ضرورة إصدار "قانون حرية تداول المعلومات"، فالحق فى الحصول على المعلومات على المستوى الدولى عام 1946م، ظهر منذ تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جلستها الأولى القرار رقم 59 الذى نص على: «أن حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسى للإنسان، وحجر الزاوية لجميع الحريات التى تنادى بها الأمم المتحدة»، ورغم ذلك التاريخ إلا أن السويد سبقت العالم كأول دولة وضعت قانوناً لكشف المعلومات وحرية تداولها عام 1766م بنص دستورى غير قابل للإلغاء أو التعديل. ووضع ميثاق الأمم المتحدة عدداً من المبادئ لإصدار القانون، أولها مبدأ «الكشف الأقصى عن المعلومات»، والالتزام بنشر المعلومات الأساسية، بالإضافة إلى مبدأ الترويج لـ«الحكومة المنفتحة» من خلال توعية المواطن بحقه فى الحصول على المعلومة لدى الدولة، وتتضمن المبادئ الأساسية فى إصدار أى قانون، وفق الأمم المتحدة، مبدأ «محدودية نطاق الاستثناء»، وتسهيل الحصول على المعلومات، بالإضافة إلي إنخفاض التكلفة المادية للحصول على المعلومة فضلاً عن مبدأ «المكاشفة» بأن تخضع القوانين المتعارضة مع قانون كشف المعلومات للتعديل، بالإضافة إلى ضرورة حماية من يدلون بمعلومات. وعلي المستوي العربي وفى يونيو 2007م، أصدرت الأردن قانون ضمان حق الحصول على المعلومات فى 20 مادة، جاء فى المادة السابعة منه: «مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة، لكل أردنى الحق فى الحصول على المعلومات التى يطلبها وفقاً لأحكام هذا القانون إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع».ونصت

المادة الثامنة على ضمان كشف المعلومة من قبل المسؤولين دون إبطاء، وحددت مدة ثلاثين يوماً كحد أقصى للرد على المواطن مُقدم الطلب، فيما اشترط القانون ضرورة إبداء سبب واضح لرفض الكشف عن المعلومة. وحتى عام 2010م، أصدرت 80 دولة حول العالم قوانين تعطى الحق فى الحصول على المعلومات وتمنح حرية تداولها، وفق إحصائية صادرة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى، وكانت قارة أوروبا الأولى فى التزام دولها بإصدار القانون إذ أصدرته 37 دولة، تليها آسيا بـ 19 دولة أصدرت القانون.

وأما علي المستوي المصري، فلم تنص القوانين أو الدساتير المصرية الصادرة منذ دستور 1923م على حق الحصول على المعلومات باستثناء دستور 1971م الذى تم تعطيله عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011م، إذ نصت المادة 210 منه على حق الصحفيين فى الحصول على الأنباء وتداولها طبقاً للأوضاع التى يحددها القانون، وقصرت المادة هذا الحق على الصحفيين فقط.

3-3 مقومات تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي المرتبطة بتحسين تنافسية الاقتصاد المصري

يستهدف هذا القسم من الفصل التعرف علي مدي توفر العوامل والمقومات التي من شأنها تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي في مصر، حيث تتعدد مقومات الاقتصاد المصري المحفزة علي تفعيل هذه المنظومة. ويمكن تصنيف هذه المقومات كما يلي:

- مقومات ترتبط بالواقع الاقتصادي المصري.
- مقومات ترتبط بتطور البحث العلمي والتكنولوجي في مصر.

3-3-1 مقومات ترتبط بالواقع الاقتصادي المصري:

تتمثل بعض هذه المقومات في ما يلي:

- بلغ عدد الشركات المؤسسة في كافة محافظات مصر خلال الفترة من عام 1970م حتى فبراير 2015م ما يقرب من 103902 شركة ومنشأة برؤوس أموال بلغت قيمتها 855,377 مليار جم. ويمكن توزيع أنشطة تلك الشركات على النحو التالي[1]:

✓ عدد (37854) شركة في النشاط الخدمي.

(1) بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار، فبراير 2015.

- ✓ عدد (31373) شركة في النشاط الصناعي.
- ✓ عدد (12011) شركة في النشاط الإنشائي.
- ✓ عدد (7680) شركة في النشاط الزراعي.
- ✓ عدد (7109) شركة في النشاط السياحي.
- ✓ عدد (6270) شركة في نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ✓ عدد (1605) شركة تعمل في النشاط التمويلي.

فوجود هذا العدد الكبير من الشركات المصرية يحفز علي تبني وتنفيذ خطط الذكاء الاقتصادي خاصة إذا كانت هذه الشركات تسعي إلي الوصول إلي العالمية التي يسهل تحقيقها عن طريق تفعيل هذه الخطط. ونحن نعتقد أن نقطة البدء في تحقيق ذلك هو: صياغة نموذج مصري للذكاء الاقتصادي يتوافق مع بيئة الأعمال المصرية. ويمكن الوصول إلي هذا النموذج بأحد الطريقين التاليين:

- بناء نموذج إفتراضي جديد حول الذكاء الاقتصادي يمكن أن تتبناه شركات القطاع الخاص التي تستهدف الاستفادة من مزايا الذكاء الاقتصادي.
- التعاون مع الشركات الناجحة التي تقدم تجارب ناجحة في تطبيق فكر الذكاء الاقتصدي في صياغة هذا النموذج.

- يوجد بمصر (9) مناطق حرة العامة بكل من: (القاهرة، الأسكندرية، الاسماعيلية ، دمياط، السويس، بورسعيد، شبين الكوم ، قفط بأسوان، المنطقة الحرة الإعلامية). ويبلغ عدد المشروعات المقامة بها وفقاً للأنشطة الاقتصادية المختلفة عدد (1100) في 2015/4/30م ، وبلغ عدد الشركات خلال العام المالي 2015/2014م نحو (33) مشروع بقيمة استثمارات بلغت 1322 مليون دولار بنسبة زيادة بلغت 6% عن نفس الفترة من عام 2014/2013م[1].

ويُقترح أن تُوضع مشروعات هذه المناطق في الأولوية الأولي لتطبيق منظومة الذكاء الاقتصادي، وذلك استنادًا إلي أن هذه المشروعات تتمتع بوضع افضل من مشروعات الاستثمار الداخلي فيما يتعلق بمقومات الذكاء الاقتصادي، لأن منتجات هذه المشروعات تستهدف بالأساس التصدير للخارج وبالتالي تسعي هذه المشروعات إلي معرفة كل جديد في السوق الخارجي قد يؤثر علي حصتها من هذا السوق. من ناحية أخري يمكن الاسترشاد –

(1) تقرير العام المالي 2015/2014 الصادر عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ص 104.

في مرحلة لاحقة – بتجربة تطبيق هذه المناطق لمنظومة الذكاء الاقتصادي علي مشروعات الاستثمار الداخلي.

- يستثمر في مصر مستثمرون ينتمون إلى 150 جنسية. وتأتي الاستثمارات السعودية في المقدمة وبصفة عامة يمكن توضيح استثمارات أكبر عشرين جنسية في مصر على النحو التالي:

جدول رقم (3-4):استثمارات أكبر عشرين جنسية في مصر

القيمة بالمليون دولار

الترتيب	الدولة	عدد الشركات التي يساهم فيها المستثمرين من حاملي جنسية الدولة	إجمالي رأس مال الشركات	مساهمة المستثمرين من حاملي جنسية الدولة في رأس المال الشركات
1	السعودية	3394	23109,14	6101,19
2	بريطانيا	1319	17681,84	5559,45
3	الإمارات	699	12013,68	5194,52
4	الكويت	960	7202,83	2760,20
5	جزر كايمان	90	6145,94	2622,70
6	هولندا	450	4010,71	2445,20
7	ليبيا	748	4220,37	2415,09
8	أمريكا	1148	8116,03	2248,04
9	قطر	195	3490,76	1821,91
10	إيطاليا	921	2675,34	1468,13
11	جزر العذراء البريطانية	122	2820,84	1357,59
12	فرنسا	658	6660,50	1339,02
13	لبنان	1261	2774,42	1107,16
14	البحرين	166	2694,97	1030,56
15	أسبانيا	185	1347,05	946,96
16	سويسرا	356	1951,36	829,41
17	سوريا	3122	1729,50	729,44
18	بنما	90	1346,71	709,58

الترتيب	الدولة	عدد الشركات التي يساهم فيها المستثمرين من حاملي جنسية الدولة	إجمالي رأس مال الشركات	مساهمة المستثمرين من حاملي جنسية الدولة في رأس المال الشركات
19	اليونان	143	691,62	613,24
20	المانيا	941	2415,63	591,34

المصدر: بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ، قطاع نظم المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار ، فبراير 2015.

ويتبين من الجدول السابق أن أكبر الجنسيات التي لديها استثمارات في مصر تنتمي إلي دول متقدمة مثل بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وأسبانيا، وألمانيا وهولندا فهذه الاستثمارات قد تدفقت إلي مصر وهي تمتلك العديد من أدوات وآليات الذكاء الاقتصادي التي يمكن الاستفادة منها ومحاكاتها من قبل شركات أخري تعمل في السوق المصري.

- يوجد في الهيئات العامة المصرية وحدات وإدارات معنية بشئون البحث والتطوير في مجال عملها، فهناك علي سبيل المثال لإدارة المركزية للدراسات واستهداف المستثمرين بقطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والتي تقوم بالاختصاصات التالية:
  - دراسة ومتابعة اتجاهات الاستثمار العمالية والإقليمية.
  - إعداد تقارير ودراسات خاصة بمناخ الاستثمار في مصر.
  - إعداد تقارير عن البلدان المستهدفة في الخطة الترويجية للهيئة Country Profiles.
  - إعداد وتحديث نظام معلومات المستثمر والذي تم وضع الإطار العام له بالتنسيق مع مجموعة البنك الدولي MIGA ويتضمن كافة البيانات والمعلومات اللازمة عن مصر والتي يحتاجها المستثمر لاتخاذه قراره الاستثماري وبدء مزاولة أنشطته في مصر.
  - إعداد العروض التقديمية التي يقوم بإلقائها فريق الإدارة العليا بالهيئة.
  - إعداد دراسات مقارنة لمصر مع الدول المنافسة علي المستوي الكلي وعلي مستوي كافة القطاعات بالتنسيق مع إدارة الدراسات.
  - إعداد قائمة المستثمرين المستهدفين.
  - التنسيق مع إدارة الترويج فيما يخص المحتوي اللازم للحملات الترويجية.
  - إعداد الرسائل الترويجية الموجهة لمجموعات المستثمرين المختلفة.
  - إعداد وتحديث قواعد بيانات تتضمن معلومات وافية عن :

- الشركات المحلية وفقاً للصناعات المختلفة.
- الشركات العالمية
- الشركات التي تتعامل معها إدارة خدمة المستثمرين.
- الأنشطة الترويجية للهيئة.
- قواعد البيانات العالمية والتي تقوم الهيئة بالاشتراك فيها.

- إعداد التقارير والدراسات الخاصة بالقطاعات والصناعات (السياحة، البتروكيماويات النقل البحري ، الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة، الأسمدة، المنسوجات،ـ مواد البناء، الإلكترونيات، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأدوية، مكونات السيارات) والتي تتضمن تحليلاً للوضع الحالي للصناعة، مؤشرات الصناعة ، تكلفة الصناعة الاتجاه العالمي في الصناعة ، نقاط القوة والضعف.
- التنسيق مع الجهات الحكومية (كافة الوزارات والجهات المعنية) للحصول علي الفرص الاستثمارية المتاحة .
- تحديد المتطلبات الأساسية من البيانات اللازمة لترويج الفرص الاستثمارية والتنسيق للحصول عليها.
- التنسيق للحصول علي بيانات خاصة بالمشروعات العملاقة وإعداد المحتوي اللازم لترويج تلك المشروعات.
- التنسيق والإشراف علي تكوين وعقد لجان تيسير للصناعات المختلفة تتضمن متخصصين في كل صناعة.
- التنسيق والتعاون بين إدارة التخطيط الاستراتيجي لإعداد استراتيجية الهيئة في الترويج للقطاعات الواعدة من خلال تحديد المميزات النسبية والتنافسية للصناعات المختلفة وكذلك نقاط الضعف والقوة لكل صناعة إضافة إلي الفرص الترويجية المتاحة لكل قطاع.
- إعداد المحتوي المعلوماتي للمطبوعات الترويجية للهيئة.
- إعداد وتحديث المحتوي المعلوماتي للموقع الإلكتروني للهيئة وبوابة الاستثمار (معلومات قطاعية ، فرص استثمارية ، مؤشرات الاستثمار، المناخ الاستثماري ، قوانين الاستثمار ، الدور الترويجي للهيئة).

- التنسيق لضمان اتساق المعلومات المتضمنة في المواقع الخاصة بالهيئة وموقع بوابة الاستثمار.
- التنسيق المستمر وإقامة شبكة التعاون مع الجهات المختلفة (محلية ودولية) للحصول علي البيانات والمعلومات بشكل دوري.

والتساؤل الذي يطرح نفسه في ضوء كل هذه الاختصاصات علي كثرتها هو: هل يتم تنفيذ كل هذه الاختصاصات بالفعل علي أرض الواقع أم أنها تظل مجرد وصف لإختصاصات مثل هذه الإدارات علي الورق؟ وإذا كان يتم تنفيذ هذه الاختصاصات فهل يتم تنفيذها وفقًا لخطة وطنية محددة الإهداف والأولويات؟ يُعتقد أن نقطة البدء للإجابة علي مثل هذه التساؤلات تتطلب مراجعة دور وإختصاصات هذه الوحدات والإدارات تمهيدًا لإعادة تحديد دورها وموقعها في منظومة الذكاء الاقتصادي علي مستوي الدولة المصرية ككيان واحد متكامل ومتسق الأركان. وسيعتمد هذا الكيان بالإساس علي هذه الوحدات والإدارات في تنفيذ خطط واستراتيجيات رافدي الذكاء الاقتصادي: المعلومات الإستراتيجية الدقيقة والمفيدة، والإبتكارات والابداعات الجديدة مع تعظيم العلاقات التبادلية بينهما.

- الجهود الرامية إلي تعزيز الاقتصاد المصرى عام 2015م :-

شهد عام 2015م الكثير من الجهود التى بذلت لتعزيز الاقتصاد المصرى وتحسين مناخ الاستثمار وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات سواء المحلية أو العربية أو الأجنبية وظهر ذلك فى اتخاذ العديد من الخطوات الهامة والإجراءات الفعلية على أرض الواقع، ومن أهمها: نجاح مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري والذي عُقد في مارس عام 2015م في جذب عدد من الاستثمار المحلية والأجنبية الأمر الذي سيكون له مردود كبير على تطوير الاقتصاد المصري على المدى المتوسط والطويل وتحقيق نمو اقتصادي شامل وتوفير فرص عمل المدى المتوسط والطويل وتحقيق نمو اقتصادي شامل وتوفير فرص عمل لائق ومنتج وتحقيق مستويات معيشية أفضل لكل المصريين. فقد ترتب علي هذه الجهود تحقيق النتائج التالية:

- تعديل الإطار التشريعى والمؤسسى من خلال تعديل قانون الاستثمار والتى تعد منظومة تفعيل نظام " الشباك الواحد" أهم ما ورد به، حيث يمكن حالياً تأسيس شركة جديدة خلال ساعتين فقط، فضلاً عن تعديل دور لجان فض المنازعات لتكون قراراتها لها قوة القانون، والقرار الجمهورى الذى أصدر رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى لتنظيم

الضمانات المنقولة، كل هذا دفعت إلى تسمية عام 2015م هو "**عام تحفيز المستثمرين**".

- تحسنت بيئة الأستثمار فى مصر خلال عام 2015م لتصبح واحدة من البيئات المشجعة والثرية بالاستثمارات على المستوى العالمى، حيث يجذب مناخ الاستثمار فى مصر الاستثمارات فى العديد من القطاعات مثل قطاع الطاقة القطاع المصرفى والمشروعات فى مجال تكنولوجيا المعلومات.ويأتي هذا التحسن كنتيجة طبيعية لاهتمام الحكومة المصرية والرئيس عبد الفتاح السيسى بالقطاع الخاص والمستثمرين ويتأكد ذلك في ضوء الاجتماعات المستمرة التى عقدها الرئيس مع رجال الأعمال والمستثمرين وكان آخرها فى 21 ديسمبر 2015م حيث أشاد خلال اجتماعه بالدور الحيوى للقطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى وأهمية تعزيز الشراكة بين القطاعيين العام والخاص.
- تحقيق معدلات نمو ايجابية للاقتصاد المصرى خلال عام 2015م حيث بلغ معدل النمو 4,7 % خلال التسعة أشهر الأولى للعام المالى 2015/2014م مقارنة بنحو 1,6% خلال نفس العام المالى السابق عليه، وعجز الموازنة بلغ 11,5% من الناتج المحلى فى العام المالى 2014/2015م مقارنة بنحو 12,3% للعام السابق عليه، وارتفعت حصيلة الضرائب بنحو 44 مليار جنيه بنسبة نحو 22,6% لنتيجة الإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها العام المالى الحالى، وهو ما يؤكد على ان مصر تسير على الطريق الصحيح.
- أرتفاع حجم الاستثمار الاجنبى المباشر من 4,1 مليار دولار للعام المالى2014/2013م الى نحو 6,4 مليار دولار للعام المالى 2015/2014م لنتيجة الزيادة فى المشروعات الجديدة المنفذة بقيمة 3,8 مليار دولار بنسبة 69,1% مقابل استثمارات بلغت 2,2 مليار دولار للعام المالى 2014/2013م وهو ما يؤكد أن مصر تسير على الطريق الصحيح وعلى تعافى الاقتصاد المصرى.

3-3-2 مقومات ترتبط بتطور البحث العلمي والتكنولوجي في مصر

تتحدد بعض هذه المقومات في الأتي:

- توفر السند القانوني والتشريعي لتحقيق طفرة علمية وتكنولوجية في مصر، حيث نص المادة (23) من دستور مصر الحالي، والتي تنص علي "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1% من الناتج القومي

الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمي".

- إستراتيجية البحث العلمى فى مصر حتى عام 2020م والتي صدرت عام 2015م عن وزارة البحث العلمى تحت عنوان " نحو بناء مجتمع مبتكر – منتج – ومستخدم للمعرفة ". فقد قامت وزارة البحث العلمى بدراسة الوضع الراهن للبحث العلمى والتكنولوجيا والابتكار والاستعانة بجميع الخبرات السابقة لمعرفة نقاط القوة والضعف بمنظومة البحث العلمى فى مصر والفرص والتهديدات وذلك عن طريق التحليل البيئى الرباعى (SWOT ANALYSIS) والذى يساعد على استنباط التحديات التى تواجه المجتمع العلمى والتكنولوجى. ويمكن توضيح هذا التحليل من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (3-5) :التحليل البيئي الرباعي (SWOT ANALYSIS) لمنظومة البحث العلمي في مصر

	نقاط القوة	نقاط الضعف
الموارد البشرية	1- وجود قاعدة علمية جيدة تتمثل في أكثر من 110 ألف باحث و46 جامعة حكومية وأهلية وخاصة و120 مركز ومعهد بحث ومؤسسات مجتمع مدني معينة بالبحوث والتطوير. 2- مصر تضم أكبر إنتاج لمجتمع بحثي من باحثين علميين فى الشرق الأوسط على مدى العشر سنوات الماضية. 3- وجود أكثر من 300 ألف طالب مقيد في كليات العلوم والتكنولوجيا. 4- تخريج ألآلاف من طلاب الدراسات العليا(دكتوراه وماجستير) من الجامعات المصرية. 5- مزيد من النمو لعدد الباحثين من مختلف الجهات البحثية. 6- ازدياد شريحة الشباب ضمن الباحثين. 7- وجود مجموعة خبرات وطنية شابة في إدارة تمويل البحث العلمي ومؤشرات العلوم والتكنولوجيا وتقييم أداء مؤسسات البحث العلمي. 8- وجود كلية هندسة في أي جامعة خاصة جديدة.	1- فقر التوزيع الجيد للباحثين بالتناسب مع القدرات المميزة على النطاق القومى. 2- عدد الباحثين المتفرغين للبحث العلمي لا يتجاوز 40% من العدد الكلى للباحثين. 3- قلة مساهمة النساء فى الترقي العلمي مما يؤثر على القدرة البشرية الكلية. 4-نقص الخبرات في بعض التخصصات النادرة (الفيزياء النووية). 5-عدم وجود عدد كاف من المهندسين والفنيين المعاونين (أمناء المعامل في مؤسسات البحث العلمي وتدنى قدراتهم ودخولهم. 6-عدم تمكين الشباب وتهميش دورهم فى التخطيط وإدارة منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار. 7-الافتقار إلى العمل الجماعي. 8-عزوف التلاميذ عن التعليم بالقسم العلمي بالمرحلة الثانوية. 9- قلة عدد العلماء في مجالات الفيزياء والرياضيات. 10- توجه أغلب الجامعات الخاصة نحو التعليم فقط وعدم تنمية الحوارات البحثية والابتكارية لأعضاء هيئة التدريس.

	نقـاط الـقـوة	نـقـاط الـضعف
	نقاط القوة	نقاط الضعف
البنية التحتية	1- تـوفر بنيـة تحتيـة تتميـز فـي مجـال الـربط الشـبكي للمؤسسـات البحثيـة فـي مصـر وكـذلك الـربط بشـبكات الانترنت لـدعم تطبيقات البحوث المشتركة بين المراكز البحثيـة فـي مصـر وأيضـاً دعـم التعـاون الـدولي فـي مجالات العلوم المتخصصة. 2- تـوفر قواعـد البيانـات العالميـة والمكتبـات الرقميـة ومعالجة البيانات الكبيرة 3- وجـود شـبكات علميـة متخصصـة تضـم جهـات بحثيـة مختلفـة فـي أمـراض الكبـد الوبـائي ، الفيزياء عالية الطاقة والبحوث النووية. 4- وجـود انتشـار لمعـدات ومعامـل مجهـزة فـى العديـد مـن المراكز والجامعات المصرية. 5- وجـود مراكـز بحثيـة متخصصـة فـي مختلـف مجـالات البحث العلمي لدى وزارة البحث العلمي ووزارة أخرى. 6- بدء انتشار مراكز بحثية خاصة خصوصاً في المجالات الطبية. 7- وجـود أولويـة لأكثـر مـن 28 مركـزا لتميـز العلمـي علـى مستوى الجمهورية في علوم متقدمة وبيئية 8-البدء في إنشاء بعض المدن العلمية وواحات العلوم. 9-عضـوية مصـر فـي معظـم الشـبكات العلميـة العالميـة والاتحادات الدولية. 10- وجـود ثـروة وطنيـة مـن أجهـزة ومعـدات البحـث العمـى موزعة فى الجامعات والمراكز البحثية وغير مستغلة بصورة جيدة.	1-عدم الاهتمام بصيانة وتحديث الأجهزة العلمية لتعظيم الاستفادة منها وعدم وجود آلية لتمكين الباحثين من خارج الجهة التي تملك الجهاز من استخدامها. 2-عدم وجود قاعدة بيانات موجودة تجمع كل الأجهزة التي تعمل بالجامعات والمراكز البحثية. 3-عدم أهلية العديد من الجامعات الخاصة والإقليمية والجديدة والناشئة للقيام بأنشطة بحثية متخصصة. 4- تكـدس البنيـة التحتيـة للبحـث العلمـي في القاهرة الكبرى وبعض عواصم محافظات الدلتا. 5- تكدس بعض المراكز والمعاهد البحثية بالباحثين غير المنتجين وخلو البعض الآخرين من الكوادر البحثية رغم توفر بنية تحتية كبيرة.
التمويل	1- وجـود تمويـل حكـومي مـرن لتمويـل البحـوث الأساسـية والتطبيقية والتنمية التكنولوجية وبناء القدرات. 2-وجـود آليـات تمويـل متنوعـة لـدى العديـد مـن الجهـات الحكوميـة بمـا فـى ذلـك صـندوق العلـوم والتكنولوجيـا وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وبرنـامج البحـوث والتنميـة والابتكـار بجانـب بعـض مؤسسـات المجتمـع المدني مثل مصر الخير. 3- ضخ ما يقرب من 37 مليار جنيه في مؤسسات البحث العلمـي المصـري خـلال السـنوات الخمـس الماضـية للمساعدة في خلق بيئة مشجعة للبحث العلمي. 4- منح ما يقرب من مليار جنيـه سنوياً كمنـح من البعثات المصرية لمسـاعدة أعضـاء معـاوني هيئـات التـدريس والبحـوث فـي الحصـول علـى درجـة الـدكتوراه مـن جامعـات متميـزة فـي الغـرب وكـذا تطـوير قـدرات الحاصلين على الدكتوراه من خلال المنح القصيرة.	1- ضعف قدرات الباحثين في كتابة المقترحات البحثية التنافسية وإدارة المشروعات الدولية والمحلية. 2- توزيع تمويل البحث العلمي على الوزارات المختلفة يؤدى إلى تشتيت التمويل وتكرار الجهود وبالتالي ضعف العائد من التمويل المتاح. 3-ضـعف التمويـل لمخصـص للبحـث العلمـي والتهـام المرتبات الجزء الأكبر منه. 4- ضعف مساهمة القطاع الخاص في المجتمع المدني في تمويل البحث العلمي. 5-عدم وجـود بـرامج تهـدف إلـى رفـع قـدرات البـاحثين للاستفادة من البرامج الدولية

	نقاط القوة	نقاط الضعف
اللوائح والنظام التشريعى	1- تخصص مادة من الدستور المصري تضمن كفالة التمويل الحكومي للبحث العلمي بنسبة لا تقل عن 1% من الدخل القومي، فضلاً عن إقرار التزام الدولة بدعم الباحثين والمبتكرين. 2-اكتمال عقد منظومة البحث العلمي في مصر من مجالس استشارية متابعة لمؤسسة الرئاسة ومجلس أعلى للعلوم والتكنولوجيا ووزارة البحث العلمي وأكاديمية البحث العلمي وصندوق العلوم والتكنولوجيا. 3-ازدياد استخدام اللوائح الخاصة بالملكية الفكرية بالجامعات والمراكز البحثية	1-عدم وجود قوانين تتيح إنشاء الشركات والشراكات التكنولوجية المنبثقة من الجامعات والمراكز البحثية وبالتعاون مع وزارة الصناعة. 2-عدم وجود تشريعات داعمة للبحوث والتطوير في مجال الطب والصيدلة السريرية وصناعة الدواء. 3-عدم وجود تشريعات تتيح تداول العقول بين الجهات البحثية. 4-عدم وجود تشريعات تكفل انضباط القلة غير المنتجة من الباحثين لتحقيق حد أدني للإنتاجية للباحث. 5- انتشار ظاهرة الانتحال العلمي في مجتمع البحث العلمي المصري بلا رادع قوى.
بيئة محلية داعمة للابتكار والبحث العلمي	1-نمو سريع لبيئة ناضجة داعمة للابتكار وتطوير البحث العلمي بما في ذلك من منظمات مجتمع مدني، حاضنات التكنولوجيا منظمات استثمار رأس المال، مسابقات خطط الأعمال، برامج دعم النماذج الأولية وبرامج نقل التكنولوجيا	1-اهتمام أغلب الفاعلية بمنظومة دعم الابتكار بالمجتمع المدني والاستثماري بدعم قطاعات تكنولوجيا المعلومات والعزوف عن القطاعات التكنولوجية الأخرى. 2-عدم وجود خطة إستراتيجية معلنة وملزمة للبحث العلمي في مصر. 3-غياب نظام تقييم الأداء للباحثين ومؤسسات البحث العلمي. 4-عدم وجود آليات فعالة لربط البحث العلمي بالصناعة. 5-تعدد قواعد الترقية وغياب الوزن النسبي المخصص لتقييم دور الباحث فى الابتكار والتنمية التكنولوجية والمساهمة فى حل المشاكل الملحة والضاغطة التي تواجه المجتمع. 6-تعقد البيروقراطية الحكومية التي تعيق الاستفادة من التمويل المتاح وتستهلك وقت وجهود الباحثين. 7-تهميش البحوث الاجتماعية والإنسانية. 8-تدنى مستوى الثقافة العلمية. 9-المفهوم الخاطئ لاستقلال الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية. 10-الاستمرار في أنشاء جامعات غير مكتملة البنيان. 11-عدم وجود معهد متخصص لتدريس سياسات وإدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار 12-غياب فكرة المدارس العلمية فى معظم مؤسسات البحث العلمي المصرية. 13-عدم التعاون والتنسيق بين الفاعلين فى منظومة العلوم والتكنولوجيا.
رؤى دولية	1- تحتل مصر مراكز متقدمة في إنتاجية البحوث العلمية بمجالات الكيمياء والطب وعلوم المواد ومراكز متقدمة من ناحية التأثير للبحوث	1- ترتيب مصر متدني في مؤشر الابتكار العالمي (المركز 99 من إجمالي 143دولة) 2- ظهور ترتيب متقدم لمصر فى مؤشرات الغش

	نقاط القوة	نقاط الضعف
	في مجالات الرياضيات والفيزياء والزراعة. 2-ترتيب مصر الجيد فى مجال النشر الدولي حيث تحتل المرتبة 38 من بين 225 دولة. 3-الإنتاج العلمي لبعض المدارس العلمية أعلى من المتوسط العالمي.	العلمي. 3-عدم استقلال الفرص التمويلية وفرص الشراكة الدولية وفرص دعم القدرات المتوفرة لمصر ودول شمال أفريقيا من العديد من المؤسسات الدولية الحكومية.
استثمار الملكية الفكرية وتعظيم العائد الاقتصادي	1-وجود شبكات من مراكز نقل التكنولوجيا في الجامعات والمراكز البحثية ومكاتب فرعية لمكتب براءات الاختراع المصري. 2-ظهور مبادرات لدعم مشروعات التخرج وتحويلها إلى خدمات ومنتجات.	1- ضعف المردود الاقتصادي والعائد الملموس (الذي يمكن قياسه) من البحث العلمي. 2- ضعف عدد البراءات المسجلة سنويا للمصريين وكذلك ضعف عدد البراءات المسجلة من الجامعات والمراكز البحثية، حيث لا تتعدى هذه البراءات 0.5% سنوياً من إجمالي البراءات. 3- تدنى ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وحقوق الملكية الفكرية. 4-وجود بعض اللوائح المعوقة لأصحاب الملكيات الفكرية.
البحوث العلمية	1-النشر العلمي القائم على التعاون الدولي في ازدياد ملحوظ. 2-ازدياد معدل النشر الدولي بشكل تصاعدي. 3- ربط عدد كبير من المجلات العلمية المحلية بقواعد البيانات الدولية.	1-عدم وجود آليات واضحة للبحث العلمي على نطاق الكليات والأقسام. 2-عدم الاهتمام بالتخصصات البينية في الأقسام. 3- تأثير النشر العلمي الدولي في العديد من التخصصات ضعيف. 4- ضعف جودة النشر العلمي للمؤسسات

تابع التحليل البيئى الرباعى (SWOT ANALYSIS) لمنظومة البحث العلمى

الفرص	التهديدات
<u>الموارد البشرية</u>	<u>الموارد البشرية</u>
1-وجود عدة آلاف عالم مصري في المهجر في جميع التخصصات وعدد كبير منهم يتولى مناصب قيادية في الخارج.	1- نزيف مستمر للعقول المتميزة لوجود عوامل جذب مادية قوية في الغرب والخليج.
<u>التمويل</u>	<u>التمويل</u>
	عدم التنسيق بين الجهات المانحة المختلفة يؤدى إلى تمويل متكرر لنفس الاهتمامات والقضايا البحثية.
<u>اللوائح والنظام التشريعي</u>	<u>اللوائح والنظام التشريعي</u>
1-الإرادة السياسية والشعبية الداعمة للبحث العلمي والابتكار	1- مزيد من التغيرات المستمرة في منظومة العلوم والتكنولوجيا. 2-عدم وجود آلية ملزمة لمتابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية ومتابعة الأداء البحثي للجامعات والمراكز البحثية. 3- ظهور قيود على توطن التكنولوجيات المتقدمة وامتلاك أدواتها من قبل الدول المتقدمة. 4-عدم توحيد التشريعات المنظمة والمحفزة للبحث العلمي بالمؤسسات البحثية في قانون واحد.
<u>رؤى دولية</u>	<u>رؤى دولية</u>
1-تعاون دولي لتكافئ مع أمريكا وبعض الدول الأوربية	1-الاستقرار الأمني السياسي وتأثيره في دعم الشراكات البحثية

الـفـرص	الـتـهـديـدات
والأسيوية والإفريقية. 2-السـمعة الطيبـة لمدرسـة الطـب المصـرية في العالمين العربي والإسلامي.	الدولية والأنشطة المحلية.
استثمار الملكية الفكرية وتعظيم العائد الاقتصادي	استثمار الملكية الفكرية وتعظيم العائد الاقتصادي
1-تدشين بعض المشروعات القومية الكبرى مثل قناة السويس الجديدة وبورصة الغلال والتوسع خارج الوادي. 2-فتح الاستثمارات فى مجال الطاقة الجديدة والنقل. 3-توجه الدولة نحو تعميق التصنيع المحلى ودعم الصناعات الوطنية مثل الغزل والنسيج والدولة والتعدد.	1-اعتماد الصناعة الوطنية على الخبرات الأجنبية (غياب الثقة). 2-صعوبة المنافسة مع التكنولوجيات المستوردة بعد التحرر الكامل للتجارة. 3-التنسيق على الجانب القومي مع الجهات الحكومية الداعمة للاستثمار والتسويق لمخرجات البحث العلمي.
البحوث العلمية	البحوث العلمية
1-ترحيب الجهات الدولية بمشاركة الجهات المصرية فى برامج دولية عالية التنافسية لدعم البنية التحتية، ورفع القدرات ودعم الأبحاث التطبيقية المشتركة.	

وتنطلق هذه الإستراتيجية من رؤية علمية مصرية يعتمد في البناء والتنمية على أجيال دائمة التعلم، تنتج المعرفة وتستخدمها لتقديم حلول علمية عملية لمشكلات المجتمع، وتصدر المعرفة في إطار منظومة داعمة للابتكار، محفزة لاقتصاد مبنى على المعرفة. وتستهدف هذه الاستراتيجية تهيئة بيئة مشجعة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار قادرة على أنتاج المعرفة وتسويقه بكفاءة وفعالية وخلق جو من المنافسة العلمية المبنية على التميز، لزيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني. ويتحدد هدف هذه الاستراتيجية في إعداد قاعدة علمية وتكنولوجية فاعلة، منتجة للمعرفة، قادرة على الابتكار لها مكانة دولية، تدفع الاقتصاد الوطني للتقدم المستمر، بما يحقق مضاعفة الإنتاج المعرفي وتحسن الجودة ورفع مردودة في تضيق الفجوة الغذائية وتحسين الصحة وزيادة تنافسية الصناعة الوطنية. وترتكز إستراتيجية مصر للبحث العلمي حتى 2020م على مسارين رئيسيين[1]:-

المسار الأول : يُعنى بتهيئة بيئة مشجعة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وإنتاج المعرفة وما يستلزم ذلك من مواجهة المشاكل المزمنة بالمنظومة وخاصة تلك المتعلقة بإعادة هيكلة منظومة البحث العلمي المصرية وتحديد المهام والمسئوليات وتنقية اللوائح الحالية من الجهود والمعوقات وإصدار تشريعات جديدة محفزة للبحث العلمي داعمة للابتكار والتنمية التكنولوجية والتأكيد على حق المؤسسات البحثية فى أنشاء شركات تكنولوجية.

(1) جريدة الوفد بعددها الصادر بتاريخ 2016/11/30 ، والمتاح علي الموقع التالي:
http://alwafd.org, access at 10/3/2016.

كما يهتم هذا المسار بتوحيد قواعد الترقيات فيما يخص البحث العلمي على مستوى الدولة كي يصنع السياسات اللازمة لتحرير وتحفيز حركة الباحثين والعلماء في التنقل بين كل مؤسسات البحث العلمي المصرية فى ذلك الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة والشركات والمعاهد والمراكز البحثية. ويعمل هذا المسار على اعتماد تقييم مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والعائد من الانفاق على البحث العلمي.

فطبقاً للمعايير الدولية– كأداة للتطوير وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتعطى الإستراتيجية أولوية كبيرة للبحوث الأساسية والمستقبلية والاجتماعية والعلوم البيئية والمتداخلة مثل النانو تكنولوجي والبيرو تكنولوجي والمعلوماتية، وذلك بهدف بناء قاعدة علمية قوية قادرة على إنتاج المعرفة وتحسين ترتيب مصر العلمي الدولي.

المسار الثاني : يقوم هذا المسار علي دفع البحوث والتطوير والابتكار ومشروعات نقل وتوطين التكنولوجيا وتعميق التصنيع المحلى في الصناعة الوطنية، وتبنى إستراتيجية التنقيب في مخرجات البحث العلمي المصرية بما في ذلك البراءات الدولية وانتقاء المناسب منها للمساهمة فى حل المشاكل الملحة والضاغطة التي يعانى منها المجتمع وتطبيقها وذلك فى مجالات الطاقة والمياه والصحة السكان والزراعة والغذاء والبيئة والصناعات الإستراتيجية والرأسمالية وخاصة الغزل والنسيج والدواء والالكترونيات والصناعات الغذائية والفضاء. وقد تم استخدام المؤشرات التالية أساساً لعملية التحليل : القدرة البشرية، البنية التحتية، التمويل اللوائح والنظام التشريعى، البيئة المحلية الداعمة للابتكار والبحث العلمى، رؤى دولية واستثمار الملكة الفكرية وتعظيم العائد الاقتصادى والبحوث العلمية.

ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص، أن أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا تسعي حاليا إلي إصدار تشريع ينظم بناء منظومة وطنية للإبداع التكنولوجي وذلك في ظل وجود فجوات تشريعية في النظام المصري للإبداع. ويتعين عند

إصدار هذا التشريع النظر للإبداع بإعتباره الركيزة الأساسية لبناء مجتمعات معرفية وأن مفهومه لا ينحصر في مجرد الأفكار الجديدة[1].

- مشروع بنك المعرفة " خطوة لبناء مجتمع متعلم" ، والذي أطلقه الرئيسى عبد الفتاح السيسى فى التاسع من يناير 2015م من أجل إتاحة العلوم والمعارف الإنسانية بشكل ميسر لكل مواطن على ارض مصر. ويشارك فى المشروع ناشرون متخصصون فى مجالات مختلفة من المعرفة، كما أن منتجاتهم تتضمن وسائق رقمية متنوعة، كما أن الباقة المعرفية المكونة لبنك المعرفة المصرى تحتوى على دوريات علمية فى كافة مجالات المعرفة " كتب الكترونية" مجلات الكترونية مناهج دراسية للتعليم العالى والاساسى قواعد بيانات، محركات بحث، ....وعلى ذلك فإن بنك المعرفة هو طريق مصر إلى التقدم والتنافسية العالمية فى عصر بات فيه العلم هو السلاح الأعلى والأشد بأساً[2].

- إنشاء المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار The Egyptian Science, Technology and Innovation Observatory (ESTIO) التابع لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا منذ فبراير 2014م[3]، والذي كشف في تقريره السنوي في عام 2013م الذي جاء تحت عنوان «مؤشرات العلوم والتكنولوجيا 2014» عن الحائق الأتية:

  - أن الإنفاق الفعلي على البحث والتطوير ارتفعت قيمته من 8.52 مليار جنيه في عام 2012 ليصل إلى 11,88 مليار جنيه في 2013م بمعدل نمو يمثل 16,3٪. في حين أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي كانت ثابتة خلال عامي 2009م و2010م عند 0,43% ثم ارتفعت النسبة إلى أن أصبحت 0,68% في عام 2013م. ومن المقرر أن تزيد تلك النسبة في الفترة المقبلة تطبيقًا للدستور الجديد ليصل إلى 1٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي.

---

(1) هدارا، هشام ، "الفجوات التشريعية في النظام الوطني للإبداع التجديدي في مصر" ، عرض تقديمي في ورشة العمل المخصصة للإدارات الحكومية ذات العلاقة بالتشريعيات المتعلقة بالإبداع ونقل التكنولوجيا ضمن مشروع إقامة نظام وطني لتقل التكنولوجيا في جمهورية مصر العربية ، (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتعاون مع مركز الاسكوا للتكنولوجيا ، 2016/3/8م

(2) موقع أخبار مصر:

http://www.egynews.net, access at 10/3/2016.

(3) موقع المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار:

http://www.estio.eg.net/home.html, access at 4/11/2015.

من الجدير بالذكر هنا أن مصر قد جاءت في المركز رقم (45) عالميا في قائمة ترتيب الدول حسب الانفاق علي البحث والتطوير، وهي بذلك تأتي في ترتيب متآخر مقارنة بدول إقليمية أخري مثل إسرائيل وتركيا وإيران التي جاءت في المراكز 18، 22 ، 27 علي الترتيب[1].

- بلغ إجمالي الإنفاق علي البحث والتطوير في القطاع الحكومي والمراكز والمعاهد البحثية بجميع الوزارات ما يُقدر بنحو 5,305 مليار جنيه في عام 2013م مقابل 3,62 مليار جنيه في 2012م. وبلغ إنفاق قطاع التعليم العالي على البحث والتطوير 6,59 مليار جنيه في 2013م مقابل 4,91 مليار في 2012 م. وأن الإنفاق على كل باحث يعمل بوقت كامل في أعمال البحث والتطوير ارتفع ليصل إلى 320 ألف جنيه في عام 2013م، أما الإنفاق على كل باحث يعمل بصورة رئيسية أو جزئية في أعمال البحث والتطوير بلغ 107,300 جنيه.

- أن إجمالى عدد الباحثين في مصر الذين يعملون بصورة رئيسية أو جزئية في أعمال البحث والتطوير بلغ 110772 في عام 2013م معظمهم في قطاع التعليم العالي بنسبة 79,4% من الإجمالي. فيما بلغ عدد الباحثين الذين يعملون بوقت كامل في أعمال البحث والتطوير 47652 باحث. ويُقدر عدد الحاصلين على درجة الماجستير بنحو 12,661 باحث فيما حصل 5745 باحث على درجة الدكتوراه. وقد تم إيفاد 321 بعثة للخارج في عام 2013م للحصول على درجة الدكتوراه في مجالات جديدة ومتخصصة في العلوم، وكانت غالبية البعثات في مجال مجال العلوم الهندسية بنسبة 37%.

- بلغ عدد طلبات الحصول علي براءات الاختراع المقدمة من باحثين وعلماء مصريين لمكتب براءات الاختراع في مصر نحو 641 طلبًا في عام 2013م. وتم منح 68 براءة منها، وكانت النسبة الأعلى منها في مجال الاحتياجات الإنسانية، تليها الكيمياء والفلزات، في حين كانت أدنى نسبة للنسيج والورق والكهرباء والاتصالات. فيما بلغ عدد طلبات الحصول علي براءات الاختراع المقدمة من باحثين وعلماء غير المصريين 1416 طلبًا تم منح 379 براءة منها. وبلغ عدد طلبات الحصول علي براءات الاختراع المقدمة من جانب باحثين وعلماء مصريين لمكتب براءات الاختراع الأوروبي 40 طلبًا تم منح 4 براءات منها.

---

(1) موقع موسوعة ويكيبيديا:

https://ar.wikipedia.org/wiki/, access at 4/11/2015.

- تطور الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات:

يمكن رصد هذا التطور من خلال المؤشرات التالية[1]:

- شهدت مصر تأسيس أول شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات عام 1979 ثم بدأت زيادة تدريجية في تأسيس الشركات العاملة في هذا المجال حتى بلغت ذروتها في عام 2012 حيث تم تأسيس عدد (522) شركة ثم بدأ معدل تأسيس هذه النوعية من الشركات ينخفض قليلا في عام 2013م، حيث بلغ (419) شركة، ثم عاد معدل التأسيس ليرتفع في عام 2014م حيث بلغ عدد الشركات المؤسسة في هذا النشاط (477) شركة.

- شهدت مصر خلال الفترة من يناير عام 1970م وحتى نهاية عام 2014م تأسيس عدد (5125) شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات (حاسبات وبرمجيات). وبلغ إجمالي رأسمال تلك الشركات نحو 8,5 مليار جم وذلك من إجمالي (108593) شركة تم تأسيسها في نفس الفترة أي أن شركات تكنولوجيا المعلومات تمثل نحو (4,7%) من إجمالي الشركات المؤسسة في هذه الفترة.

- بلغ عدد شركات تكنولوجيا المعلومات التي بدأت النشاط فعليا نحو (1933) شركة بإجمالي رأسمال بلغ ما يقرب من 6,1 مليار جم تقريبا في حين أن هناك 3192 شركة مازالت تحت التنفيذ بإجمالي رأسمال يقدر بنحو 2,4 مليار جم تقريبا.

- يختلف توزيع شركات تكنولوجيا المعلومات بين محافظات مصر، حيث تأتي محافظات (القاهرة – الجيزة – الإسكندرية – القليوبية – الشرقية) في المراكز الخمس الأولى بعدد (2809) ، (1295) ، (364) ، (113)، (112) شركة على الترتيب. في حين جاءت محافظات شمال وجنوب سيناء والسويس والوادي الجديد والمنيا في المراتب الخمسة الأخيرة بعدد (1، 3، 4، 6، 7) شركات على الترتيب لكل محافظة.

من الجدير بالذكر هنا أن خطط مصر تستهدف الوصول بالصادرات في مجال البرمجيات وتقنية المعلومات إلى (25) مليار في عام 2020م وعلى الرغم من ضخامة الرقم بالمقارنة بحجم الناتج الحالي من الصادرات المصرية ينبغي أن نذكر أن الهند

(1) بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار ، أكتوبر 2015م.

بدأت عام 1986م بإيرادات قدرها (10) مليون دولار في هذا المجال ثم وصلت إلى (2,2) مليار دولار عام 1998م وبمعدل نمو سنوي بلغ (56%) [1].

- قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعديد من المبادرات لتنشيط قطاع البحوث والتنمية والابتكار، حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإطلاق برنامج البحوث والتنمية والإبتكار في أكتوبر 2007 م بمنحة قدرها 11 مليون يورو من الإتحاد الأوروبى وذلك في إطار اتفاقية التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا بين كل منهما. ويهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة قدرة مصر على المنافسة الدولية من خلال تحسين الأداء في مجالات البحوث والتطوير والابتكار وذلك من خلال:
  - تقوية الروابط بين قطاع البحوث و التنمية و قطاع الصناعة مع دعم ثقافة نشر التكنولوجيا والابتكار.
  - تسهيل المشاركة المصرية في منطقة البحوث الأوروبية.

  ويعمل برنامج البحوث والتنمية والابتكار من خلال ثلاث مؤسسات؛ هي:
  - الصندوق المصري الأوروبي للابتكار (EEIF)
  - شبكة البحوث والتنمية والابتكار (RDIN)
  - سياسات مراقبة و تقييم مشروعات و برامج و مؤسسات البحوث والتنمية (M&E).
- يوجد في مصر العديد من المعاهد ومراكز البحوث العلمية التي تتبع المؤسسات الحكومية وتعمل في مجالات وقطاعات مختلفة، والتي تم تصنيفها علي النحوالتالي:
  - مراكز بحوث قطاع الطاقة:
    - معهد بحوث الطاقة الجديدة والمتجددة.
    - مركز تكنولوجيا طاقة الرياح في الغردقة، وقد ساهمت في تمويل هذا المركز الحكومة الدنمركية، ومن أهم أنشطته:
      - المساعدة في إجراء البحوث.
      - اختبارات توربينات الرياح ومكوناتها.
      - إصدار شهادات صلاحية، والتقويم الفني لأجزاء التوربينات.
  - مراكز بحوث القطاع الصناعي:

(1) الغالى، كريمة سالم حسن ; والزبيدي، محمد نعمة ، "الاقتصادي المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية" : جمهورية مصر العربية نموذجاً ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (24)، المجلد السادس ، 2009، ص 77.

- معهد بحوث الصناعات الغذائية.
- المركز القومي لتكنولوجيات الصناعات البحرية.
- معهد بحوث الصناعات الكيميائية.
- معهد بحوث الصناعات الدوائية والصيدلية.
- معهد بحوث الصناعات البترولية.
- معهد بحوث الصناعات المعدنية.
- معهد بحوث القياس والمعايرة.
- معهد بحوث الصناعات الصغيرة.
- مركز تكنولوجيا الاختبارات.
- مركز بحوث وتطوير الفلزات : يشارك المركز في مشروعات البحوث الصناعية للخطة البحثية الرابعة بـ 17 مشروعاً بالإضافة إلى مشروعين مع جهات صناعية مستفيدة.

- المراكز البحثية الذرية

- مركز البحوث النووية: يعتبر هذا المركز النواة الأساسية للهيئة وأقدم مراكزها وتتنوع أنشطته لتغطى البحوث النووية الأساسية وبحوث تطوير الطرف الأمامي لدورة الوقود النووي والمفاعلات وتطبيقات النظائر المشعة فى الطب والصناعة والزراعة وغيرها.

- المركز القومي لتكنولوجيا الإشعاع:يهتم هذا المركز بأعمال البحوث والتطوير باستخدام الإشعاعات المؤينة في مجالات الطب والزراعة والصناعة والبيئة.

- مركز المعامل الحارة وإدارة النفايات: تتركز اهتمامات هذا المركز في تطوير الخبرة الوطنية في مجالات الطرف الخلفي لدورة الوقود العضوي ومعالجة النفايات المشعة، وإنتاج وتطوير النظائر المشعة لكافة الاستخدامات الطبية والزراعية وغيرها مثل مفاعل مصر البحثي النووي الثاني تم تصميمه طبقاً لأحدث المعايير الدولية للأمان النووي ، وتم تنفيذه بالتعاون بين العلماء والفنيين المصريين والأرجنتينيين. ويقوم هذا المفاعل بإنتاج النظائر المشعة بكافة أنواعها، وإنتاج مولدات الموليبدنوم – تكنسيوم ذات التطبيقات الطبية الواسعة، وإنتاج مصادر الكوبالت المشع الذي يستخدم في التطبيقات الطبية والصناعية والزراعية، وتصنيع المصادر المشعة

الجامية من الكوبالت ، اللازمة للعلاج الإشعاعي وكذلك للأغراض الصناعية والزراعية، وإنتاج السيليكون المعالج بالنيترونات اللازمة للصناعات الالكترونية وذلك بجانب المردود العلمي والتكنولوجي النووي.

- المعجل الدائري:يعمل هذا المعجل في مجال التكنولوجيا النووية، فقد تم إقامة أول معجل الكتروني ويعمل بطاقة 15 مليون الكترون فولت، وتكلف 30 مليون جنيه وهو يسهم في إدخال تكنولوجيا التشيع الالكتروني إلى الصناعة المصرية في مجالات: الكابلات والأسلاك الكهربائية، ومعالجة الورق ، والطباعة على النسيج والخشب، ومعالجة السطوح للمواد لأغراض الدهانات والطباعة ويعتبر هذا المعجل إضافة جديدة تدخل بها مصر إلى عصر التكنولوجيا الحديثة المتقدمة والتكنولوجيا وقطاع الخدمات أهمها:

- مراكز أخري في قطاعات مختلفة:
  - مركز بحوث الالكترونيات الملحق بالمركز القومي للبحوث في مصر.
  - معهد بحوث البترول.
  - معهد البحوث الهندسية
  - معهد بحوث البيئة والموارد الطبيعية
  - معهد بحوث زراعة وتنمية الأراضي القاحلة
  - معهد بحوث الرعاية الصحية
  - معهدين البحوث الطبية احدهما فى مجال بحوث أمراض العيون والثاني متخصص في البلهارسيا ووسائل العلاج والإمراض المتواطنة.
  - مركز بحوث تنمية جنوب الصعيد بسوهاج

بالإضافة إلى ما سبق من مراكز بحثية هناك العديد من معاهد البحوث التي تخدم قطاع الإنتاج.

- تبنت الدولة المشروع القومي للنهضة التكنولوجية الذي تتفق الملامح الرئيسية له مع آليات التطور التكنولوجى فى العالم، حيث سيتم إنشاء مؤسسات تكنولوجية عملاقة قادرة على التعامل مع متغيرات العصر والتكتلات الاقتصادية الكبرى. وبصفة عامة تقوم إستراتيجية هذا المشروع علي المحاور التالية:

- تنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخداماتها.
- التوجه للأسواق العالمية سعياً وراء الحصول على نصيب من الطلب العالمى.
- تنمية الموارد البشرية وذلك بتكثيف الجهود لتعميم استخدام الحاسبات في نوادي الأطفال ومراكز الثقافة والمدارس والجامعات والتوسع في برامج التدريب في الحكومة والمؤسسات الخاصة وتقديم المزيد من الدعم لمراكز رعاية المبدعين وصناع برامج الحاسبات. وإيفاد البعثات إلى المؤسسات الكبرى في مجال تعليم وإعداد الفنيين والخبراء لمتابعة التطوير الذي أدخل علي البرامج والمواد العلمية والتدريبية وأساليب التدريب.
- تحديث البنية الأساسية خصوصاً شبكة الاتصالات وتخفيض تكاليف الاستخدام في نقل المعلومات وبناء وتجهيز مراكز التدريب وإقامة المناطق المجهزة لتوطين المصانع والمعامل المنتجة للبرامج.
- مشروع وادي التكنولوجيا: إن المشروع يتضمن منح مزايا وإعفاءات جديدة للشركات العاملة فى مجال البرمجيات والتكنولوجيا تتضمن المرحلة الأولى للمشروع 34 مشروعاً بتكلفة قدرها 11 مليار جنيه يساهم القطاع الخاص فيها بنسبة 950 مليون جنيه، حيث يستهدف هذا المشروع خلق منطقة متخصصة في الصناعات التكنولوجية عالية التقنية مثل الالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية والتحكم الصناعي لشبكات الاتصال وغيرها وما يتبعها من صناعات مغذية ومكملة ومعامل أبحاث ومراكز تدريب.
- مشروع قرية الذكية للتكنولوجيا والبرمجيات في مدينة 6 أكتوبر الذي يضع مصر على الطريق السريع للمعلومات، بالإضافة إلي مشروع الجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا التي تم وضع حجر أساسها بمدينة 6 أكتوبر مع بداية الألفية الثالثة وتحديدًا يناير عام 2000 على مساحة 300 فدان، وتضم هذه الجامعة أحدث الكليات في مجال العلوم المتطورة، وتستهدف تحقيق الأتي:
  - إعداد نوعية من الشباب للتقدم العلمي والصناعي.
  - وضع مصر على الخريطة العالمية في مجال التكنولوجيا والصناعات المتقدمة ومشاركة مصر فى هذا المجال خلال القرن الجديد.

ويستغرق هذا المشروع خمس سنوات وتبدأ المرحلة الأولى منه بسبعة معاهد متخصصة فى: الذرة، الفضاء، الطب، الحاسبات، المعادن، علوم الفضاء، علوم الجينات ويتم تزويد معاملها بأحدث أجهزة الكمبيوتر والحاسبات وفق النظم الجامعية العالمية.

- جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء مجتمع معلوماتي متكامل، حيث يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحدى الركائز الأساسية لأى دولة تتطلع الى الانجاز والتطوير بهدف تحقيق التنمية المستدامة وقد بدأت وزارة الاتصالات عملها لتطوير القطاع منذ عام 1992م وكان من أهم مجالات هذا التطوير الخطة القومية للاتصالات عام 2000 وإستراتيجية بناء مجتمع المعلومات عام 2003م وإطلاق إستراتيجية تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات من أجل التصدير عام 2006م، ثم أطلاق الإستراتيجية القومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام 2007م، وتسعى الوزارة جاهدة لتحقيق الاقتصاد الرقمي من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الرخاء والحرية والعدالة الاجتماعية للجميع. وقد أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إستراتيجية 2020م وهى تركز على ثلاثة أهداف رئيسية وهى:-
  - التحول نحو مجتمع رقمي.
  - تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
  - تحويل مصر إلى مركز رقمي عالمي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أبدت الوزارة اهتماما بالغاً بالنسبة للبنية التحتية الأساسية، والبنية التحتية للمعلومات، والمحتوى الرقمي وتصميم الالكترونيات وتصنيفها وتنمية المجتمع وبرامج وصادرات صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوقيع الالكتروني بالإضافة إلى الإطار التشريعى والسياسات.

وبعد استعراض مقومات البحث العلمي والتكنولوجي في مصر علي النحو سالف الذكر، فأنه تجدر الإشارة إلي ما يلي[1]:

- علي البرغم من أن مصر تحظى بمجتمع ضخم للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إلا أن البحث العلمي لم يقم بالدور المنوط به في عملية التنمية؛ حيث أن الكثير منه لم يخاطب مشاكل تنموية. فمازلنا نقف بدرجة كبيرة عند مرحلة العلوم النظرية الأساسية ولم

(1)الحداد، محرم ، "تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد 239 ، معهد التخطيط القومي ، سبتمبر 2012 ص 251،250،248.

ننتقل إلى العلوم التطبيقية، كما أن الإنتاج العلمي غير تراكمي هذا إلى جانب ضآلة التمويل.

- ضرورة العمل على توفير منظومات معلومات قومية وقواعدها (قواعد بيانات ومستودعات بيانات) مع ترابطها فنيًا وتكاملها بشبكاتها بما يساعد مؤسسات الدولة على مختلف مستوياتها ونوعياتها، وهو ما قد يحتاج إلى ضرورة إحداث تغييرات جذرية في التنظيمات الإدارية للدولة وفي أسلوب إدارتها وفي الجوانب التشريعية. فالاستفادة من المعلومات تعتبر شبه مستحيلة إن لم يتوافر المناخ الملائم والنظام القومي المتكامل على مستوى الدولة لتطوير منظومات المعلومات في مؤسسات الدولة وربطها مع بعضها بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات المناسبة فنيًا واقتصاديًا، بما يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على كافة المستويات وفي المجالات المختلفة.

عنصر الزمن – أو الوقت ، بما فيه استخدام تكنيك إدارة الوقت، من جهة أولى ، والموجّه بنظرة معينة إلى الآخر المنافس The other, Rival ، إما بغرض اللحاق أو بغرض المشاطرة فى التفوق معه، و ربما بغرض تحقيق السبق عليه ، مع إمكان أن يكون الأول بين متساويين أو يكون الأول – فى المقدمة دون منازع.

مما تجدر الإشارة إليه بصفة خاصة هنا أن تعريف "المنافسة" فى سياق المعنى الثالث المذكور جامع ومانع في نفس الوقت. فهو يجمع ما يدل عليه الإطار العام للتنافس حيث يتوفر لاعبون على ساحة النشاط المعنى يطلق على كل منهم "متنافس" أو "متسابق" ، ولكنه يمنع ما يدل على الإبداع التنافسى ذاته، بالمعنى الذى استخدمه "مايكل بورتر" فى كتابه: "الميزة التنافسية للأمم" Comparative Advantage of Nations .

وقد اعتُبر كتاب مايكل بورتر نظيراً لكتاب آدم سميث: "بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم". وبينما اعتبرت ثروة الأمم عند سميث نابعة من استثمار ميزات الدول المختلفة باعتبارها ميزات مطلقة، من خلال صيغة منظمة لتقسيم العمل سواء على مستوى الوحدة الإنتاجية أو فى مجال علاقات التجارة المتبادلة على المستوى الدولى، ونقّحها سليله الأشهر "دافيد ريكاردو" باعتبارها ميزات نسبية ومقارنة، فى كتابه (مبادىء الاقتصاد السياسى والضريبة) وذلك فى مجال التعامل مع معطيات عوامل الإنتاج الموهوبة من الطبيعة سواء أخذت شكل الموارد الطبيعية أو العمل البشرى أو موهبة المنّظمين روّاد الأعمال .

وقد أراد مايكل بورتر – فى المقابل – أن تعيد الأمم اكتشاف و بناء مزاياها انطلاقاً من الجهد البشرى المنظم، باعتبارها بصفة أساسية من صنع الإنسان man-Made وليست فقط موهوبة من الطبيعة. وفيما بعد طوّر الباحثون في علم الاقتصاد وفي " إدارة الأعمال مفهوم " الميزة التنافسية " بحيث نشأ حقل دراسي كامل حول المفهوم ولكنه أوسع منه بكثير، حقل التنافسية Competitiveness، تكتب من أجله التقارير وتنشأ له هيئات لترعاه فكرياُ وعملياً ، علي المستويين الدولى والمحلى ، وتعد حوله الأبحاث الأكاديمية ، وتصاغ النماذج الكمية المختلفة.

تقوم شجرة " التنافسية " علي جذع وعدة أغصان ، حيث جذعها هو الإنتاجية ، إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، وتتفرع أغصانها الى تنافسية السعر ، وتنافسية الجودة والنوعية، لينتهي الأمر في القمة بتحسين الحياة well – being بمضمون أشمل وأغنى من المصطلح التقليدي في أبحاث " مستوى المعيشة " و "التنمية البشرية"، أي " نوعية الحياة " quality of life ولكي تتحقق تنافسية الدولة أو الأمة بصورة " عامة، وفق المفهوم السابق، ينبغي إقامة قدرة تنافسية وطنية انطلاقاً من رفع مستوى تنافسية قطاعات انتاجيةمحددة، بصورة متطورة عبر الزمن في إطار التحول الهيكلي .

ومن المستوى القطاعي يتم النزول الي مستوى " الوحدة " من خلال رفع مستوى " تنافسية المنتج "بمعياريْ السعر والجودة.

وفي ضوء ما سبق، يتنافس المتنافسون علي الصعيد الدولي، إذ يتفوق البعض ويتقدم تباعاً الى آخر أشواط المضمار – وهي أشواط ثلاثة لكل منها أعمدة محددة حسب المنتدى الاقتصادى العالمي WEF – المعروف بمنتدى دافوس– أولها شوط العمل في نطاق (استغلال الموارد الطبيعية) وآخرها شوط التركيز علي أنشطة الابتكار والتشعب المؤسسي.

ونرى ان ما سبق ذكره عن التنافسية ، يمتنع من الدخول في تعريف المنافسة بالمعنى المقترح في دراسات الذكاء الاقتصادى ، حيث يكون المقصود بالمنافسة ما تدل عليه كلمة Rivalry من حيث السباق مع الآخر والسباق مع الزمن، وبحيث تعود المنافسة العامة Competition مجرد بعد تقني في النشاط الحقلي المقصود.

بعبارة أخرى، إن " التنافس " في مجال "الذكاء الاقتصادي" له مدلول سيكولوجي ، بما فيه "الغيرة المهنية" ، حيث تقوم منشآت الأعمال، و الدول ككل، بنشاط محموم للتفوق علي الآخرين، انطلاقاُ من الاحساس بوخز عامل الوقت (كالسيف الذي أن لم تقطعه قطعك).

وتبرز هنا تجربة شرق وشمال آسيا في النمو التنمية، وخاصة في إطار التعامل مع الغرب الأوربي والأمريكي. فقد بدأت اليابان بتقليد الولايات المتحدة وألمانيا ، وحاولت التفوق عليهما في مجالات انتاجية قطاعية معينة ، خلال السبعينات وأوائل الثمانينات ، زمن ظهور كتابات مثل مؤلَّف (إزرا فوجل) اليابان – الدولة رقم 1 – دروس من أجل أمريكا.

وسرعان ما أعملت الولايات المتحدة سلاح " الغيرة " السيكولوجى ، وسلاح (التجسس) البحثي، من أجل نزع ميزة " الأمن المعلوماتى – المعرفي من اليابان ، في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في عقد التسعينات من القرن المنصرم.

دخلت منذئذ اليابان فترة من الانحدار النسبي في ظل ركود اقتصادى بمعنى معين طوال التسعينات وبدايات القرن الجديد ، وبعدها تبلور " الصعود الصينى " التى سبقت اليابان لتمثل المركز الثانى في ترتيب حجم الناتج المحلى الاجمالى علي الصعيد العالمي، بعد الولايات المتحدة مباشرة ، ونازعت هذه لتحاول احتلال المركز الأول ، حسب البيانات الأولية للنصف الأول من عام 2015 .

وكانت كوريا الجنوبية قد حاولت منذ الثمانينات اللحاق باليابان ، وتحاول مؤخراً اللحاق بالصين. ويدخل الجميع – اليابان والصين وكوريا – سباقا للمنافسة مع الولايات المتحدة وأوربا الغربية، علي مستوى المؤسسات وشركات الأعمال.

لذلك اخترنا أن نركز على تجربة الصعود الآسيوي لكل من اليابان والصين بالذات ، من منظور العلاقة مع الآخر (الغرب – أمريكا) عبر حد الزمن، مع استخلاص الدروس المفيدة لمصر دائما.

ومناط البحث هو الخبرات الدولية المقارنة في " الذكاء الاقتصادي"، عموما، باعتباره مكونا من ثلاث شعب، كما سبقت الإشارة : أولاها : شعبة جمع وتحليل البيانات والمعلومات توصلا إلى إدارة المعرفة . وثانيتها شعبة بناء مراكز التميز والامتياز العلمي – التكنولوجي في مجالات محددة ، خاصة في المجالات الأكثر حداثة مثل "إنترنت الأشياء The Internet of things .

وثالثتها بناء حساسية الزمن و "مسابقة الآخر" في المجالات ذات الصدارة في الذكاء الاقتصادي.

علي أن من المهم أن نذكر أننا سنركز في دراسة الذكاء الاقتصادي، فيما يلي من الدراسة، علي الأفق الاستراتيجي للتطور التكنولوجي، باعتباره " بؤرة الاهتمام" لتحقيق التقدم الاقتصادي لعالمنا في عصرنا.

وسوف نعالج خبرات "الذكاء الاقتصادي" ، ليس باللفظ الصريح دائما ولكن بالمدلول الضمني غالبا ولذا فلن نتقيد بورود ذلك اللفظ بعينه في الوثائق والممارسات الخاصة بالتجارب محل الدراسة ، ولكن سنتوسع في العرض بما يشمل ما يندرج – ضمناً– في الحقل المحدد للبحث.

هذا، ومن المهم أيضا أن نذكر أننا نميل إلى ما يمكن أن نسميه "المفهوم الفرنسي– أو اللاتيني" للذكاء الاقتصادي، والذي يختلف اختلافا جذريا عما يمكن تسميته "المفهوم البريطاني أو الأنجلو سكسوني". وبينما يركز المفهوم الأول على الاقتصاد الكلي في دولة معينة، مع اهتمام خاص بالتخطيط الاستراتيجي–التكنولوجي، بما فيه إدارة المعرفة ونظام المعلومات، فإن المفهوم الثاني– الأنجلو سكسوني– يركز على مستوى الوحدة أو المؤسسة، مع اهتمام خاص بأبحاث السوق.

ويحضرنا هنا، بصفة خاصة، مثال "وحدة الذكاء الاقتصادي" بمجلة (إيكونوميست) Economic Intelligence unit EIU ، حيث نقرأ مثلا على موقع الوحدة المذكورة على شبكة الإنترنت تحت عنوان Market Research.Com ما يلي: [إن رسالة الوحدة هي مساعدة الشركات على تحقيق أداء أفضل للأعمال بتقديم بيانات محدّثة ودقيقة، وتحليل تطبيقي موثّق، حول اتجاهات الأسواق على الصعيد العالمي، بالاعتماد على شبكة المحللين لإعداد تقديرات وتنبؤات حول الظروف السياسية و الاقتصادية وظروف الأعمال في دول العالم][1].

[1]– WWW.Market Research.Com

2-1-2 خلفية منهجية لدراسة التجارب الدولية في مجال الذكاء الاقتصادى (محاولة فى تحديد مفهوم مجهل) (*)

تواجه الدولة المصرية في الفترة الراهنة تحديات اقتصادية متعددة ، وتبرز محاولات كثيرة واجتهادات من أجل تقديم مداخل فعالة لمواجهة هذه التحديات.

من بين هذه المحاولات الجادة "استدعاء" أحد المفاهيم التى كانت ظهرت فى وقت سابق ، ثم خبا نورها إلى حد بعيد ، وإن كانت تحمل إمكانيات لتجديدها وإثرائها من وجهة نظر الفكر الاقتصادى عامة ، والتنموى خاصة. ولا بأس فى ذلك ، ولا تثريب علينا فيه . نشير هنا إلى مفهوم "الذكاء الاقتصادى" الذى برز فى السبعينات ، وإن كان أنصاره يشيرون بحق إلى أن المضمون العملى لهذا المفهوم تمت الإحالة إليه مراراً وجرت تطبيقات له – بدون ذكره بالاسم صراحة –في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، ثم وقعت أعمال فكرية وأنشطة عملية متنوعة، مهدت لبلورته حين ظهوره فعليا كمصطلح و "مجال مفاهيمى" .

من أبرز الأعمال الفكرية الممهدة ، مفهوم متكامل ظهر فى الخمسينات والستينات، تحت عنوان متداخل هو (العلم والتكنولوجيا والتنمية)؛ بالإضافة إلى مفاهيم أخرى مثل (تكنولوجيا المعلومات) و (الإدارة العلمية) و (الذكاء الاصطناعى) . وكان الاستخدام الموسع للحاسبات الآلية فى جمع وتحليل البيانات ، والاتصالات من البعد Telecommunication وتكنولوجيا الفضاء من خلال الأقمار الصناعية للبث والاتصالات والاستشعار وجمع البيانات ، من أهم الأعمال التطبيقية الممهدة لبلورة مفهوم "**الذكاء الاقتصادى**".

كان الفكر الفرنسى والدولة الفرنسية سبّاقين لإخراج المفهوم (الكامن) إلى حيز العلن فى عقدى السبعينات والثمانينات ، بينما كانت التجربة البريطانية والأمريكية فى جمع ونشر واستخدام البيانات والمعلومات أهم التجارب الملهمة لإطلاق لمفهوم الجديد واختباره عمليّاً ، وخاصة من خلال أنشطة تتبّع وقياس ما سمى فى ذلك الوقت بقطاع المعلومات .

ولذلك اتسم "الذكاء الاقتصادى" –حين ظهر كمصطلح – بالتركيز على "المعلومات" وخاصة من حيث "دورة حياة المعلومات" Information Life-cycle بدءً من جمعها وتحليلها ، ثم نشرها وبثها ، وانتهاءً باستخداماتها العملية فى المجالات المختلفة ، ضمن ما سمى بصفة عامة ، وغامضة إلى حد ما ، "قطاع المعلومات" كما أشرنا .

وكانت هناك دائرتان للعمل فى سبيل بلورة مفهوم "الذكاء" من خلال المعلومات: دائرة الاقتصاد القومى ككل ، إذْ بدأ الحديث عما يسمى "النظام الوطنى للذكاء الاقتصادى" National

---

*) مع الاعتذار لروح الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، فى عنونة بحثه (التنمية المستقلة – محاولة فى تحديد مفهوم مجهّل) .

System of Economic Intelligence ، والاقتصاد الجزئى أو مستوى الوحدة ، حيث جرى الحديث عن "ذكاء الأعمال الاقتصادى" Business Economic intelligence .

بالتوازى مع التركيز على المعلومات باعتبارها القلب النابض للمفهوم البازغ، كان هناك "أمن المعلومات" على المستويين الكلى والجزئى، وخاصة من زاوية "تحصين منظومة المعلومات" لكل من الدولة (و أنظمتها الأمنية والدفاعية) و المؤسسات المنفردة، سواء من خلال حمايتها من الاختراق ، أو من خلال تتبع (معلومات) الآخرين كلما أمكن ذلك ، ويفضل أن يتم بوسائل قانونية أو مشروعة.

فى فترة الثمانينات والتسعينات تلقى أنصار "الذكاء الاقتصادى" دفعة جديدة من خلال ظهور كل من مفهوم "الاقتصاد المؤسسى" و "الميزة التنافسية" ، وبدأ نشاط فكرى ضخم لبلورة بعض المفاهيم مثل "التنافسية" و القدرة التنافسية ، والمزايا النسبية التنافسية. وهنالك برز مصطلح فرعى مساند هو " Competitive Intelligence أي "الذكاء في المنافسة" أو "الذكاء التنافسي"، وإن عرّبه البعض تحت عنوان(المخابرات التنافسية) وكان الأوْلى أن يعبر عنه ب "**الاستخبار**" **أو** "**الاستعلام**" [1].

وقد استقى دعاة الترويج لمفهوم "الذكاء الاقتصادى" معيناً جديداً عززه ظهور مصطلح "الإدارة الحسنة" و "الحكم الرشيد" Good Governance سواء على مستوى الدولة ، أو على مستوى المؤسسات من خلال "الإدارة الحسنة للشركات" Corporate Good Governance ، بالتعاضد مع مفهوم "التخطيط الاستراتيجي" ومن ثم "**الذكاء الاستراتيجي**" كتعبير عن تفضيل مقاربة "المدخل الاستراتيجي" في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، مقابل "المدخل الليبرالي" المحض.

وقد جرى من ثم تركيز أكبر على الذكاء الاقتصادى باعتباره آلية أساسية لدفع تنافسية الأمم ، من جهة أولى ، وتعزيز تنافسية المنشآت ، من جهة أخرى .

ولكن دفعة كبيرة لاحقة تحققت فى التسعينات و أوائل القرن الجديد بفضل ذيوع عدة مصطلحات مترابطة : "المجتمع ما بعد الصناعى" و "الاقتصاد الجديد" و "الاقتصاد المعرفى" . وكانت بشائر الثورة المعرفية و الرقمية مدخلاً قوياً لبروز موضوع "**إدارة المعرفة**" Knowledge Management و كادت هذه الأخيرة ان تصبح القلب النابض الجديد للذكاء الاقتصادى ،

---

[1] أنظر العرض التالي لأحد الكتب ذات الصلة: "المخابرات التنافسية" C.I، جمع وتحليل المعلومات والاستفادة منها، في: خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، السنة السادسة، العدد السابع عشر، الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، القاهرة، سبتمبر–أيلول–1998، ص ص 1–8. والعرض المشار إليه هو لكتاب:

Kahaner, Larry," Competitive Intelligence", Simon & Schuster (دون ذكر بقية البيانات الببليوجرافية).

وأخذت تجبّ "إدارة المعلومات" بل ربما حلت محلها إلى حد بعيد لدى كثيرين، من خلال التركيز على قضايا جديدة في مقدمتها "دورة حياة المعرفة".

وفى الأخير، مع بدايات القرن الجديد ، بدأ الحديث من جانب أنصار مفهوم "الذكاء الاقتصادى" يركز على تغيير القطاع المعرفى والخدمى إلى الأفضل، وتحسين أدائه وتعميق دوره فى إطار التحول الهيكلى للاقتصاد القومى و اقتصاديات المؤسسة. كما تم إبراز دلالات الثورة الرقمية، وأهمية "البيانات الكبيرة" Big Data والإنترنت ، وما بعد السيليكون Beyond-Silicon .

وفى هذا الإطار بدأ الحديث عما يمكن اعتباره "**الذكاء العلمى والتكنولوجى**" أى حسن إدارة التحول نحو اقتصاد معتمد على المعرفة والخدمات العلمية والتكنولوجية ، مع تركيز على الابتكار و النظام الوطنى للابتكار National System of Innovation و التكنولوجيا العالية (هاى تك) و (البحث والتطوير) R&D .

وختاما، فإننا يمكن أن نجتهد لمحاولة رسم إطار عام للحاضنة الكبرى لشجرة المفاهيم المتصلة بالذكاء الاقتصادى فنعتبرها قائمة ضمن مصطلح يمكن استحداثه هو "**الذكاء التنموى**"، ويقصد به وجود مسار محدد ، مخطط بمعنى ما ، للتطور العلمى والتكنولوجى فى آفاقه المستجدة باستمرار ، وبالتالى تعزيز تنافسية الدولة فى منشآتها الإنتاجية.

و بهذا المعنى (الذكاء التنموى) سوف نعالج خبرات وتجارب دولية عديدة، باعتباره الإطار الأوسع والأشمل، والأكثر غنى وتعقيداً، للذكاء الاقتصادى [1]. ويمكن التعبير عن الأفكار السابقة من خلال الشكل التوضيحى الآتى :

---

[1] عن كل ما سبق ، أنظر المراجع التالية :

1 -James A.brander,J.A.,, The Economics of economic Intelligence……..

2-Spanish Institute of Strategic studies, economic Intelligence in a global World, Strategic dossier 162B, Spanish Ministry of defense, February 2014.

3C.Philip, Clere, "Economic Intelligence……

شكل(2–1): المسار الموضوعى – الزمنى لنشوء وتطور مفهوم "الذكاء الاقتصادى"

المرحلة الاولى:

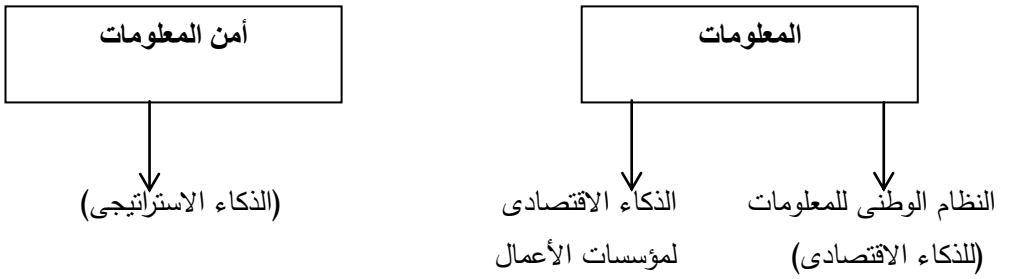

المرحلة الثانية:

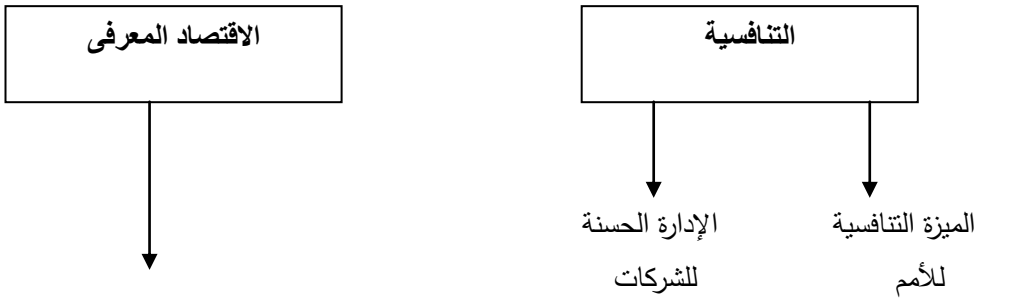

المرحلة الثالثة:

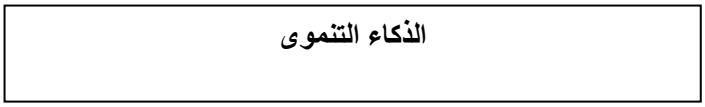

2–2 التجربة اليابانية في الذكاء الاقتصادى (التنافسية والتطور التكنولوجي)[1]

2–2–1 التقدم الاقتصادى والتكنولوجى اليابانى على طريق التنافسية الدولية

اليابان لم تدمّر عقب الحرب العالمية الثانية كما دمرت ألمانيا. وقد بقيت قوتها الاقتصادية – العسكرية كاملة لم تمسّ، رغم الاحتلال الأمريكى، وإن ضربت مدينتان بالقنبلة الذرية؛ و لذلك استأنفت اليابان تنميتها بسلاسة . إن اليابان قادم مبكر early comer للمدنيّة الحديثة ، غربية

[1] – مأخوذ عن: عيسى، محمد عبد الشفيع، "البعد التكنولوجي في القدرة التنافسية"، مدخل نظري و إشارات تطبيقية للخبرة اليابانية، الجزء الثاني: التكنولوجيا والتنافسية–خبرات ودروس من التجربة اليابانية وكيف يمكن الاستفادة منها في مصر..؟، معهد التخطيط القومي، موقف مصر في التجمعات الدولية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 2001.

الطابع ، أى التحديث ، منذ الميجى[1] (1868) – ولكنها فى مرحلة محاولة اللحاق المبكر تلك كانت تسعى إلى مجرد التحديث ، اللحاق بالحداثة . ولكن اللحاق الحقيقى ، التنمية الاقتصادية الشاملة ، بالمعنى المعروف فى الرأسمالية الغربية ، لم يحدث إلا فى اللحاق المتأخر أى بصفة اليابان قادماً حديثاً للثورة الصناعية الثانية ... إنها دخلت التحديث والثورة الصناعية الأولى فى فترة (1868–39) ثم دخلت الثورة الصناعية الثانية –من بوابة الصناعات الخفيفة أساساً– فى الخمسينات (المنسوجات والملابس) ثم ثنّت بالصناعات الثقيلة الموجهة للتصدير على نطاق جد واسع استفادةً من الطاقات القائمة طوال القرن (الصلب + الكيماويات) – ثم دخلت الالكترونيات من بابها الواسع منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. وفيما يلي عرض منظم للتجربة اليابانية في التطور التكنولوجي.

تطور التجربة اليابانية

(1) فهمت اليابان ، منذ بدء التنمية السريعة في الخمسينات سر التقدم الاقتصادى ، وهو العمل على كسب ميزة اضافية ضد المنافسين الآخرين Rivals أى تحقيق ميزة إضافية في سباق المنافسة بين المنشآت المنتمية لعدة دول – وهذه هى (الميزة التنافسية) .

ومن هنا فهم التطور الاقتصادى اليابانى على أنه تطور على مدارج النمو الصناعى ، بركوب موجة التطور الصناعى درجة درجة ، والارتفاع عليها من خلال تحقيق (ابتكارات) متواصلة. ولذلك تفوقت اليابان في المنسوجات وآلات تصنيعها في الخمسينات ، ثم في الالكترونيات الاستهلاكية (في الستينات) ثم في أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة في السبعينات وأوائل الثمانينات – ومعها السيارات ، والهندسة الكهربائية (صناعة الأجهزة الكهربائية) والصلب وبناء السفن – وصناعة آلات الورش.

إن تأسيس ميزة تنافسية ومواصلة تنميتها ، بالابتكار المتصل ، هو سر التقدم الاقتصادى اليابانى .

(2) عرفت اليابان أن تحقيق التفوق الاقتصادى المقارن على المنافسين يتطلب بناء استراتيجية للصمود ثم النجاح في التنافس (استراتيجية تنافسية) – ومن أهم أدواتها : سياسة أو مجموعة سياسات وخاصة سياسات مرتبطة للتجارة والصناعة ، واعتمد ذلك على جناحين:

أ– السياسة العامة التى تولت صياغتها والإشراف على تطبيقها والمساهمة في تنفيذها عدد من الأجهزة الحكومية الرئيسية في مقدمتها : وزارة التجارة والصناعة الدولية (ميتى

[1] فترة ميجي، هي الفترة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر (1868–1912 م). أطلق عليها اسم "ميجى "والذي يعني "الحكومة المستنيرة"، تلميحا للحكومة الجديد التي تولت شؤون البلاد . رسميا منذ 8 أكتوبر لعام 1868 م.

MITI) والتى لعبت دورا إرشاديا رئيسيا في الخمسينات والستينات والسبعينات ، من خلال ممارسة الإرشاد – القيادى (إذ صح هذا التعبير) guidance إزاء بقية أجهزة الدولة وإزاء قطاع الأعمال ، وخاصة من خلال توجهات تطوير المنتج وتطوير العمليات الإنتاجية ، والدعم المالى الحكومى ، والتوزيع القطاعى للتمويل المصرفى ، وفتح قنوات التصدير والتسويق ، والتفاوض مع الحكومات الأجنبية حول التجارة والاستثمار وخاصة في أمريكا.

ويلاحظ أن دور الميتى أصبح ينحصر بدرجة عالية في كونها "مجمع المعلومات" حول التجارة والصناعة اليابانية والدولية – وتمارس تأثيرها على الحكومة والشركات اعتمادا على هذه الميزة .

وهناك أيضا وكالة العلم والتكنولوجيا STA ووزارة التعليم والثقافة والشباب والرياضة ، من خلال علاقتها التشريعية بالجامعات، إلى غير ذلك .

وهناك أداة أخرى لممارسة نفوذ الميتى ، (بالمشاركة أحيانا مع STA) وهى إقامة – ثم الإشراف على – مراكز للتفوق التكنولوجى . فهناك (وكالة العلم والتكنولوجيا – الصناعية) التابعة للميتى والتى تشرف على مراكز أو معامل البحوث القومية National Research Laboratories ، وخاصة في مدينة العلوم – تسوكوبا – أما STA فتشرف على مراكز البحث العلمى في قطاعات العلم الأساسية Basic Science وخاصة الطاقة (النووية – والشمسية ... الخ) .

إن صياغة السياسة العامة ، بتوجهاتها، وأدواتها التنظيمية ، – سياسة عامة لتحقيق الاستراتيجية التنافسية بالمعنى الذى ذكرناه – هو الجناح الأول .

ب– بناء قدرات تكنولوجية لدى قطاع الأعمال ، من خلال:

أ– مرافق للبحث والتطوير في الشركات.

ب– تشجيع التعلم من خلال الممارسة : وطريقة المحاولة والخطأ وتشجيع المنشآت الصغيرة كثيفة البحث والتطوير، وذات النشاط في الاختراع والتى تقوم بترخيص اختراعاتها للمنشآت الكبيرة لقاء جنى ثمرة اختراعها بفعل نظام التملك ، وتقوم الشركات الكبيرة بتحويل الاختراع الى ابتكارات من خلال تسويق الاختراع والابتكار ونقله أو نشره الى المستخدم النهائى .

وبناء على هذين الجناحين ، قام ما سماه فريق من الباحثين في التكنولوجيا ببناء نظام وطنى للابتكار National System of Innovation.

إن نظام الابتكار الوطنى بهذا المعنى هو تجسيد لمقولة المفكر الاقتصادى وأشهر من نظر للميزة التنافسية (وإن لم يكن أقدرهم أو أهمهم) وهو مايكل بورتر ، وفحوى هذه المقولة أن

كسب المنشآت لميزة تنافسية على الصعيد الدولى يعتمد على بناء قاعدة قومية تسمح بتطوير قطاعات في الداخل تملك الدولة فيها ميزة تنافسية بالمعنى الكامل لمصادر هذه الميزة والتى لم تعد تقتصر – كما كان عليه الحال فى نظرية الميزة المقارنة – على معطيات عوامل الانتاج ، بل تشمل عوامل أخرى: الطلب وهيكل السوق وسياسة الحكومة والبيئة الدولية .. الخ .

إن النقطتين السابقتين (فهم سر التقدم الاقتصادى كتطور على مقياس Scale التنافس بين المنشآت في مختلف الدول + بناء قاعدة قومية للتقدم التكنولوجى من خلال السياسة العامة ومرافق ونشاط الشركات) – يمثلان أهمية (دور الدولة) في التجربة اليابانية . وهذا ملمح بالغ الأهمية ، يضع تجربة اليابان على المحك ، ويبطل بعض المزاعم حول إمكانية التقدم بدون دور فعال ، قومى ، وقوى ، للدولة . وبالمناسبة فقد تكرر ذلك (أى دور الدولة) في تجارب دول شرق آسيا التى تلت اليابان late comers وخاصة الصين والشرق الأقصى ثم جنوب شرق آسيا.

(3) إن الهوية القومية اليابانية فرضت نفسها على نظام الأعمال والإدارة ، في فترة تقدم الميزة التنافسية (من الخمسينات الى نهاية الثمانينات) بحيث نشأ ما أسماه بعض الباحثين "فن الإدارة اليابانية" . وانتشر هوس تمجيد اليابان ، كما تمثل في كتاب (إزرا باوند) (اليابان – الدولة رقم 1) في مطلع الثمانينات . وذلك رغم ما يحدث من تمييع وطمس للهوية اليابانية حاليا بفعل تسارع عملية "التغريب" والأمركة .

(4) تتمثل العبقرية اليابانية في اكتساب المصدر الكامن الرئيسى لميزة التنافسية وهو العمل ثم العمل ، سواء بالمعنى الاقتصادى العام labor أو بالمعنى التقنى الضيق : (الشغل) work أى بذل الجهد .

إنه من خلال العمل الابتكارى و بذل الجهد (بذل الجهد بوتيرة متسارعة ولوقت ممتد على مستوى حياة الشخص والمنشأة) تحقق التطور اليابانى على مقياس (دورة حياة الصناعة) بحيث ركبت في بادىء الأمر صناعات (ناضجة) Mature في الخمسينات ، وخاصة المنسوجات والملابس – ، ولكن طورت فيها وفى آلاتها ، انطلاقا من عملية التقليد حتى وصلت الى وضع بصمتها الخاصة بالتجديد وحققت موقعها الخاص في المنافسة الدولية – ثم انتقلت في الستينات والسبعينات الى صناعات بازغة ونامية وخاصة السيارات والدوائر المتكاملة والأجهزة الكهربائية – ومن خلال الابتكار تمكنت من تحقيق مكاسب عالية ، وذلك من باطن (جنى ثمرة ريوع احتكار القلة) – كما يقول دعاة (نظرية السياسة الاستراتيجية في التجارة).

أما عن أزمة الركود في الاقتصاد اليابانى أواخر التسعينات وأوائل القرن الجديد فكانت أهم علاماتها انخفاض معدل النمو الاقتصادى الكلى ، إذ انحدر إلى ما دون الصفر (نمو بالسالب) في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات ، وإن كان المسئولون قد توقعوا ارتفاع معدل

النمو إلى ما يتراوح بين 0.5% و 1%، أما الأكاديميون فيختلفون على معدل يتراوح بين 0.4% و 4% .

وأما عن أسباب الأزمة فاتفقت معظم التحليلات على أنها تمثلت في انخفاض مستوى الطلب الاستهلاكى والاستثمارى. ويميل بعض الباحثين الى التركيز على نقص الإنفاق الاستثمارى بالذات .

وقد اتجهت الحكومة الى ترجيح المدخل المركب للطلب (الاستهلاكى والاستثمارى) . المدخل "الكينزى" وما بعد "الكينزى" – ولذلك ركزت الموازنتان التكميليتان للعام المالى 99 – وخاصة الموازنة التكميلية الثانية ، وكذا مشروع الموازنة العامة لعام 2000 على حقن القطاعين الانتاجى والاستهلاكى بالإنفاق الحكومى – من خلال التوسع في مشروعات الأشغال العامة ، ودعم البنوك ذات "القروض الرديئة" ، ومواصلة تعزيز النفقات الاجتماعية وخاصة في مجال التعليم .

وإننا في الحقيقة لا نستبعد هذا السبب (أى انخفاض مستوى الطلب) ولكنا نراه السبب الظاهر فقط ، أما السبب الكامن فهو تآكل التنافسية اليابانية التى قام عليها التقدم الاقتصادى – التكنولوجى لليابان ، وذلك في مواجهة الشركات الأمريكية بالتحديد .

إن تآكل التنافسية يؤدى الى مزيج من الأثر الموضوعى والأثر النفسى. ويتمثل الأثر الموضوعى في نقص مستوى الربحية التى تجنيها الشركات – أو التى تعودت أن تجنيها – من ريوع احتكار القلة في الصناعات التى أخذت تمر بدورة المنتج في السبعينات إلى الثمانينات ومطلع التسعينات (إذا استعرنا تعبيرات نموذج دورة حياة الصناعة والمنتج industry life –cycle Model) .

وأما الأثر الآخر ، الأثر النفسى (= السيكولوجى) فيتمثل فى نوع من الشعور بنقص "الدافعية" ومن ثم الحركية على مستوى إدارات الشركات وقيادات أو رؤساء العمال وقيادات العمل مما يؤدى إلى نقص مستوى الطاقة الانتاجية المستغلة .

ويرجع تآكل التنافسية – إذا استخدمنا أيضا تعبيرات "دورة الحياة" – إلى أن الصناعات الرئيسية والتى اعتمدت عليها اليابان في بناء ميزتها التنافسية ، أصبحت منذ أوائل التسعينات تمر بدورة النضج أو الكهولة Maturity حيث تضيق فرص "تمييز المنتجات" product differentiation أو التنوع أى تضيق فرص الابتكار التكنولوجى ، ويقل الطلب عليها – وترتفع التكلفة. ومن ثم ينخفض مستوى الربحية .

أما أمريكا ففهمت قواعد اللعبة التى سبق أن طبقتها اليابان ، فركبت – وخاصة في عهد "كلينتون" – موجة الصناعات النامية الجديدة ، وهى صناعات التكنولوجيا العالية أو "الهاى تك" – وخاصة تكنولوجيا المعلومات (الانترنت ، والتجارة الالكترونية ، واستخدام التكولوجيا المعلوماتية

في قطاعات الخدمات خاصة الاتصالات والتعليم وفى قطاعات الإنتاج أيضا خاصة الحاسبات) ثم التكنولوجيا الحيوية – وخاصة تطبيقاتها الدوائية، بالإضافة إلى التكنولوجيا الخضراء أو حماية البيئة .

وقد تأخرت اليابان فتخلفت عن الركب الامريكى بمسافة يقدرها الباحثين تقديرات شتى. ولذا تحاول اليابان بمختلف السبل الآن أن تحقق "اللحاق"– اللحاق بآفاق الصناعات النامية ذات الإمكانية التنافسية الأعلى ، وهو ما يمكن أن نسميه باللحاق الثالث ، إذ يسبقه لحاقان : لحاق "الميجى" ، أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، ولحاق ما بعد الحرب العالمية الثانية (مرحلة التنمية السريعة حتى مطلع السبعينات).

الذكاء الاقتصادي بالمعنى (الضيق) في اليابان، باعتباره نوعا من إدارة المعلومات[1]

يتسم النموذج الياباني لمنظومة الذكاء الاقتصادى بأمرين : أن المعلومات مستخدمة بكثافة لخدمة سياسة تنموية صناعية (هجومية) offensive ، وأن السرية تدار كسياسة مستمرة وتسمح بالتحديد الواضح للعناصر التى ينبغى حمايتها لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للبلاد ، والمعلومات الأخرى التى يمكن تبادلها أو مقاسمتها . وترتد جذور المنظومة اليابانية إلى عهد إمبراطورية "الميجي" فى القرن التاسع عشر ، ولكن المنظومة نفسها تأسست عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث أعطتها الدولة دفعة قوية ، وتوزعت الأدوار الرئيسية بين مركز المعلومات العلمية (SIC) وهيئة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) ويتم تمويلها من قبل وزارة التجارة الدولية والصناعية (MITI).

وحاليا تقوم المنظومة اليابانية على قنوات متعددة لتبادل المعلومات بين الدولة والشركات الصناعية الرئيسية والبنوك وشركات التجارة والجامعات. وجميعها ترتبط بشبكة من العلاقات على المستوى العالمى بهدف جمع المعلومات والمعارف ، وإن كان من الملاحظ أن الشركات الخاصة بدأ دورها يتزايد كفواعل مستقلة عن الحكومة فى هذا الشأن .

2-2-2 دروس مستفادة من التجربة اليابانية لمصر

في ضوء مسيرة التطور العلمي والتكنولوجي في اليابان، نقدم نبذة عن تفضيلنا مرحليا–في الظرف المصري الراهن– خيار نقل التكنولوجيا الأجنبية على خيار الإنتاج الذاتي الأصيل للتكنولوجيا الوطنية، وذلك حتى تتأهل القاعدة الإنتاجية والعلمية–التكنولوجية لإمكان تحقيق الاعتماد على النفس، ثم نعرض بقدر أكبر من التفصيل، علاجا مقترحا لأزمة الانفصام بين البحوث التي

[1] Clere,Philip ,op.cit

تجريها المراكز المتخصصة وبين متطلبات المؤسسات الإنتاجية، بالتطبيق خاصة على "المركز القومي للبحوث (العلمية).

1– لا تنتجوا التكنولوجيا المتقدمة كلها.. فانتم لا تستطيعون ذلك الآن ! .. بل انقلوها واكتسبوا منها ما استطعتم..!

و أهم قنوات نقل التكنولوجيا المتاحة هي:

أ– الهندسة العكسية (رغم قيود الجات الجديدة على" حقوق الملكية الفكرية")

ب– تراخيص شراء "سر الصنعة" know – how

ت– ابتعاث المهندسين والخبراء للخارج .

ث– استخدام البراءات الواقعة فى حيز (الملك العام) أو (الدومين) أى المنقضية مدتها .

2–نحو تطوير "المركز القومى للبحوث (العلمية)":

يمكن القول، بصفة عامة، إن هناك أربع بدائل متصورة مبدئيا لتطوير "المركز القومي للبحوث":

1– أن يبقى كما هو – والوضع الحالى غير منتج .

2– أن يتجه إلى التركيز على التعاقد مع شركات القطاع الخاص، وهي الغالبة على قطاع الأعمال في مصر. وتلك لن تؤدى إلى نتيجة فعالة، لأن الشركات أنفسها ، ليست لديها رؤية إنتاجية تكنولوجية محددة.. فإذا تحول المركز إلى (بيت خبرة) للقطاع الخاص بوضعه الراهن فلن تتحقق حصيلة مرجوة.

3– أن يتحوّل إلى جامعة مستقلة ذات طابع خاص .. ولكن هذا سيضيف جامعة جديدة فقط ولن يؤدى إلى التطوير العلمى – التكنولوجى الموجه تطبيقياً والمنشود .

4– من خلال استلهام الخبرة اليابانية، قد يفضّل فكّ المركز القومى للبحوث ، لفصل الأقسام البحثية التخصصية وإضافتها للوزارات والهيئات المختصة : صناعة ، بيئة ، صحة وحياة ، طاقة .. الخ

والمقصود تفكيك المركز وتحويله إلى أقسام بحثية تتبع الدولة ، وتساند القطاع الإنتاجى وفق سياسة عامة للتطوير التكنولوجى تحدد القطاعات المبتغاه :

فمعهد الالكترونيات مثلا يمكن أن يتبع وزارة الصناعة و التجارة، ومعهد أمراض العيون يتبع وزارة الصحة .. وهكذا .على أن تبقى فى نطاق المركز تلك الأنشطة التى تخدم مختلف القطاعات الإنتاجية مثل :

– المقاييس والمعايرة –الأبحاث الفلكية والجيوفيزيقية

- أبحاث الفضاء -أبحاث التكنولوجيا الحيوية ،

و عن طريق الحل الذى نقترحه سيكون المركز ، بأقسامه التابعة للهيئات والوزارات المختصة ، بمثابة بيت للبحث والتطوير موجه لخدمة سياسة محددة ، ولا يعمل فى (برج عاجى) إلى حد كبير كما هو الحال الآن .

ولدينا صورة لبعض المراكز والمعاهد البحثية ذات الطابع التطبيقي التى تتبع الوزارات المختصة ، فهى أكثر فاعلية فى خدمة الإنتاج ، وخاصة مركز البحوث الزراعية ومعهد تيودوربلهارتس التابع لوزارة الصحة.

ويشترط لفاعلية هذا (السيناريو) أن تتحول الوزارات أنفسها إلى (هيئات خبرة) ، وبحيث يكوّن الوزير المختص جهازا لصنع السياسات والقرارات على أساس المعلومات ، ويكون من ثم قادراً على الإشراف على الهيئات البحثية الجديدة .

جناح آخر للتطوير : أن يتمكن "المركز القومى للبحوث، من الحصول على المجلات العلمية العالمية المعروفة أولاً بأول ، بالإضافة إلى مستخلصات البحوث المحققة فى مراكز البحث ذات الصلة فى كل من أمريكا ودول الاتحاد الأوروبى واليابان .

أخيراً، إن تطبيق الحل المنشود يفترض ما يلى :

- وضع أولويات قطاعية للإنتاج مثلما فعلت اليابان فى الخمسينات، وتتبعها أولويات محددة مختارة للتطوير التكنولوجى .
- التزام كافة هيئات القطاعين الحكومى والخاص، بالأولويات المذكورة ، وما يلزمها من سياسات وإجراءات.

2-3 "التجربة الصينية فى "الذكاء الاقتصادى"

جرياً على سُنّةَ الدول الآسيوية الناهضة ، التى مزجت فتح الأسواق مع تدخل الدولة ، وفق الصيغة المسماة "الدولة التنموية" ، قامت الصين ، باعتبارها رائدة ظاهرة "الصعود الآسيوى" فى العلاقات الدولية ، بوضع صيغ توجيهية قوية ، بعضهما ملزم إداريا- فى حال التوجه للهيئات والمنظمات العامة – وبعضها الآخر تأشيرى فى حال التوجه إلى أشخاص القانون الخاص .

ينطبق ذلك بوضوح على "التطور التكنولوجى" كمجال أساسى لتطبيقات "الذكاء الاقتصادى" ، فى مرحلة ما بعد وفاة ماوتسي تونج (1976). وقد جرى التسلسل التاريخى لذلك، خلال فترة 1983-2006 وهى الفترة التأسيسية لممارسة الذكاء الاقتصادى باختصار[1] ، على النحو التالى:

[1] أنظر في ذلك : عبد الوهاب، سيوانى ، "الذكاء الاقتصادى الصينى فى الحصول على التكنولوجيات العالية" ، من أوراق جامعة البويرة ، الجزائر ، بدون تاريخ .

- فى عام 1983 تم وضع "خطة تطوير التكنولوجيات العالية للقرن الحادى والعشرين" وتضمنت تطوير سبعة قطاعات مما يسمى (هاى تك) .
- فى عام 1995 جرت مراجعة الخطة السابقة ، وبتاريخ 6 مايو من نفس العام صدر تشريع مصدق عليه من "مجلس الدولة" حول "التطور العلمى والتكنولوجى" .
- بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية حول العلوم والتكنولوجيا فى فترة 9–11 يناير 2006 فى بكين، أصدر "رئيس مجلس الدولة" تصريحاً يتضمن هدف تحقيق الاستقلالية والريادة التكنولوجية خلال خمسة عشر عاماً ، مع التركيز على القطاعات التالية : تكنولوجيا المعلومات ، الإلكترونيات الدقيقة ، التكنولوجيا الحيوية ، الطاقة النووية ، المواد الأساسية ، علوم النانو (الجزئيات الدقيقة) .

أما عن أساليب العمل من أجل التطوير التكنولوجى ، من زاوية ممارسة الذكاء الاستراتيجى عامة والاقتصادى خاصة ، فقد تضمنت ، فيما يذكر المختصون، ثلاثة أنواع من القنوات[1]:

أ – القنوات المباشرة ، (البيضاء) و (الرمادية)، من خلال الحصول على المعلومات المتاحة للجمهور ، والتعاون الدولى فى المجال التجارى والعلمى والتعليمي ، و ابتعاث الطلبة الصينيين في التخصصات العلمية واالهندسية إلى بعض دول أوربا الغربية الأكثر تطورا والولايات المتحدة، و استعادة الكوادر العلمية والتكنولوجية ذات الأصول الصينية من خارج البلاد وخاصة الولايات المتحدة ، والاستفادة من العلماء والتكنولوجيين الصينيين المقيمين فى الخارج .

ب– القنوات غير المباشرة ، (البيضاء) و (الرمادية) ، وتشمل ما يطلق عليه المختصون : التسلل والقرصنة الالكترونية ، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية .

ج– القنوات غير المباشرة (السوداء) ومنها التحايل وانتحال الصفة ، من خلال أنشطة التجسس العلمى والتكنولوجى.

بعد هذه اللمحة التاريخية الموجزة عن البدايات التأسيسية لممارسة الذكاء الاقتصادى والتكنولوجى الصينى ، نقدم أحدث ما وصلت إليه التجربة الصينية فى هذا المجال، استناداً إلى البيانات والمعلومات المتاحة عن سنتىْ 2015 و 2016 ، سواء فيما يتعلق بقوة الابتكار التكنولوجى عامة، أو تكنولوجيا "أشباه الموصلات" خاصة Semi-conductors ، وهو ما نعرضه من زوايا متعددة:

أ– تقدير قوة الابتكار الحالية .

[1] المرجع السابق.

ب– تقدير التقدم فى القطاع الفرعى لتكنولوجيا المواد شبه الموصلة وشرائح السيليكون الدقيقة Silicon microchips .

ج–نظرة توقعية للتطور التكنولوجى بدء من عام 2016 وما بعده.

وفيما يلى نتناولها بالتتابع .

2–3–1 تقدير قوة الابتكار فى إطار الاقتصاد الكلى

حققت الصين ، كما أشرنا، أبرز تجارب "الصعود الاقتصادى الآسيوى" خلال نصف القرن الأخير ، من خلال ارتفاع معدل النمو إلى مستويات قياسية ، وخفض معدل الفقر والفقر المدقع ، وتحسين مستويات المعيشة للغالبية الاجتماعية؛ رغم نقاط ضعف بارزة وخاصة من حيث الاعتماد على التصدير للخارج والاستثمار الأجنبى من الشركات الدولية عابرة الجنسيات ، كرافعة أساسية للنمو ، والانخفاض النسبى لمستوى معيشة المناطق الريفية ، واختلال الهيكل السكانى على مستوى النوع (ذكور/إناث).

وتشير الدلائل الأخيرة إلى أن ما يمكن أن يسمى "نموذج النمو الصينى" قد وصل إلى "نقطة تحول" ، مع انخفاض معدلات النمو للناتج المحلى الاجمالى نزولاً من المعدلات التاريخية خلال ربع القرن الأخير (8–10% فى المتوسط) إلى 7.3% عام 2014 ثم 6.9% عام 2015 ، وانخفاض معدل نمو الإنتاج الصناعى إلى 5.9% خلال 2015 ، حسب البيانات الصادرة عن "المكتب الوطنى للاحصاء" [1].

وقد أدركت السلطات الصينية طبيعة المرحلة الانتقالية الجديدة التى بات يدخلها الاقتصاد الصينى خلال الأعوام القليلة الأخيرة ، وحاولت المعالجة من خلال حزمة سياسات تشمل كلا من السياسة النقدية (خفض أسعار الفائدة – ارتفاع نسبى فى قيمة العملة الوطنية "اليوان" إزاء العملات الرئيسية وخاصة الدولار) و بدء التركيز على الاستهلاك المحلى كمصدر للنمو، وإعادة هيكلة القطاع الصناعى، وتقليل الوزن النسبى للصناعات الثقيلة، و رفع المكون الخدمى من الناتج الصناعى التحويلى ، وزيادة الاهتمام بالرقمنة Digitalization و تعزيز القدرة الاتصالية و الأنشطة المعتمدة على الانترنت وخاصة التسويق الداخلى والخارجى، و رفع النصيب النسبى للقطاع الخدمى فى الناتج المحلى الاجمالى حيث تجاوز هذا النصيب نصف الناتج مسجلاً 50.5% عام 2015 بمعدل للنمو يبلغ 8.1%[2].

---

[1] النمو الصيني فى عام 2015 الأدنى منذ ربع قرن ، تقرير منشور فى صحيفة: "الحياة" ، لندن ، 2016/1/20 ، ص 13 .

[2] المرجع السابق .

وليس بعيداً عن "نقطة التحول" الراهنة فى الاقتصاد الصينى، أن نجد الصين تحاول الانتقال تكنولوجيا من الوضعية التى يمكن تسميتها "إسفنجة الابتكار" إلى وضعية "رائد عالمى للابتكار" A Global Innovation Leader أى الانتقال من امتصاص التكنولوجيات المستوردة إلى تخليق تكنولوجيا صينية تقدم مساهمة أصلية التكنولوجيا على الصعيد العالمى. وباختصار ، الانتقال من مرحلة نقل وتوطين التكنولوجيا إلى مرحلة إبداع التكنولوجيا، عن طريق الابتكار .

ويرى بعض الخبراء أن هذا الانتقال ضرورى وممكن، لمواصلة النمو (على الطريقة الصينية)، بيْد أنه ليس حتمياً[1].وبصفة خاصة فإن هذا الانتقال ممكن ، فى ضوء الموارد المالية والبشرية التى تقوم الصين بتخصيصها فى مجال دعم التحول الابتكارى ، إذْ أخذت تنفق أكثر من 200 مليار دولار سنوياً على البحث والتطوير R&D ، خلال الأعوام الأخيرة – تاليةً مباشرة الولايات المتحدة – من حيث المقادير المطلقة للإنفاق. كما تخرّج الصين ما يقرب من 30 ألفاً من الحاصلين على درجة الدكتوراه فى التخصصات العلمية والهندسية ، وتتصدّر دول العالم فى منح براءات الاختراع (820.000 براءة عام 2013) .

و قد عمل بعض خبراء (مؤسسة ماكينزى) على تقدير قوة الابتكار الصينى، بالتطبيق على أربعة مجالات للابتكار : المجال المرتكز على خدمة العملاء Customer Focused والمجال القائم على الهندسة Engineering based والابتكار الموجه نحو الكفاءة Efficiency driven وأخيراً : الابتكارات القائمة على العلوم Science based .

وقد خلصت تقديرات أولئك الخبراء إلى أن المنشآت الصينية تبلى بلاءً حسناً فى مجالين هما :

أ – الابتكارات القائمة على خدمة الزبائن في صناعات الأجهزة المنزلية من الكهربائيات والإلكترونيات كالثلاجات وأجهزة التليفزيون ، وكذا (الهواتف الذكية) و (خدمات التزويد بالإنترنت) . ويتم ذلك على نطاق عريض ، ابتداء من مراعاة أذواق المستهلكين وخصائص بيئاتهم الاجتماعية عند تصميم المنتجات ، وانتهاء بخدمات ما بعد البيع .

ب– الابتكارات القائمة على الكفاءة ، كما فى (برمجيات وخدمات الإنترنت) والدوائر الشمسيّة ، والآلات العاملة فى صناعة التشييد والإنشاءات، والمعدات الكهربائية الثقيلة؛ و إن كان يلاحظ انخفاض مستوى التطور فى مجال الأنشطة القائمة على الشبكات المربوطة رقمياً digitally linked network و خاصة شبكات البحث والتطوير. من جهة ثانية، فإن الشركات الصينية لم تستطع حتى الآن أن تنخرط فى عملية تحقيق نوع من الريادة العالمية Global Leadership وذلك فى الفروع الصناعية القائمة ابتكاراتها

[1]Roth, Erik, Jeongmin and woetzel,Jonathan "Gauging the strength of Chinese Innovation", Mckinsey Institute, Mchinsey Quarterly, October 2015 .

على العلم Science based مثل الدوائيات ذات العلامات التجارية الأصيلة، مع ملاحظة تحقيق انجازات قوية في هذا المجال. من هذه الإنجازات نجاح شركة (بيجين Beigene) على صعيد التكنولوجيا الحيوية بالعمل على استحداث عقاقير لمعالجة السرطانات المختلفة، حيث شكلت فريقاً كبير الحجم لاختبار المركبات الدوائية على الأنسجة البشرية، وكذا نجاح شركة (بى جى آى) BGI فى مجال "الأبحاث الوراثية" حيث قامت مثلاً بتجنيد ألفين من الحاصلين على درجة الدكتوراه ، وتشغيل مائتى ماكينة لفحص التسلسل الوراثى.

من جهة ثالثة فإن الشركات الصينية ذات سجل مختلط من النتائج غير المتناسقة فى الميدان الرابع للابتكارات، وهي الابتكارات القائمة على الجوانب الهندسية. فقد حققت الصين تفوقاً مقارناً ملحوظاً فى عدد من الفروع فى مقدمتها القطارات فائقة السرعة، حيث تستحوذ الصين على 41% من إيرادات صناعة السكك الحديدية فى العالم ، وحققت نحو 86% من الزيادة الإجمالية من إيرادات السوق فى هذا القطاع. كما تحقق الشركات الصينية نجاحات أيضا فى مجال تصنيع أجهزة توليد الطاقة من الرياح ، وبعض معدات الاتصالات .

بيْد أنه، مقابل هذا التفوق الملحوظ فى المجال الهندسى فإن الصين لم تستطع أن تحقق سبقا مماثلاً داخل هذا المجال نفسه و فى صناعة السيارات بالذات.

2-3- 2 تقدير قوة الابتكار الصينى فى صناعة "أشباه الموصلات"

الشرائح الدقيقة تصنع من مادة السيليكون الرملية شبه الموصلة والتى تطبع عليها الدوائر المتكاملة Integrated circuits (ICS) التى هى قلب الأجهزة الإلكترونية الدقيقة النابض . وترتبط صناعة الإلكترونيات الدقيقة بازدهار ما يسمى "التكنولوجيا العالية" وتطبيقاتها فى المجالات المختلفة وخاصة تكنولوجيا المعلومات – الاتصالات ، والتكنولوجيا الحيوية ، والمواد الجديدة ، وأبحاث الطاقات الجديدة والمتجددة .

تمثل هذه التكنولوجيات ما يطلق عليه "الثورة الصناعية الثالثة" . وقبلها كانت هناك فى البداية الثورة الصناعية الأولى فى القرن التاسع عشر (القائمة على الآلة الميكانيكية والمحرك البخارى) والتى تطورت فى العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين من خلال الكهرباء والكيمياء الحديثة والمحرك القائم على الاحتراق الداخلى. أما الثورة الصناعية الثانية فقد تبلورت فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحت مسمى (الثورة العلمية التكنولوجية) اعتماداً على اكتشافات الإلكترون والليزر والذّرة والحاسب الآلى وسفينة الفضاء والقمر الصناعى والروبوت و الأتمتة الصناعية .

ونحن الآن على أعتاب ما يسمى "الثورة الصناعية الرابعة" وفق المسمى الذي استخدمه (كلاوس شواب) مؤسس ومدير (المنتدى الاقتصادى العالمى) WEF – منتدى دافوس – فى دورته العادية منتصف يناير 2016 ، وأهم علاماتها "الرقمنة" digitalization وتطبيقاتها الشاملة فى المجالات الحاسوبية وقواعد البيانات والتحكم الصناعى وتثوير القطاع الخدمى فى الأفق ما بعد – السيليكوني beyond – silicon .

تقف إذن صناعة "أشباه الموصلات" Semi conductors فى قلب الثورة الصناعية الثالثة وعلى أعتاب التحول إلى الثورة الصناعية الرابعة التى مازالت آفاقها قيد البزوغ والتشكيل . يتمثل الذكاء الاقتصادى والاستراتيجى والتكنولوجى للصين فى اقتناص فرصة الثورة الصناعية الثالثة القائمة على السيليكون والإلكترونيات كمحرك للتقدم الاقتصادى ، ابتداءً من علاقات "العمل المشترك" (الشراكة) مع المنشآت عابرة الجنسيات ذات المنشأ الأمريكى والأوروبى ، بل واليابانى ، وهنا تكمن نقطة قوة الصين ونقطة ضعفها . نقطة القوة هى المشاركة القوية فى الإنتاج المدّول والصناعة المعولمة ، حيث العالم سوقها الكبير ، والتصدير قوتها الدافعة ، والاستثمار الأجنبى رافعتها . وقد أدى ذلك بالفعل إلى وصول معدل النمو الاقتصادي إلى مستويات بالغة الارتفاع وتخفيف حدة الفقر الجماعى بشكل جذرى ، كما أشرنا .

أما نقطة الضعف فهى الارتهان إلى ظروف الاقتصاد الخارجى ، وخاصة فى ظل تجدد الأزمات المالية والاقتصادية الدورية و أحدثها أزمة 2009/2008 وأزمة منطقة اليورو ، ويؤدى ذلك إلى ضيق نسبى فى فرص فتح الأسواق الجديدة والحفاظ على الأسواق القائمة، والآثار السلبية الناجمة عن (الأمْولة) المفرطة : Financialization حيث يطغى الاقتصاد الإسمى على الاقتصاد العينى ، وتتزايد المخاطر المحيطة بالإيداعات والاستثمارات الصينية الكبيرة فى السوق الأمريكية. ويؤدى ذلك كله إلى الضغط على العملة الصينية (اليوان) لترتفع ، وعلى أسواق المال الصينية لتتذبذب مؤشراتها وتصيب بالعدوى الاقتصادات الأخرى الأكثر قوة فى العالم .

ويلاحظ أن وصول النمو الصينى إلى الذروة ووقوف الشركات الصينية والشركات الدولية العاملة فى السوق الصينية إلى الحافة بين تكنولوجيات الثورة الصناعية الثالثة والثورة الصناعية الرابعة ، مع الاعتماد على المنتجات المتقادمة نسبياً على المقياس العالمى سريع التغير– إن كان ذلك أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى خلال الأعوام 2013– 2015 ، ومعه انخفض الطلب على الطاقة وخاصة النفط ، مما أسهم – إلى جانب عوامل أخرى مهمة– إلى حدوث أزمة "إفراط فى الإنتاج النفطي" وطاقة فائضة فى أسواق الدول المنتجة، فحدث انخفاض متدحرج فى الأسعار.

ولكن الصين تتشبث بمواقعها الصلبة فى قلب الثورة الصناعية الثالثة – الجارية حالياً – وتحاول التحسّب للثورة الرابعة وإنْ كان ذلك ببطء نسبى ، من خلال محاولة اكتساب نوع من "الريادة

العالمية" اعتماداً على القلب الدقيق النابض ، كما أشرنا ، وهو "أشباه الموصّلات". فكيف حدث ذلك وخاصة فى سنوات "الذروة" و"المنحدر" الأخيرة : 2013 – 2015 ؟

تفيد الدراسات الأخيرة [1] أن هناك عدة عوامل أساسية شكلت السياسة الصينية تجاه صناعة أشباه الموصّلات والدوائر المتكاملة والإلكترونيات الدقيقة خلال السنوات الأخيرة ، وأهم هذه العوامل هى :

2-3-2-1 قوة التدخل الحكومى

تمت الملاحظة دائماً أن التجارب "الشرق – آسيوية" فى التنمية الاقتصادية والتطوير التكنولوجى، وخاصة التجربة الصينية ، قامت – من بين عوامل أساسية – بقوة الدفع المتولدة من جهاز الدولة، فى إطار ما يسميه البعض – آسيوياً – بنموذج "الدولة التنموية". و تشير دراسات وتقارير متعددة هنا إلى الدور الأساسى الذى لعبه مفهوم "الحكومة المساندة" Supportive Government .

تمثّل الدور المساند للحكومة الصينية فى مجال صناعة أشباه الموصّلات والدوائر المتكاملة والإلكتورنيات الدقيقة، بادىء ذى بدء، خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ، فى إصدار "مجلس الدولة" وثيقة تمثل فى حقيقتها "خطة عمل" Action Plan فى شهر يونيو 2014 تحت عنوان : "الخطوط الإرشادية الوطنية للصين من أجل تنمية وتطوير صناعة الدوائر المتكاملة" :

China's National Guidelines for the Development And Promotion of IC Industry

وتضمنت هذه الوثيقة عدة نقاط فارقة وخاصة من حيث :

أ – تحديد مخصص بالغ الارتفاع للإنفاق الاستثمارى على قطاع "أشباه الموصْلات"، حيث يتراوح المبلغ الإجمالى المتوقع بين 100 و 150 مليار دولار من جميع المصادر ، خلال خمس سنوات (حتى 2020) منها نحو 19 مليار دولار من الحكومة .

ب– السعى لتكوين كيانات أعمال كبيرة الحجم وخاصة من خلال صيغة "الإندماج والاستحواذ" و أشكال أخرى، على الصعيد العالمي المعولم ، لتجسيد مفهوم الريادة التكنولوجية، عبر تعظيم القدرة على التغلغل فى الأسواق الخارجية ، واجتذاب المهارات الإدارية والتسويقية من الدول الأكثر تقدماً (الولايات المتحدة–أوروبا الغربية والشمالية). إلحاقاً بالوثيقة السابقة، أصدر "مجلس الدولة" وثيقة للسياسات فى مايو 2015 بعنوان (صُنع فى الصين 2025) Made in China 2025 . وتضع هذه الوثيقة – من خلال

[1] أنظر فى هذا الجانب تفصيلاً المصدر التالى :

Thomas, Christopher, " A New World Under Construction: The ongoing Transformation of the Chinese semiconductor sector Require All Parties Raise their game", Mckensey Corporation, Nov. 2015

برنامج زمنى مدته عشر سنوات –هدفا عاما للصناعة الصينية هو تحسين مستوى الدقة و "التشطيب" للمنتجات الصناعية المتطورة تكنولوجياً فيما يطلق عليه High – end Precision Manufacturing ، وهدفاً خاصاً هو جعل صناعة "أشباه الموصّلات" على قمة الأولويات فى هذا المجال ، مع رفع معدل "الاكتفاء الذاتى" فى مجال الدوائر المتكاملة إلى 40% عام 2020 وإلى 70% عام 2025.

إن ما يلفت الأنظار هنا هو عودة مصطلح "الاكتفاء الذاتى" إلى الظهور فى أدبيات التنمية الدولية عبر الخبرة الصينية ، بعد أن توارى تقريباً مع توارى الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد فى السبعينيات وأوائل الثمانينات من القرن المنصرم وما صحبها من احتفاء بمفهوم "الاعتماد على الذات" و "الاعتماد الجماعى على النفس". وقد قامت الحكومة الصينية بمحاولة منح محتوى تطبيقى لهذه السياسة الطموح فى الصناعة محل البحث، حيث وضعت أهدافاً قطاعية محددة زمنياً، فى فروع بعينها من صناعة (أشباه الموصْلات) كما فى القطاع الفرعى للسبك الرقمى حيث يتمثل الهدف المرسوم فى تلبية الطلب المحلى والتصدير للأسواق الخارجية ، من خلال إحداث نوع من "التخصص" – داخل الفروع الصناعية –بحيث يتم تكريس الطاقات العالمية للإنتاج داخل الصين لينجز فيها وحدها كامل الإنتاج العالمى للمسبوكات الرقمية للمنتجات شبه الموصلة ببلوغ عام 2025 .

2-3-2-2 حفز الطلب على منتجات صناعة "أشباه الموصْلات"

تمثل السوق الصينية الكبيرة بفعل كبر حجم السكان والارتفاع النسبى التدريجى فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى – عامل جذب قوى للشركات المحلية والأجنبية ، مما يجعل من الممكن، من حيث المبدأ، إنجاح المحاور الجديدة للتنمية الاقتصادية فى مرحلة التحول الراهنة ، وفى مقدمتها ارتفاع معدل الاستهلاك ، وزيادة نسبة الاستخدام المحلى للسلع الاستثمارية ، سواء منها السلع الرأسمالية Capital goods أو السلع الوسيطة من مستلزمات الإنتاج . لذلك يشكل حفز كل من الطلب الوسيط – ضمن مصفوفة المدخلات والمخرجات– والطلب النهائى على سلع الاستهلاك بما فيها السلع المعمرة والأجهزة المنزلية آلية أساسية للحفاظ على معدل مرتفع للنمو .

فى ضوء ذلك ، يمثل استخدام المنتجات شبه الموصلة بشكل خاص، فى النطاق المحلى للسوق الصينية ، لغرض إنتاج السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، حافزاً قوياً لتوسع رقم الأعمال للشركات من المنشأ المحلى والأخرى متعددة الجنسيات .

وتدل البيانات المتاحة على أن معدل نمو الاستخدام المحلى لأشباه الموصْلات فى الصين عام 2014 والمقدر بنحو 9% يتجاوز معدل نمو المبيعات فى السوق الصينية بشكل عام، وبلغت قيمته فى العام المذكور حوالى 160 مليار دولار بما يمثل 50% من الإجمالى العالمى. وبوجه خاص فإن منتجات الـ fabless حققت نمواً للمبيعات بنسبة 20% خلال نفس العام (2014) ، وخاصة بفعل الزيادة فى مبيعات الهواتف النّقالة الذكية . ويلاحظ هنا أن الهواتف الذكية ذات العلامات التجارية الصينية مثل (هواوى) زاد نصيبها فى السوق العالمية من 15% فى الربع الأخير من عام 2013 إلى 27% فى الربع الثانى من عام 2015 . غير أن سوق الهواتف المحمولة آخذ فى التباطؤ ، شأنه شأن الاقتصاد الصينى ككل ، مع توقع بثبات المعدل المحقق فى عام 2015 خلال الفترة القادمة ، بعد فترة ارتفاع متواصل عقب عام 2010 ، وهو تباطؤ يعكس أيضا التباطؤ العالى فى سوق الهواتف الذكية بصورة عامة .

2-3-2-3 الاستثمار الرأسمالى القوىّ فى صناعة أشباه الموصْلات

بالإضافة إلى الدعم السياسى والتنظيمى من جهة أولى ، وحفز الطلب على أشباه الموصْلات من جهة ثانية ، فإن الحكومة الصينية تقوم من جهة ثالثة بالدعم الرأسمالى الموسّع لهذه الصناعة . خلال الثمانية عشر شهراً المنقضية منذ إعلان وثيقة (الخطوط الإرشادية الوطنية لتنمية وتطوير صناعة الدوائر المتكاملة) فى يونيو 2014 وحتى نوفمبر 2015، استحدثت ستة صناديق للاستثمار الحكومى فى هذه الصناعة برأس مال إجمالى قدره 32 مليار دولار. وقد استثمرت هذه الصناديق بالفعل فى الشركات الصينية العاملة فى الدوائر المتكاملة وأشباه الوصْلات مثل SMIC , HCET , AMEC ، وخاصة فى مجال البحث والتطوير (بقيمة أربعة مليارات من الدولارات خلال 2015) .

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركات الصينية بنشاط ملحوظ فى مجال "أشباه الموصّلات" من خلال أسواق المال ، وقد أعلنت عن تخصيص مبلغ 15 مليار دولار لشراء حصص أقلية أو أنصبة مسيطرة فى عشر شركات عالمية عاملة فى مراحل مختلفة لسلسلة القيمة فى صناعة أشباه الموصْلات فى 2015 ، عن طريق صفقات الاستحواذ والاندماج. وهذا المبلغ لا يمثل أكثر من 15% تقريبا من اجمالى قيمة صفقات الاستحواذ والإندماج على مستوى العالم فى العام المذكور ، والبالغة 100 مليار دولار .

2-3-2-4 الشراكات العالمية

تتميز التجربة الصينية بالجرأة التى تصل فى رأينا إلى حدّ "المغامرة" وربما "المقامرة" المحسوبة ، من خلال تنفيذ شراكات استراتيجية وتكنولوجية مع الشركات العالمية ذات الصلة ، من أجل الحصول على المعرفة التكنولوجية أو "سرّ الصنعة" Know-how و كذا المهارات الإدارية والتسويقية غير المتوفرة لدى الكوادر الصينية فى الوقت الراهن، بالإضافة إلى المشاركة في رأس المال، بأنصبة متنوعة.

وتسعى الصين إلى الاستفادة من هذه الشراكات لبناء القدرات الذاتية للمشروعات المحلية بحيث تساعد على الوصول إلى مرتبة "الريادة العالمية"، كما أشرنا غير مرة .

وربما تقتفى الصين أثر دول آسيوية أخرى سبقتها على الدرب ، وخاصة اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ، التى بدأت من المشاركة وانتهت إلى تأسيس وتنشيط عمالقة آسيوية عابرة الجنسيات ، يابانية وكورية وإلى حد ما تايوانية، فى عدد من الفروع الصناعية والتكنولوجية . ولدينا مثال واضح من الشركات اليابانية التى نجحت منذ الثمانينات والتسعينات فى إقامة فروع لها فى أوروبا وأمريكا ، وأزاحت شركات هاتين القارتين من السوق العالمية لبعض المنتجات ، فى حدود معينة ، أو حصلت على أنصبة كبيرة من هذه السوق ، وخاصة فى الإلكترونيات والسيارات (باناسونيك وتويوتا من اليابان –ومن بعد ذلك: هايونداى وسامسونج من كوريا الجنوبية – على سبيل المثال) . وتمضى الصين على الطريق كما فى حالة شركة (هواواى) للهواتف الذكية النقالة، وشركات تشييد السكك الحديدية وتصنيع القطارات الكهربائية فائقة السرعة .

وفى رأينا أن المحاولة الصينية قد تكون أكثر عمقاً وأصالة في جوانب معينة، وخاصة من زاوية النزعة الاستقلالية بخطى وئيدة عبر الزمن . فالصين تؤسس – أو تحاول – لعالم متعدد الأقطاب فى المرحلة القادمة يمكن أن تقف فيه على قدم المساواة مع القطب الأمريكى ومشروع القطب الأوروبى الاتحادى. تستعين الصين على ذلك ببناء شبكات من الشراكات الاستراتيجية – على مستوى الدول والحكومات فى العالم النامى – وليس على مستوى المنشآت الاقتصادية المنفردة فقط كما عليه الحال غالبا مع أوروبا وأمريكا . ولنا دليل على ذلك من النشاط الصينى على المستوى القارى، كما فى حالة تزعّم إنشاء (بنك التنمية الآسيوى لهياكل البنية الأساسية) برأسمال 50 مليار دولار ، وعلى مستوى تجمع "البريكس" BRICS – جنباً إلى جنب مع روسيا والهند والبرازيل وجنوب افريقيا حيث تم إنشاء بنك للتنمية لدول التجمع برأسمال 50 مليار دولار ، وصندوق للاحتياط بقيمة مماثلة .

أما الشراكات الاستراتيجية المنفردة على مستوى الدول، فلدينا أمثلة صينية عديدة، من أحدثها مشروع الشراكة الاستراتيجية مع مصر، والذى تم تدشينه أثناء زيارة الرئيس الصينى الشرق أوسطية إلى مصر خلال يناير 2016 .

أما أذا نظرنا إلى الشراكات الثنائية بين الشركات الصينية ونظيراتها الغربية ، فى صناعة أشباه الموصّلات والدوائر المتكاملة بالذات ، فلدينا أمثلة عديدة ، ربما تحاكيها جمهورية مصر العربة فى مشروعات للشراكة جارية مثلاً مع (سيمنس) الألمانية فى مجال الطاقة.

من أمثلة الشراكات الثنائية من قبل الشركات الدولية مع نظرائها فى الصين فى صناعة أشباه الموصّلات ما يلى :

(أ) شركة كوالكوم Qualcom أعلنت أنها ستنفذ برنامجاً للتعاون مع الشركة الصينية SMIC فى تصنيع 28 برنامجاً للنانو ميتر ، وفى 14 عملية تطوير ابتكارى فى نفس المجال (نانو ميتر) .

(ب) شركة UMC سوف تتعاون مع شركة (زيامين) وشركة (فوجيان) للإلكترونيات ومجموعة عاملة فى المعلومات من أجل استثمار 6.2 مليار دولار فى مجال سباكة المنتجات شبه الموصلة .

(ج) قدمت شركة "إنتل" ما قيمته 1.5 مليار دولار لاقامة شركة فرعية فى مجال تصميم منتجات "الفابلس" Fabless design .

2-3-3 عام 2016 وما بعده: الصين على الحافة وفى نقطة التحول On the Brink, At Turning Point

سبق وأن رأينا أن الصين تدخل مرحلة انتقالية جديدة ، من "التنمية السريعة" إلى "التنمية الأقل سرعة" وربما "البطيئة" ، لأسباب دولية ومحلية. ويستدعى منها ذلك إعادة النظر فى آليات العمل ومحفزات النمو .

إنها تواجه "الضرورة" على مسار ممارسة "الذكاء الاقتصادى والاستراتيجى والتكنولوجى" ضرورة أن تستمر فى إبداء نفس القدر من "الذكاء" وأكثر ، من خلال الاستجابة الفعالة للتحديات ، إذا استخدمنا مقاربة المؤرخ – الفليسوف البريطانى "أرنولد توينبى" حول (التحدى والاستجابة) .

ويمكن أن تصل التحديات التى تواجه الصين فى الوقت الراهن ، إلى درجة كونها "تهديدات" ، بالاستفادة من طريقة البحث المسماة بـ : "SWOT" أى بحث أوجه القوة والضعف ، والفرص والتهديدات .

"التحديات" التى ترقى إلى درجة "التهديدات" تفرض مجموعة من "الضرورات" التى يجب تلبيتها من أجل تثبيت ثم تطوير موقع الصين كقوة عالمية تسهم فى تشكيل عالم متعدد الأقطاب وربما عالم بلا أقطاب:

(1) ضرورة العمل بصورة أقوى من أجل تجسيد مبدأ "الريادة العالمية للشركات" بحيث تعتبر الشركات المحلية قوية عالمياً و لكن بجذور ضاربة داخل الصين with roots in China[1].

تستمد هذه الضرورة أهميتها من عوامل متعددة من بينها أن تحقيق الريادة على صعيد عالمى فى صناعة الشرائح الدقيقة بالذات ، يؤدى إلى ارتفاع قياسّى فى معدلات الربحية بينما قد يحقق المنافسون الأقل قوة خسارة صافية . والشركات الرائدة الرابحة لا تحصر سوقها فى موقع جغرافى واحد، وإنما تعمل على نطاق عالمى حقاً. ولذا تتطلع الصناعة الصينية -أو ينبغى أن تتطلع- إلى أن تأخذ موقع شركة واحدة على الأقل من بين الشركتين الأكبر عالمياً.

(2) تطوير القدرات الصينية خارج الحدود الوطنية للبلاد ، من خلال إقامة مراكز عالمية للإدارة والمبيعات وخدمة العملاء فى الخارج ، والاستفادة إلى أقصى حدّ من عمليات (الاستحواذ والإندماج) مع الشركات الأجنبية لامتصاص خبراتها التنظيمية والإدارية والتسويقية .

(3) اجتذاب وتجنيد المواهب العالمية (وأكثرها ندرة) من أصول صينية وأجنبية ، بل واصطيادها ، اعتماداً على تطوير قدرات "إدارة المواهب" Talent management وخاصة فى مجالات متقدمة مثل "بناء معمار الأجهزة" وإدارة الأعمال فى الشركات الكبيرة، و التطبيقات الحاسوبية السحابية وغيرها.

وتشتّد أهمية النقطتين 2 ، 3 من أن الشطر الأكبر، و الأكثر خبرة، من المواهب المشتغلة فى مجال أشباه الموصْلات والدوائر المتكاملة والالكترونيات الدقيقة ، توجد فى مناطق أخرى خارج الصين بل وخارج الاقليم الآسيوي.

(4) تبنّى عقلية الريادة التكنولوجية : الملاحظ أن الشركات الصينية العاملة فى مجال "أشباه الموصْلات" ما زالت تعمل بصورة عامة فى إطار التكنولوجيات أو المتقادمة نسبياً، كما أشرنا سابقاً، مع استثناءات مثل شركة (هاى سيليكون Hi Hisilicon) التى تصنّع شرائح دقيقة بنفس المستوى التكنولوجى تقريباً للشركات الأجنبية الرائدة عالمياً فى السوق .

(5) اجتذاب ما يطلق عليه "رأس المال المخاطر" أو "رأسمال المخاطرة". واليوم يطلق على رأس المال المذكور "رأس المال المثابر" Patient capital القادر على اللعب على

[1] Ibid.

عنصر الزمن لتوفير المتطلبات اللازمة من جانب شركات "أشباه الموصْلات" كما تفعل الشركات الدولية الرائدة على الصعيد التنافسىّ.

(6) ضرورة إحداث التحول للصناعة الصينية فى أشباه الموصّلات والدوائر المتكاملة ، من صناعة العنصر "الصلب" المتعلق بالأجهزة إلى العنصر "الناعم" المتعلق بالنشاط الخدمى ، البحثى والعلمى ، أى الانتقال إلى (ما وراء عالم السيليكون Beyond Silicon) من خلال تعزيز الاستثمار فى مجالات جديدة من قبيل تطوير البرمجيات وإدارة النظم الأيكولوجية وبيع الحلول الالكترونية وما يسمى "إنترنت الأشياء" ويقصد به (التحكم الشبكى للأجهزة المتعددة فى موقع واحد للاستخدامات المنزلية والمهنية والصناعية) .

النقاط الستة السابقة تتصل بضرورات مرحلة التحول فى الصناعة الصينية عموماً ، وصناعة أشباه الموصّلات خصوصاً. وهناك نقاط أخرى أسبق وأعم، تتعلق بضرورات التحول على مستوى الاقتصاد الكلى فى الصين بشكل عام .

(1) مواصلة التحول الهيكلى للاقتصاد الصينى، وفق الموجه العالمية المتقدمة، عن طريق زيادة النصيب النسبى للقطاع الخدمى المتطور من الناتج المحلى الإجمالى، بالمقارنة مع الصناعة التحويلية، ودع عنك الأنشطة الأولية من الزراعة والتعدين . وهذا هو التوجه الأساسى للخطة الخمسية الثالثة عشر فى الصين (2016–2020) .

(2) مواجهة مصاعب التحول الهيكلى التى لابد منها : "وظائف أقل ، دخول متذبذبة ، وربما "ثقة أضعف" [1] Fewer Jobs, flatter incomes and potentially less confidence

ومن أهم المسائل المتعلقة بهذا التحدى المركب ، مواجهة ظاهرة البطالة الهيكلية والتكنولوجية المستجدة . يشير الخبراء فى الحالة الصينية إلى أهمية مواجهة التبطل الذى تعانى منه العمالة فى القطاعات المضمحلّة هيكلياً فيما يسمى بالصناعات الغاربة التى تواجه منافسة (قاتلة) من الصناعات البازغة. ومن أمثلة الصناعات المضمحلة – فى الصين – الصلب والمنسوجات والملابس الجاهزة؛ و تصل الظاهرة أقصاها فى حالة قطاعات مثل الإنشاءات التى فقدت خمسة عشر مليون وظيفة خلال السنة الأخيرة فقط (2015) وخسر قطاع التعدين عدة ملايين أخرى . يضاعف من أهمية ظاهرة التبطل من هذا النوع ، طبيعة الفنون الإنتاجية الجديدة كثيفة العلم والتكنولوجيا ، خفيفة عنصر العمل ، والتى تحل محل الصناعات المضمحلة ، وتقوم بعملية "إزاحة" للعمل كما في حالة الخدمات المالية وسلاسل تجارة التجزئة .

[1] Ibid .

(3) رفع مستوى "نوعية العمل" من حيث العنصر المعرفى والمهارى والتدريبى ، وبالتالى زيادة إنتاجية العمل– وفق توجه الخطة الخمسية الثالثة عشر– من خلال تحديث منظومة التعليم والتدريب المهنى والتلمذة الصناعية لإعادة التزويد بالمهارات Re skilling ورفع مستوى مخرجات المنظومة التعليمية – التدريبية . ويذكر بعض الخبراء هنا أن النظام التعليمى فى الصين أقل من المستوى اللازم لأداء مهمة تخريج العمالة المطلوبة للاقتصاد الخدمى الجديد ، كما أن المنظومة التدريبية بوضعها الراهن غير قادرة على مواكبة التحول الهيكلى ولو من خلال "التدريب التحويلى" الذى يعيد تأهيل العمالة المهاجرة من الريف وبعض خريجى الجامعات .

(4) مواجهة ظاهرة التفاوت بين الأقاليم داخل المعمور الصينى الواسع، حيث يتركز الحراك الاجتماعى على مؤشر الطبقة المتوسطة ، مع تهميش نسبى للعاملين فى الأنشطة الزراعية والريفية أو (الفلاحين) ، بل وفى عديد من المناطق المحيطة بمدينة "بكين الكبرى" مثلاً ، حيث يغلفها الحرمان النسبى ، وخاصة مع إنشاء عدد من "المدن الجديدة" التى تحولت إلى مجرد توابع مزدحمة بالسكان ، بلا وظائف كافية ، وكما يعبر البعض : تجمعات سكنية خامدة. ويشير خبراء هنا بإصبع الانتقاد المرّ إلى العاصمة بكين (المحظوظة) إذ لديها الأراضى وملايين الموظفين المدنيين ، بينما مدن أخرى (تتدب حظها و تنعي من بناها) تبحث عن أرض لممارسة النشاط ، ولاتجد... [1] !

هذه تحديات تقارب التهديدات، على طريق الشوك المحيط بمرحلة الانتقال الصعبة والمؤلمة فى "جمهورية الصين الشعبية"، على مستوى الاقتصاد الكلى عامة، وعلى مستوى الصناعة خاصة، وصناعة أشباه الموصّلات والإلكترونيات بصفة أخص.

ويحدو الأمل المسئولين السياسيين وقادة الأعمال فى الصين لمواجهة المصاعب ، انطلاقاً من "نقاط القوة" الكفيلة بالتغلب على "نقاط الضعف"، استناداً إلى ما تمتع به الصين من ميزات، في مقدمتها اتساع السوق المحلية، والانخفاض النسبى المقارن لنفقات الإنتاج، والانتشار الواسع للمهارات، مع وجود ملحوظ للمبتكرين الناجحين فى قطاعات عديدة[2].

[1] Ibid .
[2] Ibid .

2-4 لمحات عن تجارب غربية فى الذكاء الاقتصادى وماذا عن الدول العربية ؟[1]

2-4-1 المانيا – الولايات المتحدة – فرنسا

ألمانيا

المنظومة الألمانية للذكاء الاقتصادى ترتد جذورها إلى القرن التاسع عشر فى عهد المستشار الألمانى بسمارك.

وتستند كفاءة المنظومة على إدراك جماعى قويّ للمصلحة القومية الألمانية ، وتتجسد فى عملية تنسيقية قوية بين الشركاء الاجتماعيين من أجل تحقيق أهداف اقتصادية محددة .

وفى ضوء ما سبق نجد أن عملية صنع القرار تتم فى إطار دائرة ضيقة نسبياً يدعمها نظام معقد لتدفق المعلومات من قبل فاعلين متعددين : الأفراد من أصل ألمانى فى دول العالم الأخرى ، نقابات العمال ، الشركات التجارية والصناعية ...وغيرها .

الولايات المتحدة

بالمقارنة مع ألمانيا فإن المنظومة الأمريكية تعتبر أحدث زمنياً . وبرغم قوتها ، إلا أنها حتى وقت قريب كانت تتسم بافتقاد الكفاءة الجماعية ، نظراً لغياب الترابط المنسجم بين الدولة والمشروعات الخاصة. وقد أدى الإدراك المتزايد لدى صناع القرار بتآكل تنافسية الولايات المتحدة على الصعيد الدولى فى آخر الثمانينات ، إلى بعث الاهتمام بضرورة رفع مستوى تنافسية البلاد منذئذ من خلال خلق منظومة للاستعلام الاقتصادى ، وبدأ اهتمام قوى بسياسة الأمن الاقتصادى ، كما تم توجيه السياسة الاقتصادية العامة لخدمة المشروعات الخاصة بدرجة أكبر مما سبق .

وقد وضعت هذه الاستراتيجية موضع التطبيق حينما أنشأت إدارة الرئيس كلينتون "المجلس الاقتصادى الوطنى" National Economic Council في مطلع التسعينات بهدف تقديم المشورة للرئيس الأمريكى بشأن قضايا الأمن الاقتصادى ، لحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية فى الداخل والخارج . و تم توظيف الإرادة السياسية للحكومة (عبر الديبلوماسية الاقتصادية وغيرها) من أجل دعم الشركات الأمريكية الخاصة . ودشّنت استراتيجية وطنية للصادرات فى عام 1993 ، متضمنة نظاماً مترابطاً لإتاحة المعلومات للمؤسسات عبر شبكة منسقة من الشركات والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية . أما فى مجال التكنولوجيا فقد أنشىء المكتب الرئاسى للعلم والتكنولوجيا ، بهدف استعادة الريادة التكنولوجية كأحد الركائز الأساسية للأمن القومى

فرنسا

[1] أخذنا المعلومات الواردة هنا مكن المرجع التالي:

Clere, Philip, "Economic Intelligences", op. cit.

تعتبر فرنسا أول دولة رفعت الذكاء الاقتصادى إلى مرتبة عالية من الأولوية القومية ، وخاصة بعد نشر مجموعة الدراسات التى أعدتها مجموعة الخبراء العاملة لدى الإدارة العامة للخطة بين 1992 و 1994 حول موضوع (الذكاء الاقتصادى و استراتيجية الشركات) Economic Intelligence and Corporate Strategy .

وقد أقرت السلطات المسئولة عام 1995 تشريعاً يقضى بتشكيل اللجنة المعنية بالتنافسية والأمن الاقتصادى ، لتحتل موقع القلب فى منظومة الذكاء الاقتصادى الفرنسية . و ترأّس هذه اللجنة فى البداية رئيس الوزراء ، ثم فوض رئاستها إلى وزير الشئون الاقتصادية والمالية ، وتتكون من سبعة أعضاء يمثلون مجالات الصناعة والتمويل والبحث ، ويتولى أمانتها السكرتارية العامة للأمن القومى . ووظيفة اللجنة تزويد رئيس الوزراء بالمشورة حول قضايا التنافسية والأمن الاقتصادى ، وكيفية تصميم وتطبيق السياسة التى ينبغى اتباعها فى هذا المجال بواسطة الأجهزة العامة للدولة .

ويؤكد قانون إنشاء اللجنة أهمية المعلومات باعتبارها (مادة أولية استراتيجية) Strategic Raw Material بما يعكس تصميم الدولة الفرنسية على تعبئة كل الطاقات حول مواجهة التحدى الكبير للذكاء والاستعلام الاقتصادى .

هذا وقد استفاد الاتحاد الأوروبى من الخبرة الفرنسية وجعل من الذكاء الاقتصادى عاملاً رئيسياً فى سياسة التنافسية الصناعية ، ورافعة من روافع العمل من أجل إعادة بناء توازن لقوى الاقتصاد العالمى. و أنشأ الاتحاد الأوروبى – بالاستفادة من الخبرة الفرنسية– فى مارس 1995 "المجموعة الاستشارية للتنافسية" لتنسيق أعمال مختلف هيئات الاتحاد فى هذا المجال .

2-4-2 ماذا عن الدول العربية؟

وجد اهتمام في عدد قليل من الدول العربية بإدارة المعلومات والمعرفة على المستوى الجزئي والكلي في إطار اكتساب القدرة التنافسية، دون أن تسمي ما تقوم به بمسمى "الذكاء الاقتصادي" أو حتى "الاستعلام الاقتصادي" أو نحوه.

ونشير هنا إلى تجارب عملية رائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة (التي تستحق دراسة مفصلة متعددة التخصصات)، و الأردن مثلا. وكذلك الحال في مصر، في بعض اللحظات و قليل من المجالات، وإن غلب الطابع السلبي على محصلة المجهودات في نهاية الأمر، كما سيرد.

وأما في الجزائر، فقد وقع اهتمام أكاديمي ملحوظ في عدد من الجامعات الجزائرية، مع استخدام صريح لمصطلح "الذكاء الاقتصادي". ووصل هذا الاهتمام الجامعي إلى حدود الأعمال او

الدراسات التحضيرية لطلاب الدراسات العليا. ولكن لانظن أن هناك عملا تطبيقيا منسقا، على المستوى الجزئي أو الكلي، يكافيء ذلك الاهتمام[1].

2-5 آفاق جديدة في الممارسة الدولية للذكاء الاقتصادى

2-5-1 الذكاء الاقتصادى علي مستوى المؤسسة او الشركة

تعتبر ممارسة الذكاء الاستراتيجي آلية مهمة لمنظمات ومؤسسات الأعمال من أجل دعم وتعزيز قدرتها التنافسية ، اعتماداً علي الإحاطة المعلوماتية والمعرفية بمكونات البيئة الداخلية والبيئية الخارجية لنشاط المؤسسة ، والتعامل الأدائي المناسب معها . [1]

وتمثل ادارة المعلومات والمعرفة آلية مناسبة لخلق ودعم الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال ، وهي إما ان تتيح فرصة، أو تمثل تهديداً. فإن كانت فرصة فيجب استغلالها علي الوجه الأكثر كفاءة من أجل تعظيم العائد المالي والاقتصادى المتولد من نشاط الوحدة محل الدراسة ، وان كانت تمثل تهديداً فإن الأمر يتطلب إما تجنب التهديد ، وإما التكيف معه[2] سلباً وإيجاباً بدءً من المواءمة والتعايش مع التهديد، مروراً بالعمل على تقليل الآثار السلبية الناجمة، ثم انتهاء بتحويل التحدى الكامن في التهديد الى فرصة من جديد .

تجدر الاشارة الى أنه في إطار بيئة الأعمال المتجددة ، على وقع ما يسمي " الثورة الصناعية الرابعة " التى نشهد علاماتها الأولية في الوقت الراهن، وخاصة من حيث "الرقمنة" وتطبيقاتها في عالم الأعمال، لم تعد ممارسة الذكاء الاستراتيجي والاقتصادى مقصورة علي المفهوم المذكور آنفاً، وإنما أصبحت تتمثل في أشكال جديدة ، تشهد عليها خبرات دولية متنوعة، كما سنرى.

---

[1] انظر في أعمال طلبة الدراسات العليا ببعض الجامعات الجزائرية مثلا: فيلالي، أسماء، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية- رويبة)، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2013.

[2] إلياس، العيدانى، العيدانى و حمزة، ضويفى، "الذكاء الاستراتيجي كآلية لدعم وتعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال المعاصرة" ، مداخلة مقدمة الي الملتقي الدولي الرابع للمركز الجامعى يتسيمسلت، الجزائر، بدون تاريخ، ص ص 3-15

وانظر أيضا : عبد الرحمن، بن عنتر، " دور الدولة في تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة الي : المؤتمر العربي الخامس للمعلومات والشبكات ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين الرباط ، المغرب ، 20-22 ديسمبر 2011 .

2-5-2" إنترنت الأشياء " : الفرصة والتحدى

تعرف " مؤسسة ماكينزى " إنترنت الأشياء علي النحو الآتي : (هو الشبكة التى تضم أجهزة ذكية مختلفة مزودة بأجهزة استشعار قادرة علي التواصل مع بعضها البعض أو مع " السحابة " الكومبيوترية ، بدون تدخل بشرى)[1] .

وفي قول آخر– حسب نفس المرجع– إن إنترنت الأشياء ينصرف الي الشبكة المكونة من عدة أشياء متواصلة فيما بينها عن طريق الحاسبات الشخصية أو الحاسبات اللوحية أو الهواتف الذكية[2] .

وفي تعريف لأحد الخبراء المصريين المشتغلين في تكنولوجيا الجزئيات الصغرى –أو المصغرات– (النانو) يقول ما يلي : (إنترنت الأشياء هو الجيل الجديد من الإنترنت الذي يتيح التفاهم بين الأجهزة المترابطة مع بعضها البعض– وما يميز إنترنت الأشياء أنه يتيح للشخص التحكم ومتابعة أى (شيء) عن بعد ، إضافة الي قدرة الأجهزة الذكية على أداء كثير من المهام دون أى تدخل بشرى. و إن من تطبيقات انترنت الأشياء التى تتيح للإنسان التحكم بشكل سهل وفعال بالأشياء من حوله ، ان يستطيع المستخدم مثلاً معرفة محتويات الثلاجة المنزلية أو تشغيل جهاز التكييف ولمبات الاضاءة عن بعد من خلال هاتفة الذكى ، كما يمكن للسيارة التعرف علي الأرصفة الأرضية وإشارات الطرق، و اتخاذ قرارات بالسير أو الاصطفاف دون تدخل السائق. وتعتمد جميع هذه التطبيقات علي أربع خطوات: أولها وجود حساسات (أو مستشعرات) يتم وضعها علي الشرائح الالكترونية الدقيقة ، ثم أداة توصيل بين الأجهزة من خلال شبكة الانترنت ، ثم المعالجة الإلكترونية ، وأخيراً : التحكم[3] .

هذا، و يمثل " انترنت الأشياء " نوعاً من التحدى والفرصة لشركات أشباه المواصلات. فهو يمثل التحدى من حيث كون هذه الشركات يقوم نشاطها الأساسي ، بصورة عامة ، حتى الآن على مادة " السيليكون" بينما ان الشرائح السيليكونية الدقيقة لا تمثل سوى جزء صغير من سلسلة القيمة لتكنولوجيا إنترنت الأشياء. و أما أنه يمثل فرصة (مشروطة علي كل حال) فذلك لأن الشركات المعنية يمكنها أن تحقق المزيد من الإيرادات إن هي عملت على أساس أن خلق القيمة ينبع ، ليس فقط من العنصر الصلب أو " الأجهزة "، ولكن أيضا من العنصر الناعم أو البرمجيات وخدمات التكامل المنظومى والأمان.

---

[1] Bauer. Harold , Patel ,Mark and veira ,Jan, "Internet of things : Opportunities and challenges for Semiconductor Companies", Mckensey Corporation, October 2015 P.1

[2] Ibid.

[3] Ibid.

فهل تستطيع شركات أشباه المواصلات أن تواجه التحدى وتغتنم الفرصة ، في وجه منافسة قوية من الشركات (الأخرى) التى تمثل لاعبين أساسيين في (الهاى تك) الحديث، مثل شركات البرمجيات والشركات العاملة في مجال "البيانات الكبيرة" Big Data " والتطبيقات السحابية ؟. وبالجملة، تستطيع شركات أشباه الموصلات أن تعتمد في المنافسة مع المنشآت المستحدثة في تكنولوجيا " الأشياء " إن هي خططت للفوز في معركة (الذكاء الاقتصادى) عن طريق التحول من شركات موردة للمكونات البيئية Companies Suppliers الي شركات مزودة للحلول Solution Providers [1] فإن استطاعت ذلك فإنها يمكن أن تلعب دوراً كبيراً مع اللاعبين الآخرين في سوق واعد يبلغ عدد الأجهزة الموصولة فيه – عبر الإنترنت – الي أكثر من عشرة ملايين جهاز على امتداد المعمورة – حسب الموقف فى آخر عام 2015 ومطلع 2016 [2].

2-5-3 الرقمية في عالم الأعمال

أصبحت " الرقمية " على مستوى المؤسسة أو الشركة بمثابة آلية أساسية في معركة المنافسة والتنافسية وبناء المزايا النسبية المكتسبة من صنع الإنسان . وتحاول المؤسسات والشركات ، كل منها ، ان تكون أكثر رقمية من غيرها. فماذا تعنى الرقمية في الحقيقة ..؟[3].

يتراوح معنى الرقمية في عالم الأعمال بين المفهوم الواسع الذي يعتبرها طريقة جديدة تماماً في أداء الأنشطة الاقتصادية على اختلافها ، والمفهوم الضيق الذي يعتبرها طريقة جديدة للتواصل مع المستهلك .

واذا نظرنا اليها بالمعنى الواسع فإن الرقمية تنصرف الى عملية خلق مجمعات للقيمة value Pools عبر سلاسل متكاملة ، سواء في الأنشطة القائمة بالفعل أو في أنشطة مستحدثة. وتقدم تطبيقات إنترنت الأشياء أمثلة واضحة علي الأنشطة المستحدثة الهادفة الى تعظيم مجمّع القيمة للشركات من خلال فتح حدود جديدة للأداء في مختلف المجالات ، اعتماداً على مستوى غير مسبوق لدقة البيانات ، ابتداء من صناعة السيارات وانتهاءُ بخدمات "الإمداد والتموين " اللوجيستية. و يشكل استخدام " قرون الاستشعار الحساسة " والبيانات الكبيرة و المعالجات الآلية أدوات مهمة في الممارسة الرقمية للأعمال .

أما بالمعنى الضيق فإن الرقمية تمثل تغييراً جوهرياً في طرق التواصل بين المنتجين والموزعين والمستهلكين ، من أجل تحقيق تطلعات المستهلك بصورة أفضل ، ومرافقته عبر رحلته التسويقية بكل خطواتها من أجل إتمام ناجح لعملية البيع.

---

[1] Bauer. Harold, et . al , op,cit , pp . 2-7

[2] المرجع السابق وانظر أيضا " التقرير (الثورة القادمة ...) مرجع سابق . وأيضا:

[3] What Digital Really Means , Mckensey & Company , July 2015 .

2-6 خلاصات من التجارب الدولية للذكاء الاقتصادى

طريقتان مستخلصتان من التجارب الدولية فى "الذكاء العملى" على المستويين الكلى ودون الكلى (القطاعى والجزئى) :

2-6-1 الطريقة التطورية Evolutionary : أى السير بصفة منتظمة على المسار المتعلق ببناء قدرات الذكاء العملى ، لاسيما فى الميدان الاقتصادى ، ومن وجهة النظر الاستراتيجية، و خاصة فى المجال التكنولوجى (= الذكاء الاقتصادى والاستراتيجى والتكنولوجى) .
تنطبق هذه الطريقة على الدول المتقدمة اقتصاديا فى العالم ، وبصفة محددة: الولايات المتحدة وكندا ودول غرب وشمال أوروبا واليابان، وتتمثل فى العمل الإصلاحى أو التدرجى، نظراً لأنها دول حققت التنمية الاقتصادية منذ زمن طويل ، وتواجه فقط مشكلات "النمو المستدام" .

2-6-2 الطريقة "الطفرية" أو "الراديكالية" حيث يتم تطبيقها فى شكل قفزات نوعية سريعة ، وهذا ما تم بصفة خاصة فى تجارب الصعود الآسيوى.
نشير فى الحالة الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد دائرتين فى فى المجال الاستراتيجى :
أولا : الدائرة الكلية، و لها تطبيقان :
(1) العملية القرارية Decision process ، ويتمثل الذكاء الاستراتيجى هنا فى الصيغة التى يمكن التعبير عنها بما يلى (العمل على استدامة دورة حياة المعرفة) Sustaining knowledge life-cycle
وبداية نشير إلى أن دورة حياة المعرفة تتم على ثلاث حلقات [1]:
أ- إنتاج المعرفة: و هذا يتطلب التخطيط لتوسيع وتعميق الوعاء المعرفي لمراكز البحث والجامعات و (الأكاديميا) عموما، والجمعيات الأهلية ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.
ب- تداول المعرفة، وهذا يشمل النقل transmission والبث dissemination والتبادل exchange والتداول circulation للمعارف .
ج- استخدام المعرفة فى المجالات الإنتاجية ، وصولاً فى النهاية إلى إحداث التحول الهيكلى للاقتصاد باتجاه غلبة القطاع الصناعى – الخدمى – التكنولوجى.
بالتطبيق على العملية القرارية فى الولايات المتحدة على المستوى الكلى (مستوى الدولة ككل) يتم تطبيق الحلقات التالية:

[1] See : ESCWA, knowledge Management, Methodology, An Empirical Approach in core sectors in ESCWA member countries, United Nations, New York , 2003 .

(أ) تفعيل عملية البحث فيما يمكن أن نطلق عليه think tanking أى تحويل مراكز التفكير إلى أجهزة فعالة فى بداية دورة حياة المعرفة ، وتحويلها إلى (مصانع) فعلية لإنتاج المعرفة من واقع المعلومات التى تحصل عليها تلك المراكز من أجهزة جمع وتحليل المعلومات وخاصة الاستخبارات.

(ب) تفعيل عملية "صنع القرار" Decision Making من خلال الأجهزة الاستشارية داخل مختلف المؤسسات ا فى الحكومة والشركات والمجتمع المعرفى .

(ج) عملية اتخاذ القرار Decision taking

يقوم عليها المسئولون على الخط التسلسلى للإدارة.

يطبق هذا التسلسل "لدورة حياة" الذكاء الاستراتيجى على أعمال الحكومة والشركات والمنظمات السياسية والنقابية والتعاونية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) استراتيجية المنافسة بمعنى Rivalry حيث قامت الولايات المتحدة بتطبيق استراتيجية محاصرة الخصوم Adversaries containment فى مجال الأعمال ، حتى لو كانوا حلفاء فى المجالين السياسى والعسكرى.

ويتم هذا بأسلوب يمكن تسميته (قلب المائدة) على المنافسين بواسطة "إدارة المعلومات" فى المقام الأول ، مقابل استخدام آلية "إدارة المعرفة" فى مجال العملية القرارية كما أشرنا آنفاً .

تتم إدارة المعلومات كآلية للمنافسة و (قهر) الخصوم التجاريين عن طريق جمع كل ما يمكن من بيانات وتنظيمها فى شكل معلومات ، عن طريق الوسائل (البيضاء) وخاصة (فرق البحث المشترك) مع الباحثين والعلماء من الدولة المنافسة ، وبالتالى معرفة نقاط القوة والضعف، والاستفادة من بحث نقاط القوة و استعارتها وتضخيم نقاط الضعف وتحويلها إلى ثغرات كلما أمكن ذلك.

ونشير إلى نقطة بالغة الأهمية هنا، و هي أن الطريقة "التطورية" يتم التخلى عنها فى لحظات التحول أو الانتقال الأساسى. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة نلاحظ التخلى عن تلك الطريقة والعدول عنها إلى الطريقة "القفزية" أو الراديكالية فى مثالين:

- أولهما حدث فى نهاية الثمانينات وفى عقد التسعينات من القرن المنصرم (خلال إدارة الرئيس كلينتون) ، حينما تنبهت الولايات المتحدة إلى ضرورة تحقيق السبق على اليابان ، وتجاوز أوروبا كليا ، فى المجال العلمى والمعلوماتى والمعرفى والتكنولوجى ، باعتباره البعد الأساسى لبناء قدرة تنافسية على المستويين : الكلى (من خلال بناء قدرة تنافسية /وطنية) وعلى المستوى القطاعى والجزئى عن طريق رفع تنافسية المنتجات. وباختصار ، لقد تم العمل عل تجسيد المنافسة

Rivalry من خلال التنافس والتنافسية Competitiveness [1]فهنا تخلت الولايات المتحدة عن الهدوء والحذر ، واتسمت سياستها التنافسية بالطريقة التى يمكن وضعها بالعدوانية أو الهجومية . ويعتبر هذا الموقف الأمريكي تجاه اليابان فى التسعينات امتداداً للسياسة "الحمائية" التى اتبعتها تجاه الدول الآسيوية حديثة التصنيع عموماً ، فى الثمانينات ، للحد من صادرات هذه الدول إليها ولو جزئياً . ومن بعد ذلك رأت أن من الأنسب إحداث تحول عالمى –بما فيه آسيوى – نحو إقامة (سوق حرة عالمية) تلعب فيها السوق الرأسمالية الدولية بقيادة الولايات المتحدة الدور المركزى، و هو ما تم من خلال عقد الاتفاقات المسماة باتفاقات أوروجواى وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1993 .

أما المثال الثانى لتطبيق الطريقة الراديكالية أو الطفرية فهى معالجة الأزمة المالية لعام 2008 من خلال سياسة "التيسير الكمى" التى اتبعتها إدارة أوباما (الجديدة فى ذلك الوقت) عبر تدخل الدولة بإتاحة السيولة النقدية للشركات والمؤسسات المتعثرة فى غمار أزمة الرهون العقارية المعروفة ، على عكس سياسة أوروبا الغربية والدول المحورية فى منطقة (اليورو) بما فيها فرنسا وألمانيا ، ودع عنك الدول المأزومة كاليونان وإلى حد ما أسبانيا وأيرلندا ، والقائمة على ضغط النفقات الاجتماعية للفئات محدودة الدخل ، والتوسع المفرط فى الدين العام من مقرضين أجانب (من ألمانيا فى حالة اليونان) .

ثانيا : الدائرة الجزئية، وقد اتبعت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية هنا أسلوب محدداً لممارسة الذكاء الاقتصادى والاستراتيجى وفق المدخل التطورى ، وهو "التخطيط الاستراتيجى" للشركات بما هو معروف من آليات وأدوات فى مجال الأعمال.

مما سبق يمكن القول إن أبرز المواقع لتطبيقات الذكاء الاقتصادى "الطفرى" في العالم هى الدول الآسيوية الناهضة فى غمار تجاربها التنموية السريعة وفق كل من النموذج اليابانى (في الجيل الأول من مجموعة "البلاد حديثة التصنيع" وخاصة كوريا الجنوبية وتايوان[2]) و النموذج الصينى

---

[1] أنظر :

- عيسى، محمد عبد الشفيع، "القدرة التنافسية من منظور التطور التكنولوجى مع تركيز خاص على الاستراتيجية الصناعية"، فى دورية: مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، يوليو – اكتوبر 2000 ، العدد 459–460، ص ص 129–172.
- لنفس المؤلف : القدرة التنافسية كمدخل للتخطيط التنموى (مع دراسة حالة) فى : مصر المعاصرة ، أكتوبر 2006 ، العدد 484.

[2] عن تجربة كوريا الجنوبية، أنظر:

- Suh, Joonghae and Derek H.C. chen, "a knowledge Economy, Evolutionary Process and Lessons Learned", WBI Development Studies & Korea Development Institute, 2007, pp.17-24 .

(فى الجيل الثانى .. وخاصة ماليزيا وأندونيسيا). أما الدول المتقدمة فإنها لم تمارس الذكاء الاقتصادى بالطريقة "الطفرية" نظراً لأنها حققت التنمية في الماضي، وتسير بالفعل الآن على طريق النمو المستدام بقوة الدفع الذاتية دون حاجة ملحة لتطبيق آليات الذكاء الاقتصادى بالطريقة الطفرية بشكل عام ، إلا فى مجالات بعينها مثل التسويق ، ونشاط أسواق المال .

أما لماذا ظهرت أدبيات الذكاء الاقتصادى فى الدول المتقدمة أولا، وخاصة فرنسا ، فإن ذلك ربما يعود –في المقام الأول– لعمق اتصال الثقافة الفرنسية بمشكلات البلاد الآخذة فى النمو .

ومن هنا وجدنا أن فرنسا بالذات قد شهدت أيضا–في الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات– انتعاش أدبيات مدرسة "التبادل غير المتكافئ" (وخاصة من خلال أعمال إيما نويل أريجى و سمير أمين ...وآخرين)، وكذلك أدبيات مدرسة "التبعية" التى انتشرت فى العالم اللاتينى خاصة أمريكا الجنوبية ، وبصفة أخص فى الأرجنتين والبرازيل وشيلى .

إنما شهدت الدول المتقدمة انتعاشاً لأدبيات التخطيط الاستراتيجى وتقديم ما يمكن تسميته الذكاء الاستراتيجى ، وهو ما نجده فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما رأينا ، ونجده – بالنظر إلى الدول الأوروبية – وألمانيا بالذات وخاصة مع التوسع التصديرى منذ أوائل القرن الجديد.

2-7 التجربة المصرية نموذج من الماضي، و بدائل للمستقبل

يمكن القول إن القلب النابض للذكاء الاقتصادى هو إدارة المعلومات والمعرفة لتحقيق أهداف استراتيجية محددة، على المستويين الجزئي والكلي، لاسيما في الميدان العلمي والتكنولوجي. بعبارة أخرى، إن مركز الاهتمام في "الذكاء الاقتصادي" هو ما يمكن التعبير عنه بالاستعلام، في معناه العريض، أي الاستعلام الاستراتيجى Strategies Inelegance و الاستعلام الاقتصادى Economic intelligence و الاستعلام التنافسى Competitive Intelligence

إنها إذن المعلومات ... المعلومات ...! و هي من بعد ذلك: المعرفة في "عصر المعرفة".

وفى عصر المعلومات (والمعرفة) ، ليس المهم تجميع المعلومات فى حد ذاتها ، ولكن تحليلها ثم استخدامها.

وهناك نوعان من التحليل ونوعان من الاستخدام .

نوعان من التحليل :

- –التحليل المنظم أو المنهجي
- التحليل العفوى أو الفوضوى

ونوعان من الاستخدام :

- الاستخدام السلبى
- الاستخدام الإيجابى

فى مراحل انحدار المجتمعات يشيع التحليل والاستخدام العفوى السلبى ، كأداة من أدوات إحداث التحلل المجتمعى أو التفكك العام. أما فى مراحل النهوض Rise – up فيشيع التحليل المنظم والاستخدام الإيجابى .

وفى مصر بعد ثورة يناير دخل المجتمع مرحلة أزمة ، بدأت بعد تفجر ثورة 25يناير 2011مباشرة ، ثم بلغت الذروة أثناء فترة 6/30 / 2012 – 2013/6/30 و دخلت مصر بعدها "مرحلة النقاهة".

بعد النقاهة يحدث إما التعافى Recovery ، وإما الانتكاس Relapse . و نحن الآن فى لحظة النقاهة ، و لم نستطع الخروج منها حتى الآن، لأن النخبة العلمية والتكنولوجية غير قادرة على العثور على نقطة الابتداء ، التى تباشر بعدها عملية النهوض التدريجى ، والا فالبديل هو الانتكاس تمهيداً للغرق فى بحر الأزمة، مثلما حدث في سوريا وليبيا واليمن والعراق .

وفيما يلي نتناول نموذجا (سالبا) للذكاء الاقتصادي فيما قبل 25 يناير 2011، ثم نعرض لبعض البدائل المطروحة لتحقيق التطور العلمي والتكنولوجي كهدف محدد لم يهمه أمر "الذكاء الاقتصادي" بمعناه الصحيح في الأجل الطويل.

2-7-1 نموذج للخبرة السلبية من الماضي(عملية وضع و تنفيذ الخطط العلمية والتكنولوجية خلال عقد التسعينات (1990-2000)[1]

منذ مطلع التسعينيات دخلت عملية صنع السياسة العلمية والتكنولوجية فى مصر مرحلة جديدة.

فى عام 1991 انهار الاتحاد السوفيتى، ووقعت حرب الخليج الثانية، ووقعت مصر الاتفاق مع صندوق النقد الدولى حول برنامج التثبيت و "التكيف الهيكلى". في تلك اللحظة أطلق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (جورج بوش) صيحة "النظام الدولى الجديد" فكان هذا إيذانا بعصر جديد، عصر يشهد عكس اتجاه الدورة السائد، يمثل النقيض المباشر لدعوة "النظام الاقتصادى العالمى الجديد" في السبعينيات وحتى منتصف الثمانينات، والتي كانت دعوة "عالم – ثالثية التمركز" إذا صح هذا التعبير، بينما دعوة بوش" أمريكية التمركز" بكل تأكيد. ومن حول أمريكا كافة المنظمات الدولية، وفى قلبها منظومة الأمم المتحدة الكبرى بما فيها مؤسسات بريتون وودز: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. هنا توقف الحديث عن التبعية والتبعية التكنولوجية تماما،

[1] عيسى، محمدعبد الشفيع، "التفكير التكنولوجي العربي"، دراسة نوعية مقدمة إلى مشروع "وضع استراتيجيات بحوث ودراسات التكنولوجيات الجديدة والبازغة في مجالات ذات أولوية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003.

وخبت نبرة الحديث النقدى عن الشركات عابرة الجنسيات، وإنما ارتفعت صيحة أو صرعة العولمة كبديل لصيحة أو ربما "صرعة" التبعية.

ومع استنفاد كامل قوة الدفع لشعار التبعية وبناء القدرة الوطنية للعلم والتكنولوجي، ابتعد المثقفون صانعو السياسات السابقون من طراز أسامه الخولى، وإبراهيم حلمى عبد الرحمن، وإبراهيم بدران، ومساعدوهم من أمثال عصام الدين جلال، وبهاء الدين فايز، وأطل البيروقراطيون برؤوسهم من فوق منصات المؤسسات جميعا: تشريعية وتنفيذية وحزبية، واعتاد هؤلاء العزف علي أوتار جديدة للإستراتيجية والسياسات بحيث تحقق غرضين:

1. إبراء الذمة أمام المجتمع العلمى وجماعات المثقفين.
2. الظهور أمام المجتمع بمظهر القوة المتحركة، المواكبة للأحداث المتسارعة في تغيرها عالميا وعربيا ومحليا، والقادرة على "الكلام" فى كل وقت بما يناسب مقتضيات الحال والمقام.

وما بين دافع إبراء الذمة، والنزعة المظهرية، تتالت أعمال تدبيج الوثائق من كل حدب وصوب، ولكن علي دفعتين: الدفعة الأولى يمكن أن نطلق عليها "البيروقراطية الجريئة" فى معظم سنوات عقد التسعينيات. والثانية: "البيروقراطية الحذرة" أو "الحريصة" فى آخر التسعينيات وبداية القرن الجديد.

فأما البيروقراطية الجريئة فقد أخذت تواصل مهمتها في تعبئة بعض صانعى السياسات لوضع الوثائق، ووضع أهدافاً ربما كانت مستحيلة التحقيق ولكن لا بأس. وقد بدأ ذلك بعقد "المؤتمر القومي للتنمية التكنولوجية" عام 1990 ثم وضع وثيقة "السياسة التكنولوجية في ضوء المتغيرات المحلية والدولية" عام 1993 أو ما عرف بوثيقة 1993، بل وتشكلت "لجنة وزارية عليا للبحث العلمي والتكنولوجيا" فى أول مارس 1994 وتلا ذلك وضع وثيقة 1994: الإطار العام للخطة القومية للبحث العلمي والتكنولوجيا– ذلك الإطار الذى استعاد جزئيا، بصورة مكررة، المنهجية النظمية الشكلية، مقسما مهام إطار الخطة إلى قسمين: المدخلات الرئيسية (التمويل – القوى البشرية ...الخ) والبرامج (إنتاج زراعى– موارد طبيعية – طاقة ..الخ). ولا ننسى هنا عقد المؤتمر الذى أشرف عليه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى ديسمبر 1994 حول التكنولوجيا المتقدمة، استئنافا لمؤتمر سبق عقده في ديسمبر 1989 حول مشروع "وادى التكنولوجيا". وكانت ذروة النشاط الجرئ للبيروقراطية المتنسمة لذرى عملية صنع السياسة، وضع وثيقة مايو 1996: "إطار السياسة العلمية والتكنولوجية لجمهورية مصر العربية" ، والتى أقرت بصورة نهائية فى 21 ديسمبر 1996.

من الناحية الإجرائية يلفت النظر أن مشروع الوثيقة المذكور قام بإعداده فريق من الخبراء العرب والأجانب، وذلك بتمويل من البنك الدولى[1] . ويعتبر هذا أمرا طيبا من الزاوية النسبية، بالمقارنة مع جهد آخر أشرف عليه (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، وهو تكليف مكتب استشارى أمريكى بوضع خطة إستراتيجية للتنمية التكنولوجية صدر تقريرها الختامى فى يونيو 1992 مركزا على الصناعات الإلكترونية [2]. أما من الناحية الموضوعية فقد لفت نظرنا أمران:

1– تحديد الهدف الإستراتيجى للسياسة العلمية والتكنولوجية.

وهنا صاغت النخبة البيروقراطية الجريئة في إطار شعار عام رفعته الحكومة حينئذ وهو اللحاق ولو شكليا بـ(النمور الآسيوية) – صاغت الهدف كما يلى: [تقوية القدرات العلمية والتكنولوجية في جمهورية مصر العربية، وحشدها لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة للبلاد وتحويل مصر – فى نطاق الاقتصاد العالمي سريع التغير– بالتدريج إلى المستوى التنموى الذى يماثل في المقارنات الدولية حاليا، البلدان حديثة التصنيع، وذلك بحلول عام 2017 ، وبما يحفظ الخصوصيات الحضارية لمصر] [3]. والحق أن هذا الهدف الإستراتيجى يعني بالنسبة للبيروقراطية السياسية المصرية أمرين هامين:

أ – أن هذه البيروقراطية قد اعترفت بعد محاولات مستمرة فاشلة لوضع استراتيجية وسياسة علمية تكنولوجية طوال ربع قرن بالضبط (1971– 1996) بأن بلاد شرق آسيا الصغيرة والمتوسطة – التى كان أكثرها تقدما وهي كوريا الجنوبية تماثل مصر في المقارنات الدولية عام 1961 تقريبا، أن هذه البلاد قد تقدمت إلى مستوى يستحيل أن تتطلع مصر إلى التماثل معه قبل مرور عشرين سنه (1966– 2017). إن هذا يمثل اعترافا ضمنيا من البيروقراطية السياسية بالهزيمة.

ب– إن وضع الهدف الاستراتيجي المذكور يمثل تطبيقا للحكمة القائلة: (الاعتراف بالحق فضيلة) فلو كانت هذه البيروقراطية قد أخذت ذلك الهدف مأخذ الجد، لكانت قد صارت بيروقراطية فاضلة حقا . ولكنها فيما يبدو بيروقراطية (غير فاضلة)، إذ سرعان ما تخلت عن هدفها الاستراتيجى وازداد هدفها تواضعاً، أو نقص طموحها كما سنرى.

---

[1] حبيش، على على، "السياسة التكنولوجية في مصر"، ورقة مقدمة إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ضمن أعمال ورشة العمل حول التكنولوجيا، نوفمبر 1966 ، ص 94.

[2] Data quest; the Egypt high technology industry, Developmental strategic plan; final Report prepared for Cabinet information and Decision Support center, June 1992.

[3] وزارة البحث العلمى، إطار السياسة العلمية والتكنولوجية ورقة عمل مطروحة للنقاش، أبريل 1996، ص 5.

2- **ضمن مجال العمل المتعلق بـ(الابتكار والتنافسية كأساس لاستراتيجية التصدير) ذكرت الوثيقة – وثيقة مايو 1996– ما يلى:** [تعمل الحكومة على تقوية وتعظيم وتسهيل الابتكار والتطوير التكنولوجى على مستوى مؤسسات الأعمال ووحدات الإنتاج والمحليات بالوسائل التالية: إنشاء منظومة ابتكار قومية عن طريق تشجيع الروابط والشبكات بين الأطراف الرئيسية للتطوير التكنولوجى:الشركات، مؤسسات البحث والتطوير، الجامعات، المكاتب الاستشارية للتصميم الهندسى، مروجى وموردى الآلات والتكنولوجيا، المستثمرين، الأفراد النابغين، الصحافة العلمية ....الخ].

إن هذه الفقرة فى رأينا تمثل أهم ما ورد في الوثيقة من أفكار جديدة، ونعنى بالتحديد النص علي إنشاء منظومة ابتكار قومية. وهذا هو ما يطلق عليه "النظام الوطني للابتكار" National System of innovation – فكيف قفز صانع السياسة البيروقراطى إلى حيث تقع أحدث كلمه قالها العلم الاجتماعى الغربى والأمريكى بصدد التكنولوجيا، أى إقامة نظام وطني للابتكار؟. بيْد أنه، وإن التقط الفكرة ، قد شوهها. وأتى التشويه من جانبين: **الجانب الأول** أنه أوكل أمر إنشاء (المنظومة) للحكومة، وهذا موقف (بيروقراطى) مفهوم علي أى حال، ولكن مبالغ في بيروقراطيته (الحكومية).

أما **الجانب الثانى**، فهو أنه لم يفهم من منظومة الابتكار القومية سوى أنها رافعه لإستراتيجية التصدير، والدليل علي ذلك أن هذه المنظومة لم يرد ذكرها في موضع آخر من الوثيقة، وخاصة فى مجال العمل الأول: الإصلاح المؤسسى لبنية العلم والتكنولوجيا. أو مجال العمل الثالث: تعظيم العوائد من إسهامات مؤسسات البحث والتطوير.

وعلي كل حال، فقد مضت النخبة البيروقراطية العليا (الجريئة) في طريقها المتشعب شعبا كثيرة، تثير الغبار من حولها، وتطرح الأفكار والمشروعات على سبيل إبراء الذمة من ناحية أولى، والسلوك المظهرى من ناحية ثانية، كما قلنا من قبل. وهكذا قامت بعملية توزيع الأدوار بين مختلف فروعها علي النحو التالى:

1- المجالس القومية المتخصصة، وخاصة المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، والذى أصدر تقريرا هاما حول الصناعات الإلكترونية، والمجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية والذي أصدر في دورته الرابعة والعشرين (1997- 1998) تقريرا حول "فرص ازدهار الصناعات الإلكترونية"، وعرض على المجلس فى 10 يناير 1998.

2- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والتابع لمجلس الوزراء، من خلال ما يسمى "برنامج التنمية التكنولوجية" والذى أصدر فى فبراير 1996 "وثيقة مشاكل ومعوقات التنمية التكنولوجية فى مصر" باسم المجلس العام لتنمية قطاع أعمال الشركات التكنولوجية.

3– مجلس الشورى –لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة– وقد أعدت هذه اللجنة تقريرين هامين:

أ– (الصناعات الإلكترونية مدخل مصر للقرن الحادى والعشرين). وقد نوقش التقرير النهائى مارس 1998، وكان التقرير المبدئى قد أعد عام 1997، وفى هذا التقرير تحددت معالم "الاستراتيجية القومية المقترحة في مجال الإلكترونيات والمعلوماتية"، حيث تمثل الهدف الإستراتيجى على غرار ما ذكر فى وثيقة وزارة البحث العلمى مايو 1996 – فيما يلى:

(زيادة مساهمة البحث والتطوير لدعم صناعة الإلكترونيات وزيادة قدرتها التنافسية من خلال رفع الجودة الإنتاجية والقيمة المضافة العالية، والعمل تدريجيا علي الوصول إلى مركز عالمى متميز في مجال تكنولوجيا الإلكترونيات والمعلوماتية مــع حلول عام 2017)[1] .

ب – تقرير تصنيع المعدات الاستثمارية مع استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة – وقد نوقش هذا التقرير عام 1997، ويعتبر بمثابة استعادة لأحد تنويعات "النغمة الوطنية الصحيحة" للنصف الأول من الثمانينات. وفي هذا التقرير تذكر لجنه الإنتاج الصناعي والطاقة ما يلى:

[يلاحظ أى مراقب لطبيعة الاستثمارات فى مصر أنها تتجه أول ما تتجه إلى الاستثمار التجارى فى الاستيراد، ثم بعد ذلك إلى الاستثمار في سوق العقارات، وبعد ذلك يأتى الاستثمار في التصنيع المتخذ شكل عمليات تعبئة السلع الاستهلاكية ثم عمليات التجميع مثل تجميع السيارات أو المعدات الكهربائية والإلكترونية التي تستورد مفككة أو نصف مجمعة من الخارج مستفيدة من فرق الرسوم الجمركية الواسع بين المكونات المفككة والمنتج النهائي المجمع. ولتشجيع إنتاج معدات الإنتاج يجب أن تتحول سياسات الائتمان والجمارك والضرائب إلى التمييز بين درجات الاستثمار بحيث يتحول الاستثمار في العمليات الصناعية الحديثة للقيمة المضافة العالية إلى أن يكون أكثر مجالات الاستثمار تحقيقاً الربح] [2].

[1] مجلس الشورى، تقرير التكنولوجيا والتنمية الصناعية– الصناعات الإلكترونية مدخل مصر للقرن الحادى والعشرين، سلسلة تقارير مجلس الشورى، 1998، ص 11.

[2] مجلس الشورى ، لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، التقرير النهائى عن موضوع تصنيع المعدات الاستثمارية مع استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة، 1997، ص 75.

ولكن البيروقراطية السياسية لمجلس الشورى لا تجد أذنا صاغية لدى فرع البيروقراطية السياسية علي الجانب الآخر، أى الحكومة –وهى القابعة بمقر مجلس الوزراء أمام المبنى المشترك لمجلسى الشعب والشورى مباشرة – فيكون (حوار الطرشان) هو لسان الحكمة المتبادلة بين أطراف النخبة السائدة علي الدوام.

وأمام هذه البيروقراطية بفروعها العديدة تقف الصفوة المثقفة المسيطَر عليها، حائرة، خائرة القوى، تقول كلمتها بانتظام، طوال عشرين أو ثلاثين عاما، دون أن يعيرها الانتباه أىّ أحد من أحياء النخبة المسيطِرة. ولعل أكمل نموذج للجهد الفكرى لجماعة المثقفين المصريين المشتغلين بسياسة واستراتيجية العلم والتكنولوجيا، هو ما قام به فريق العمل البحثى فى مشروع "خيارات تكنولوجية لمصر"، تحت رعاية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام لمدة عامين (1996– 1997)، وتبلور هذا الجهد في كتابين متتابعين. ويستحق هذا العمل دراسة مفصلة بطريقة "تحليل المضمون" كحلقة رئيسية من حلقات تطور التفكير التكنولوجى المصرى والعربى عموماً[1].

البيروقراطية (الحذرة):

بحلول أواخر 1999 وسطوع شمس القرن الجديد، تعلمت البيروقراطية الإدارية والسياسية العليا المصرية أن تكون حذرة تجاه ما يطرح من مشروعات الطموح التكنولوجى. وقد دربت نفسها علي أن تحنى رأسها أمام العاصفة، ثم تعاود فى سرعة سريعة سيرتها الأولى. وقد أحنت رأسها ثلاث مرات: **المرة الأولى** حينما واجهت تحدى (المشاريع القومية)، ولو على المستوى البلاغى، فتقدمت عشية وغداة القرن الجديد بما أسمى فى أجهزة الدعاية والإعلام "مشروع النهضة التكنولوجية"، وذلك انطلاقا من "التكامل بين حلقات المنظومة التكنولوجية" كما قيل [2]. وسرعان ما اتضح أن هذا المشروع قومى أقل مما يجب. فقد أوكلت مهمة صياغته وتنفيذه إلى وزارة الدولة للإنتاج الحربى، ثم تحدد نطاقه في تشجيع صناعة الإلكترونيات، ثم ما لبث أن خبا صوته تماما، ووضع فى الأدراج المكتظة للبيروقراطية المدربة، فلم يعد يتكلم عنه أو عن النهوض بالإلكترونيات أحد.

المرة الثانية، حينما واجهت البيروقراطية، بيروقراطية العلم والتكنولوجيا، إذا صح هذا التعبير، الإحراج الذى طالما شعرت به كلما طرح صانعو السياسات مطلب: الدعم السياسى على أعلى

---

[1] هذان الكتابان هما :

* الثورة الصناعية– خيارات مصر للقرن 21، الأهرام، 1996.
* استيعاب التكنولوجيا المتقدمة في مصر ، مؤسسة الأهرام، 1998.

[2] جريدة الأهرام، 2000/3/22 ، ص 3.

مستوى لعملية التنمية التكنولوجية. وحينذاك أخرجت البيروقراطية من أدراجها مشروع قرار جمهورى بإنشاء "المجلس الأعلى للعلم والتكنولوجيا" برئاسة رئيس الجمهورية. وكان ذلك عام 2000 ثم سرعان ما تناست الموضوع، ونسيه لها الجميع، فلم يخرج المجلس بكامل تشكيله وصلاحياته إلى حيز النور.

والمرة الثالثة ، حينما فاز العالم المصرى –الأمريكى أحمد زويل بجائزة نوبل في الكيمياء– وكان لابد للبيروقراطية أن تسارع بدعوته لزيارة البلاد، وأن تطلب الإفادة من خبرته، فما كان منه إلا أن قدم مشروعه بتأسيس جامعة تكنولوجية متخصصة تكون بمثابة "مركز امتياز" على النمط الأوربى– الأمريكى– اليابانى، وكما خبر هو الأمر فى معهد (كالتاك). وقد سايرته البيروقراطية المصرية ثم أخذت تراوغه حتي فقد حماسه للمشروع، وأحيل إلى حوافظ الملفات فى الأضابير.

في تلك **المرات الثلاثة**، أحنت البيروقراطية رأسها أو رؤوسها الكثيرة للعاصفة، ثم استدارت بعيدا عن زمام المشاريع الكلية، بتاريخها المثير من ذوات المنهج المنظومى ومنهج القدرات وغير ذلك، وحولت اهتمامها، بنزعة براجماتية تليق بالبورجوازى الصغير المتأنق. وكان لها ما أرادت، وانزوى موضوع الاستراتيجية والسياسات، وانحصرت قضية النهضة التكنولوجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثم انحصر الاهتمام بالتكنولوجيا الأخيرة فى تدريب شباب الخريجين على طرق التعامل مع الحاسب الآلى والبرمجة وتحليل وتصميم النظم.

وهكذا انتقل مركز الاهتمام – مؤقتاً بطبيعة الحال، إذ لا يُعلم ما يخبئه جراب الحاوى البيروقراطى من لفافات –انتقل إلى وزارة (وزارة المعلومات والاتصالات) وأصبح مناط التركيز لديها هو: التدريب، التدريب .. بمساعدة الشركات والحكومة الأمريكية. وقصد بذلك تدريب نحو خمسين ألف شاب على تكنولوجيا المعلومات، خلال عدة سنوات، ويناط بهؤلاء المتدربين التعامل المستقبلى، فيما يبدو– مع الشركات الأجنبية– خاصة الأمريكية– للتكنولوجيا المتقدمة داخل (السوق) المصرية و(الأسواق) العربية[1] .

فإذا قيل إن تدريب شباب الخرجين لا يكفى، فإن هناك مشروعا آخر دخل إلى حدّ ما مجال التطبيق، هو مشروع "القرية الذكية" قرب مدينة السادس من أكتوبر، بهدف تجميع الشركات العاملة فى التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات والاتصالات. وقد أصبح هذا المشروع بديلا عصريا لمشروع استمر الحديث عنه طويلا وبدأ العمل فيه بالفعل ولم يستمر، وهو "وادى التكنولوجيا" على أرض سيناء شرق مدينه الإسماعيلية. أضف إلى ذلك مشروعا آخر ضخم التمويل، كانت

[1] جريدة الأهرام: 9 و2000/4/16، ص12.

تشرف عليه وزارة الصناعة من خلال ثلاثة برامج لتحديث الصناعة المصرية بالتعاون مع الاتحاد الأوربى.

ولكن هذا كله ليس نهاية المطاف. فطالما بقيت الاستراتيجية والسياسة العلمية التكنولوجية صناعة النخبة البيروقراطية المسيطرة، بعيدا عن النخبة المثقفة المسيطَر عليها، فسوف تستمر الأولى في لعبتها المفضلة فى اجترار، أو اختراع ثم إعادة اختراع، طبعات جديدة من شراب قديم، أو شراب لم يجربه أحد من قبل، لإبراء الذمة ولإشباع متطلبات السلوك المظهرى، بينما يبقى الحال على ما هو عليه حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا ، أى حتى يدعو داعى الإجماع الوطنى والقومى حول استراتيجية وسياسات ناجعة وقابلة للتطبيق. هذا كله بينما يسير العالم الصناعي وشبه الصناعي بخطي واثقة، ويعيد صياغة الأسس المرجعية والمنهجية لصنع سياساته في مجال العلم والتكنولوجيا نحو الأنفع للنظام الاقتصادى- الاجتماعى، والأرقى نسبيا، للمجتمع ككل.

2-7-2 بدائل للمستقبل

في ضوء الخبرات الدولية السابقة لما يمكن أن يطلق عليه مصطلح "الذكاء الاقتصادي"، يمكن أن نناقش بعض البدائل المقترحة حول الخطوة الاستراتيجية الكبيرة التي ينبغي القيام بها في إطار تنفيذ مبادرة وطنية كبرى في مجال تطبيقات الذكاء الاقتصادي تنافسيا وتكنولوجيا.

وتتسم معظم البدائل بكونها تضع القضية العلمية-التكنولوجية في قلب التصور التنموي الشامل، وأهم هذه البدائل ما يأتي:

1-مشروع **(ممر التنمية)** الذي اقترحه العالم المصري المغترب فاروق الباز. ويقوم المشروع على اقتراح حزمة مشروعات كبرى في إطار التنمية الزراعية والصناعية والعمرانية، في قلب الصحراء الغربية. ورغم أهمية المقترح، فإنه يظل مدخلا محدود الفرص للتطبيق العملي في الأمد المنظور، وخاصة من حيث الاحتياجات التمويلية، فضلا عن بعض الجوانب الفنية التي تظل محل جدال بين ذوي الاختصاص، ولم يتم حسمها بصورة قاطعة. ومن ثم فلا نستطيع اعتماد هذا المقترح الان كقاطرة تنموية لمصر.

2-مشروع بناء **مؤسسة علمية- بحثية - تعليمية طبقا للمعايير العالمية**. وهذا هو مشروع العالم المغترب الآخر أحمد زويل، والذي تسمّي باسمه: (مدينة زويل). و يتم تنفيذ المشروع بإقامة معهد بحثي-تعليمي على غرار (معهد كالتاك) بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد لاحظ بعض العلماء والمتخصصين المصريين، أن (مشروع زويل) بتكلفته التقديرية المرتفعة، يبدأ من "نقطة الصفر" تقريبا، دونما صلة حقيقية بالإنجاز العلمي-التكنولوجي المتراكم داخل مصر، مما قد يجعله منبت الصلة، إلى حد كبير، بالاستراتيجية التنموية المبتغاة.

3-اقتصاد المعرفة و "مدن المعرفة"

رغم ما سبق ذكره حول أهمية تكنولوجيا المعلومات في تفعيل استرتيجيات الذكاء الاقتصادي، يبدو أن مقولة "اقتصاد المعرفة، أخذت تغزو أبحاث السياسة العلمية والتكنولوجية غزوا، لدرجة التخصص والتشعيب في الاهتمامات العلمية الدقيقة، إلى حدّ وضع المؤلفات الضافية في موضوعات محددة، داخل الإطار العام لاقتصاد ومجتمع المعرفة، وإن تكن متعددة الأبعاد والحقول. وفي هذا السياق، يبدو أن مقولة (المعرفة) أخذت تحتضن مقولة (المعلومات والاتصالات) وتحتويها ثم تعيد تكييف خصائصها، بل وتحدد اتجاهات تطورها المستقبلية. ومن بين الموضوعات المحددة المذكورة، نشير إلى "مدن المعرفة".

وفي وقت سابق، كان الاهتمام ينصب على ما كان يسمى في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم بمدن العلم Science City مثل مدينة "تسوكوبا" اليابانية التي تضم أكثر من 106 معهدا ومركزا بحثيا تابعة لمختلف الجهات الحكومية والشركات العامة[1]. ولكن الاهتمام العميق بالموضوع أخذ العلماء والباحثين إلى مزج مستحدثات السياسة العلمية والتكنولوجية وأبحاث السكان والاقتصاد الإقليمي والنمو الحضري وعمارة المدن، بحيث أخذ يتبلور حقل فرعي متخصص في (مدن المعرفة)[2]. وفي المفهوم الجديد لمدن المعرفة، يبرز ما يسمى (القيمة الاجتماعية الكلية) والتي تتجاوز الأبعاد الاقتصادية الصرفة لموضوع النمو الاقتصادي، بل وتتجاوز الإطار الضيق لما يسمى بالمناطق التكنولوجية و (حضانات الابتكار) لتسمو و تحلق في الأفق الواسع لفضاء استراتيجي أوسع: فضاء الحضر ما بعد- الصناعي، أو "مدن المعرفة"[3].

4- مخطط إقامة سلسلة مشروعات تكنولوجية، انطلاقا من مصنع لشرائح السيليكون، وهذا هو مشروع العالم المصري المغترب محمود الشريف. ويتكون المشروع من عشرة مصانع تقوم على (مصنع أم) لصناعة الشرائح الدقيقة من مادة السيليكا المصنعة من الرمال المتوفرة في الصحراء الشرقية ومنطقة الزعفرانه و بعض محافظات الصعيد. ويخرج من المشروع السيليكوني الأساسي عشر مصانع تعمل في ثلاثة مجالات هي: الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الاتصالات البعيدة والإلكترونيات. وستخصص ثلاثة من المصانع للطاقة الشمسية (نظم الخلايا الشمسية بصفة خاصة)، وثلاثة مصانع في مجال الاتصالات، انطلاقا من الألياف البصرية والكابلات الضوئية، ثم أربعة مصانع في مجال الإلكترونيات الدقيقة، و "النانو"، و نظم الآلات الإلكترونية.

---

[1] - لقد قمنا بزيارة مدينة (تسوكوبا)للعلوم، أثناء المهمة العلمية التي قضيناها لدراسة (البعد التكنولوجي في القدرة التنافسية اليابانية) في النصف الثاني من عام 1999. وانظر: Tsukuba city Liaison Council for promotion of Research Exchange, **Guide for Tsukuba Science City**, Tsukuba Press,1997.

[2] - أنظر: فرانشيسكو خافيير كاريللو، مدن المعرفة، المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة د.خالد علي يوسف، سلسلة "عالم المعرفة"، الكويت، رقم 381، أكتوبر 2011.

[3] - المرجع السابق، ص ص 13-19.

وقد تبنت (هيئة التنمية الصناعية) في فترة ما، هذا المشروع "العشري"، ذا العشر مصانع، والذي يتكلف نحو 12 مليار جنيه، ويستغرق تنفيذه عشر سنوات، ويبدأ بمشروع الشرائح السيليكونية بتكلفة عشرة ملايين جنيه مصري ، يمكن جمعها بأسهم قيمة كل منها ألف جنيه، يتم طرحها على المصريين في الخارج أساسا[1].

ونرى أن هذا المشروع هو الأقرب إلى روح الاستراتيجية التنموية المقترحة من جانبنا[2] للأسباب التالية:

1- يقع المشروع في نطاق التكنولوجيات العالية بالمعايير العالمية، مما ينقل الصناعة والاقتصاد المصري إلى آفاق جديدة تماما.

2- التكفل بربط "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي" ضمن هذا المشروع بالمؤسسات الوطنية للعلم والبحث والتعليم والصناعة، مع قيام "هيئة التنمية الصناعية" التابعة لوزارة التجارة والصناعة، بمهمة التنسيق للمشروع والترويج له بين المساهمين المقترحين.

3- تواضع التمويل المقترح، وواقعية الجدول الزمني للتنفيذ خلال عشر سنوات.

و لهذه الأسباب، نؤكد صلاحية هذا المشروع الصناعي-التكنولوجي المتميز، كقاطرة من قاطرات التنمية المرتجاة، وكمدخل ابتدائي لولوج الطريق الصعب على معراج التنمية الشاملة.

---

[1] – يوجد عرض للمشروع في مجلة: الأهرام الاقتصادي، العدد 2244، 16 يناير 2012، ص ص 39-44 . وفي: الأهرام، 17 مايو 2012، ص 20.

[2] – أنظر: عيسى، محمد عبد الشفيع، "تصنيع شرائح السيليكون وتطوير تقنية المعلومات في مصر، دراسة في الاقتصاد السياسي"، منشور في: الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 43، كانون الثاني (يناير) 1993، ص ص 74 – 99.

الفصل الرابع

الذكاء الاقتصادي وكفاءة أسواق رأس المال بمصر

مقدمة:

يعتبر قطاع الخدمات المالية من أكثر القطاعات تأثراً بالانفتاح والعولمة التي شهدهما العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين، لذا فقد أصبح من الضروري وجود أسواق مالية كبيرة تتيح لكافة المستثمرين تحقيق أرباح وفي ذات الوقت تجنبهم التعرض للمخاطر المحتملة،[1] خاصة في ظل التغيرات السريعة والمتسارعة في طبيعة بيئة الأعمال وعالميتها. ولكي تتصف تلك الاسواق بالكفاءة والقدرة على التعامل مع البيئة الخارجية والداخلية المتسارعة في التغير والتطور، ولأن تلك الأسواق تعتبر من أهم القنوات التي توفر الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية بأقل تكلفة وبأقل مخاطر وبالتالي لها دورها الهام في عملية التنمية الاقتصادية، أصبح من الضروري أن تمتلك القدر الكافي والدقيق من المعلومات وأن تملك وسائل التعامل معها خاصة في ظل التقلب والتذبذب الذي تشهده وتتسم به تلك الأسواق. وتعتمد كفاءة سوق رأس المال بالأساس على عنصر المعلومات وما تعكسه أسعار الأوراق المالية داخلها من المعلومات المتاحة عن ظروف السوق والشركة المصدرة، لذلك فإن تحقيق الكفاءة المطلوبة لأسواق رأس المال يتوقف على ما تمتلكه تلك الأسواق من بنية معلوماتية ومعرفية دقيقة وقدرة عالية على التعامل معها وفقاً لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية فيما يعرف بالذكاء الاقتصادي. فإذا ما طبقت أسواق رأس المال الذكاء الاقتصادي، فإنها تستطيع في تلك الحالة أن ترفع من مراكزها التنافسية من ناحية وأن تقلل من المخاطر المحتملة من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى قيامها بدورها في التخصيص الأمثل للموارد و بالتالي دعم عملية التنمية الاقتصادية.

إنطلاقاً من تلك الرؤية يهدف هذا البحث إلى :

التعرف على مدى تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي داخل سوق رأس المال" سوق الأوراق المالية تحديداً " في مصر. وسيتم تحقيق ذلك الهدف بمجموعة الأهداف الفرعية التالية :

[1] - تكرار الأزمات المالية خلال العقود الماضية من أهم الأسباب وراء وضع اطر تنظيمية و راقبية للحد من المخاطر المحتملة ، حيث شهد العالم عدد من الأزمات المالية لعل اهمها انهيار سوق السندات الحكومية، ثم سوق الأسهم الأمريكية عام 1987 والتي نتجت عن ارتفاع أسعار العائد طويلة الأجل بسبب انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف ، كذلك الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 التي اثرت بالسلب وأدت إلي انهيار اقتصادي بدول أمريكا اللاتينية وروسيا وانتهاءً بالأزمة المالية العالمية عام 2008 .

1- استكشاف العلاقة بين الذكاء الاقتصادي و أداء اسواق رأس المال من خلال التناول التفصيلي لكفاءة سوق الأوراق المالية لبيان الدور الهام الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في رفع كفاءة تلك الأسواق.
2- التعرف على الكيفية التي تساهم بها المعلومات في رفع كفاءة أسواق المال.
3- ابراز اهم الخطوات التي تم اتخاذها داخل سوق الأوراق المالية المصري في سبيل تطبيق ودمج الذكاء الاقتصادي داخل السوق . كذلك بيان أهم الفرص و التحديات في هذا الصدد.

ويتكون الفصل من ثلاثة أجزاء : في الجزء الأول سيتم تناول كفاءة سوق رأس المال وسيتناول الجزء الثاني المعلومات وكفاءة سوق الأوراق المالية، أما الجزء الثالث والأخير فيستعرض تطبيقات الذكاء الاقتصادي داخل سوق الأوراق المالية المصري.

4-1 كفاءة سوق رأس المال:

4-1-1 مفهوم ومقومات كفاءة سوق الاوراق المالية :

4-1-1-1 مفهوم كفاءة سوق الاوراق المالية:

يعرف منير ابراهيم هندي[1] سوق الاوراق المالية الكفء بأنه " السوق الذي يعكس سعر السهم الذي تصدره منشأة ما كافة المعلومات المتاحه عنها، سواء تمثلت تلك المعلومات في القوائم المالية أو معلومات تبثها وسائل الاعلام، أو تمثلت في السجل التاريخي لسعر السهم في الأيام والاسابيع والسنوات الماضية، أو في تحليلات أو تقارير عن أثار الحالة الاقتصادية العامة على أداء المنشأة، وغير ذلك من المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وبالتالي في ظل السوق الكفء تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة (Fair Value) تعكس تماماً قيمته الحقيقية (Intrinsic Value) التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر، أو بعبارة أخرى تكون القيمة الحالية للمكاسب المستقبلية الناجمة عن أمتلاكه، والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار يكفي لتعويض المستثمر من المخاطر تساوي تماماً القيمة السوقية للسهم يوم شرائه".

وفي تعريف آخر يركز على تماثل المعلومات يمكن تعريف كفاءة سوق رأس المال " تتسم سوق الأوراق المالية الكفء بالتنافسية أي تتحدد فيها أسعار الأصول وعوائدها وفقاً لقوى العرض والطلب ويتسم سلوك المتعاملين بالرشد مع افتراض تماثل المعلومات المتاحة لدى جميع المستثمرين وتتحدد بالتالي القرارات الاستثمارية بناء على هذه المعلومات". كما يمكن تعريف

[1] - هندي، منير ابراهيم، "الفكر الحديث في مجال الاستثمار"، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999، ص38.

كفاءة سوق الأوراق المالية أيضاً " أن تعكس أسعار الأوراق المالية بالكامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة ".[1]

وبالتالي يقصد بالكفاءة في سوق الأوراق المالية أنها تلك السوق التي تتمتع بقدر عالٍ من المرونة تسمح بتحقيق استجابه سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية.[2]

التعريفات السابقة كشفت بوضوح عن أن أساس كفاءة أسواق الأوراق المالية يكمن في القدرة على بحث وجمع وتحليل وترتيب و تشارك المعلومات بهدف اتخاذ قرار سليم يدفع بالمستثمرين إلى التعامل مع التغيرات من أجل تطوير دائم وعوائد مستمرة، اضافة إلى اكتشاف التهديدات من أجل تجنب الوقوع في المخاطر، وهذا أيضاً هو مضمون وأساس عملية الذكاء الاقتصادي.

4-1-1-2 مقومات سوق الاوراق المالية الكفء:

بشكل عام توجد أربعة مقومات أساسية للسوق الكفء كالتالي: [3]

4-1-1-2-1 دقة وسرعة وصول المعلومات : حيث تعمل دقة وسرعة وصول المعلومات في سوق الأوراق المالية على زيادة كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد بتوجيهها نحو المؤسسات ذات الكفاءة أو القطاعات ذات المزايا النسبية، وهو ما يعني تحقيق كفاءة السوق وبدورها تؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

4-1-1-2-2 كفاءة التشغيل والتسعير أو ما تسمى بمتطلبات كفاءة السوق:

يقصد بكفاءة التشغيل أو بالكفاءة الداخلية ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون تحمل أطراف السوق لتكاليف مرتفعة ودون تحقيق التجار لأرباح غير عادية. أما كفاءة التسعير يقصد بها بالكفاءة الخارجية وهي المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة دون فاصل زمني كبير مما يجعل أسعار الأسهم صورة تعكس كافة المعلومات المتاحة وذلك دون أن يتحمل المتعاملين تكاليف مرتفعة مما يعني إتاحة الفرصة للجميع.

---

[1] – جديدين، لحسين ; وبن بوزيان، محمد، بن حاسين، بن عمر، "كفاءة الاسواق المالية في الدول النامية: دراسة حالة بورصة السعودية"، عمان، تونس والمغرب، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية– العدد 2، 2012، ص 236.

[2] – صالح، مفتاح; معاذ، بن فريدة "متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءته"ا، مجلة الباحث، عدد 7، 2010، ص 182.

[3] – جديدين، لحسين، وأخرون ، مرجع سبق ذكره، ص237.

4-1-1-2-3السيولة: يقصد بها أن يستطيع كل من البائع والمشتري من إبرام الصفقة بسرعة وبسعر قريب من السعر الذي أبرمت به آخر صفقة على تلك الورقة المالية. إن للسيولة أهمية كبيرة في زيادة كفاءة السوق المالي، وذلك أن المعلومات المتاحة تنعكس بسرعة كبيرة على أسعار الأوراق المالية التي تتميز بالسيولة، وفي حالة عدم وصول معلومات جديدة إلى السوق يعني هذا أن السيولة تتطلب بالإضافة إلى سهولة التسويق توفر سمة الانتظام أي استقرار الأسعار وعدم تعرضها لتغيرات كبيرة من صفقة إلى أخرى.

4-1-1-2-4 عدالة السوق: تعني عدالة السوق إتاحة فرص متساوية لجميع المتعاملين في الأوراق المالية سواء من ناحية الوقت أو توفير المعلومات، حيث أنه في جميع الأسواق المالية تعمل اللجنة المكلفة بمراقبة عمليات سوق الأوراق المالية تعمل على نشر المعلومات وإتاحتها لجميع المتعاملين بالتساوي، كما أنه في حالة وجود خلل بين العرض والطلب لورقة مالية معينة فإن هذه اللجنة عادة ما تلجأ إلى إيقاف التعامل على تلك الورقة لفترة قصيرة (ساعة أو أكثر) من أجل إعطاء فرصة متساوية لجميع المتعاملين لاستغلالها.

يمكن القول أن عدالة السوق هنا تعبر عن نشر وتشارك المعلومات كأحد أهم تطبيقات الذكاء الإقتصادي.

4-1-2 فرضية السوق الكفء وأساليب قياسها

فرضية السوق الكفء كانت واحدة من أكثر الفرضيات تأثيراً في السنوات الماضية، فقد ألقت تلك الفرضية الضوء على اسعار الأصول موضحة أنها تضم كل المعلومات بمنطقية وسرعة في نفس الوقت، ولكن الأزمة المالية العالمية 2008 كشفت عن أن تلك الفرضية قد ركزت على ردود أفعال المستثمرين بينما من المفترض التركيز على آلية شمول المعلومات داخل أسعار الأسهم، وهو ما كشف بوضوح والقي الضوء على جوانب عديدة من "عدم كفاءة الأسواق".[1]

اعتمدت الدراسات الأولية التي تناولت كفاءة سوق الأوراق المالية على التحليل التطبيقي دون الاستناد إلى جانب نظري وهو ما جعل FAMA يقوم بصياغة فرضية السوق الكفء في إطار نموذج المباراة أو اللعبة والذي ينص على أن سعر التداول في السوق يعكس كل المعلومات المتاحة عن الأوراق المالية التي تتماشى مع مستوى مخاطر الاستثمار فيها.

[1]- Oprean, Camelia ,"Testing the Financial Market Informational Efficiency in Emerging States" ,Review of Applied Socio-Economic Research ,Vol.4, Issue.2 , 2012 , P.181.

يعتمد هذا النموذج على فرضيات السوق المالي الكفء وبالتالي فإن أسعار الأدوات المالية تعكس تماماً المعلومات المتوفرة في نقطة زمنية معينة، ومن خلال ربط هذه الأسعار بعلاقة العائد بالمخاطرة فقد اقترحت الصيغة التالية:[1]

$$P^{x}_{t+1} = P_{t+1} - E\,(P_{t-1}\, P_t^{\,p})$$

P^{x}_{t+1} الفرق بين السعر الفعلي في الزمن *(t+1)* المتوقع في نفس الزمن كقيمة سوقية فائضة.

$P_t^{\,p}$ السعر المتوقع للأداة عند توافر كافة المعلومات في الزمن t وأن هذا السعر يساوي السعر الجاري للأداة في السوق مضروباً في (العائد متوقع للأداة عند المعلومات الكاملة+1).

يوضح هذا النموذج أهمية الارتباط بين العائد والمخاطر، وانخفاض درجة تقلب العائد في السوق إلى جانب ضرورة استجابة الأسعار للمعلومات ليكون السوق كفء.

تعكس الورقة المالية المعلومات بشكل كامل ولكي يصبح مصطلح "تعكس تماماً" الذي اطلقه FAMA منطقياً، وجد MacDonald Hallwood & Levich [2],[3] أن قياس توازن العوائد المتوقعة أو توازن الأسعار أمراً ضرورياً، وباستخدام توازن العوائد المتوقعة فإنه يمكن على سبيل المثال التعبير عن العوائد الزائدة على الأصل i كالتالي[4]:

$$d_{i,t} = r_{i,t} - E(\bar{r}_{i,t} \setminus I_{t-1})$$

d تشير إلى عائد السوق الزائد على الأصول.

$r_{i,t}$ تشير إلى نسبة العائد خلال فترة واحدة.

I_{t-1} تشير إلى المعلومات الواردة المتاحة حتى الفترة السابقة (t-1)

الشرطة تدل على قيمة التوازن

E معايير (معلمات) التوقع

---

[1] – غراية، زهير، "اختبار نموذج كفاءة الاسواق المالية: مدخل لتقييم أسعار المنتجات المالية – دراسة لعينة من المؤشرات المالية العربية"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 13،2015، ص39. للتوسع أكثر يمكن الرجوع للمرجع التالي:

Fama .F , "The behavior of stock market Prices" , The Journal of Business , Vol.38 , No.1 , January , 1965.

[2] – لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

-Levich, Richard M. ,"On the Efficiency Of Markets For Foreign Exchange", Johns Hopkins University ,1979

[3] - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Hallwood. Paul, Ronald Macdonald, "International money and finance", Second Edition, Oxford: BLackwell.

[4] - Asal.Maher," Are There Trends Towards Efficiency For the Egyptian Stock Market?", University of GÖteborg,Sweden,pp.3,4.

فلو ان سوق الأصل i كان كفءً بما يكفي فإنه بالتبعية $d_{i,t}$ يجب أن يكون متعامداً على مجموعة المعلومات المتاحة (أي أن $E(d_{i,t}/I_{t-1})=0$) وأن يكون غير مترابط تسلسلياً. وبهذا الشكل تعتبر فرضية السوق الكفء فرضية متصلة لأن الوكلاء في تشكيلهم لتوقعاتهم في الفترة t-1 يكونوا عقلانيين بما يكفي. والعقلانية هنا تتضمن تجنب المستثمرين للمخاطر وأن لايكونوا منحازين في تنبؤاتهم لعوائد السوق المتوقعة، كذلك تتضمن العقلانية استجابة عوائد وأسعار الأسهم للمعلومات بشكل فوري.

أن فرضية السوق الكفء لابد من دراستها باستخدام بعض نماذج التوازن على سبيل المثال: نماذج تسعير الاصول، والسبب في دراسة فرضية السوق الكفء بالمشاركة مع بعض نماذج التوازن يرجع إلى ظهور مشكلة هامة في كيفية قياس عدم الكفاءة من وجهة نظر تجريبية بحتة . على سبيل المثال: لوأننا وجدنا عائد زائد (أي أن $E(d_{i,t}/I_{t-1})\neq 0$) وتلك الزيادة تدل على عدم كفاءة السوق، فإننا سنظل غير مدركين السبب وراء تلك الزيادة، سواء كانت عدم الكفاءة هنا تعود إلى (الوكلاء غير الراشدين، التوقعات المنحازة، وجود العوائق المؤسسية .....إلخ) أو أنها تعود إلى استخدام نموذج غير ملائم لتوازن السوق.

4-1-3الصيغ المختلفة لكفاءة سوق الأوراق المالية

ترتبط كفاءة سوق الأوراق المالية بما تشمله الورقة المالية من المعلومات المناسبة التي تحدد قيمتها الحقيقية، وتختلف مستويات المعلومات التي تعكس أسعار الأسهم محل التداول في السوق وفقاً لثلاثة فرضيات هى:

4-1-3-1 فرضية الصيغة ضعيفة الكفاءة

وفقاً لهذه الصيغة يفترض أن سعر تداول الأوراق المالية يعكس المعلومات التاريخية فقط مثل الأسعار السابقة واحجام التعاملات وعوائد الاوراق المالية وأي معلومات أخرى تهم السوق،[1] وبالتالي فهى لا تؤثر على سعر السهم الحالي، ولا يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الأسعار، ولذلك فإن التغيرات المتتالية في أسعارالأسهم مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد بينها أي علاقة واضحة، ومن هنا يطلق على الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق "بالحركة العشوائية للأسعار" باعتبار أن التغير في السعر من يوم لآخر لا يسير على نمط واحد.[2]هذا

[1] -Oprean.Camilia, **op.cit**, P.182.

[2] صالح، مفتاح ; بن فريدة، معاذ، مرجع سبق ذكره ، ص185.

الأمر يقلل من فرص حيازة البعض لمعلومات غير متوفرة للآخرين واستخدامها للتنبؤ بالعوائد المستقبلية. [1]

4-1-3-2 فرضية الصيغة متوسطة الكفاءة

تقتضي هذه الصيغة المتوسطة بأن تعكس أسعار الأوراق المالية كافة المعلومات العامة المتاحة للمستثمرين إلى جانب المعلومات الخاصة بفئة معينة كأعضاء إدارة المؤسسة المصدرة للأوراق المالية وكبار العاملين فيها، بحيث تستجيب سوق الأوراق المالية للمعلومات الواردة بعد قيام المستثمرين بتحليل هذه المعلومات لينعكس أثر التحليل على أسعار الأوراق المالية وبالتالي يصعب على المستثمر أن يحقق أرباح غير عادية نظراً لتعديل السعر وفقاً للمعلومات خلال فترة زمنية قصيرة، وقصر الفترة الزمنية بين وصول المعلومات الجديدة وبين السعر في ظل هذه المعلومات يجعل الأرباح التي يمكن تحقيقها محدودة إلى حد كبير،[2]حيث تكون الاستجابة ضعيفة في البداية لأنها تكون مبنية على وجهة نظر أولية بشأن تلك المعلومات غير أنه إذا أدرك المستثمر (ومنذ اللحظة الأولى) القيمة الحقيقية التي يكون عليها سعر السهم في ظل تلك المعلومات سوف يحقق أرباح غير عادية مقارنة بنظائره من المستثمرين.[3] بذلك فإن المعلومات المطلوبة لتحديد مسار حركة سعر السهم في تلك الحالة تشمل بقية المعلومات بما فيها تصريحات مسئولي السوق ومعلومات عن أداء الاقتصاد القومي أو القطاع الذي تعمل فيه الشركة المصدرة للسهم، أو أي معلومة أخرى ذات صلة بالسهم شريطة أن تكون متاحة للجميع.[4]

4-1-3-3 فرضية الصيغة قوية الكفاءة

وفقاً لهذه الصيغة يفترض أن تعكس الأسعار الحالية للأوراق المالية جميع المعلومات المتمثلة في المعلومات التاريخية اضافة إلى تلك المعلومات المتاحة للمستثمرين، إلى جانب المعلومات الخاصة بفئة معينة كأعضاء إدارة الشركة المصدرة للسهم وأعضاء مجلس ادارتها والتي لاتكون متاحة للسوق ككل،[5] فهذه الصيغة اختيرت بطريقة غير مباشرة من خلال قياس العائد الذي تحققه فئات معينة من المستثمرين يفترض أن لها وسائلها الخاصة في الحصول على معلومات

---

[1] – أونور، وابراهيم ، "فعالية أسواق الأسهم العربية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد التاسع و الثمانون، يناير 2010، ص 8.

[2] – جديدين، لحسين، واخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 239.

[3] – صالح، مفتاح; بن فريدة، معاذ ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 185-186.

[4] – أونور، وابراهيم ، فعالية أسواق الأسهم العربية ، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[5] – جديدين، لحسين، واخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 239.

لا تتاح لدى مستثمرين آخرين بذات السرعة، وتقوم بها المؤسسات المالية المتخصصة في الاستثمار، والمتخصصون في تحليل الأوراق المالية.[1]

وفي حال حققت تلك الفئات من المستثمرين أرباحاً عادية ولم تستطع تحقيق أرباح غير عادية بكل ما تمتلكه من وسائل خاصة للحصول بشكل أسرع على المعلومات، فإن هذا يعكس تحقيق فرضية الصيغة قوية الكفاءة لأنه دليلاً على عدالة توزيع المعلومات ومن ثم الحصول عليها.

4-2 المعلومات و كفاءة سوق الاوراق المالية

4-2-1 أهمية المعلومات لسوق الأوراق المالية

تقع المعلومات في سوق المال التي تعمل جيداً موقع القلب من الجسد، وليس أدل على ذلك أكثر من الأزمات المالية التي أوضحت أن العديد من الفاعلين في أسواق المال سواء شركات أو هيئات تنظيمية لم تكن لديهم معلومات كافية دقة وتوقيتاً. إضافة إلى الدور الذي لعبه تحرير المعاملات المالية وتدفقات رأس المال بهدف تعميق أسواق رأس المال مما أدى إلى زيادة المخاطر التي تظهر اما في شكل محن أو أزمات مالية.[2]

هذا ما دعا بعض الاقتصاديين إلى محاولة دراسة الارتباط بين أداء أسواق المال وتحديداً سوق الأوراق المالية و بين مدى توافر البنية المعلوماتية الداعمة لهذا الأداء. أوضح Baily[3] أن فشل أحد المؤسسات المالية قد يسبب تأثيراً بسيطاً على غيره من الوسطاء بينما فشل مؤسسة أخرى قد يحمل تأثيراً على النظام المالي بأكمله، وأوضح أن معرفة مثل هذا الاختلاف هام جداً من أجل تنظيم فعال لقطاع الخدمات المالية. ألقى كذلك الضوء على نوعين مهمين من المخاطر النظامية اللذان يؤثران بشدة على أسواق المال وهما: مخاطر الطرف المقابل ومخاطر حرق الأسعار، ثم أعطى في النهاية مقترحات لانشاء بنية معلوماتية جديدة التي من شأنها أن تعالج أوجه القصور في الأسواق المالية.

---

[1] - صالح، مفتاح; بن فريدة، معاذ ،مرجع سبق ذكره ، ، ص186.

[2] -Koracadage . Cem , Sundararajan . V , Elliott . Jennifer , "Managing Risks in Financial Market development: The role of Sequencing" , IMF working paper , June 2003 , p.3.

[3] -Baily.Martin and others, "A New Information Infrastructure for financial markets", Center of Geo-economics Studies, Council on Foreign Relations, February 2009, p.2.

عرض Bai[1] أيضاً في دراسة له نموذجاً يجيب فيه على تساؤل قد طرحه في محاولة منه لتتبع أداء أسواق المال بعد التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات واذا ما أصبحت تلك الأسواق أكثراً افصاحاً ومعلوماتية تبعاً لهذا التطور. فقد ربط معلومية الأسعار بالكفاءة واستخدم بعد ذلك أسعار السوق لبناء نموذج يتضمن مقاييس معلوماتية، وتحديداً مكونات القدرة على التنبؤ بالمكاسب المبنية على أسعار السوق، واستنتج أن المعلوماتية قد تزايدت على المدى الطويل ولم تتغير على المدى القصير كما قام بتحديد اكثر الشركات التي تزايدت لديها المعلوماتية كشركات الخدمات و تجارة التجزئة .

تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على كفاءة نظم المعلومات، لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية، وقد تبين مماسبق أن أهم خصائص سوق رأس المال الكفء أن يعكس أسعار توازن الأسهم وهى الأسعار التي تجعل عائد الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمار فيها، ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات الدقيقة وتماثلها بالنسبة لكافة المستثمرين، كما تتوقف على قدرتهم على تحليل وتفسير تلك المعلومات ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، ويعبر ذلك عن مضمون الذكاء الإقتصادي.

رغم الأهمية الكبرى لنظم المعلومات في سوق الاوراق المالية فقد أوضح Ferguson[2] أن هناك آثاراً سلبية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كفاءة سوق الأوراق المالية، فمع كبر حجم المستثمرين الناتج عن هذا التطور، ومع وجود عدد لا بأس به من المستثمرين عديمي الخبرة بالسوق الذين لا يستطيعون التفرقة بين المعلومة السليمة و المشوهة عن الشركة المعطاه، فإن مديري الشركة قد يرونها فرصة كبيرة لرفع أسعار الأوراق المالية الخاصة بشركتهم عن طريق خداع المستثمرين باطلاق معلومات مغلوطة ، وبالتالي فإن جودة المعلومة هى الأساس، فعندما تفقد المعلومة عنصر الجودة يقلل ذلك من أهمية تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة السوق. لذلك لا تترك آلية السوق وحدها لتقوم بتصحيح المشكلة وانما من الضروري تحسين متطلبات الافصاح وتوعية المستثمرين من أجل تحسين كفاءة السوق.

تتجاوز أهمية المعلومة لسوق الأوراق المالية وفقاً لما سبق مجرد توفير المعلومات إلى ما هو أبعد من ذلك، فتحليل وفحص المعلومة لبيان جودتها ودقتها بما يفيد عملية اتخاذ القرار من شأنه أن يمنع الاضطرابات التي قد تحدث نتيجة الإعتماد على معلومات خاطئة أو مغلوطة.

---

[1] -Bai . Jennie and others , "Have Financial Markets Become More Informative" , April 2014 , p.1.

[2] -Ferguson . Roger W ,Jr ,"Technology Information Production and Market Efficiency" , BIS Review, No.73, 2001,P.1.

4-2-2 الافصاح والشفافية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم مصادر المعلومات الاقتصادية في سوق الأوراق المالية، فالمعلومات المحاسبية يتم الاعتماد عليها في تقييم الأوراق المالية وتقييم المخاطر المرتبطة بهذه الأوراق وكذلك تقييم البدائل المختلفة لعمليات الشراء والبيع في السوق وتبرز أهمية الافصاح عن المعلومات في مساعدة المستثمرين في معرفة الأنشطة الاقتصادية كافة والعمليات التي قامت بها الشركة أما نوعية المعلومات الواجب الافصاح عنها فلابد أن تكون واضحة وموضوعية وسهلة الفهم. ومن أهم **مصادر المعلومات المالية:** التقارير التي تنشرها الشركات، والتقارير التي تنشرها شركات السمسرة، والمعلومات مدفوعة الثمن ، وقواعد البيانات.[1]

تتضمن أهم الآليات لتوفير الشفافية في أسواق المال على المستوى المحلي بشكل عام مجموعة الأليات التالية:[2]

4-2-2-1 التأكد من فعالية متطلبات الإدراج وشفافيتها وقواعد التداول، ومعلومات الأوراق المالية المدرجة في السوق ، بحيث يسهم كل ذلك في نشر وتوفير المعلومة الصحيحة في أوقاتها المناسبة .

4-2-2-2 توفير قواعد واجراءات سليمة وسريعة للتسوية والمقاصة من خلال مركز لايداع الأوراق المالية .

4-2-2-3 وضع معايير مهنية للوسطاء ووكلائهم، وتطبيقها بما يتفق مع توفير الشفافية والكفاءة للسوق .

4-2-2-4 التأكد من قوة ومتانة الأوضاع المالية للوسطاء، واتخاذ الترتيبات المناسبة لحماية الأموال والأوراق المالية المودعة لدى شركات الوساكة المالية .

4-2-2-5 وضع معايير تتناسب مع متطلبات الشفافية بخصوص حوكمة الشركات المدرجة في أسواق المال.

4-2-2-6 توفير سبل التداول الالكتروني الذي يستوعب أكبر قدر من المعلومات واتاحتها للمتعاملين في السوق .

---

[1] - صالح، مفتاح ; بن فريدة، معاذ ،مرجع سبق ذكره ، ص ص ،ص184

[2] – أونور، إبراهيم ،الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد المائة ، فبراير 2011، ص7.

أما على المستوى الدولي، تقر المنظمة الدولية لهيئات سوق المال IOSCO[1] مجموعة من المبادىء المختلفة التي تتناول كافة أطراف السوق و تعد مرشداً جيداً لتنظيم أسواق المال للدول الأعضاء بالمنظمة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى: توفير الحماية للمستثمرين، وضمان تحقق العدالة والكفاءة والشفافية للمعاملات التي تتم بلأسواق المالية، والتقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية .

وأهم ما تهدف إليه تلك المبادىء وعددها 38 مقسمة إلى تسع مجموعات مختلفة،[2]هو التركيز على توفر ودقة أعمال الرقابة لكافة الأطراف من جهة وعلى توفر معايير الشفافية والافصاح عن المعلومات بشكل دقيق وواضح من جهة أخرى اضافة إلى التركيز على وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، وهى بذالك تسعى إلى تطوير معايير حوكمة الشركات في الأسواق المالية للدول الأعضاء لديها.

تعتمد معايير حوكمة الشركات في تطبيق جانبها العملي على ركيزتين أساسيتين هى الشفافية والوضوح . ويقصد **بالشفافية** الإفصاح المطلق عن مجموعة من الحقائق. وفي هذا الإطار، قامت منظمة الشفافية العالمية بوضع عناصر أساسية لمفهوم الشفافية من ضمنها سهولة الحصول على المعلومة و تحمل المسئولية في الافصاح عن الحقائق. أما مفهوم **الوضوح** فيعني إيضاح الحقائق وجميع مدلولاتها بإبراز المعلومات المتعلقة بأداء الشركات كما وردت في مختلف الوثائق الرسمية والإيضاح الكامل لتلك المعلومات.[3]

خلاصة القول أن الإلتزام بآليات توفير الشفافية و المعايير الدولية للشفافية والافصاح سيساعد كثيراً في تحقيق الكفاءة المنشودة لسوق الأوراق المالية لأنه يعتبر ركيزة من ركائز الذكاء الاقتصادي كما سيساعد أيضاً على تجنب بعض العيوب داخل السوق الناتجة عن اختلاف الأوزان النسبية للمستثمرين ومدى خبرتهم العملية وكذلك التدفق المعلوماتي غير المنضبط والمشوش أحياناً اضافة إلى تلاعب الشركات لتحقيق أرباح غير عادية، مما سيؤدي

---

[1] – هى منظمة عالمية تجمع في عضويتها هيئات أسواق المال الدولية للعمل معاً من أجل تحقيق الوصول لأعلى المستويات التنظيمية للحفاظ على كفاءة و سلامة المعاملات في الأسواق المالية و كذلك العمل على تبادل الخبرات و المعلومات الخاصة من أجل تدعيم التطور لأسواق محلية ، أيضاً توحيد الجهود للوصول لمستويات فعالة للرقابة على المعاملات الدولية للأوراق المالية ، كذلك تدعيم المساعدات الفنية المتبادلة لتحقيق سلامة الأسواق و ذلك بالتطبيق الصارم و الفعال للقواعد التنظيمية ضد المخالفات التي تشوب التعاملات بالأسواق المالية . أنظر : www.IOSCO.org

[2] – للرجوع تفصيلياً لتلك المبادئ أنظر : المنظمة الدولية لهيئات سوق المال ، مبادىء المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال، ص ص1–4

[3] – أونور، ابراهيم ،الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية،مرجع سبق ذكره، ص8.

إلى في النهاية إلى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية وتجنبه المخاطر النظامية وغير النظامية المحتملة .

4-3 تطبيقات الذكاء الإقتصادي داخل سوق الأوراق المالية المصري

يعتبر سوق الأوراق المالية المصري أحد أهم و أقدم أسواق رأس المال الناشئة ، ولأن نشاط تلك الأسواق قد تأثر تأثراً بالغاً بعولمة الأسواق المالية وتدويل حركة رأس المال مما جعلها عرضة للمخاطر الناتجة عن هذا الانفتاح وفي نفس الوقت مواجهة لتحديات المنافسة والحفاظ على بقائها ضمن الأسواق المالية ، كان من الضروري أن تتبع و تطبق مبادىء الحوكمة وأن تلتزم بآليات توفير الشفافية والمعايير الدولية للشفافية والافصاح بما يحقق في النهاية الكفاءة المنشودة لتلك الأسواق.

تطبيق الذكاء الاقتصادي داخل سوق الأوراق المالية تجسده التطورات التنظيمية والتشريعية للسوق و لذلك نتناول في هذا الجزء من الدراسة الاطار التشريعي والتنظيمي لسوق الأوراق المالية المصري ثم عرض بعض المؤشرات لتطور أداء سوق الأوراق المالية المصري .

4-3-1 الاطار التشريعي والتنظيمي لسوق الأوراق المالية المصري

يعود نشاط سوق الأوراق المالية المصري لعام 1888م عند افتتاح بورصة الأسكندرية ثم افتتاح بورصة القاهرة عام 1903 م. نشط سوق الاوراق المالية المصري بشدة خلال فترة الاربعينات من القرن الماضي و صنفت البورصة المصرية كخامس أنشط بورصة على مستوى العالم في تلك الفترة.[1] حدث هبوط حاد في أداء البورصة المصرية مع اتباع الدولة للسياسات الإشتراكية التي قادت إلى تطبيق برنامج التأميم بداية من عام 1959 ، و قد تجلى هذا الهبوط بشدة في الفترة من 1961م حتى عام 1991م. بدأت الحكومة برنامجها للإصلاح الاقتصادي عام 1991/1990م، و كان أحد الأبعاد الأساسية لهذا البرنامج هو انعاش سوق رأس المال من خلال تشريع قانون رقم 95 لعام 1992 الذي قدم قوة دفع عظيمة للسوق تمثلت أهم ملامحها في زيادة رأس مال السوق بشكل كبير مع تقدم برنامج الاصلاح و الخصخصة.[2]

[1] -Mecagni , Mauro . Sourial , Shawky, The Egyption Stock Market : Efficiency Tests and Volatility Effects, IMF Working Paper, April 1999, P. 3.

[2] -Azab , Bassam , "The Performance Of The Egyptian Stock Market" , The university of Birmingham , 2002 , P.27.

يعتبر تطبيق الذكاء الإقتصادي داخل سوق الأوراق المالية و بالتبعية كفاءة تلك السوق انعكاساً لما يتضمنه الاطار التشريعي والتنظيمي من تدعيم للشفافية والافصاح، لذلك سيتم تناول هذين الاطارين لبيان تطور تطبيقات الذكاء الإقتصادي داخل سوق الأوراق المالية .

4-3-1-1 الاطار التشريعي المنظم لعمل لسوق الأوراق المالية المصري

يشمل الإطار التشريعي كافة القوانين التي تحكم سوق الأوراق المالية في مصر والهيئات الرقابية التي تنظم عمل السوق و يعتبر قانون سوق رأس المال رقم 95 لعام 1992 أهم القوانين المنظمة لعمل سوق المال كما يوفر الإطار الخاص ببورصتي القاهرة والاسكندرية ، ويضع القواعد الخاصة بالشركات المسجلة. [1]

4-3-1-1-1 قانون الشركات قانون 1981/159

يختص هذا القانون بوضع الاطار العام لانشاء وتشغيل الشركات داخل جمهورية مصر العربية. يغطي القانون اجراءات الانشاء الاساسية، ومسؤليات الادارة والرقابة، وتحديد مدى مسؤلية أصحاب الشركات، والاجراءات الرقابية المالية والمحاسبية المطلوبة وأي جوانب أخرى يمكن للشركة ان تواجهها في سياق أعمالها.[2]

4-3-1-1-2 قانون قطاع الأعمال العام (الخصخصة) قانون 1991/203

يعد هذا القانون تشريعاً أساسياً لتطوير برنامج الخصخصة من أجل تشجيع الاصلاح الاقتصادي، حيث تعتبر زيادة مشاركة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية من أهم اجراءات الاصلاح الهيكلى، والتى تهدف الى الحد من احتكار القطاع العام لمعظم جوانب النشاط الاقتصادى. ويشمل برنامج الحكومة لاصلاح قطاع الأعمال العام فصل الادارة عن الملكية أو خصخصة الادارة، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهما أو مشتريا للشركات العامة أى خصخصة الملكية. وصدر القانون 203 لسنة 1991 بشأن قطاع الأعمال العام، لحل مشاكل القطاع الأعمال العام واعادة تأهيل شركاته.[3]

4-3-1-1-3 قانون سوق رأس المال 95/ 1992

حل محل قانون 161 لسنة 1957 ، وقد دخل حيز التنفيذ عام 1992. قدم هذا القانون الاطار التنظيمي لأنشطة سوق الاوراق المالية من خلال تنظيم سوق الأوراق المالية الأولي

---

[1] – زين الدين، صلاح ، "دور مبادىء حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية" ، مؤتمر حوكمة الشركات و دورها في الاصلاح الاقتصادي ,كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 15-16 اكتوبر 2008 م ،ص39.

[2] -Azab , Bassam, op.cit. ,p32.

[3] – زين الدين، صلاح، مرجع سبق ذكره ، ص ص42،41.

والثانوي، وتنظيم المشاركين في السوق، والشركات المدرجة والسماسرة، وتوفير الآليات الحديثة للتداول والاستثمار خلال السوق وكذلك الإعفاءات والحوافز من أجل تعزيز السوق وتوفير عمقه.[1]

كما عمل القانون على حماية المكتتبين فى الأوراق المالية من خلال مطالبة الشركات المصدرة لهذه الاوراق بتقديم معلومات كافية فى نشرة الاكتتاب عن الشركة ومؤسسيها ورأس مالها ومديريها وعن عوائد ومخاطر الاستثمار المتوقعة، وبذلك يكون المستثمر على بينة ودراية عن موضع استثمار امواله. كما اضاف القانون ضرورة تقديم شركات الاكتتاب العام تقارير ربع سنوية عن نشاطها معدة وفقا للمعايير المحاسبية ولقواعد المراجعة التى تحددها اللائحة، وبالتالى ضمان توفير المعلومات بصفة دورية بما يمكن المستثمر من متابعة اداء الشركات التى يقوم باستثمار امواله فيها. وبذلك يحاول القانون ايجاد توازن بين الرغبة فى اقامة سوق قوى وحر لرأس المال وفى نفس الوقت وضع الضوابط الكفيلة لحماية المتعاملين فى هذا السوق، ووضع الضوابط الكفيلة لخلق جهاز قادر وفعال للاشراف والرقابة على سوق المال واعادة تنظيم البورصات المالية بما يتناسب مع الاصلاح الاقتصادى.[2]

وسيتم تعديل هذا القانون لتقديم مساحة أكبر لعمليات الرقابة على تبادل المعلومات وتأثيرها وما ينتج عن تحليلها وتدعيم التطوير الإلكتروني للأسواق بما يسمح بمزيد من الاندماج ما بين البنية التكنولوجية والمعلوماتية والقرار الاستثماري للمتعاملين .

شهدت منظومة التشريعات المنظمة لسوق المال تطورات ملحوظة خلال عام 2015 ، حيث شهد هذا العام تعديل ما يزيد عن 36 مادة من اللائحة التنفيذية لقواعد القيد والافصاح، بما يضمن التوسع فى تطبيق ممارسات الحوكمة وذلك لضمان استقطاب الشركات التى لديها هيكل واضح للحوكمة، مع تحسين مستويات حماية حقوق المساهمين حيث تم الاشتراط بضرورة عدم صدور أية أحكام قضائية ضد أياً من المساهمين الرئيسين واعضاء مجلس إدارة الشركات الراغبة فى القيد أو طلبات تحريك لدعاوى جنائية من هيئة الرقابة المالية نتيجة مخالفة قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، كما نظمت التعديلات الجديدة إجراءات الطروحات التى تتم للوفاء بمتطلبات القيد، حيث تم تسهيل عدد من إجراءاتها مع الحفاظ على حقوق المساهمين وخاصة فيما يتعلق بإجراءات اعتماد دراسة المستشار المالى المستقل للقيم العادلة للأسهم، بالإضافة إلى ذلك فقد وضعت التعديلات ضوابط

[1] -Azab, Bassam**, op.cit.** ,p31.

[2] - زين الدين، صلاح ،مرجع سبق ذكره ، ص43.

واضحة للافصاح عن عمليات الاستحواذ أو التخارج التى تتم على اصول تمثل 10% أو أكثر من حقوق الملكية.

4-3-1-1-4 قانون الاستثمار قانون 1997/8

شرع هذا القانون من أجل تشجيع الاستثمار المباشر وغير المباشر في القطاعات والصناعات الأساسية للإقتصاد. القانون يقدم الاعفاءات الضريبية، الضمانات ضد مصادرة الاصول، وتعريفه جمركية جاذبة والتحرر من الرقابة على الأسعار.

بالإضافة للتشريعات أعلاه ، فإن بورصتي القاهرة والاسكندرية، بالاتصال مع هيئة سوق رأس المال وضعت عدداً من القواعد للشركات التي ترغب في الادراج والتداول في البورصة. وتلك القواعد من أجل زيادة الشفافية وكفاءة نشر المعلومات والحوكمة للشركات المدرجة.[1]

4-3-1-1-5 قانون الإيداع المركزي 93/ 2000

وينظم هذا القانون القيد المركزي لسجلات المساهمين، والمقاصة والتسوية والإيداع. وقد أصبح هذا القانون نافذا وساري المفعول بعد إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة به بموجب قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٩٠٦ في نوفمبر عام ٢٠٠١. وبناء على ذلك فقد تم تحديث وتطوير متطلبات القيد ببورصتي القاهرة والإسكندرية، وقواعد الإفصاح بما يضمن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، ووفقا لقواعد القيد الجديدة التي تم تطبيقها في شهر أغسطس ٢٠٠٢، أصبح يتم قيد الشركات في واحدة من أربع جداول بدلا من ثلاث كما كان الحال قبل التحديث.

وتمت إضافة ثلاثة معايير لقواعد القيد الجديدة تتفق والأسس الدولية، وهي الربحية، وعدد المساهمين، وحد أدنى لرأسمال الشركات. وقامت هذه القواعد بتعريف والتفرقة بين مفهومي الطرح العام والخاص لأول مرة في السوق المصري .بحيث تعتبر أوراق الشركة مطروحة طرحا خاصا إذا ترتب على تداول أوراق الشركة أن بلغ عدد المساهمين ٥٠ مساهما فأكثر، وتعتبر أوراق الشركة مطروحة طرحا عاما إذا بلغ عدد المساهمين ١٠٠ مساهما فأكثر . وبناء على ما سبق لم يعد للشركات الاختيار للقيد في جدول معين، كما كان الحال سلفاً، ولكن يتم القيد طبقا للمعايير المتوافرة في كل شركة. وقد ألزمت قواعد القيد الجديدة الشركات بنشر طلبات القيد على شبكة الإنترنت والنشرة اليومية للبورصة لإعطاء ذوي الشأن الحق في الاعتراض للجنة القيد والشطب خلال عشرة أيام من

[1] -Azab, Bassam, op.cit.,p33.

النشر.[1] وتعد مصر أول دولة بالمنطقة العربية وشمال أفريقيا تصدر تشريعاً يخص عملية تطبيقات التكنولوجيا واقتصاديات المعرفة في عمليات التداول والتسويق بالبورصة المصرية.

4-3-1-1-6 قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية قانون 10/ 2009

إنشاء هيئة عامة للرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية تسمى "الهيئة العامة للرقابة المالية" وتختص الهيئة بالرقابة والاشراف على الأسواق والادوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق. تحل الهيئة محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشؤون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10لسنة 1981 ، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992 ، وقانون الايداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000 وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001 .

كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى، وتعتبر الهيئة الجهة الادارية المختصة في تطبيق أحكام قانون التأجير التمويلي الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1995.[2]

تطور الاطار التشريعي لسوق الأوراق المالية المصري وفقاً للعرض السابق يمثل اللبنة والأساس لتطبيق الذكاء الإقتصادي ومن ثم رفع كفاءة سوق الأوراق المالية، وذلك بما وفره من تشريعات تلزم السوق بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية اضافة إلى التشريعات التي تعزز عملية الرقابة داخله.

4-3-1-2 الاطار التنظيمي لسوق الأوراق المالية المصري

تطور الاطار التنظيمي لسوق الاوراق المالية في مصر تطوراً ملحوظاً مع تطور الاطار التشريعي لها، ويعرض الجدول رقم (4-1) مقارنة بين الاطار التنظيمي لسوق الاوراق المالية في عامي 1996 ، 2010 وذلك بعد وضع كافة القوانين المنظمة لعمل سوق الأوراق المالية

[1] - زين الدين، صلاح، مرجع سبق ذكرة، ص ص44،45.

[2] – الجريدة الرسمية ، العدد9(مكرر)،أول مارس سنة 2009، ص ص 18،19.

المصري وبيان أهم التطورات التي حدثت في تلك الفترة. يعرض الجدول (4-2) تطور هيكل السوق كما يعرض جدول (4-3) تطور عمليات السوق لنفس الفترة.

جدول (4-1) :تطور الاطار التنظيمي لسوق الأوراق المالية المصري في الفترة 1996-2010

ملامح التطور	1996	2010
	الاطار التنظيمي	
جهة الرقابة	أنشأت الهيئة العامة لسوق المال بالقرار الجمهوري رقم 520 لسنة 1979 ، أي قبل ثلاثة عشر عاماً من إعادة تنشيط سوق الأوراق المالية وإصدار قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 الذي حدد الخطوط العريضة لدور جهة الرقابة	أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية عام 2009 لتحل محل الهيئة العامة لسوق المال كجهة رقابية تتمتع بصلاحيات تمكنها من حماية المستثمرين ومن تنظيم وتنمية سوق رأس المال والرقابة على السوق والمؤسسات العاملة والمتعاملين فيها
المنهج الرقابي	منهج رقابي قائم على الالزام بالتشريعات	تم التحول إلى المنهج الرقابي القائم على تقييم وادارة المخاطر
مستوى الافصاح في السوق والرقابة عليه	ضعيف ومتباين	قياسي ومنتظم وملتزم بالمعايير الدولية بما في ذلك الالتزام الكامل بالمعايير الدولية للتقارير المالية ويتم تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة المصرية التي تتفق مع المعايير الدولية كما تم انشاء وحدة جديدة للرقابة على جدية أعمال مراقبي حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وتعد الهيئة عضواً في مجلس التجمع الدولي للجهات الرقابية على جودة أعمال مراقبي الحسابات
الوصول إلى السوق	متاح مع وجود عديد من القيود	يمكن للجهات المصدرة المؤهلة الوصول إلى السوق بعد الالتزام بمتطلبات الاصدار وقواعد القيد كما يسمح للشركات الاجنبية اصدار لأوراق إيداع مصرية تقيد بالبورصة المصرية
الوصول إلى السوق الدولية	محدود للغاية	يسمح للشركات بإصدار شهادات ايداع دولية و EDR/GDRs/ADRs

النظام المحاسبي/ حوكمة الشركات/ الأبحاث	قدر ضئيل من الافصاح والشفافية	التركيز على الافصاح والمعايير المحاسبية وحوكمة الشركات ويتم تطبيق معايير المحاسبة المصرية المطابقة للمعايير المحاسبة الدولية، وكذا معايير المراجعة الدولية وتأسيس وحدة للرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات
تسعير الأوراق المالية في البورصة	تسعير حر مع وجود عدد من القيود	الأسعار يحددها السوق، حسب آليات العرض والطلب مع وجود ضوابط وأطر للرقابة لحماية المتعاملين
التلاعب في الأسعار والممارسات الخاطئة	مواد محدودة في القانون تحظر التلاعب في الأسعار والممارسات الخاطئة واستغلال المعلومات الداخلية	تم اضافة باب جديد إلى اللائحة التنفيذية لقانون 95 لسنة 1992 يحظر التلاعب في الأسعار واستغلال المعلومات الداخلية وتم تعديل القانون لتوسيع نطاق الرقابة على هذه الجرائم المالية هناك أيضاً ميثاق شرف المهنة للعاملين بالشركات العاملة في سوق الأوراق المالية
صندوق حماية المستثمر	غير موجود	صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1764 لسنة 2004 بإنشاؤه . والقرار 106 لسنة 2006 بإصدار النظام الأساسي له وتم تشغيله بصورة كاملة. يغطي حالات الإعسار والإفلاس للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، صدر قانون 123 لسنة 2008 لتغليظ العقوبات وزيادة نطاق رقابة الهيئة

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، أهم ملامح تطوير سوق المال المصري خلال خمسة عشر عاماً 1996–2010،ص2

أضاف تطور الاطار التنظيمي لسوق الأوراق المالية وفقاً لما تم عرضه بالجدول السابق عدداً من المزايا الداعمة لعملية الذكاء الاقتصادي و من ثم لكفاءة السوق، فإنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية بكل اختصاصاتها ،[1] رسخ بشكل واضح تطبيق معايير الشفافية والافصاح وحوكمة

[1] –تختص الهيئة بما يلي:

- الترخيص بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية.
- التفتيش على الجهات التي يرخص لها بالعمل في الانشطة والأسواق المالية غير المصرفية.
- الإشراف على توفير ونشر المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية.
- الرقابة على الأسواق لضمان المنافسة والشفافية في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية.
- حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية والتوازن بينها.

الشركات بالسوق وحظر التلاعب بالأسعار وإنشاء صندوق حماية المستثمر ووضع الضوابط والأطر لحماية المتعاملين في ظل تسعير حر للأوراق المالية كذلك حماية البورصة المصرية بوضع ضوابط في ظل حرية وصول المتعاملين للسوق.

وفيما يخص النظام المحاسبي وحوكمة الشركات تحديداً، حدث تطور كبير داخل السوق المصرية، فقد طور سوق الأوراق المالية المصري منظومة قواعد القيد والإفصاح بتطبيق منظومة الإفصاح الإلكتروني XBRL[1] التي تلجأ معظم أسواق الأوراق المالية إلى استخدامها بأشكال مختلفة لتدعيم الأداة الرئيسية في التداول بسوق المال وهى " المعلومات " بهدف توفيرها

- اتخاذ ما يلزم من الاجراءات للحد من التلاعب والغش في الأسواق المالية غير المصرفية وذلك مع مراعاة ماقد ينطوي علية التعامل فيها من تحمل لمخاطر تجارية.
- الاشراف على تدريب العاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وعلى رفع كفاءتهم.
- التعاون والتنسيق مع هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في الخارج بما يسهم في تطوير وسائل ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها.
- الاتصال والتعاون والتنسيق مع الجمعيات والمنظمات التي تجمع أو تنظم عمل هيئات الرقابة المالية في العالم بما يرفع كفاءة الهيئة والنهوض باختصاصاتها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية .
- المساهمة في نشر الثقافة والتوعية المالية والاستثمارية.
- هذا بالاضافة إلى الاختصاصات الواردة بكل من قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 /1981 ، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 1992/95 ، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 2000/93 ، وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 2001/148 .

موقع الهيئة العامة للرقابة المالية:www.efsa.gov.eg

[1] مصطلح (XBRL) هو اختصار لعبارة (Extensible Business Reporting Language) أي لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة، ويمكن بواسطة هذه اللغة نقل البيانات المالية من خلال مصطلحات (Taxonomies)، وترميزها في صيغ مقروءة إليكترونياً بشكل يتوافق مع معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) المتوقع انتشارها عالمياً، أي توحيد المصطلحات المتعلقة بالتقارير المالية لسهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات التي تتضمنها ومقارنة محتوياتها مع بعضها البعض.ومن مزايا الافصاح الالكتروني: تقليص الوقت والجهد المطلوبين لمعالجة البيانات المالية للقيام بالتحليل المالي أو الحصول على معلومات أو تقارير محددة باستخدام هذه البيانات، كذلك تكون المخرجات جاهزة للاستخدام من قبل مختلف الجهات التي ينبغي على الشركة الافصاح لها بحيث تكون الجهات الحكومية المعنية مجهزة بحاسوب يقرأ البيانات بلغة (XBRL) دون الحاجة لاعداد التقارير بشكل معين، كذلك تقوم تلك التقنية بتحليل البيانات الصادرة عن الشركة المدرجة بشكل أسرع بكثير لكونها جاهزة للاستخدام والاستهلاك من قبل المحلل المالي دون الحاجة إلى إعادة ترتيبها وإعدادها، إضافةً إلى ارتفاع مستوى الدقة والكفاءة التي يتمتع بها هذا النظام مما يجعله موضع ثقة في تناول المعلومات.
د.شريف سلامة، **الإفصاح المالي الإلكتروني:** www.alraimedia.com

للمستثمر بصورة دقيقة و سريعة و متساوية بما يضمن استقرار اسواق المال و رفع كفاءتها . وقد تم تطبيق **نظام الإفصاح الإلكتروني**[1] كمرحلة أولى داخل سوق الأوراق المالية المصري على عدة خطوات بداية من 4/ 2015 لتنتهي اخر خطواتها مع نهاية عام 2015:

الخطوة الأولى: تطبيق النظام على 33 شركة تمثل شركات EGX30 بالإضافة إلى 3 شركات أخرى ، وهى الشركات التي اجتازت جميع الاختبارات الفنية والتكنولوجية [2].

الخطوة الثانية: تطبيق النظام على 100 شركة مقيدة كدفعة ثانية .

الخطوة الثالثة: تم تعميم منظومة الإفصاح الإلكتروني على نحو 255 شركة مقيدة بنهاية عام 2015.[3]

لقد كان من الضروري أن يقوم صانعو القرار بسوق رأس المال المصري بتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني بعد أن القى تحسن مستويات الإفصاح عبئاً على إدارة البورصة في إتاحة تلك الإفصاحات بصورة لحظية على شاشات التداول ، فقد قفز حجم الافصاحات من 5400 إفصاح في المتوسط عام 2012 إلى 9300 إفصاح عام 2015 ، لذلك تم استغلال التكنولوجيا لايجاد نظام الكتروني يسمح للشركات المقيدة بإدراج إفصاحاتها مباشرة على شاشات التداول للمستثمرين على غرار عدد من الأسواق المتقدمة ، و هذا مايساعد على تقليل زمن الإفصاح.[4]

---

[1] تتم المرحلة الأولى من نظام الإفصاح الالكتروني بشكل عام وفقاً للخطوات التالية :

1- تصميم الية لنقل و تبادل البيانات ما بين ادارة البورصة و ما بين الشركات المقيدة عبر برنامج اليكتروني يتم تأمينه اليكترونيا و يتيح الية للمراقبة لادارة البورصة قبل نشر الافصاحات كما يتيح مراقبة اليكترونية لالتزام الشركات بدورية الافصاحات المطلوبة مع عرض الافصاحات بنظام . PDF.

2- ربط هذا النظام بموقع البورصة الاليكتروني بحيث يتيح عرضا لحظيا للافصاحات و الرسائل لمستخدمي الموقع .

3- يتضمن النظام صفحة لكل شركة يشمل قاعدة بيانات اليكترونية للشركات المقيدة بالنسبة للبيانات المالية و توزيعات الارباح وكافة الافصاحات و البيانات الاساسية الخاصة بالشركات .

4- سيتم تطبيق نظام الافصاح الاليكتروني بشكل الزامي علي كافة الشركات المقيدة و ذلك وفق الضوابط و المراحل التي تضعها البورصة بمقابل مادي يتم تحديده علي مراحل .

5- سيكون الإفصاح الإلكتروني في بدايات هذه المرحلة هو طوعي للشركات الرائدة والذي سيساعدها على ضبط النظام من أجل التنفيذ الكامل في المرحلة اللاحقة لجميع الشركات المدرجة في السوق.

6- ليست هناك خطط فورية لإلغاء الإيداع الورقي التقليدي في هذا الوقت. لذلك في البداية سيتم تقديم الإيداع ورقياً وإلكترونياً في نفس الوقت.

[2] www.exg.com.

[3] www.alborsanews.com

[4] www.exg.com

بعد اتمام المرحلة الأولى ، سيكون على سوق الأوراق المالية المصري تطبيق المرحلة الثانية من الإفصاح الالكتروني التي تعرف **بنظام تقارير الافصاح الالكتروني** XBRL، وكما عرض الأستاذ محسن عادل[1] عضو المجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية لدى رئاسة الجمهورية اثناء احدى اللقاءات العلمية بمعهد التخطيط القومي بأن ادارة البورصة تقوم على تطوير لغة تقارير الافصاح الالكتروني للبيانات والقوائم المالية XBRL ، بهدف إحداث تحول جذري في معلومات الافصاح المتعلقة بالشركات وذلك من خلال تلبية المتطلبات التالية :

* استخدام التكنولوجيا الإلكترونية باعتبارها القيمة المضافة لكافة الأطراف المعنية ،حيث إن لغة تقارير الإفصاح الالكتروني للبيانات والقوائم المالية XBRL تدعم الشفافية من خلال نشر المعلومات الصريحة والصحيحة في الوقت المناسب على نطاق واسع لكافة أصحاب المصالح.

* تقليص عبء التكاليف المتعلقة بالمطابقة والالتزام عن جميع الأطراف حيث أن الابتكار والتجديد يعمل على توفير المزيد من الخدمات الالكترونية، مقابل تقليص الاستخدام الورقي التقليدي .

* اضافة لمجموعة من الأهداف المنشودة من وراء البيانات المالية:

– اتاحة البيانات وتوفرها: توفير البيانات المالية عبر الانترنت، حيث يستطيع المستثمرون تنزيلها والاستفادة منها بسهولة، حيث تتوفر في شكل نماذج وجداول بيانات مالية متوافقة.

– البيانات معتمدة: إن البيانات المالية معتمدة حيث يتم اجازتها من قبل المدققين، كما أنها آمنة وفقا لنظم الهيئات الرقابية والأسواق المالية، ويتم تحديثها باستمرار، كما أنها بيانات تامة وغير منقوصة حيث تمثل افصاحا كاملا.

– توفير آلية المقارنة: إن البيانات المالية تتبع معيار التصنيف الفني لمقاييس التقارير المالية الدولية لعام 2011، ويتم توفير البيانات المالية واتاحتها حسب لغة المستخدمين، حيث أنها تكون في لغة قابلة لقراءة الجهاز الإلكتروني بشكل مقارن (أي لغة الرموز والعلاقات الدالة المميزة–XML).

[1] عادل، محسن ، كلمة بعنوان " تطبيق الذكاء الاقتصادي في البورصة المصرية " ألقيت اثناء احدى المناقشات العلمية ، معهد التخطيط القومي ، 2016/2/11.

جدول (4-2) :تطور هيكل سوق الأوراق المالية المصري في الفترة من 1996-2010

ملامح التطور	1996	2010
هيكل البورصة	بورصتي القاهرة والاسكندرية شبه حكومية – جهة لا تهدف للربح	تم تعديل الأسم إلى البورصة المصرية كما تم انشاء بورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة
الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية	عدد محدود من الأنشطة وشركات الأوراق المالية (مثل شركات السمسرة في الأوراق المالية ، شركات ادارة صناديق الاستثمار وشركات ترويج وتغطية الاكتتابات)	العديد من شركات الأوراق المالية المتخصصة والمرخصة. تخضع للرقابة والالتزام والمتطلبات التنظيمية المتنوعة.
الأشخاص المهنيون	تعقد الهيئة العامة لسوق المال مقابلة شخصية للمدير التنفيذي فقط	يحتاج كافة العاملين إلى الموافقة عليهم والترخيص لهم من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية وفق منظومة متكاملة للاختبارات و التأهيل والترخيص كما صدر ميثاق شرف المهنة للعاملين بالشركات العاملة في مجال الاوراق المالية
الأوراق المالية	عدد محدود من الأدوات والاوراق المالية البسيطة	توسع في الادوات لتشمل أسهم وسندات الشركات ، والاوراق المالية الحكومية، والتوريق والاوراق المالية المضمونة بأصول وصقوك التمويل والعقود المستقبلية
شكل الاوراق المالية	ورقية	كافة الأوراق المالية المقيدة بالبورصة اسمية غير مادية ومحفوظة في الايداع المركزي بنظام القيد الدفتري
صناديق الاستثمار	تنشئها الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية أو المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين وتنظمها اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال 95 لسنة 1992	التطوير الشامل للقواعد المتعلقة بنشاط صناديق الاستثمار وفقاً لأفضل الممارسات الدولية
آليات التداول	لا توجد	الشراء بالهامش، وبيع الأوراق المالية المقترضة، وتنفيذ نظام التداول الاليكتروني عبر الانترنت، والبيع والشراء في ذات الجلسة.
الاوراق المالية الحكومية	تحدد الحكومة أسعار الفائدة لأذون الخزانة . أنواع وخصائص محدودة من أدوات الدين الحكومية	الاصدار بأسعار مرتبطة بالسوق ، ويتم التداول من خلال نظام المتعاملين الرئيسيين (السوق الأولي) المؤسسات المالية). التنوع في المنتجات. التسوية بناء على التسليم مقابل الدفع. استخدام نظام إعادة الشراء
المتعاملون الأجانب / تدفق العملة	التدفق الداخلي والخارج للعملة الأجنبية محدود	تدفق داخلي وخارجي كبير للعملة الأجنبية ، ولا توجد أية قيود على تعاملات الاجانب .

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، أهم ملامح تطوير سوق المال المصري خلال خمسة عشر عاماً 1996-2010، ص2.

أهم ما يوضحه جدول تطور هيكل السوق هو توسع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وكذلك توسع أدوات الأوراق المالية ، وميكنة التداول وبالتالي اختصار زمن البيع والشراء، والتدفق الكبير للعملة الأجنبية خروجا ودخولاً وهذا التطور في هيكل السوق ما هو إلا نتاج طبيعي لتطور الاطار التنظيمي والتشريعي للبورصة المصرية.

جدول (4-3) :تطور عمليات سوق الأوراق المالية المصري في الفترة من 1996-2010

ملامح التطور	1996	2010
	عمليات السوق	
نظام التداول	نظام يدوي قائم على الأوامر. التعاملات المتفق عليها خارج المقصورة (سوق الصفقات)	نظام تداول آلي عالمي قائم على شاشة مميكنة. يتم التعامل مع الأوامر حسب أولوية السعر والوقت. منصة تداول تمتاز بالشفافية، ويمكن الوصول اليها من كافة أنحاء الجمهورية باستخدام شبكة المعلومات الدولية.
دورة التسوية	غير قياسية- يمكن أن تستغرق عدة أيام قبل اتمامها يترتب عليها العديد من العمليات المغلقة (الكمية والسعر)	التسوية في اليوم الثاني بعد التداول "T+2" بالنسبة لجميع الأسهم ، T+0 بالنسبة للبيع والشراء في ذات الجلسة ، T+1 للسندات الحكومية.
شكل التسوية	ورقي	مميكنة تماماً سواء على المستوى الورقي أو النقدي
أساس التسوية	تتم التسوية النقدية مع السماسرة قبل تسليم الأوراق المالية. غير قياسية وضئيلة.	تتم التسوية تلقائياً في المواعيد المحددة
ادارة المخاطر	لا يوجد تركيز على ادارة المخاطر	الانتقال إلى نظام ادارة المخاطر، متضمناً الملاءة المالية، استحداث القيود على التعرض للمخاطر ودوران رأس المال، ومتابعة الموقف خارج ساعات التداول.
نقل ملكية الأوراق المالية	يتم نقل ملكية الأوراق المالية بذاتها من خلال فواتير السماسرة بدفاتر نقل الملكية في الشركات المعينة	سهولة نقل ملكية الاوراق المالية، ويسجل نقل الملكية الكترونياً في صورة قيد دفتري بواسطة جهات الايداع
صندوق ضمان التسويات	لا يوجد	انشيء لضمان الوفاء بالتسويات المالية والورقية في مواعيدها المقررة

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، أهم ملامح تطوير سوق المال المصري خلال خمسة عشر عاماً 1996-2010، ص2.

تطورت عمليات السوق كما يوضحها الجدول السابق في اتجاه الميكنة واختصار وقت دورة التسوية، وأهم ما يلاحظ من تطور في عمليات السوق الذي يعزز بشدة تطبيق الذكاء الاقتصادي ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصري هو الانتقال إلى نظام ادارة المخاطر وانشاء صندوق ضمان التسويات. ومن الجدير بالذكر أن تطوير نظام آلي للتداول في أسواق الأوراق المالية له انعكاساته على كفاءة الأسواق وتعزيز الشفافية وسرعة التنفيذ.لعل ما تحتاجه البورصة في الفترة القادمة هو الاتجاه نحو ذاتية التنظيم SRO فمازالت البورصة المصرية تعاني من عدم ذاتية التنظيم مما يؤثر على تقييم وضع السوق المصري مقارنة بالأسواق المنافسة.

من المفترض أن يؤثر تطور الإطار التنظيمي بما يتضمنه من معايير الشفافية والافصاح وجودة الرقابة التي تعتبر انعكاساً لتطبيق عملية الذكاء الاقتصادي كما تم عرضه سابقاً تأثيراً إيجابياً على كفاءة وجودة سوق الأوراق المالية المصري، وفي حال لم يكن هذا التأثير واضحاً فلا بد حينها من معرفة الأسباب وحصر المعوقات والتحديات الواجب مواجهتها من أجل ضمان دعم وتنفيذ كافة عناصر الذكاء الاقتصادي التي تحقق كفاءة سوق الأوراق المالية.

4-3-2 تطور آداء سوق الأوراق المالية المصري

4-3-2-1 مؤشرات تطور أداء سوق الأوراق المالية المصري

تعكس بعض مؤشرات تطور أداء سوق الأوراق المالية المصري الحالة العامة للبورصة المصرية وقد تم تناول هذه المؤشرات كما بالجدول التالي:

جدول (4-4) :بعض المؤشرات لتطور آداء سوق الأوراق المالية المصري في الفترة من 2009 – 2015

البيـــــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الشركات المقيدة	306	212	213	213	212	214	221
رأس المال السوقي في نهاية العام* (بالمليار جنيه)	500	488	294	376	427	500	430
كنسبة من GDP	41	40	19	24	21	25	22
قيمة التداول (بالمليار)	448.2	321	148	185	162	291	248
السوق الرئيسي**	333.5	273	130.5	166.5	146.1	265	226
بورصة النيل	–	0.20	0.19	0.25	0.75	0.8	0.6
خارج المقصورة	114.7	48	17.5	18.3	15.1	25	21
معدل دوران السهم (%)***	50	41	32	29	21	38	27
كمية التداول (بالمليار)	36.6	33	18.5	34	29	57	45
السوق الرئيسي	28.6	28	16.9	33	27	56	43
بورصة النيل	–	0.02	0.03	0.08	0.03	0.3	0.4
خارج المقصورة	8	5	1.6	1.4	1.7	1.3	1.8
عدد الشركات المتداولة	289	211	204	204	206	206	217

المصدر: البورصة المصرية، التقرير السنوي، عام 2014،2015،ص2.

*رأس المال السوقي = عدد الأسهم المقيدة x سعر السوق في نهاية العام

**السوق الرئيسي يشمل الأسهم ، السندات، وصناديق الاستثمار

***معد دوران الأسهم = قيمة تداول الاسهم المقيدة / رأس المال السوقي في نهاية العام.

بدراسة أداء سوق الأوراق المالية في الفترة من 2009 -2015 كما يوضحه جدول رقم (4-4) يتضح تذبذب القيمة الرأسمالية للسوق حيث بلغت 500 مليار جنيه عام 2009 لتنخفض بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوياتها عام 2011 حيث بلغت 294 مليار جنيه ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى أقصى ارتفاع عام 2014 حيث بلغت 500 مليار جنيه لتعاود الانخفاض مرة أخرى عام 2015 لتبلغ حوالي 430 مليار جنيه.

وبالنسبة لعدد الشركات المقيدة بالبورصة يلاحظ أيضاً انخفاضها بعد عام 2009 وثباتها عامي 2011،2012 ثم انخفاضها عام 2013 لتعاود الارتفاع مرة أخرى بداية من عام 2014. بالنسبة لقيمة وكمية التداول فقد أخذتا في تلك الفترة سلوكاً تذبذبياً انخفاضاً وارتفاعاً كما انخفضت أعداد الشركات المتداولة منذ عام 2009 لتعاود الارتفاع مرة أخرى عام 2015.

لعل هذا التذبذب في مؤشرات أداء البورصة المصرية خلال تلك الفترة يرجع بنسبه كبيرة إلى الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر والعالم إبان الأزمة المالية العالمية 2008 ثم ثورة 25 يناير 2011، حيث شهد أداء البورصة المصرية فترات من التراجع الحاد خلال تلك الفترة أعقبها ارتفاعاً لمؤشراتها بداية من عام 2014.

يعبر هذا التراجع الحاد في أداء البورصة خلال تلك الفترة عن إفتقادها إلى بعض عناصر الذكاء الاقتصادي على الرغم من تطبيق مباديء وأسس الحوكمة التي أوضحتها الأطر التشريعية والتنظيمية. لعل أهم عناصر الذكاء الاقتصادي المفتقدة والتي كشف عنها آداء البورصة المصرية هو سياسة الأمن الاقتصادي التي تعني مواجهة الخطر ضد المصالح الاقتصادية التي أصبحت مهددة تهديداً مضاعفاً بعد تحرير نشاط العديد من القطاعات وتطوير التبادل الحر، وبالتالي وفقاً لرأي د. حمداني محمد[1] " لم تعد الدولة هي الوحيدة المسئولة عن الأمن الجماعي، بل المؤسسات جميعها ملزمة بالمشاركة لكونها متغير أساسي في الأمن الاقتصادي لحماية ومتابعة مصالحها الحيوية".

[1]- محمد، حمدان، "أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد 2 ، 2012 ، ص13.

4-3-2-2 كفاءة السوق المصرى (البورصة) SWOT Analysis

وبتحليل مدى كفاءة السوق المصرى (البورصة) SWOT Analysis[1] بالرغم من المزايا التى يمتلكها السوق المصرى إلا أن هناك العديد من المعوقات الهيكلية التى يعانى منهاالسوق المصرى على مدار العديد من السنوات حتى فى فترة ما قبل الثورة، لذا يجب أن تستهدف إدارة البورصة من خلال استراتيجيتها المعتمدة علي تطبيقات معرفية و تشريعية مواجهة تلك المعوقات الهيكلية والتغلب عليها بقدر الإمكان .

4-3-2-2-1 المعوقات

ومن تلك المعوقات ما يلى:

* ضعف البنية التشريعية والتنظيمية وعدم مرونتها لمواكبة تطورات سوق المال
* عدم وجود قدرٍ كافٍ من الاستقلالية الذاتية للبورصة فى اتخاذ القرارات.
* ضعف العمق الخاص بالسوق فيما يتعلق بالأدوات المالية والآليات الحديثة.
* الانخفاض النسبى لرأس المال السوقى للشركات المقيدة.
* ضعف معدلات السيولة نتيجة انخفاض درجة مشاركة الأفراد والمؤسسات نسبياً
* ضعف سوق بورصة النيل وعدم تحقيقه للهدف المرجو منه وهو دعم قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة.
* المشاكل المتعلقة بسوق خارج المقصورة.

4-3-2-2-2 نقاط القوة

- السوق الوحيد المرخص له بتداول الأوراق المالية في مصر
- تنوع قطاعي مقارنة بأسواق المنطقة
- بنية تكنولوجية متطورة
- عدم وجود قيود على التداول.

4-3-2-2- 3 نقاط الضعف

- ضعف البنية التشريعية وعدم مرونتها لمواكبة التطورات فى أسواق المال.
- الانخفاض النسبي لرأس المال السوقي للشركات المقيدة
- انخفاض معدلات السيولة ونسب الاستثمار المحلى فى البورصة.
- قلة الأدوات والآليات المالية المتاحة.
- ضعف سوقى السندات وخارج المقصورة

[1] - عادل، محسن ، مرجع سبق ذكره.

4-3-2-2- 4 الفرص

- شركات تمثل اقتصاد ذو أساس قوى ولديه فرص واعدة للنمو بشرط توافر بنية سياسية واقتصادية مستقرة.
- اكتمال البناء المؤسسي للدولة حيث سيؤدي ذلك لجذب استثمارات ضخمة.
- وجود قطاع كبير من الشركات المساهمة غير المقيدة فى البورصة والتى يمكن إدراجها فى البورصة.

4-3-2-2- 5 التحديات

- المخاطر السياسية والاقتصادية الحالية غير القابلة للتوقع.
- المنافسة من الأسواق المحيطة.
- الاحتياج المستمر إلى استثمارات ضخمة للحفاظ على بنية تكتولوجية محدثة
- وجود بعض القيود المفروضة على سعر الصرف وحرية انتقال رؤوس الاموال.
- انخفاض الثقافة المجتمعية وغياب دور الإعلام فى توعية المجتمع.

الفصل الخامس

مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي في منشآت الاعمال الخاصة العاملة بالمنطقة الحرة

مقدمه

يأتي هذا التقييم بهدف التعرف على مدي توفر بعض مقومات منظومة الذكاء الاقتصادي في الواقع الاقتصادي المصري سواء فيما يتعلق بتوفر المعلومات الإستراتيجية الدقيقة والمفيدة أو فيما يتعلق بالقدرة علي إنتاج ابتكارات وإبداعات جديدة. فبعد أن تم التعرف – من الناحية النظرية – علي أهم مقومات تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي المرتبطة بتحسين تنافسية الاقتصاد المصري – وذلك علي النحو المبين تفصيلاً بالفصل الثالث من هذه الدراسة – يصبح من الأهمية الإجابة علي تساؤل رئيسى هو: إلي أي مدى تستفيد المؤسسات المصرية من توفر هذه المقومات؟

فقد تم تصنيف هذه المقومات ما بين مقومات ترتبط بالواقع الاقتصادي المصري – مثل عدد الشركات المؤسسة في كافة محافظات مصر خلال الفترة من عام 1970 حتى فبراير 2015، وما يوجد بمصر من (9) مناطق حرة عامة، وجنسيات المستثمرين الأجانب في مصر والذين ينتمون إلى 150 جنسية بالإضافة إلي ما يتوفر لدي الهيئات العامة المصرية من وحدات وإدارات معنية بشئون البحث والتطوير في مجال عملها بالإضافة إلي المقومات الأخرى التي ترتبط بتطور البحث العلمي والتكنولوجي في مصر مثل نص المادة (23) من دستور مصر الحالي والتي نصت علي ألا تقل ميزانية البحث العلمي في مصر عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبني مصر لإستراتيجية البحث العلمي حتى عام 2020، ومشروع بنك المعرفة "خطوة لبناء مجتمع متعلم" وإنشاء المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتطور الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقيام كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعديد من المبادرات لتنشيط قطاع البحوث والتنمية والابتكار فضلاً عن جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء مجتمع معلوماتي متكامل.

لذلك جاء هذا الفصل بهدف رصد وتحديد مدي استفادة المؤسسات المصرية من توفر المقومات سالفة الذكر، حيث تم اختيار المشروعات الاستثمارية في المنطقة الحرة بمدينة نصر لرصد مدى توفر هذه المقومات في المؤسسات المصرية ومن بينها الشركات المقامة داخل المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر محل اهتمام الدراسة الميدانية. وبصفة عامة، يرجع اختيار الشركات التي تعمل بنظام المناطق الحرة لتصبح محل اهتمام الدراسة الميدانية للأسباب التالية:

- خطط الحكومة المصرية التي تستهدف جعل المناطق الحرة المصرية مركزاً للأعمال Business Destination قادراً على جذب ورفع كفاءة تشغيل الاستثمارات المباشرة بها ليس فقط على مستوى الشرق الأوسط بل على مستوى دول العالم
- اتجاه الجهود الحكومية إلي تعزيز مساهمة المناطق الحرة المصرية في حركة التجارة العالمية ونمو الاقتصاد القومي المصري، والنهوض بالصناعة الوطنية داخل البلاد عبر تنمية الروابط الأمامية والخلفية لتوفير الاحتياجات التصديرية اللازمة للمنشآت العاملة بنظام المناطق الحرة من السلع والخدمات.
- استهداف شركات المناطق الحرة للأسواق الخارجية بالأساس في تسويق منتجاتها في ظل عدم خضوع واردات وصادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والجمركية المطبقة داخل مصر.

وفي هذا السياق، وفي إطار السعي للإجابة على التساؤل السابق، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى الاقسام التالية:

- **مجتمع الدراسة**
- **عينة الدراسة**
- **منهجية الدراسة**
- **الوصف الإحصائي لاستبيان الدراسة الميدانية .**
- **اختبار صحة فروض الدراسة الميدانية.**

5-1 مجتمع الدراسة:

يمكن توضيح خصائص مجتمع الدراسة في النقاط الأساسية التالية[1]:

- تتكون المناطق الحرة على مستوى الجمهورية من تسع مناطق حرة عامة تم تجهيزها وتزويدها بالمرافق والبنية الأساسية وبدأت النشاط بكل من محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ودمياط والمنطقة الإعلامية بمحافظة السادس من أكتوبر والمنطقة الحرة بشبين الكوم بمحافظة المنوفية والمنطقة الحرة بقفط بمحافظة قنا.
- تتمتع المشروعات الموجودة بالمنطقة الحرة بمدينة نصر بالحوافز والضمانات التي تمنح لمشروعات المناطق الحرة، والمتمثلة في الآتي :
  - حرية اختيار مجال الاستثمار.
  - تحويل الأرباح والمال المستثمر.
  - الاستيراد من السوق المحلى أو الخارجي.
  - تحديد أسعار المنتجات.
  - الاستيراد والتصدير دون القيد بسجل المصدرين والمستوردين.
  - عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، وعدم وجود حدود لرأس المال، وعدم خضوع واردات وصادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والجمركية المعمول بها داخل البلاد .
  - إعفاء الأصول الرأسمالية للمشروع ومستلزمات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية. وكذلك إعفاء واردات وصادرات مشروعات المناطق الحرة من وإلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية. فضلاً عن إعفاء كامل المكونات المحلية من الرسوم الجمركية في حالة البيع للسوق المحلى .
  - ضمان عدم تأميم أو مصادرة المشروعات، وعدم رفع الدعاوى العمومية على المشروعات إلا بعد موافقة الهيئة .
  - منح المستثمرين الأجانب تسهيلات في الإقامة.
  - منح العاملين الأجانب تصاريح إقامة بناءًا علي طلب المشروع.

(1) تقرير أداء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن الفترة من 2015/1/1 حتي 2015/12/31

- بلغ عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة 1119 مشروع برؤوس أموال بلغت 11 مليار دولار وتكاليف استثمارية تُقدر بنحو 25 مليار دولار توفر 191 ألف فرصة عمل في نهاية عام 2015 ، مقابل 1090 مشروع برؤوس أموال بلغت 10.9 مليار دولار وتكاليف استثمارية تُقدر بنحو 23 مليار دولار توفر 190.5 ألف فرصة عمل في نهاية العام الذي يسبقه. ويمكن توضيح ذلك تفصيلاً علي النحو التالي :

جدول رقم (5-1)

موقف الاستثمار بالمناطق الحرة في نهاية عام 2015 مقارنةً بالعام الذي يسبقه

القيم بالمليار دولار

الموقف في	2015/12/31	2014/12/31	حجم التغير	نسبة التغير
عدد المشروعات	1119	1090	29	%2.7
رأس المـال	11.0	10.9	0.1	%0.9
رأس المال الأجنبي FDI	2.1	2.0	0.1	%1.9
التكاليف الاستثمارية	25.1	22.9	2.2	%9.6
فرص العمل (بالالف عامل)	191.1	190.5	0.6	%0.3

المصدر: تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، عام 2015.

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

- زيادة عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة إلى 1119 مشروعاً مقابل 1090 مشروع بنسبة بلغت 2.7 % .
- زيادة قيمة رؤوس الأموال المستثمرة بهذه المشروعات إلى 11 مليار دولار مقابل 10.9 مليار دولار بنسبة بلغت 0.9 % .
- زيادة قيمة المساهمات الأجنبية المباشرة إلى 2.1 مليار دولار مقابل 2.0 مليار دولار بنسبة بلغت %1.9
- زيادة قيمة التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات إلى 25.1 مليار دولار مقابل 22.9 مليار دولار بنسبة بلغت 9.6%.
- زيادة عدد فرص العمل التي توفرها هذه المشروعات إلى 191.1 ألف فرصة عمل مقابل 190.5 ألف فرصة بنسبة بلغت 0.3 % .

- يوضح الجدول التالي توزيع للمساهمات الأجنبية المباشرة FDI في رؤوس أموال المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة في نهاية العام 2015 والتي تجاوزت 2073 مليون دولار.

جدول رقم (5-2)

موقف المساهمات الأجنبية في رؤوس أموال المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة في نهاية العام المالي 2015/2014

القيم بالمليون دولار

المنطقة	إجمالي المساهمات	المساهمات العربية	المساهمات غير العربية	المساهمات الأوروبية	المساهمات الآسيوية	مساهمات دول الأمريكتين	مساهمات من باقي دول العالم
الإسكندرية	544	163	381	173	107	77	23.4
بورسعيد	345	87	258	237	10	10	0.3
مدينه نصر	471	218	253	118	77	42	15.9
السويس	234	20	214	45	126	18	25
الإسماعيلية	167	138	29	8	16	5	0
دمياط	203	91	112	42	50	20	0
شبين الكوم	10	0.2	10	8	2	0	0
الإعلامية	54	20	34	31	0	3	0.2
قفط	45	8	37	37	0	0	0
الإجمـالي	2073	745	1328	699	388	176	65

المصـدر: تقريـر أداء الهيئـة العامـة للاسـتثمار والمنـاطق الحـرة ، عـن الفتـرة مـن 1-1-2015 حتـى 31-12-2015.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن المساهمات العربية هي الأعلى استثماراً في رؤوس الأموال مشروعات المناطق الحرة بقيمة بلغت 745 مليون دولار تمثل نسبة 36% تليها المساهمات الأوروبية بقيمة تجاوزت 699 مليون دولار تمثل نسبة 33.8%.
- سجلت أعلى المساهمات الأجنبية بالمنطقة الحرة العامة بالإسكندرية حيث تجاوزت قيمتها 544 مليون دولار تمثل نسبة تجاوزت 26.2% ، تليها المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بقيمة بلغت 471 مليون دولار تمثل نسبة 22.7% .

- يتضمن عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة 897 مشروع يعمل بنظام المناطق الحرة العامة برؤوس أموال وتكاليف استثمارية بلغت 5.8 مليار دولار و13.6 مليار دولار على الترتيب، توفر 108 ألف فرصة عمل تستحوذ هذه المشروعات علي 88% من إجمالي المساحات المخصصة

للاستثمار بالمناطق الحرة العامة البالغة 6.9 مليون م2 . ويتضمن عدد هذه المشروعات 222 مشروع يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة برؤوس أموال وتكاليف استثمارية بلغت 5.2 مليار دولار و11.3 مليار دولار على الترتيب، توفر 83 ألف فرصة عمل.

- يوجد بالمنطقة الحرة العامة بمدينة نصر عدد (128) مشروعاً بنظام المناطق الحرة العامة. بلغت إجمالي رأس مال هذه المشروعات نحو 466.5 مليون دولار بتكلفة استثمارية تصل إلي 1.2 مليار دولار تقريباً. ويعمل بهذه المنطقة نحو 22.5 ألف عامل وتتحدد أهم الأنشطة التي تزاولها هذه المشروعات في الآتي:
  - تصنيع الأدوات والأجهزة الكهربائية وقطع غيارها.
  - تصنيع الجلود والمنتجات الجلدية.
  - تصنيع السيارات ووسائل النقل وصناعاتها المغذية.
  - تعبئة وتغليف المنتجات المختلفة.
  - صناعة الملابس والمنسوجات.

5-2 عينة الدراسة:

اعتمد الباحث في تحديد عينة الدراسة على العينة العشوائية البسيطة (Simple Random Sample) وتعتبر العينة العشوائية شرطاً رئيسياً لاستخدام الأدوات الإحصائية واختبارات المعنوية ووصفت بالبسيطة لسهولة طريقة تكوينها، فقد تم الاعتماد على تجميع البيانات من منشآت الأعمال خاصة التي تعمل في عدد من القطاعات المختلفة في بيئة الاعمال المصرية مع التركيز على المنشآت الموجودة بالمنطقة الحرة بمدينة نصر.

جدول رقم (5-3)

استمارات الاستقصاء المرسلة والردود عليها

البيان	عدد الاستمارات المرسلة	عدد الردود		نسبة الردود الصالحة
		صالحة	غير صالحة	
الإجمالي	105	96	9	0.91

يتضح أن نسبة إجمالي عدد الاستمارات المجمعة الصالحة لإجراء التحليلات الإحصائية إلى إجمالي عدد الاستمارات الموزعة حوالي 91% وبعدد 96 استمارة، ويرى الباحث إنه عدد كافي لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة.

5-3 منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي والذى يحاول وصف وتقييم الذكاء الاقتصادي في منشآت الاعمال الخاصة العاملة بالمنطقة الحرة، وذلك من اجل السعي الى أي مدى يتم تطبيق الذكاء الاقتصادي فى هذه المنشآت، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي ان يفسر ويقيم الظاهرة أملاً فى التوصل الى تعميمات ذات معنى نزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وتم الحصول على البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على الدوريات والمقالات والتقارير الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

اما البيانات الاولية فقد تم تصميم استبانة، صممت خصيصاً لهذا الغرض ووزعت على منشآت الاعمال بالمنطقة الحرة بمدينة نصر، وقد مر إعداد الاستبانة بالخطوات التالية:-

1 – إعداد استبانة اولية من أجل استخدامها في جمع البيانات.

2 – عرض الاستبانة على الفريق البحثي للتأكد من مدى ملائمتها لجمع البيانات.

3 – تم تعديلها بالشكل النهائي الذى يراه فريق البحث صالح لجمع البيانات.

4 – تم عمل خطاب من الاستاذ الدكتور رئيس المعهد الى رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومرفق معه استبانة، لكى يتم السماح بجمع البيانات.

5 – بعد ان تمت الموافقة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالسماح بإجراء الدراسة، تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بأداة الدراسة فقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسية من أدوات جمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، وفى ضوء أهداف الدراسة تم تقسيم الاستبانة الى الأقسام الرئيسية الأتية:–

- القسم الاول : البيانات الشخصية (الاسم – الوظيفة – عدد سنوات الخبرة المؤهل العلمي – التنظيمات المهنية التي ينتمى اليها).
- القسم الثاني : تقييم تجربة الشركة في مجال الإبداع والابتكار ويتضمن مجموعة من العبارات الفرعية المتعلقة بالإبداع والابتكار.
- القسم الثالث: تقييم تجربة الشركات فيما يتوفر لديها من نظام لجمع وتحليل المعلومات ويتضمن مجموعة من العبارات الفرعية المتعلقة بوجود نظام لجمع وتحليل المعلومات.
- القسم الرابع: تقييم تجربة الشركات فيما يتوفر لديها من الرؤية المستقبلية ويتضمن مجموعة من العبارات الفرعية المتعلقة بالرؤية المستقبلية.

أما فيما يتعلق بالأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة، فقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for The Social sciences (SPSS، وقد تم استخدام الادوات الاتية:–

- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لمعرفة تكرار فئات المتغيرات وهو ما يفيد في وصف عينة الدراسة.
- اختبار T-Test في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت الى درجة الموافقة المتوسطة أم أكبر أو أقل من ذلك، ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

5-4 الوصف الإحصائي لاستبيان الدراسة الميدانية:

سوف يتم استعراض هذا الوصف من خلال بيان التحليل الإحصائي لكافة الأسئلة التي شملها أقسام الاستبيان الذي قام باستيفائه مسئولي شركات المناطق الحرة الكائن موقعها بالمنطقة الحرة العامة بمدينة نصر، وذلك علي النحو التالي:

5-4-1 البيانات الشخصية :

سعي هذا القسم إلى تحديد بعض الخصائص لعينة الدراسة الذين قاموا باستيفاء الاستبيان، وذلك على النحو الآتي:

- **توزيع العينة حسب الوظيفة:**

أوضحت نتائج عينة الدراسة أن شاغلي وظائف الموارد البشرية قد جاءوا في مقدمة عينة الدراسة، حيث يشكلون 45% من إجمالي الاستجابات، ويأتي بعد ذلك مجال نظم المعلومات بنسبة 38%، اما مجال التسويق فقد جاء في المرتبة الثالثة وبنسبة 18%، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (5-4) توزيع العينة حسب الوظيفة

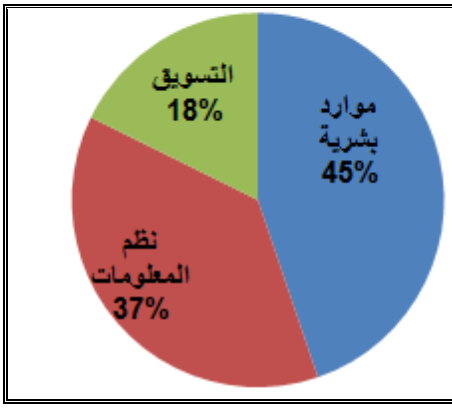

الوظائف	التكرار	النسبة
موارد بشرية	**43**	**0.45**
نظم المعلومات	**36**	**0.38**
التسويق	**17**	**0.18**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

- **توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة:**

يتضح من خلال الجدول رقم (5-5) ان ما نسبته 43% من عينة الدراسة تتراوح مدة خبرتهم ما بين 5 و10 سنوات، وقد جاءوا في مقدمة عينة الدراسة، 30% من عينة الدراسة عدد سنوات خبراتهم أكثر من 10 سنوات، 27% هم الذين تقل مدة خبرتهم عن 5 سنوات، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (5-5) توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة

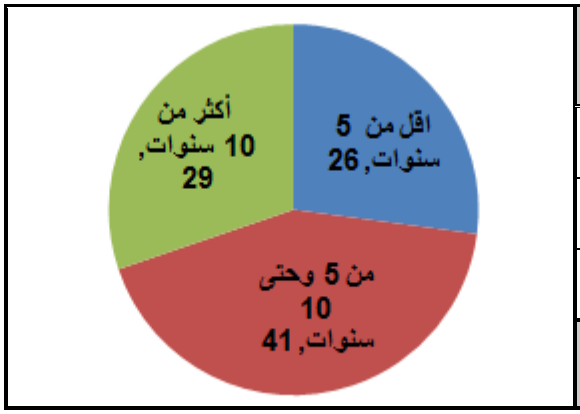

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	**26**	**0.27**
من 5 وحتى 10 سنوات	**41**	**0.43**
أكثر من 10 سنوات	**29**	**0.30**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

- **توزيع العينة حسب المؤهلات العليا:**

تشير النتائج إلى أن ما نسبته 95% من عينة الدراسة من الحاصلين علي مؤهلات عليا قد جاءوا في المقدمة، وأتى بعد ذلك وبفارق كبير- الحاصلين علي درجة الماجستير بنسبة 3%، والحاصلين علي دبلوم دراسات عليا بنسبة 2% من عينة الدراسة، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (5-6) توزيع العينة حسب المؤهلات العليا

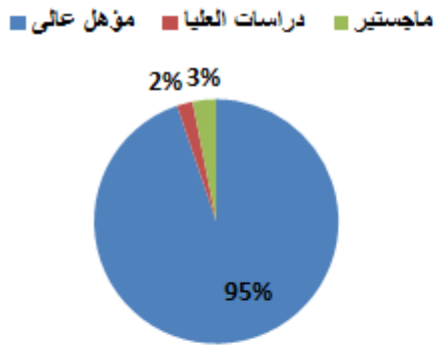

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
مؤهل عالى	**91**	**0.95**
دراسات العليا	**2**	**0.02**
ماجستير	**3**	**0.03**
دكتوراه	**0**	**0.00**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

- **توزيع العينة حسب التنظيمات المهنية:**

كما تشير النتائج إلى أن هناك 3 مبحوثين فقط من إجمالي عينة الدراسة يحظون بعضوية الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين.

5-4-2 تقييم تجربة الشركات في مجال الإبداع والابتكار

تم تقييم اراء المبحوثين وفقًا للبنود الفرعية الآتية:

- **وجود إدارة معنية بشئون البحث والتطوير:**

تشير أراء عينة الدراسة إلى أن نسبة الشركات التي ليس لديها إدارات معنية بشئون البحث والتطوير لتقديم الابتكارات والاكتشافات الجديدة في مجال عملها، تُقدر بنحو 59% من الشركات التي شملها الاستبيان، في حين أن 41% من هذه الشركات يوجد بها مثل هذه الإدارة، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (5-7) وجود إدارة معنية بشئون البحث والتطوير

بيان	التكرار	النسبة
نعم	**42**	**0.41**
لا	**57**	**0.59**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

- **تخصيص ميزانية للإدارة المعنية بشئون البحث والتطوير:**

كما تشير نتائج عينة الدراسة إلى أنه لا يوجد سوي 8 شركات فقط هي التي تخصص ميزانية للإدارة المعنية بشئون البحث والتطوير. وأن هذه الشركات لا تمثل سوي 8% من إجمالي الشركات التي شملها الاستبيان. ويتبين من ذلك عدم توفير أغلبية الشركات التي شملها الاستبيان الموارد المالية المطلوبة لتطوير عملية البحث والتطوير بها. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (5-8) تخصيص ميزانية للإدارة المعنية بشئون البحث والتطوير

بيان	التكرار	النسبة
نعم	**8**	**0.08**
لا	**88**	**0.92**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

- **الابتكارات والاكتشافات الجديدة في مجال عمل هذه الشركة:**

أوضحت نتائج عينة الدراسة أنه لا يوجد سوي 8 شركات فقط هي التي استطاعت الاستفادة من وجود إدارة تقوم علي تفعيل عملية البحث والتطوير، وهذه الشركات لا تمثل سوي 8% من إجمالي الشركات التي شملها الاستبيان. ويتبين من ذلك عدم استفادة أغلبية الشركات التي شملها الاستبيان من وجود إدارة معنية بشئون البحث والتطوير بها في تقديم ابتكارات جديدة في مجال عملها بما يساعدها في تحقيق ميزة تنافسية تساعدها علي تحقيق التفوق علي نظيراتها من الشركات المنافسة سواء في الداخل أو خارج مصر.

جدول رقم (5-9) الابتكارات والاكتشافات الجديدة في مجال عمل هذه الشركة

بيان	التكرار	النسبة
نعم	**8**	**0.08**
لا	**88**	**0.92**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

وبصفة عامة يمكن الوقوف علي تقييم تجربة الشركات التي شملها الاستبيان في مجال الإبداع والابتكار بشئ من التفصيل من خلال أراء المبحوثين كما فى الجدول التالي:

جدول رقم (5-10) تقييم تجربة الشركات في مجال الإبداع والابتكار

م	العبارات		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الجملة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب
1	تتبع الشركة سياسات واضحة في مجال البحوث والتطوير انطلاقا من أهمية هذا المجال للشركة.	عدد	22	19	25	12	18	96	2.40	1.28	4
		%	22.9	19.8	26.0	12.5	18.8	100.0			
2	تسعى الشركة لأن تكون منتجاتها مبتكرة ومميزة مقارنة بمنتجات المنافسينّ.	عدد	22	33	21	7	13	96	2.30	1.12	6
		%	22.9	34.4	21.9	7.3	13.5	100.0			
3	تحرص الشركة وبشدة لأن تكون جودة منتجاتها أعلى من جودة المنتجات المنافسة.	عدد	16	32	26	9	13	96	2.09	1.35	8
		%	16.7	33.3	27.1	9.4	13.5	100.0			
4	تستهدف الشركة لأن تكون القائدة للسوق من خلال تقديمّ ما هو جديدّ ومميزٌ من منتجات.	عدد	20	43	22	5	6	96	2.05	1.17	9
		%	20.8	44.8	22.9	5.2	6.3	100.0			
5	تخضع عملية البحث والتطوير بالشركة لظروف وأوضاع السوق ومتطلبات الشركة.	عدد	20	46	20	5	5	96	2.82	1.39	1
		%	20.8	47.9	20.8	5.2	5.2	100.0			
6	تحرص الشركة على تخصصّ نسبة عاليةٌ من مواردها لأغراض المنتجات الجديدّة مقارنة بالمنافسينّ.	عدد	24	32	22	15	3	96	2.16	1.20	7
		%	25.0	33.3	22.9	15.6	3.1	100.0			
7	تهتم الشركة كثيرًا بالبحث والتطويرّ لمنتجاتها مقارنة بالمنافسينّ القريبّينّ لها.	عدد	20	33	25	14	4	96	2.60	1.20	3
		%	20.8	34.4	26.0	14.6	4.2	100.0			
8	تسعى الشركة إلى جذب الأفراد المميزونّ والمبتكرين لضمهم إليهّا.	عدد	21	39	26	8	2	96	1.60	1.06	10
		%	21.9	40.6	27.1	8.3	2.1	100.0			
9	يوجد نظام مرن للثواب والجزاء للقائمين علي مهام البحث والتطوير بالشركة (مثل الحوافز – الجزاءات).	عدد	18	21	41	2	14	96	2.40	1.41	5
		%	18.8	21.9	42.7	2.1	14.6	100.0			
10	تستخدم الشركة نشاط البحث والتطوير ونتائجه في التحسن المستمر وخفض الوقت وزيادة الكفاءة.	عدد	20	11	29	31	5	96	2.73	1.19	2
		%	20.8	11.5	30.2	32.3	5.2	100.0			
	جميع فقرات المجال								2.32	1.24	

يتضح من الجدول السابق وفقا لترتيب الفقرات أن أعلى الفقرات:-

1- الفقرة رقم (5) والتي تنص على " تخضع عملية البحث والتطوير بالشركة لظروف وأوضاع السوق ومتطلبات الشركة "، جاءت في الترتيب الاول.

2- الفقرة رقم (10) والتي تنص على " تستخدم الشركة نشاط البحث والتطوير ونتائجه في التحسن المستمر وخفض الوقت وزيادة الكفاءة " فقد جاءت في المرتبة الثانية.

أما الفقرات التي كانت أدنى ترتيب فهي:-

1 – الفقرة رقم (8) والتي تنص على " يوجد نظام مرن للثواب والجزاء للقائمين علي مهام البحث والتطوير بالشركة (مثل الحوافز – الجزاءات)"، فقد جاءت في المرتبة الاخيرة.

2 – الفقرة رقم (4) والتي تنص على " تستهدف الشركة لأن تكون القائدة للسوق من خلال تقديمٌ ما هو جديدٌ ومميزٌ من منتجات " فقد جاءت في المرتبة قبل الاخيرة.

5-4-3 تقييم تجربة الشركات فيما يتوفر لديها من نظام لجمع وتحليل المعلومات:

تم تقييم تجربة الشركات فيما يتوفر لديها من نظام لجمع وتحليل المعلومات وفقًا للتساؤلات الآتية:

- **وجود إدارة معنية بجمع وتحليل المعلومات:**

أوضحت نتائج عينة الدراسة إلى أنه لا يوجد سوي 13 شركة فقط هي التي يتوفر لديها إدارة معنية بجمع وتحليل البيانات. وهذه الشركات لا تمثل سوي 14% من إجمالي الشركات التي شملها الاستبيان. ويتبين من ذلك عدم توفر مثل هذه الإدارة بالغالبية العظمى من الشركات التي شملها الاستبيان. ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (5-11) وجود إدارة معنية بجمع وتحليل المعلومات

بيان	التكرار	النسبة
نعم	**13**	**0.14**
لا	**83**	**0.86**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

- **تخصيص ميزانية للإدارة المعنية بجمع وتحليل المعلومات:**

كما تشير نتائج العينة إلى أنه لا يوجد سوي شركتين فقط هما اللتان تخصصان ميزانية للإدارة المعينة بجمع وتحليل البيانات. وهاتان الشركتان لا تمثلان سوي 2% من إجمالي الشركات التي شملها الاستبيان. ويتبين من ذلك عدم توفير السواد الأعظم من الشركات التي شملها الاستبيان للموارد المالية المطلوبة لجمع وتحليل المعلومات. ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (5-12) تخصيص ميزانية للإدارة المعنية بجمع وتحليل المعلومات

بيان	التكرار	النسبة
نعم	**2**	**0.02**
لا	**94**	**0.98**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

- **مصادر الشركات في الحصول علي المعلومات والبيانات المرتبطة بمجال عملها:**

ولقد قام من شملهم الاستبيان بترتيب مصادر المعلومات التي تعتمد عليها الإدارة المعنية بجمع وتحليل المعلومات، وتبين أهمية شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) فقد جاءت في مقدمة هذه المصادر ثم تأتي **عملاء الشركة** فى المرتبة الثانية أما الشركات المتخصصة في مجال جمع وتحليل المعلومات فقد جاءت فى الترتيب الاخير، وذلك علي النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (5-13) مصادر الشركات في الحصول علي المعلومات والبيانات المرتبطة بمجال عملها

م	مصادر المعلومات	التكرارات	النسبة	الترتيب
1	**شركات متخصصة في مجال جمع وتحليل المعلومات**	**7**	**0.07**	**6**
2	**العلاقات الشخصية**	**12**	**0.13**	**5**
3	**المطبوعات والنشرات**	**15**	**0.16**	**4**
4	**المؤتمرات والندوات**	**17**	**0.18**	**3**
5	**عملاء الشركة**	**20**	**0.21**	**2**
6	**شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)**	**25**	**0.26**	**1**
	المجموع	**96**	**1**	

- **الحصول على المعلومات الجديدة والدقيقة**

تشير النتائج إلى أن هناك 25% من الشركات التي شملها الاستبيان قد استفادت من الإدارة المعينة بجمع وتحليل البيانات فيما يتعلق بالحصول علي المعلومات الدقيقة والجديدة. في حين لم يتحقق نفس الأثر بالنسبة 75% من الشركات التي شملها هذا الاستبيان، ذلك من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (5-14) الحصول علي المعلومات الجديدة والدقيقة

بيان	التكرار	النسبة
نعم	**24**	**0.25**
لا	**72**	**0.75**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

وبصفة عامة يمكن الوقوف علي تقييم تجربة الشركات التي شملها الاستبيان في مجال جمع وتحليل المعلومات الدقيقة والجديدة بشئ من التفصيل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-15) تقييم تجارب الشركات في مجال جمع البيانات والمعلومات

م	العبارات		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الجملة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب
1	يتوفر لدي الشركة إستراتيجية محددة للاستفادة من جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بمجال عملها استنادا لأهمية هذه المعلومات للشركة.	عدد	33	25	19	9	10	96	2.35	1.32	4
		%	34.4	26.0	19.8	9.4	10.4	100			
2	تعتمد الشركة على أسلوب محدد وواضح لجمع وتنظيم وتبادل البيانات والمعلومات.	عدد	26	31	21	7	11	96	2.44	1.28	3
		%	27.1	32.3	21.9	7.3	11.5	100			
3	هناك مسؤوليات محددة للقائمين علي مهام جمع وتقييم المعلومات	عدد	16	32	26	9	13	96	2.70	1.25	2
		%	16.7	33.3	27.1	9.4	13.5	100			
4	تعرف المؤسسة نقاط القوى والضعف للأطراف المنافسة.	عدد	20	43	22	5	6	96	2.31	1.06	5
		%	20.8	44.8	22.9	5.2	6.3	100			

م	العبارات		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الجملة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب
5	تسعى الشركة باستمرار إلى معرفة ما يحب ويكره العميل من خصائص في المنتجات المنافسة.	عدد	26	52	13	3	2	96	1.99	0.85	10
		%	27.1	54.2	13.5	3.1	2.1	100			
6	تسعى الشركة إلى جذب الأفراد المميزونّ في مجال جمع وتحليل المعلومات لضمهم إليهّا.	عدد	29	35	21	9	2	96	2.17	1.03	7
		%	30.2	36.5	21.9	9.4	2.1	100			
7	يوجد نظام للثواب والجزاء للقائمين علي مهام جمع وتحليل المعلومات بالشركة (مثل الحوافز– الجزاءات).	عدد	26	36	22	10	2	96	2.23	1.03	6
		%	27.1	37.5	22.9	10.4	2.1	100			
8	تستخدم الشركة نشاط جمع وتحليل المعلومات ونتائجه في التحسن المستمر وخفض الوقت وزيادة الكفاءة.	عدد	26	39	24	6	1	96	2.14	0.92	8
		%	27.1	40.6	25.0	6.3	1.0	100			
9	تعتمد الشركة علي التحليل والتفكير المتكامل في رؤية الأحداث بصورة أكثر وضوحا.	عدد	22	4	19	50	1	96	3.04	1.24	1
		%	22.9	4.2	19.8	52.1	1.0	100			
10	تتابع الشركة حدوث التغيرات فى البيئة المحيطة بالمؤسسة ثم تحلل وتعيد التفكير فى انعكاساتها على عملية اتخاذ القرار بها	عدد	29	40	17	7	3	96	2.11	1.02	9
		%	30.2	41.7	17.7	7.3	3.1	100			
	على مستوى المجال								2.35	1.10	

يتضح من الجدول السابق وفقا لترتيب الفقرات أن أعلى الفقرات:-

1- الفقرة رقم (9) والتي تنص على " تعتمد الشركة علي التحليل والتفكير المتكامل في رؤية الأحداث بصورة أكثر وضوحا. "، جاءت في الترتيب الاول.

2- الفقرة رقم (3) والتي تنص على " هناك مسؤوليات محددة للقائمين علي مهام جمع وتقييم المعلومات " فقد جاءت في المرتبة الثانية.

أما الفقرات التي كانت أدنى ترتيب فهي:-

1 – الفقرة رقم (5) والتي تنص على " تسعى الشركة باستمرار إلى معرفة ما يحب ويكره العميل من خصائص في المنتجات المنافسة"، فقد جاءت في المرتبة الاخيرة.

2 – الفقرة رقم (10) والتي تنص على " تتابع الشركة حدوث التغيرات فى البيئة المحيطة بالمؤسسة ثم تحلل وتعيد التفكير فى انعكاساتها على عملية اتخاذ القرار بها " فقد جاءت في المرتبة قبل الاخيرة.

5-4-4 تقييم تجربة الشركات فيما يتوفر لديها من الرؤية المستقبلية:

اراء المبحوثين حول مدى توفر الرؤية المستقبلية لديهم وفقًا للبنود الفرعية الآتية:-

- **التعرف علي مصطلح "الذكاء الاقتصادي:**

أوضحت نتائج عينة الدراسة أنه لا يوجد سوي 35 من عينة الدراسة فقط هي التي تعرفت على هذا المصطلح. وهى لا تمثل سوي 36% من إجمالي من شمله الاستبيان. ويتبين من ذلك عدم معرفة نسبة 64% وهى تقترب من ثلثي العينة المبحوثة التي شملها الاستبيان. ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (5-16) التعرف علي مصطلح "الذكاء الاقتصادي

بيان	التكرار	النسبة
نعم	**35**	**0.36**
لا	**61**	**0.64**
إجمالي الاستجابات	**96**	**1**

وبصفة عامة يمكن الوقوف علي تقييم تجربة الشركات التي شملها الاستبيان في مجال الرؤية المستقبلية بشئ من التفصيل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-17) تقييم تجارب الشركات في مجال الرؤية المستقبلية

م	العبارات		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الجملة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب
1	تمتلك الشركة رؤية مستقبلية شاملة يتحدد من خلالها اتجاه أعمالها في مجالي البحث والتطوير	عدد	23	37	20	9	7	96	2.38	1.16	3
		%	24.0	38.5	20.8	9.4	7.3	100			
2	تعمل الشركة علي توحيد جهود العاملين باتجاه تحقيق أهدافها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير،	عدد	20	28	29	10	9	96	2.58	1.20	2
		%	20.8	29.2	30.2	10.4	9.4	100			
3	القرارات التي تأخذها الشركة مبنية على رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير،	عدد	19	26	0	42	9	96	3.23	1.25	1
		%	19.8	27.1	0.0	43.8	9.4	100			
4	يتوفر لدي الشركة القدرات والإمكانيات المطلوبة لتحويل رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير،	عدد	42	27	15	8	4	96	2.01	1.15	4
		%	43.8	28.1	15.6	8.3	4.2	100			
	على مستوى المجال								2.55	1.19	

يتضح من الجدول السابق وفقا لترتيب الفقرات:-

1- الفقرة رقم (3) والتي تنص على " القرارات التي تأخذها الشركة مبنية على رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير. "، جاءت في الترتيب الاول.

2- الفقرة رقم (2) والتي تنص على " تعمل الشركة علي توحيد جهود العاملين باتجاه تحقيق أهدافها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير. " أحتلت المرتبة الثانية.

3- الفقرة رقم (1) والتي تنص على " تمتلك الشركة رؤية مستقبلية شاملة يتحدد من خلالها اتجاه أعمالها في مجالي البحث والتطوير "، جاءت في المرتبة الثالثة.

4- الفقرة رقم (4) والتي تنص على " يتوفر لدي الشركة القدرات والإمكانيات المطلوبة لتحويل رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير."، جاءت في المرتبة الاخيرة.

5-5 اختبار صحة فروض الدراسة الميدانية:

وانطلاقا من إشكالية الدراسة، تم وضع مجموعة من الفرضيات سيتم إثبات صحتها أو نفيها، من خلال السياق العام لهذه الدراسة، وتتمثل في:

1 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظومة الذكاء الاقتصادي وزيادة عدد الابتكارات والاكتشافات الجديدة في بيئة الأعمال المصرية.

3 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظومة الذكاء الاقتصادي وزيادة حجم المعلومات عن المنافسين في بيئة الأعمال المصرية.

3 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظومة الذكاء الاقتصادي والرؤية المستقبلية للشركة في بيئة الأعمال المصرية.

ويمكن توضيح ذلك تفصيلا علي النحو التالي:

5-5-1 اختبار الفرض الأول:

يشير الجدول التالى الى نتائج اختبار T-Test والتى يتضح من خلال قبول هذا الفرض حيث كانت نتيجة العبارات معنوية (sig < 0.05) لعبارات المجال ككل، ما عدا الفقرة رقم (5) والتي تنص " تخضع عملية البحث والتطوير بالشركة لظروف وأوضاع السوق ومتطلبات الشركة." فقد كانت غير معنوية، كما فى الجدول التالى:

جدول رقم (5-18) اختبار T-Test لاختبار الفرضية الاولى

م	العبارة	T - Test	مستوى المعنوية	الدلالة
1	**تتبع الشركة سياسات واضحة في مجال البحوث والتطوير انطلاقا من أهمية هذا المجال للشركة.**	**4.635-**	**0.000**	**معنوى**
2	**تسعى الشركة لأن تكون منتجاتها مبتكرة ومميزة مقارنة بمنتجات المنافسينّ.**	**6.129-**	**0.000**	**معنوى**
3	**تحرص الشركة وبشدة لأن تكون جودة منتجاتها أعلى من جودة المنتجات المنافسة.**	**6.558-**	**0.000**	**معنوى**

م	العبارة	T - Test	مستوى المعنوية	الدلالة
4	تستهدف الشركة لأن تكون القائدة للسوق من خلال تقديمّ ما هو جديدٌ ومميزٌ من منتجات.	7.917-	0.000	معنوى
5	تخضع عملية البحث والتطوير بالشركة لظروف وأوضاع السوق ومتطلبات الشركة.	1.247-	0.216	غير معنوى
6	تحرص الشركة على تخصصّ نسبة عاليةٌ من مواردها لأغراض المنتجات الجديدّة مقارنة بالمنافسينّ.	6.893-	0.000	معنوى
7	تهتم الشركة كثيرًا بالبحث والتطويرّ لمنتجاتها مقارنة بالمنافسينّ القريبّينّ لها.	3.230-	0.002	معنوى
8	تسعى الشركة إلى جذب الأفراد المميزونّ والمبتكرين لضمهم إليهًا.	12.889-	0.000	معنوى
9	يوجد نظام مرن للثواب والجزاء للقائمين علي مهام البحث والتطوير بالشركة (مثل الحوافز – الجزاءات).	4.197-	0.000	معنوى
10	تستخدم الشركة نشاط البحث والتطوير ونتائجه في التحسن المستمر وخفض الوقت وزيادة الكفاءة.	2.226-	0.028	معنوى
	على مستوى المجال	9.430-	0.000	معنوى

5-5-2 اختبار الفرض الثاني:

يتبين من الجدول التالى الى نتائج اختبار T-Test والتى يتضح من خلال قبول هذا الفرض حيث كانت نتيجة العبارات معنوية (sig < 0.05) لعبارات المجال ككل، ما عدا الفقرة رقم (1) والتي تنص " يتوفر لدي الشركة إستراتيجية محددة للاستفادة من جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بمجال عملها استنادا لأهمية هذه المعلومات للشركة." والفقرة رقم (9) والتى تنص على " تعتمد الشركة علي التحليل والتفكير المتكامل في رؤية الأحداث بصورة أكثر وضوحا." فكانتا غير معنوية كما فى الجدول التالي:

جدول رقم (5-19) اختبار T-Test لاختبار الفرضية الثانية

م	العبارة	T - Test	مستوى المعنوية	الدلالة
1	يتوفر لدي الشركة إستراتيجية محددة للاستفادة من جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بمجال عملها استنادا لأهمية هذه المعلومات للشركة.	1.086-	0.280	غير معنوى
2	تعتمد الشركة على أسلوب محدد وواضح لجمع وتنظيم وتبادل البيانات والمعلومات.	3.462-	0.001	معنوى
3	هناك مسؤوليات محددة للقائمين علي مهام جمع وتقييم المعلومات	2.369-	0.020	معنوى
4	تعرف المؤسسة نقاط القوى والضعف للأطراف المنافسة.	6.358-	0.000	معنوى
5	تسعى الشركة باستمرار إلى معرفة ما يحب ويكره العميل من خصائص في المنتجات المنافسة.	11.617-	0.000	معنوى
6	تسعى الشركة إلى جذب الأفراد المميزونّ في مجال جمع وتحليل المعلومات لضمهم إليهًا.	7.906-	0.000	معنوى
7	يوجد نظام للثواب والجزاء للقائمين علي مهام جمع وتحليل المعلومات بالشركة (مثل الحوافز– الجزاءات).	7.326-	0.000	معنوى
8	تستخدم الشركة نشاط جمع وتحليل المعلومات ونتائجه في التحسن المستمر وخفض الوقت وزيادة الكفاءة.	9.161-	0.000	معنوى
9	تعتمد الشركة علي التحليل والتفكير المتكامل في رؤية الأحداث بصورة أكثر وضوحا.	0.330	0.743	غير معنوى
10	تتابع الشركة حدوث التغيرات فى البيئة المحيطة بالمؤسسة ثم تحلل وتعيد التفكير فى انعكاساتها على عملية اتخاذ القرار بها	8.467-	0.000	معنوى
	على مستوى المجال	7.784-	0.000	معنوى

5-5-3 اختبار الفرض الثالث:

يشير الجدول التالي الى نتائج اختبار T-Test والتي من خلالها يتم قبول هذا الفرض حيث كانت نتيجة العبارات معنوية (sig < 0.05) لعبارات المجال، ما عدا العبارة رقم (3) والتي تنص " القرارات التي تأخذها الشركة مبنية على رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير " كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5-20) اختبار T-Test لاختبار الفرضية الثالثة

م	العبارة	T - Test	مستوى المعنوية	الدلالة
1	تمتلك الشركة رؤية مستقبلية شاملة يتحدد من خلالها اتجاه أعمالها في مجالي البحث والتطوير	5.265-	0.000	معنوى
2	تعمل الشركة علي توحيد جهود العاملين باتجاه تحقيق أهدافها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير،	3.395-	0.001	معنوى
3	القرارات التي تأخذها الشركة مبنية على رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير،	1.793	0.076	غير معنوى
4	يتوفر لدي الشركة القدرات والإمكانيات المطلوبة لتحويل رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير،	8.453-	0.000	معنوى
	على مستوى المجال	3.660-	0.000	معنوى

ملخص دراسة

" تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى بمصر"

أصبح من المؤكد أن المنظمات التى ستقنع بإستراتيجية البقاء فى أسواقها ستواجه مخاطر خسارة هذه الأسواق وستجد المنافسين العالميين يشاركونها الساحة كما أنها ستفقد فرص الدخول إلى الأسواق العالمية. وهذا ما يستدعى ضرورة إحداث تغييرات فى استراتيجيات الإدارة بالدول والمؤسسات ويبرز أن مفتاح النجاح بها يرتبط بمدى مواءمة إستراتيجياتها مع التغيرات البيئية المحيطة(سواء البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية).

هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا إذا تم الارتكاز على الإدارة الإستراتيجية حيث تستطيع الإدارة أن تحلل النظام ببيئته المحيطة تحليلاً علمياً استراتيجيا (مثلاً باستخدام تحليل SWOT وتحليلPEST، SIMPEST، نموذج بورتر،..الخ) مع ضرورة تبنى الذكاء الاقتصادى به واعتماده فى الاستراتيجيات التطويرية والتنموية والاستشرافية وتطبيق تقنياته بنجاح، نظراً لأنه يرتكز على مختلف المعارف والمعلومات المفيدة التى من شأنها أن تستخدم لتطوير الأوضاع الديناميكية الاقتصادية على المستوى المؤسسى والقومى.

ويرتبط الذكاء الاقتصادى فى الحقيقة بأنشطة إنتاج المعرفة والمعلومات الإستراتيجية المفيدة من مصادرها فى إطار قانونى، ومعالجة هذه المعلومات وتقديمها لتطوير الاستراتيجيات التنموية. لذلك فإنه يمكن النظر إليه على أنه يمثل الركائز الأساسية للدولة ومؤسساتها لتحقيق التنافسية المستدامة فى عالم متغير، حيث يهتم بتحويل المعلومة إلى نوع من الذكاء والتحول من الذكاء التنافسي لذكاء الأعمال بحيث يخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية لدعم العمل على مستوى الدول ومؤسساتها والاهتمام بالتنافسية.

لذا فقد أصبحت سياسة الذكاء الاقتصادى ونظمه حقيقة تتبناها دول العالم المتقدم ومؤسساتها المختلفة مهما تنوع مجالها (سواء كان اقتصاديا أو تجاريا أو صناعيا أو خدميا ...الخ) تطبق فى الأسواق التى تعتبر مصدراً لزيادة القيمة المضافة السلعية والخدمية،الأمر الذى يبرز أهمية تدعيم المؤسسات فى دولنا بأحدث تقنيات الذكاء الاقتصادى المتاحة بعد فهمها وإدراكها من قبل كل مؤسسة بالدولة نظراً لأنه يستخدم للتفاعل مع البيئة المحيطة من خلال التركيز على جانبين (دفاعى وهجومى) للتأثير على المحيط.

وعليه فقد رأينا أهمية بلورة الهدف العام للدراسة وأهدافها التفصيلية فيما يلى:-

الهدف العام:

إبراز أهمية الذكاء الاقتصادى بشكل عام ورصد أهم مجالات تطبيقه فى الحياة الاقتصادية المصرية مع إبراز أهم مقومات إدماجه فى البناء الاستراتيجي بمصر بهدف تحسين تنافسية الاقتصاد المصرى.
وهذا ما يمكن بلورته فى الأهداف التفصيلية التالية:-

أهداف الدراسة التفصيلية:

1- إبراز أن الذكاء الاقتصادى، والذى بدأ ظهوره بالعالم كمفهوم عملى عام 1994، هو وسيلة وأداة للتطوير والإبداع فى الاقتصاد المفتوح (فى ظل العولمة وازدياد حدة المنافسة فى الأسواق العالمية المعاصرة)، مع إلقاء الضوء على دور الدولة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية المصرية لممارسة الذكاء الاقتصادى لتحقيق التنمية المنشودة.
2- التعرف على أهم مجالات تفعيله فى بعض دول العالم المتقدمة والنامية بدراسة وتحليل تجارب هذه الدول للاستفادة منها.
3- رصد أهم مجالات تطبيق الذكاء الاقتصادى فى الحياة الاقتصادية المصرية مع إبراز أهم مقومات إدماجه فى البناء الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية على مختلف المستويات بمصر لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين تنافسية الاقتصاد المصرى.
4- التعرف على مستوى تطبيق (أو دمج) نظام الذكاء الاقتصادى فى البناء الاستراتيجي فى احد أهم الأسواق بمصر وليكن سوق رأس المال مثلاً.
5- إجراء استطلاع ميدانى لآراء عينه من العاملين المسئولين بالشركات الخاصة العاملة بالمنطقة الحرة فى بيئة الأعمال المصرية بهدف إلقاء الضوء على علاقتها بالذكاء الاقتصادى، وعلى أن يتم ذلك فى ضوء القيود القائمة على الدراسة والمتمثلة فى كل من القيود المادية والقيود الخاصة بأمن المعلومات والأمن العام للمنطقة وكذلك القيود الخاصة بالوقت المتاح فى إطار الوقت المحدد لإنجاز الدراسة.

وعليه فقد رأينا أهمية أن تتضمن محتويات هذه الدراسة خمس فصول بحيث تعكس الغاية من الدراسة وأهدافها، والتى تساهم فى تطوير وتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادى بمصر ومؤسساتها لتحسين تنافسية الاقتصاد المصرى.

ولقد تناولت هذه الفصول 5 موضوعات (أو محاور) بالرصد والتحليل والتقييم والعرض، نوجز مضامينها وأهدافها وكذلك أهم نتائجها وتوصياتها فيما يلى :-

I- إشتمل الفصل الأول من الدراسة والمعنون " **الإطار المفاهيمى للذكاء الاقتصادى** " بداية على عرض أساسيات الذكاء الاقتصادى من حيث تعدد المفاهيم والنشأة والتطور والخصائص والمهام، والأهمية والأهداف على المستويين القومى والمؤسسى، وكذلك عناصره مع إبراز دوره فى دعم النمو الاقتصادى بشكل عام وفى إتباع السياسات التنافسية وخلق المزايا التنافسية وتحقيق الأمن الاقتصادى والمعلوماتى والتأثير على عناصر البيئة المحيطة. كما تضمن كذلك المراحل العملية الفنية للذكاء الاقتصادى وتوضيح الفرق بين الاستخبارات والتنافس والتجسس الاقتصادى. وأخيرا فقد أختتم الفصل (قبل عرض أهم نتائجه وتوصياته) بإستعراض أهم آليات ونماذج تحقيقه العملية على مستوى الدولة من الناحية التنظيمية (بهيكل النظم الاقتصادية) وخاصة فى كل من اليابان والولايات المتحدة وفرنسا، الأمر الذى يعكس مدى إهتمام كل دولة منهم فى دعمه وتبنيه، مع إلقاء الضوء على دور الدولة فى الدعم والتبني.

لذلك فقد تبلورت أهداف هذا الفصل فى التأكيد على أهمية موضوع الذكاء الاقتصادى كأحد مفاهيم الاقتصاد الحديث والمعاصر الذى يشهد تغيرات جذرية فى التكنولوجيات والمعلومات وكذلك الاتصالات، مع ضرورة تبنيه وأدواته وتطبيقه فى الدول النامية عموما وفى دولة مصر ومؤسساتها على وجه الخصوص للحفاظ على مكانها ومكانتها فى سوق المنافسة العالمية وتحسينه، بإعتبار أن المعلومة والمعرفة من أهم الموارد التى تسعى إليها النظم لتحقيق أهدافها وغايتها. فالذكاء الاقتصادى يعتبر شكل من أشكال التطور الفكرى الاقتصادى لتمكين المؤسسات من أن تبدع وتنتج وتسوق فى ظل بيئة محيطة سريعة التغيير.

وقد تبلورت أبرز أهم نتائج وتوصيات الفصل فيما يلى :-

أولاً : أهم النتائج

1- يعتبر مفهوم الذكاء الاقتصادي من الناحية العملية مفهوما جديدا نسبيا ظهر في بداية التسعينات من القرن العشرين و تبنته بنجاح العديد من الدول الأوروبية وبعض الدول العربية ومنها الأمارات والجزائر والتي حاولت تضمينه في هياكلها الإدارية و مؤسساتها. فلقد أصبح الذكاء الاقتصادي احد الدعائم الضرورية لتأهيل الدول المختلفة (المتقدمة والأخذة في النمو) و مؤسسات و منظمات الأعمال بها لتحقيق التنافسية المستدامة في ظل عالم يتسم بسرعة التغيير، حيث أن له دور كبير في أنشطة المجتمع

الإبداعية. فالذكاء الاقتصادي يحول عمليات التقليد إلي عمليات ابتكار و إبداع عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي و المنافسة في مجال البحث و التطوير و الابتكار و الإبداع. ولذلك يجب اعتماده في الدول كسياسة عامة و إدراجه في البرامج الاقتصادية حتي تستطيع حماية مواردها و معلوماتها و خططها و التصدي للمخاطر. وتتمثل أهمية تبني الذكاء الاقتصادي في الدول أيضا في قدرتها علي تهيئة الظروف والبيئة المناسبة للمؤسسات لتخطي العقبات من خلال إدارة المعارف الفعالة للدفاع والحماية و توفير مراكز معلومات إستراتيجية تسمح بالتنبؤ و الاستشراف و توقع السوق.

2- يرتكز الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات علي ضرورة تحديد المعلومات و المعارف الهامة و تحليلها و الاستفادة منها بشكل مثمر قبل غيرها من المؤسسات المنافسة للحفاظ علي البقاء و الاستمرار و المنافسة والنمو. فالذكاء الاقتصادي ليس فقط تجميعا للمعلومات ولكنه آلية من آليات تحقيق أهداف المؤسسات و تحديد المنافع الحقيقية و المشاريع الناجحة و استغلال الفرص و مواجهة التحديات. فهو يعمل علي إيجاد المعلومة المفيدة بأفضل تكلفة ، يجمعها ، يحللها و يعالجها ثم يقدمها لمتخذي القرار في الوقت المناسب و قبل الآخرين و المنافسين. فالتحدي ليس فقط في توفير المعلومة ولكن في سرعة الوصول إليها، حيث أصبحت السرعة والمرونة و القدرة علي التفاعل من المزايا التنافسية الأساسية.

3- أن هناك بعض التجارب الناجحة بالعديد من الدول المتقدمة. فالتنافسية الاقتصادية تبدأ عندما تعتمد الدول الذكاء الاقتصادي و تتبناه وتبدا في وضع أو تفعيل استراتيجيات تنافسية قائمة علي المعلومات و المعارف التي تتيح للجهات الداخلية عمل تحليلات وتوقعات و تقديرات لسيناريوهات متفاوتة في هذا المجال ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة علي أساسها.

4- أصبح من الضرورة الحتمية تطوير بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى تعتبر من الركائز الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. ووجب الاعتماد علي الآليات والتقنيات الحديثة والنظم المعلوماتية المتطورة والذكية. فالذكاء الاقتصادي علي المستوي القومي يُمكَن من تطوير سوق العمل وخلق التنافس في ميدان البحث والتطوير من خلال تطبيق عناصر الذكاء الاقتصادي وسياسات اليقظة والتنافسية والأمن والتأثير.

5- ضرورة قيام مؤسسات الأعمال (الكبيرة و المتوسطة والصغيرة) بالتشخيص والتقييم المستمرين لبيئة الأعمال والمشاركة في عملية التغيير المستندة علي الذكاء الاقتصادي

حتي تتعرف علي الفرص و التهديدات. فالذكاء الاقتصادي وآلياته يرفع من القدرات التنافسية ويحسن الوضع التنافسي من ناحية ويعمل علي تجنب الأزمات من ناحية آخري سواء علي المستوي القومي أو المستوي المؤسسي. فالذكاء الاقتصادي يمكنه أن يساهم في تمكين مؤسسات ومنظمات الأعمال المعاصرة من تحقيق تنافسية مستدامة في ظل ديناميكية بيئة الأعمال الداخلية والخارجية المحيطة حيث تطبيقه وتبنيه يساعد علي مواجهة التحديات والتغلب علي الصعوبات في الوقت المناسب واستغلال الفرص و تحسين المؤشرات الاقتصادية ومعدلات النمو والتكاليف والإنتاجية والحصة السوقية والربح ...الخ. وتمثل إدارة الذكاء الاقتصادي أهم الأدوات التي تستخدمها المؤسسات لمواجهة المنافسين في ظل البيئة المتغيرة حيث تعتمد المؤسسات الناجحة بشكل عام طرقا للكشف عن بيئتها وتبحث عن وسائل لتدعيم معارفها والحفاظ علي الإرث المعرفي و القدرات الدفاعية والهجومية. فتحليل المؤسسة لبيئتها هو أمر حتمي لتأكيد قدرتها علي التأثير علي بيئتها.

6- أن تطبيق عمليات الذكاء الاقتصادي يتطلب معدات وأجهزة وبرمجيات و بنية تحتية تكنولوجية مع وجود دعما ماليا ووسائل إعلام مجهزة. فمن الضروري الاعتماد علي النظم والتقنيات الذكية المتطورة لمعالجة وتحليل المعلومات و التعامل مع المعارف مثل النظم الخبيرة ، الشبكات العصبية، الخوارزميات الوراثية ، النظم المعتمدة علي المعارف، الوكلاء الأذكياء وغيرها من النظم التي تقوم بمعالجة وتحليل المعلومات والمعارف وتقوم بالعمليات الذكية كالإدراك،الاستدلال، الاستنتاج، الاستشراف، التنبؤ وغيرها.

ثانيا : أهم التوصيات

1- ضرورة تبني الذكاء الاقتصادي في دول العالم الثالث والتي تعتمد التنمية الإستراتيجية المستدامة شعارا لها، واعتماده في المؤسسات أثناء وضع الاستراتيجيات التطويرية والتحسينية والاستباقية لإحكام السيطرة علي الأسواق التي تتسم بالتنافس الدائم، مع ضرورة دمج الذكاء الاقتصادي أيضا في البنيان الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي الخاص بالتنمية الشاملة لمصر، وتطبيقه بكافة المؤسسات الاقتصادية بالدولة.

2- ضرورة العمل علي استخدام الذكاء الاقتصادي بمفاهيمه المختلفة في الإدارة بمختلف مستوياتها بواسطة :

- التنوع في طرق إدارة محفظة الذكاء الاقتصادي
- إرساء ثقافة التعامل مع المعلومات و تحليلها و الاستفادة بها.

- تأسيس بنك معلومات يدعم الذكاء الاقتصادي
- التكامل بين الذكاء الاقتصادي و متطلبات العمل

3- أن للدولة دور في تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي بمصر يمكن تحديده وتنفيذه تشريعيا وأخلاقيا وتنظيميا، حيث يجب أن تعمل على :

- رفع الوعي بدور المعلومات المؤثرة في العملية الاقتصادية.
- تشجيع ودعم ورفع القدرات والكفاءات البشرية
- تطوير بيئة عمل متعاونة في المجالات الاقتصادية
- تطوير استراتيجيات لتكوين وإنشاء شراكات بين القطاع الحكومي والعام والخاص في مجال إدارة المعلومات والمعارف
- الاهتمام بالاستشارات والدعم في هذا المجال.
- تخصيص ميزانية وموارد كافية لتحقيق الذكاء الاقتصادي وتبني نماذجه وآلياته.
- تدريب الموارد و الكوادر البشرية ذات القدرات و الكفاءات في مجال الذكاء الاقتصادي و التكنولوجيات الحديثة والإدارة الإستراتيجية.
- استشراف المستقبل والاستفادة من الفرص المتاحة قبل الغير للاستفادة من البيئة التنافسية العالية والحصول علي احدث التكنولوجيات.
- إقامة بنوك معلومات لخدمة أغراض التنمية و التخطيط الاستراتيجي
- العمل علي وضع النظام التشريعي والقانوني الداعم لاستخدام سياسات وآليات الذكاء الاقتصادي علي المستويات الإدارية المختلفة

4- العمل علي إعداد العاملين بالمؤسسات المعنية علي التعامل مع ثقافة الذكاء الاقتصادي بحيث تتوفر لديهم خصائص مثل : الفضول الثقافي العالي، القدرة علي العمل في فريق متعدد الاختصاصات، القدرة علي الاتصال والتواصل بسهولة ويسر، القدرة علي الإدراك والاستنتاج وحل المشكلات واتخاذ القرار. كذلك أن يتمتعوا بموهبة الإبداع والابتكار في العمل .

5- تبني وتوفير احدث الوسائل التكنولوجية والبنية الداعمة لنظم الذكاء الاقتصادي، وضع آليات لليقظة تمكنها من استباق المؤشرات الخاصة بالمحيط والبيئة الخارجية بهدف اقتناص الفرص ومواجهة التحديات واكتساب تنافسية اكبر.

II-أما الفصل الثانى من الدراسة والمعنون " **أهم التجارب الدولية فى الذكاء الاقتصادى والدروس المستفادة** " مع تركيز خاص على تجارب الصعود الاسيوى، فقد تناول بالعرض والتحليل تجارب مجموعتين من الدول التى يمكن أن تستفيد مصر من خلاصات

خبراتها الدولية. تتضمن المجموعة الأولى أهم دول الصعود الاقتصادى الاسيوى ذات الطابع الطفرى فى النهوض الاقتصادى والمجتمعى وهى تضم تجربة اليابان وتجربة الصين ليتم تحليلها بدرجة تفصيلية متعمقة نظرا لتشابه ظروفها نسبيا مع مصر. أما المجموعة الثانية من الدول فهى تضم تجارب بعض الدول الغربية التى اتبعت المسار التطورى الاعتيادى مثل ألمانيا وفرنسا وأمريكا، ولذلك فقد تم استعراضها بشكل سريع لاعتقادنا بضعف إمكانية الاستفادة منها بشكل كبير فى ظروف مصر الحالية إلا على مستوى مؤسسات الأعمال بها. وبالنسبة لليابان فقد ابرز التحليل أنها نجحت في بناء إستراتيجية تنافسية قائمة على ساقين : تدخل الدولة التنموى المخطط ، في قطاع الأعمال الإنتاجي، وهذا هو جوهر الذكاء الاقتصادى بالمعنى الواسع. أما بالمعنى الضيق فقد نجحت اليابان في إقامة منظومة معلوماتية – معرفية تجمع الحكومة والشركات في بوتقة واحدة بهدف تطوير المنظومة الإنتاجية على أسس تنافسية ، وإن أخذت تتآكل إلي حد معين في العقدين الأخيرين، لأسباب متعددة.

أما الصين فقد نجحت خلال العقدين الأخيرين بالذات في شق مسار متصل للتطور العلمى والتكنولوجي، وقد برز النجاح الصيني بصفة خاصة في بناء قاعدة للصناعات القائمة على المواد السيليكونية شبه الموصلة ، وهي الأساس المتين لصناعات التكنولوجيا العالية (هاى تك) وفى مقدمتها الالكترونيات والالكترونيات الدقيقة. ومؤخراً دخلت الصين بقوة في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد القومى كاقتصاد خدمى ، مع التوغل–وإن ببطء– فيما يسمى بالأنشطة " ما بعد السيليكونية " وخاصة في تلك القائمة على " الانترنت".

كما لم يتوقف البحث في الذكاء الاقتصادى على التجارب الأسيوية الحديثة نسبياً، ولكنه أمتد بشكل موجز إلى التجارب القديمة والعريقة ، وخاصة في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، سواء بالمعنى الضيق، من حيث نظم المعلومات والمعرفة، على المستوى الاقتصادى الوطنى ومستوى المؤسسة، أو بالمعنى الواسع في إطار التخطيط الاستراتيجي–التنافسي.

كما تناول الفصل كذلك تجربة مصرية ذات طابع سلبي فيما يتصل بطريقة صنع السياسة العلمية والتكنولوجية خلال المرحلة التى سبقت قيام ثورة 25 يناير 2011، حيث اتبعت إلى حد كبير عكس المقصود من الخبرات الدولية الرائدة في مجال " الذكاء الاقتصادى"، فقد كان هناك (انفصام) شبه كامل بين التفكير والممارسة. ولذا فقد قدم الفصل عرضاً لعدة بدائل مستقبلية للتطور العلمي والتكنولوجى، يمكن أن يضعها صانع ومتخذ

القرار العلمي والتكنولوجى نصب عينيه، ويختار من بينها ما يتفق مع متطلبات المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد والمجتمع المصرى، مع الاستفادة إلي أقصى حد ممكن من أهم الدروس المستخلصة من التجارب الدولية التى تمت دراستها.

وقد تبلورت أهم نتائج وتوصيات الفصل الثانى فيما يلى :-

أولاً : أهم النتائج

من واقع التجارب الدولية المدروسة، نلاحظ عدة نقاط أساسية :

1. تتابُع ثلاث موجات فى التطور الاقتصادى-الاجتماعى على المستوى العالمى واكبت ظهور وتطور "الذكاء الاقتصادى" وإن لم يستخدم هذا كإسم وكمصطلح فى غالب الأحيان، وإنما كمضمون تطبيقى متعارف عليه : قطاع المعلومات (فى الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات)، إدارة المعرفة فى التسعينات وأوائل القرن، الثورة الرقمية فى العقد الثانى من القرن.

- فى المرحلة الأولى : تركز الاهتمام فى الفكر الاقتصادى على إعادة بناء "قطاع المعلومات" ضمن هيكل الناتج المحلى الإجمالى، وارتبط بالتوسع فى استخدام الحاسبات الآلية كأداة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات ، وتبادلها بالتكنولوجيا المتاحة للاتصال الأرضى والفضائى والبحرى من خلال الهواتف والأقمار الصناعية والكابلات من الألياف الممتدة تحت المياه العميقة ، ومن ثم بث المعلومات على أوسع نطاق ، والاستفادة منها بأقصى قدر ممكن .
- وفى المرحلة الثانية : اتجه الاهتمام إلى عملية تحويل المعلومات إلى كيانات فكرية منظمة فيما سمى "إدارة المعرفة" ، وارتبط بالتغير الكبير فى الالكترونيات الدقيقة Micro Electronics و "تصغير الأجهزة" وخاصة الحاسبات الآلية وتجزئة العمليات الإنتاجية ، وتدويل الإنتاج عبر حلقات السلسلة الصناعية للمنتجات المعتمدة على ما سمى "التكنولوجيا العالية" (هاى تك) - إضافة إلى ذلك حدث تقدم كبير فى "وسائل الاتصالات من البعد" بحيث أصبحت حلقة "الاتصال" تأخذ الأولوية بالمقارنة مع المعلومات ، ضمن المركب المسمى (تكنولوجيا المعلومات – الاتصالات) لدرجة التحول فى استخدام المفاهيم من "المعلوماتية" Informatics إلى "الاتصالية" Telematics ، ومن "تدويل الإنتاج" إلى العولمة . وبعد أن كان محور الذكاء الاقتصادى هو جمع وتحليل البيانات الأولية والمعلومات المنظمة- أصبح محوره هو عملية إنتاج وتداول وبث واستخدام المعارف .

- أما فى المرحلة الأخيرة (الرقمية Digitally) فتركز الاهتمام على سرعة انتقال البيانات والمعلومات والمعارف بمعدلات لم تعرفها البشرية من قبل ، واستخدام هذا الانتقال السريع، لحفز النمو فى المتغيرات الاقتصادية الإجمالية : الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، والتشغيل، والتجارة (الإلكترونية) داخلياً وخارجياً. وتمثل ذلك فى سرعة تحقيق التواصل بين أجزاء الوحدة الإنتاجية الواحدة، وبين المؤسسات على المستويين الوطنى والعالمى ، وبين المنتج والمستهلك (المدوّل)، وبين المنتج ومزوّدى مستلزمات الإنتاج الوسيطة والرأسمالية.

وتمثل الرقمية (أو "الرقمانية") ما يمكن أن يعتبر بمثابة "ثورة" كاملة فى المجال العلمى والتكنولوجى، على جميع المستويات :

- جمع البيانات ، من خلال التوسع فى الأدوات الرقمية المتصلة بوسائط مختلفة، كالطيارات بدون طيار (الدرون Drone) وتكنولوجيا الأقمار الصناعية لأغراض جمع المعلومات من الفضاء عما فوق الأرض من موارد وكائنات ثابتة ومتحركة، وما تحت الأرض وتحت الماء .
- بناء قواعد البيانات من خلال تكوين ما يسمى بقواعد البيانات الكبيرة Big data.
- تنظيم المعلومات من خلال "التكنولوجيا السحابية " Cloud Technology.
- سرعة الاتصال بين أجزاء "القرية الكوكبية" وإلغاء المسافات، فيما يسمى تخطّى بُعدىْ الزمان المكان، على أوسع نطاق ممكن للبيانات، عبر " التكنولوجيا عالية السرعة وعريضة النطاق " high speed – broad band.
- تداول واستخدام المعرفة، من خلال تطوير وسائط حفظ واستعمال الأوعية المعرفية، من خلال "المكتبات الرقمية".

2- الاهتمام بالمنافسين ، والبعد التنافسى للعملية الإنتاجية :

يتمثل ذلك فى تزايد الاهتمام بجمع وتحليل المعلومات عن المنافسين، واستخدامها لتحسين الأداء التنافسى لكل من المنشأة والقطاع المعنى والاقتصاد القومى ككل.

وتتراوح الوسائل الكلية لجمع البيانات والمعلومات عن الآخرين من استخدام الأدوات المتاحة أو الشفافة التى يعبر بها المنافسون عن أنفسهم، دولياً ومحلياً، مروراً "بالتعاون العلمى والتكنولوجى" وانتهاءً بالوسائل السرية و "التجسس" بالأدوات البشرية والإلكترونية جميعاً .

الاهتمام بالمنافسين يرتبط باكتساب "ميزة تنافسية" معينة للمنتجات وتحويلها من "ميزة كامنة" إلى ميزة فعلية من خلال حسن استخدام المكونّ الصلب والمكون الناعم ،

خاصة "العنصر الناعم" للمزايا من صنع الإنسان man-made بما فيه المزايا ذات الأصل الطبيعى .

3- التخطيط الاستراتيجى والبعد الزمنى :

اعتمدت التجارب الناجحة لممارسة "الذكاء الاقتصادى" على إقامة هياكل مؤسسية ومنظومات تشريعية هادفة إلى "مأسسة" المعلومات والمعارف و الرقميات على المستويين الجزئى والكلى. واستلزم ذلك توفر إرادة سياسية صريحة، والعزم على تجسيد هذه الإرادة من حلال جهود تنظيمية وقانونية معينة ومتطورة.

الجانب المؤسسى- التشريعى يعكس " البعد التخطيطى" للإستراتيجية التنافسية، فى الميدان العلمى-التكنولوجى الحاضن بطبيعته لعملية تطوير، بل و" تثوير" المعلومات والمعارف والرقميات ، وهذا ما يعبر عنه بالتخطيط الاستراتيجي. وارتبط ذلك بما يسمى "التمرحل" Periodicities أى إحداث التطور عبر فترات زمنية معلومة، لكل منها أهداف ووسائل وأدوات، فى إطار توجهات معينة للسياسات، بحيث تؤدى كل منها للأخرى، بسلاسة منتظمة، ضمن الغايات الإستراتيجية البعيدة للبلاد .

4- التجارب الدولية العريقة والقديمة فى مجال المعلومات والمعرفة والرقمية هى تجارب الدول الأكثر تقدماً فى المجال الاقتصادى ، وهى المعروفة بالدول الصناعية السبعة، ومعها (الاتحاد السوفيتى السابق حتى 1990) . أما التجارب الحديثة فقد تركزت بصفة خاصة فيما يسمى تجارب "الصعود الآسيوى" وقد أعطيناها فى هذا البحث اهتماماً خاصاً بالنظر إلى أن ظروفها تتشابه مع ظروف بلادنا .

5- إن التجربة المصرية، رغم تنوع قسماتها ، فإن الطابع الغالب عليها خلال العقود الأخيرة السابقة على ثورة 25 يناير 2011 هو "الجانب السلبى" . ويعنى ذلك أن الدولة المصرية لم تنجح فى إيجاد الهياكل والتشريعات، ولم تطور من أساليب التطبيق، ما يمثل الاستخدام الكفء لما تملكه مصر من موارد فريدة نسبياً، سواء من حيث الموارد البشرية، أو الموارد الطبيعية والمكتسبة.

ونقدم فيما يلى أهم التوصيات اللازمة لرفع مستوى الأداء "الذكائى" و"التنافسى" بما يواكب الدروس الكبيرة المستخلصة من التجارب الدولية ذات الصلة وامتصاصها باعتبارها خبرات عملية.

ثانياً : أهم التوصيات

1- وضع إستراتيجية خططية مزمنّة لاكتساب القدرات العلمية والتكنولوجية، فى خط مزدوج: التقاط نهاية الخيط من الثورة الرقمية من أجل اللحاق بآخر الموجات العالمية فى هذا الصدد، والاهتمام بالعمليات المتوافقة مع المستوى السائد للتعليم والعلم والتكنولوجيا، والانتقال منها تدريجياً من خلال "الجدل الصاعد" إلى المستويات الأعلى حتى "نهاية الخيط". وتتمثل أهم الخطوات الضرورية بهذا الصدد فى التوسع التدريجى لاستخدام الحاسب والشبكات، والمكتبات الرقمية، وتطبيقات الحكومة الالكترونية، والتعلم الالكترونى والتعليم عن بعد .

2- الاهتمام بوظيفة "البحث والتطوير" فى المنشآت الإنتاجية ، والتنسيق والتكامل بين أعمال "البحث الأساسى" الذى تتولاه بصفة رئيسية مراكز البحث الجامعية وغير الجامعية المرتبطة بالحكومة، والبحوث التطبيقية، التى تتم مشاطرة بين القطاعين الحكومى والخاص . يرتبط بذلك إتاحة صلات عضوية وثيقة بين جهات البحث ومؤسسات الإدارة والإنتاج، بحيث تتحول مخرجات البحوث إلى مدخلات مباشرة للمؤسسات المذكورة، من أجل رفع الأداء الذكائى والتنافسى كما أشرنا، وفق المعايير العالمية تدريجياً، على طريق التداول والاستخدام الفعال للمعرفة. يرتبط بذلك -كمتطلب أوّلى –دعم الكيانات والمراكز البحثية القائمة، ومزيد من التركيز على الوظيفة البحثية للجامعات، للارتقاء بتصنيفها فى النظم الدولية المعتمدة بهذا الشأن، كأداة ناجعة لتوليد المعرفة .

3- الاهتمام بتشجيع الاختراعات والابتكارات واستخداماتها الإنتاجية، من بين المواطنين، وتجنيد كافة المؤسسات العاملة على مستوى الاقتصاد القومى من أجل هذه الغاية ، فيما يطلق عليه "المنظومة الوطنية للابتكار".

4- اكتساب قدرات إدارة البيانات الكبيرة ونظم المعلومات الجغرافية وغيرها، بغرض استكشاف الموارد، وتوظيفها الأمثل، وبالتالى تحسين الأداء التنموى الشامل فى الزراعة والصناعة وبناء الهياكل الأساسية.

5- إدماج البعد التنافسى بشكل عملى فى المنشآت والمؤسسات الإنتاجية، عن طريق جمع البيانات وتنظيم المعلومات واكتساب المعارف، سواء منها المتعلقة بتطوير المنتجات وعمليات الإنتاج، أو بمتابعة ذلك التطوير لدى المنافسين.

III- أما الفصل الثالث والمعنون " **رصد وتحليل تنافسية الاقتصاد المصرى وكيفية تحسينها من منظور تفعيل الذكاء الاقتصادى**" فإنه ينطلق من أن تحسين الميزة التنافسية للاقتصاد المصري هو الغاية المنشودة من تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي أي أن هذا الأخير يمثل المدخل المناسب لتحسين هذه الميزة. فهناك رافدين أساسيين للذكاء الاقتصادي هما:المعلومات الإستراتيجية الدقيقة والمفيدة، والإبتكارات والابداعات الجديدة مع تعظيم وتطوير العلاقات التبادلية بين هذين الرافدين سواء داخل نفس المؤسسة شركة قطاع خاص كانت أو منظمة عامة أو علي مستوي الدولة ككل، أو في علاقاتهما مع البيئة المحيطة.

كما طرح الفصل عددا من التساؤلات أهمها : إلي أي مدي يمكن أن يساعد تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية الاقتصاد المصري؟ وإلي أي مدي تتوفر الإمكانيات الاقتصادية والمناخ الملائم لتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي في مصر؟ بمعني آخر هل يتوفر في الاقتصادي المصري بعض العوامل التي تحفز الهيئات العامة وشركات القطاع الخاص علي تبني وتنفيذ سياسات واستراتجيات الذكاء الاقتصادي؟ وكيف يمكن تعظيم الاستفادة من هذه الإمكانيات وتلك العوامل في تطبيق إستراتيجيات الذكاء علي المستويين المؤسسي والقومي؟ وما هي أهم تطبيقات الذكاء الاقتصادي في الحياة الاقتصادية المصرية؟

وعليه فقد تبلورت أهداف هذا الفصل في الآتي:-

1. رصد وتحليل الأبعاد المختلفة لتنافسية الاقتصاد المصري مع التركيز علي الأبعاد المتعلقة بمنظومة الذكاء الاقتصادي. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث توفر التنافسية لشركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين.
2. تحديد العوامل المختلفة التي من شأنها تحفيز المؤسسات المصرية علي إختلاف أنواعها علي تبني الذكاء الاقتصادي مفهومًا وتطبيقًا بإعتباره المدخل الرئيس لزيادة التنافسية سواء علي المستوي المؤسسي أوعلي المستوي القومي.

3. تقديم التوصيات لصانعي السياسات والمهتمين بشأن كيفية تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي في مصر بصفة عامة مع التركيز على الجانب التطبيقي سعيا نحو زيادة تنافسية الاقتصاد المصري، وذلك في ضوء الدروس المستفادة من دراسة تطبيقات الذكاء الاقتصادي في الحياة الاقتصادية المصرية.

وقد تبلورت أهم نتائج وتوصيات الفصل فيما يلى :-

أولاً : أهم النتائج

تتمثل أهم هذه النتائج فيما يلي:

1- تحسن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية على لعام 2015م- 2016م لتصبح في المركز 116(من إجمالي 140 دولة) مقابل المركز 119 (من إجمالي 144 دولة) في عام 2015/2014م.

2- خلص تحليل المؤشرات الفرعية لركيزة الاستعداد التكنولوجي في مؤشر التنافسية الدولية عام 2016/2015م إلي أن أفضل مؤشر فرعي من بين المؤشرات الفرعية الست التي تشملها ركيزة الاستعداد التكنولوجي بالنسة لمصر، هو "عدد مشتركي الهاتف المحمول لكل 100 من السكان"، وأن المؤشر الفرعي " مدي استيعاب الشركات المصرية للمستوي التكنولوجي"؛ قد جاء في ترتيب متأخر من بين المؤشرات الفرعية الأخرى لركيزة الاستعداد التكنولوجي.

3- خُلص تحليل المؤشرات الفرعية لركيزة الابتكار في مؤشر التنافسية الدولية عام 2016/2015م إلي أن أفضل مؤشر فرعي من بين المؤشرات الفرعية السبع التي تشملها ركيزة الابتكار بالنسة لمصر، هو " مدي توفر العلماء والمهندسين" وأن المؤشر الفرعي" الإنفاق علي البحث والتطوير"؛ هو الأسوأ نسبيا من بين هذه المؤشرات.

4- جاءت مصر في المركز رقم (45) عالميا في قائمة ترتيب الدول حسب الإنفاق علي البحث والتطوير، وهي بذلك تأتي في ترتيب متأخر مقارنة بدول إقليمية أخري مثل إسرائيل وتركيا وإيران التي جاءت في المراكز 18 ، 22 ، 27 علي الترتيب.

5- خُلص تحليل تقارير ممارسة الأعمال الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية خلال الفترة (2007-2015م) إلي تحسن شبه تدريجي في المؤشر العام لمصر في هذا التقرير خلال الفترة من عام 2007م، وأن أفضل المؤشرات الفرعية التي تطورت هو مؤشر" الحصول علي الإئتمان" ، وأكثر المؤشرات الفرعية التي تراجعت هو مؤشر" حماية المستثمرين الذين يشكلون الأقلية من حملة أسهم الشركات".

6- يتضمن تحليل إستراتيجية البحث العلمي في مصر حتي عام 2020 النتائج التالية:

7- وجود عدد (34) نقطة قوة؛ أهمها ما يرتبط بالموارد البشرية (10 نقطا قوة) وذلك في مقابل (44) نقطة ضعف أهمها ما يتعلق بالبيئة المحلية الداعمة للإبتكار والبحث العلمي (13 نقطة ضعف).
8- وجود عدد (8) فرص تدعم البحث العلمي في مصري؛ أهما ما يرتبط بالإستثمار في الملكية الفكرية وتعظيم العائد منها (3 فرص)، وذلك في مقابل (10) تهديدات للبحث العلمي في مصري أهمها ما يرتبط باللوائح والنظام التشريعي (4 تهديدات).
9- علي الرغم من أنه يوجد في مصر العديد من تطبيقات الذكاء الاقتصادي – مثل الكروت الذكية الخاصة بدعم المنتجات البترولية، وكروت الحيازة الزراعية الإلكترونية والكروت الذكية الخاصة بدعم الخبز والسلع التموينية (مشروع بطاقة الأسرة)، والدفع الإلكتروني وتطوير نظم تداول السيولة النقدية بمصر– إلا أن هذه التطبيقات لاتزال في مراحلها الأولي وفي طور النمو ولا تشمل كافة المعاملات الحكومية.

ثانياً : أهم التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، فقد تم تحديد التوصيات التالية، والتي من شأنها تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي في مصر ليصبح هذا الذكاء مدخلا لتحسين تنافسية الاقتصاد المصري وذلك علي النحو التالي:

1- إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي، بحيث تخضع أعمال هذا المجلس للإشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو لرئيس مجلس الوزراء.
2- يتطلب تطبيق الذكاء الاقتصادي علي المستوي القومي، تحقيق الترابط والتنسيق بين كافة الجهات والمؤسسات المصرية.
3- ضرورة إصدار "قانون حرية تداول المعلومات"، وذلك بهدف تسهيل الحصول على المعلومات، بالإضافة إلي خفض التكلفة المادية للحصول عليها.
4- متابعة وتقييم كافة الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي سبق إقرارها والتي من شأنها دعم تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي في مصر مثل: تنفيذ إستراتيجية البحث العلمى فى مصر حتى عام 2020م، وزيادة معدلات تنفيذ إستراتيجية 2020م التي تتبناها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
5- الإسراع في إصدار تشريع ينظم بناء منظومة وطنية للإبداع التكنولوجي، وذلك في ظل وجود فجوات تشريعية في النظام المصري للإبداع.
6- أهمية تبني نموذج مصري للذكاء الاقتصادي علي المستوى المؤسسي يتوافق مع بيئة الأعمال المصرية.

7- أهمية أن تُوضع مشروعات المناطق الحرة في الأولوية الأولي لتطبيق منظومة الذكاء الاقتصادي.

8- ضرورة تحسين القدرة على الابتكار، من خلال المزيد من الاهتمام بجودة مؤسسات البحث العلمي، وتدعيم التعاون بينها وبين المنشآت الصناعية ومن ثم الاستفادة بما تتمتع به مصر من وفرة العلماء في شتى المجالات، و زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من جانب الشركات وهذه كلها أدوات تفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي.

9- من الضروري إعداد وتأهيل متخصصين في هذا مجال الذكاء الاقتصادي ، وذلك من خلال إدراج هذا الموضوع في البرامج الجامعية والقيام بدورات تدريبية.

10-توعية المستثمرين بأهمية الإبتكارات وإنشاء خدمات لتشجيع الإبتكار Innovation Support Services من خلال تشجيع تأسيس شركات قطاع خاص متخصصة في تقديم هذه الخدمات، مع منح هذه الشركات تسهيلات والمزيد من الإعفاءات الضريبية والجمركية، فالابتكار عملية طويلة وتحتاج خبرات طويلة وموارد مالية. بالإضافة إلي أهمية تشجيع البنوك والمؤسسات المالية لإقراض وتمويل العلماء والبحوث على أن يكون ذلك بعيدا عن الربحية.

IV- وفيما يتعلق بالفصل الرابع والمعنون " **الذكاء الاقتصادى وكفاءة أسواق رأس المال بمصر** " فقد أبرز أن كفاءة سوق رأس المال تعتمد بالأساس على عنصر المعلومات وما تعكسه أسعار الأوراق المالية داخلها من المعلومات المتاحة عن ظروف السوق والشركة المصدرة، لذلك فإن تحقيق الكفاءة المطلوبة لأسواق رأس المال يتوقف على ما تمتلكه تلك الأسواق من بنية معلوماتية ومعرفية دقيقة وقدرة عالية على التعامل معها وفقاً لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية فيما يعرف بالذكاء الاقتصادي. فإذا ما طبقت أسواق رأس المال الذكاء الاقتصادي، فإنها تستطيع في تلك الحالة أن ترفع من مراكزها التنافسية من ناحية وأن تقلل من المخاطر المحتملة من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى قيامها بدورها في التخصيص الأمثل للموارد و بالتالي دعم عملية التنمية الاقتصادية.

لذلك فقد تبلور الهدف العام لهذا الفصل فى التعرف على مدى تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي داخل سوق رأس المال" سوق الأوراق المالية تحديداً " في مصر وهذا الهدف يمكن تحقيقه بتحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية :

1. استكشاف العلاقة بين الذكاء الاقتصادي و أداء أسواق رأس المال من خلال التناول التفصيلي لكفاءة سوق الأوراق المالية لبيان الدور الهام الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في رفع كفاءة تلك الأسواق.

2. التعرف على الكيفية التي تساهم بها المعلومات في رفع كفاءة أسواق المال.
3. إبراز أهم الخطوات التي تم اتخاذها داخل سوق الأوراق المالية المصري في سبيل تطبيق ودمج الذكاء الاقتصادي داخل السوق . كذلك بيان أهم الفرص و التحديات في هذا الصدد.

وهنا فقد تبلورت أهم نتائج وتوصيات هذا الفصل فيما يلى :-

أولاً : أهم النتائج

من خلال ما تناولته تلك الدراسة نستطيع أن نستخلص النتائج التالية:

1- الذكاء الاقتصادي بكافة عناصره هو ركيزة أساسية لتطور اسواق رأس المال وأهميته لقطاع الخدمات المالية (سوق الأوراق المالية تحديداً) تفوق أهميته لباقي القطاعات الاقتصادية حيث تقوم كفاءة تلك الأسواق بالأساس على عنصر المعلومات.

2- لم يعد التحدي في عصر المعلومات يمثل فقط توفير المعلومة وإنما سرعة الوصول إليها وهيكلتها وتحليلها وإثرائها بحيث تساعد في معرفة الفرص والتهديدات وكيفية حل المشكلات والوقاية منها وتطوير أساليب العمل في وقت وجيز أي أنها تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالتالي تحقق ميزة تنافسية وهذا أساس عملية الذكاء الاقتصادي.

3- الشفافية والإفصاح والرقابة على الأسواق هم أهم معززات تطبيق عملية الذكاء الاقتصادي داخل سوق الأوراق المالية، كما تمثل انعكاساً لمدى كفاءة تلك الأسواق.

4- حقق سوق الأوراق المالية المصري خطوات ايجابية في تطبيق عملية الذكاء الاقتصادي من خلال الآتي:

- وضع و تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي عملت على المزيد من الإفصاح والشفافية وعززت الدور الرقابي وعمقت الوعي الاستثماري واختصرت الوقت وشجعت الاستثمار الأجنبي.
- من أهم الإصلاحات التشريعية التي أحدثت طفرة في تطبيق الذكاء الاقتصادي داخل البورصة المصرية قانون سوق رأس المال 1992/95 الذي عمل على حماية المكتتبين داخل السوق من خلال توفير المعلومات الكافية وتعزيز عمليات الرقابة على تبادل المعلومات، كذلك قانون الإيداع المركزي 2000/93 الذي تم بناء عليه تحديث وتطوير متطلبات القيد داخل السوق وقواعد الإفصاح بما يضمن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، أيضاً قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية قانون

2009/10 الذي تم وفقاً له إنشاء هيئة عامة للرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية تسمى "الهيئة العامة للرقابة المالية" حيث أصبحت جهة موحدة للرقابة على أسواق رأس المال تتمتع بصلاحيات تمكنها من حماية المستثمرين ومن تنظيم وتنمية سوق رأس المال والرقابة على السوق والمؤسسات العاملة والمتعاملين فيها.

- أهم الإصلاحات التنظيمية التي عززت تطبيق الذكاء الاقتصادي: إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية،التحول إلى المنهج الرقابي القائم على تقييم وإدارة المخاطر، الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية بما يحقق مستوى أعلى من الإفصاح والرقابة على السوق، أصبح الوصول إلى الشركات الدولية أكبر بعد السماح للشركات بإصدار شهادات إيداع دولية، أصبح هناك حظر للتلاعب في الأسعار واستغلال المعلومات،تم إنشاء صندوق حماية المستثمر ليغطي حالات الإعسار وإفلاس الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. ويعتبر توسع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والانتقال إلى نظام إدارة المخاطر، وإنشاء صندوق ضمان التسويات، وميكنة التداول والتدفق الكبير للعملة الأجنبية خروجاً ودخولاً أهم ما شهدته البورصة المصرية ضمن تطور هيكل وعمليات السوق.
- يعتبر البدء في تنفيذ نظام الإفصاح الالكتروني من أهم خطوات تطبيق الذكاء الاقتصادي داخل البورصة المصرية و أحد أهم نتائج تطوير البنية التشريعية والتنظيمية لها بما يساعد على رفع كفاءة السوق بما يتماشى مع المعايير العالمية المعتمدة بشأن متطلبات الشفافية والإفصاح. وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من الإفصاح الالكتروني المتمثلة في تطبيق نظام يسمح للشركات المقيدة بإدراج افصاحاتها مباشرة على شاشات التداول للمستثمرين على غرار عدد من الأسواق المتقدمة ، ومازال أمام البورصة المصرية تحدي تنفيذ المرحلة الثانية المتمثلة في تطبيق نظام تقارير الإفصاح الالكتروني التي تهدف إلى إحداث تحول جذري في معلومات الإفصاح المتعلقة بالشركات بما يحقق مجموعة من الأهداف أهمها تدعيم الشفافية و تقليص التكاليف ، واتاحة البيانات عبر الانترنت و تدقيقها لتوفير عنصر الأمان.

5- على الرغم من كل التطورات التشريعية والتنظيمية وإطلاق البورصة لإستراتيجية جديدة منذ عام 2013 تستهدف إعادة هيكلة السوق المصري وإعادته لمكانته الرائدة وسط الأسواق الناشئة إلا أن ما شهده العالم منذ الازمة المالية عام 2008 تلتها ثورة يناير 2011 قد ألقت على كاهل سوق الأوراق المالية المصري أعباءاً إضافية و كشفت عن عدد من أوجه القصور داخل السوق فيما يتعلق بتطبيق الذكاء الاقتصادي لعل أهمها:

- عدم وجود إدارة مستقلة لتطبيق الذكاء الاقتصادي داخل سوق الأوراق المالية المصري ، فكل الخطوات التي تم تنفيذها داخل البورصة المصرية لم تتم تحت مسمى الذكاء الاقتصادي و لم تقم بها إدارة تختص بهذا الشأن.
- عدم استقلال البورصة ذاتيا مما يعوق من رفع كفاءتها و دعم تنافسيتها.
- البنية المعلوماتية و التكنولوجية ما زالت في حاجة إلى المزيد من التطوير .
- الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات التقليدية التي تعكس أداء السوق المصري ، والحاجة إلى اعتماد البورصة المصرية في قياس كفاءة السوق على دراسات تعد داخلياً بشكل اساسي ، حيث أنها تعتمد في ذلك على دراسات تجريها عدد من المؤسسات خارجها (على سبيل المثال: اتحاد البورصات العالمية – اتحاد أسواق المال العربية– اتحاد البورصات العربية– مؤسسة مورجان ستانلي–مؤشر الأسواق الناشئة)
- قصور الدور التوعوي الذي تقوم به أجهزة الاعلام لنشر الثقافة المجتمعية عن أهمية الدور الذي تلعبه البورصة المصرية في دعم النشاط الاقتصادي و بالتالي تشجيع الاستثمار داخلها.

ثانيا: أهم التوصيات

بناء على مجموعة النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، تم اقتراح بعض التوصيات العامة التي تهدف إلى مواجهة التحديات و معالجة أوجه القصور التي تعوق استكمال تطبيق الذكاء الإقتصادي داخل سوق الأوراق المالية المصري ، كالتالي :

1- دمج الذكاء الاقتصادي ضمن الهيكل التنظيمي لسوق الأوراق المالية المصري بإنشاء إدارة مستقلة يكون منوط بها الإشراف على تطبيقات الذكاء الاقتصادي داخل السوق و اتاحة المعلومات اللازمة لتدعيم اتخاذ القرارات .

2- ضرورة إصدار قانون حرية تداول المعلومات مما يعزز من تطبيق الذكاء الاقتصادي داخل سوق الأوراق المالية المصري من خلال دعم المزيد من الافصاح و الشفافية داخل السوق.

3- الفصل بين الدور التشريعي الذي تقوم به الهيئة التي تعين من قبل الحكومة، وبين الدور التنفيذي الذي تقوم به إدارة البورصة فمن الضروري أن تكون البورصة ذاتية التنظيم بما لا يتعارض مع دور الجهات الرقابية والتشريعية من أجل المزيد من الكفاءة ودعم التنافسية.

4- القياس الدوري لكفاءة سوق الأوراق المالية المصري اعتماداً على دراسات تعدها البورصة المصرية على أن تستخدم نماذج التحليل القياسي التي تعكس بدقة نجاح البنية

المعلوماتية وتطبيق الذكاء الاقتصادي داخل السوق و تطوير مؤشرات جديدة تستهدف تحقيق نظرة أفضل لمختلف فئات المستثمرين عن آداء السوق المصري ، مما يعد مؤشراً واضحاً ودليلاً لمدى نجاح البورصة المصرية في تطبيق عملية الذكاء الاقتصادي وبالتالي علاج اوجه القصور بشكل سريع و دقيق في ذات الوقت.

5- جذب استثمارات ضخمة في البنية المعلوماتية والتكنولوجية بالبورصة المصرية من أجل تحديث الأنظمة المتعلقة بالتداول لتكون متوافقة مع أحدث المعايير الدولية والتركيز على ميكنة بعض العمليات المتعلقة بعملية التداول مثل الافصاح، كذلك تطوير القدرات التكنولوجية والبشرية اللازمة لتحسين منظومة الرقابة على التداول في السوق وتحقيق أكبر قدر من الحماية للمستثمرين.

6- إعداد برامج توعية بدور البورصة المصرية في خدمة الاقتصاد و المجتمع و رفع الثقافة المجتمعية بهذا الدور عن طريق عمل بروتكولات تعاون مع أجهزة الإعلام المرئي و المسموع على غرار بروتكولات التعاون التي توقعها البورصة مع الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة من أجل نشر الوعي و التثقيف مما يعمل على جذب المزيد من المستثمرين.

V-أما فى الفصل الخامس والأخير والمعنون " **مدى تطبيق الذكاء الاقتصادى فى منشآت الأعمال الخاصة والعاملة بالمنطقة الحرة** " فقد ركز على استطلاع ميدانى لآراء عينة من العاملين المسئولين بالشركات الخاصة العاملة بالمنطقة الحرة فى بيئة الأعمال المصرية والتى تنتمي لقطاعات المعلوماتية، والأدوية والكيماويات، والغزل والنسيج بهدف تشخيص وإلقاء الضوء على علاقة هذه الشركات بالذكاء الاقتصادى، على أن يتم ذلك فى ضوء القيود القائمة على الدراسة والمتمثلة فى كل من القيود المادية والقيود الخاصة بأمن المعلومات والأمن العام بالمنطقة الحرة وكذلك القيود الخاصة بالوقت المتاح فى إطار الوقت المحدد لنا لانجاز الدراسة.

ولذلك فقد اهتم هذا الفصل بتناول الموضوعات التالية:-

1- تحديد ماهية مجتمع وعينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات.

2- تصميم إستمارة الاستبيان (الاستقصاء) التى تخدم الهدف من الدراسة لتقييم تجربة الشركات :-

أ- فى مجال الإبداع والابتكار.

ب-فيما يتعلق بأسلوب جمع وتحليل المعلومات عن التنافسية بشكل خاص ونظام الجمع والتحليل بشكل عام.

ج- ورأى المسئولين فيما يتعلق بمنظومة الذكاء الاقتصادى وإدماجها فى أنشطتهم.

3- وضع الفروض البحثية لإختبارها.

4- التحليل الاحصائى باستخدام برنامج SPSS.

5- أهم النتائج والتوصيات فى ضوء التحليل الاحصائى.

وقد تبلورت أهم نتائج وتوصيات هذا الفصل فيما يلى:-

أولا: أهم النتائج

1- فيما يتعلق بمجالات الذكاء الاقتصادي : أثبتت الدراسة تمتع العاملين في بيئة الأعمال المصرية بمستوى جيد بمعرفة مجالات الذكاء الاقتصادي حيث كان 36% من آراء أفراد العينة أنهم على علم بهذا المجال ، أما 64% الأخرى فعلى الرغم من أنها لا تعرف هذا المصطلح إلا إنها تطبقه وبشكل جيد جدا، وذلك وفق استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستقصاء .

2- بينت الدراسة ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظومة الذكاء الاقتصادي وزيادة عدد الابتكارات والاكتشافات الجديدة في بيئة الأعمال المصرية، وذلك طبقا للتالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إتباع الشركة سياسات واضحة في مجال البحوث والتطوير انطلاقا من أهمية هذا المجال للشركة، وبين وزيادة عدد الابتكارات والاكتشافات الجديدة، وهذا يؤكد على تمتع العاملين بإتباع سياسات واضحة في مجال البحث والتطوير.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ما تسعى إليه الشركة لأن تكون منتجاتها مبتكرة ومميزة مقارنة بمنتجات المنافسينٌ ، وبين زيادة عدد الابتكارات والاكتشافات الجديدة، ويوضح ذلك مدى وعى العاملين بان تكون المنتجات مبتكرة ومميزة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ما تحرص عليه الشركة بشدة لأن تكون جودة منتجاتها أعلى من جودة المنتجات المنافسة ، وبين زيادة عدد الابتكارات والاكتشافات الجديدة، ويوضح ذلك مدى حرص العاملين بان تكون المنتجات ذات جودة عالية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ما تستهدفه الشركة لأن تكون القائدة للسوق من خلال تقديمٌ ما هو جديدٌ ومميزٌ من منتجات ، وبين زيادة عدد

الابتكارات والاكتشافات الجديدة، ويوضح ذلك مدى حرص العاملين بان تكون المنتجات جديدٌه ومميزٌه.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام مرن للثواب والجزاء للقائمين علي مهام البحث والتطوير بالشركة (مثل الحوافز – الجزاءات) وبين زيادة عدد الابتكارات والاكتشافات الجديدة، حيث لا توجد علاقة بين وجود نظام مرن للثواب والجزاء وزيادة الابتكارات والاكتشافات.

3- أثبتت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظومة الذكاء الاقتصادي وبين زيادة حجم المعلومات عن المنافسين في بيئة الإعمال المصرية، وذلك طبقا للتالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أسلوب محدد وواضح لجمع وتنظيم وتبادل البيانات والمعلومات التسويقية، وبين زيادة حجم المعلومات عن المنافسين في بيئة الأعمال المصرية ، وهذا يدل على وعى العاملين بأهمية جمع وتبادل البيانات والمعلومات التسويقية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود مسؤوليات محددة للقائمين علي مهام جمع وتقييم المعلومات ، وبين زيادة حجم المعلومات عن المنافسين في بيئة الإعمال المصرية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود إستراتيجية محددة للاستفادة من جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بمجال عملها استنادا لأهمية هذه المعلومات للشركة، وبين زيادة حجم المعلومات عن المنافسين في بيئة الأعمال المصرية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وعى الشركة باستمرار إلى معرفة ما يحب ويكره العميل من خصائص في المنتجات المنافسة، وبين زيادة حجم المعلومات عن المنافسين في بيئة الأعمال المصرية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينما تتابعه الشركة حدوث التغيرات في البيئة المحيطة بالمؤسسة ثم تحلل وتعيد التفكير في انعكاساتها على عملية اتخاذ القرار بها ، وبين زيادة حجم المعلومات عن المنافسين في بيئة الأعمال المصرية.

4- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظومة الذكاء الاقتصادي والرؤية المستقبلية للشركة في بيئة الأعمال المصرية ، وذلك طبقا للتالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود رؤية مستقبلية شاملة يتحدد من خلالها اتجاه أعمالها في مجالي البحث والتطوير ، وبين الرؤية المستقبلية للشركة في بيئة الأعمال المصرية ، يدل ذلك على وضوح الرؤية لدى العاملين.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توحيد جهود العاملين باتجاه تحقيق أهدافها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير ، وبين الرؤية المستقبلية للشركة في بيئة الأعمال المصرية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القرارات التي تأخذها الشركة مبنية على رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير ، وبين الرؤية المستقبلية للشركة في بيئة الأعمال المصرية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ما يتوفر لدي الشركة من القدرات والإمكانيات المطلوبة لتحويل رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير ، وبين الرؤية المستقبلية للشركة في بيئة الأعمال المصرية.

ثانياً:أهم التوصيات

1- أن منظومة الذكاء الاقتصادي لم تعد فقط أداة في بناء وتنمية القدرات الأساسية في الشركات، بل أصبحت عنصرا مهما من عناصر المنافسة لذا ينبغي على الشركات إتباع هذه الأساليب العلمية الحديثة باستمرار للتعرف على مدى امتلاكها للموارد النادرة والقيمة والتي يصعب تقليدها وتعزز قدراتها التنافسية وعلى ما يحدث فيها من تغيرات.
2- حث القيادات الإدارية في الشركات المبحوثة التعرف على مضامين أبعاد الذكاء الاقتصادي بصورة معمقة لدورهما في ترسيخ ركائز التفوق التنافسي وتعزيز موقع المنظمة في أسواق المنافسة .
3- الاهتمام بأبعاد منظومة الذكاء الاقتصادي كمدخل حديث للتعرف على القدرات الجوهرية في الشركات المبحوثة لأنها تحقق لها التفوق التنافسي من خلال زيادة الابتكارات والاكتشافات الجديدة.
4- إعطاء منظومة الذكاء الاقتصادي اهتماما كافيا لما لها دور فعال في تحليل بيانات متعددة الإبعاد وبشكل سريع وبناء علاقات متينة مع عملائها لفترات طويلة من خلال قيمة رئيسية للعملاء بالاعتماد على مقاييس الأداء المالية وغير المالية وإدارة المعلومات المتعلقة بالمنافسين بأخلاقية مهنية عالية .

5- تخصيص جزء من ميزانية هذه الشركات بحيث تسمح لهم بالاستثمار في هذا المجال الذي يتطلب تخصيص جزء من ميزانيتها لهذا الغرض.

6- التخوف من تخصيص الوسائل المادية الضرورية لتعبئة الكفاءات البناءة، وتكوين القدرات، وعدم الاستفادة من هذه الكفاءات ليس له أساس من الصحة في ظل تبنى الشركات منظومة الذكاء الاقتصادي.

قائمه مراجع الدراسة

أولاً : المراجع العربية

- الحداد، محرم وآخرون ، " مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر " ، سلسله قضايا التخطيط و التنميه ، رقم 228 ، معهد التخطيط القومي ، أغسطس 2011 .
- الحداد ، محرم وآخرون ، " بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل و التركيب القطاعي " ، سلسله قضايا التخطيط و التنميه ، رقم 175 ، معهد التخطيط القومي ، يوليو 2004.
- الحداد، محرم ، " استخدام النظم و تحليل النظم في دراسة و تحليل المشاكل المختلفه للتخطيط ولاتخاذ القرار" معهد التخطيط القومي ،القاهرة مذكرة داخلية رقم 769 ، يناير 1982.
- الحداد ، محرم ، " اقتصاد المعرفة و بعض مؤشرات الكفاءة " معهد التخطيط القومي ،القاهرة ، ورقة داخلية، أكتوبر 2004 .
- الحداد، محرم وآخرون ،"مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثيه بمعهد التخطيط القومي – المرحله الأولي" ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 86 ، معهد التخطيط القومي ، يونيو 1994.
- الحداد، محرم وآخرون ،"مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي – المرحله الثانيه " ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 94 ، معهد التخطيط القومي ،فبراير 1995.
- الحداد، محرم وآخرون ،"مشروع إنشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي – المرحله الثالثه " ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 100 ، معهد التخطيط القومي ، مايو 1996 .
- الحداد،محرم و أخرون ،" نحو استراتيجيه للاستفادة من التجاره الالكترونيه في مصر " ، سلسله قضايا التخطيط و التنميه ، رقم 153 ، معهد التخطيط القومي ، يوليو 2002.
- الحداد، محرم وآخرون ،" نظم الانذار المبكر والاستعداد والوقايه لمواجهه بعض الازمات الاقتصاديه والاجتماعيه المختلفه " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 217 ، معهد التخطيط القومي ، أكتوبر 2009.
- الحداد ، محرم ، " المعلوماتية والتحول لمجتمع المعرفة ،" الوضع في الدول المتقدمة"، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، المقاله الأولي ، العدد يونيو 2012 .

- الحداد ، محرم ، المعلوماتية و التحول لمجتمع المعرفه ،الوضع في مصر، أهم تطورات المعلوماتيه والمشاكل و تحديد الغايات ، معهد التخطيط القومي ،القاهرة ، المقاله الثانيه ، العدد دسيمبر 2012 .
- الحداد ، محرم ، المعلوماتية و التحول لمجتمع المعرفه ، الوضع في مصر ، وسائل عمليه التحول ومستلزماتها ، معهد التخطيط القومي ،القاهرة ، المقاله الثالثه، العدد يونيو 2013.
- الحداد، محرم وآخرون ،" تطوير أساليب و قواعد المعلومات في إدارة الازمات المهدده لأطراد التنمية – المرحله الأولي " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 105 ، معهد التخطيط القومي ، نوفمبر 1996.
- الحداد، محرم وآخرون ،" تطوير أساليب و قواعد المعلومات في إدارة الازمات المهدده لأطراد التنمية – المرحله الثانيه " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 115 ، معهد التخطيط القومي ، يونيو 1998.
- الحداد، محرم و أخرون ،" تطوير النظام القومي لإدارة الدوله بالمعلومات و تكنولوجياتها كركيزه اساسيه لتنميه مصر " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 239 ، معهد التخطيط القومي ، سبتمبر 2012.
- الحداد، محرم و أخرون ،" تطوير استراتيجيه لتنميه الصناعيه بمصر مع التركيز علي قطاع الغزل " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 243 ، معهد التخطيط القومي ، نوفمبر 2013.
- الحداد، محرم و أخرون ،" تكاليف تحقيق أهداف الألفيه الثالثه بمصر " ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 194 ، معهد التخطيط القومي ، يونيو 2006.
- الحداد، محرم و أخرون " الانتاجيه في الاقتصاد القومي المصري و سبل تحسينها مع التركيز علي قطاع الصناعه ، الجزء الأول ، الدراسات التطبيقيه " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 66 ، معهد التخطيط القومي ، أغسطس 1991 .
- الحداد، محرم و أخرون " الانتاجيه في الاقتصاد القومي المصري و سبل تحسينها مع التركيز علي قطاع الصناعه ، الجزء الثاني ، الدراسات التطبيقيه " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 66 ، معهد التخطيط القومي ، أغسطس 1991 .
- الحداد، محرم و أخرون ، "إدارة الجوده الشامله و تطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامه في مصر" ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 209 ، معهد التخطيط القومي ، سبتمبر 2008 .

- الحداد، محرم و أخرون ،" احتياجات المرحلة المقبله للاقتصاد المصري و نماذج التخطيط وإقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيري المرحله الأولي " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 78 ، معهد التخطيط القومي ، يناير 1993.
- الحداد، محرم و أخرون " قواعد و نظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفه " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 128 ، معهد التخطيط القومي ، سبتمبر 1999 .
- الحداد، محرم و أخرون ،" خصائص و متغيرات السوق المصري– دراسه تحليليه لبعض الاسواق المصريه الجزء الأول " الأطار النظري و التحليلي " ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 183 ، معهد التخطيط القومي ، يناير 2005 .
- الحداد، محرم و أخرون ،" خصائص و متغيرات السوق المصري – دراسه تحليليه لبعض الاسواق المصريه الجزء الثاني " الأطار التطبيقي – سوق الخدمات التعليميه – سوق الخدمات السياحيه – سوق البرمجيات " ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 184 ، معهد التخطيط القومي ، يناير 2005 .
- الحداد، محرم و أخرون ،" خصائص و متغيرات السوق المصري (دراسه تحليليه لبعض الاسواق المصريه الجزء الثالث " الأطار التطبيقي – سوق الادويه – سوق السلع الغذائيه والزراعيه – سوق حديد التسليح و الأسمنت " ، سلسله قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 185 ، معهد التخطيط القومي ، يناير 2005 .
- الحداد، محرم و أخرون ،"متطلبات مواجهه الاخطار المحتمله علي مصر نتيجه للتغير المناخي العالمي" ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 225 ، معهد التخطيط القومي، أكتوبر 2010 .
- العربي ، أشرف ، الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري ، المجلس الوطني المصري للتنافسية ، القاهرة ، مايو 2009.
- الخضيري ، محسن أحمد ، إقتصاد المعرفه ، مجموعة النيل العربيه ، القاهرة ،2001 .
- أونور، إبراهيم ،"الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية "، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد المائة، فبراير 2011.
- أونور ،إبراهيم ، "فعالية أسواق الأسهم العربية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد التاسع والثمانون، يناير 2010.
- الشمري هاشم ; الليثي ناديا ، الاقتصاد المعرفي ،الطبعه الاولي ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن،2008 .

- الآداء البشري الفعال ، ، القاهرة، سلسله بميك ،2003 .
- إلياس ،العيداني و حمزة. ضويفي ، "الذكاء الاستراتيجي كآلية لدعم وتعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال المعاصرة" ، مداخلة مقدمة الي الملتقي الدولي الرابع للمركز الجامعى يتسيمسلت ، الجزائر ، بدون تاريخ .
- الغالبي، كريمة سالم حسين و الزبيدي .محمد نعمة ،" الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية : جمهورية مصر العربية نموذجاً " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (24) ، المجلد السادس ، 2009.
- آل مكتوم ، حمدان بن محمد بن راشد ، " أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد 2 ، 2012.
- القرني ، علي بن حسن يعن الله ، " متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانويه بالمملكه العربية السعوديه في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة " ، رساله دكتوراه في الادارة التربية و التخطيط ، قسم الإدارة والتخطيط ، كليه التربية ، جامعه ام القري ، المملكه العربيه السعوديه ، 2009 .
- بوخمخم ،عبد الفتاح و محمد . صالحي ، " الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة و محيطها " ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ، " ذكاء الاعمال و اقتصاد المعرفة " ، جامعة الزيتونه الاردنية ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الاردن ، عمان 23-26 ابريل 2012 ،
- بلوناس، عبد الله و *بوزيدي لمجد*، " اهمية الذكاء الاقتصادي و دوره في دعم المعلومة الاستراتيجية " ، ندوة تطوير قطاع المعلومات الصناعية في الدول العربية "، المعلومات الصناعية : وسيلة لتحقيق تنافسية صناعية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، 4-6 ديسمبر 2012.
- بن لحسين، جديد ، بن بوزيان .محمد ، بن حاسين. بن عمر ،" كفاءة الاسواق المالية في الدول النامية: دراسة حالة بورصة السعودية، عمان، تونس والمغرب"، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية- العدد 2، 2012.
- جيدانيان ، مرال توتليان ، مؤشرات اقتصاد المعرفه و موقع المرأة من تطوها ، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائيه ، لبنان ، 2006 .
- حبه، نجوى ; بن بريكه عبد الوهاب ، " الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الافضلية التنافسية"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، مجلة علمية كلية

العلـوم الاقتصـادية و التجاريـة و علـوم التيسـييرجامعة المسـيلة – الجزائـر ، العـدد 2014/11 .

- حمد الإبراهيم، يوسف ، التعليم و تنميه الموارد البشريه في الاقتصاد المبني علي المعرفه ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجيه ، أبو ظبي ، 2004 .
- حلمي، أمنية و العمراوي. طارق ،" الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي 2014 " –2015، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة، 2015.
- حسين، رحيم ،" أهميه إقامه نظام وطني للمعلومات الاقتصاديه في دعم و تأهيل المؤسسات الصغيره والمتوسطه (حاله الجزائر) الملتقي الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيره والمتوسطه في الدول العربيه " ، جامعه الشلف ، الجزائر ، 17– 18 أبريل 2006 .
- حبيش، على ،" السياسة التكنولوجية في مصر" ، ورقة مقدمة إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ضمن أعمال ورشة العمل حول التكنولوجيا، نوفمبر، 1966.
- حلمي، محسن عادل ، كلمة بعنوان " تطبيق الذكاء الاقتصادي في البورصة المصرية " ألقيت اثناء احدى المناقشات العلمية ، معهد التخطيط القومي ، 2016/2/11.
- خلف، فليح حسن ،" اقتصاد المعرفه " ، الطبعه الاولي ، جدار للكتاب العلمي ، عمان، الاردن،2007.
- رزيق، كمال و احمد، علاش ، " الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في الجزائر" ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ، " ذكاء الاعمال و اقتصاد المعرفة " ، جامعة الزيتونه الاردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، الاردن ، عمان ، 23–26 ابريل 2012.
- زين الدين، صلاح ،"دور مبادىء حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية"، مؤتمر حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي ,كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق، 15–16اكتوبر 2008 .
- زهير، غرابة ، "اختبار نموذج كفاءة الاسواق المالية: مدخل لتقييم أسعار المنتجات المالية – دراسة لعينة من المؤشرات المالية العربية"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد13 ،2015.
- سيوانى، عبد الوهاب ،" الذكاء الاقتصادى الصينى فى الحصول على التكنولوجيات العالية " ، من أوراق جامعة البويرة ، الجزائر ، بدون تاريخ .

- صالح، مفتاح ، بن فريدة . معاذ ، "متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها "، مجلة الباحث، عدد 7، 2010.
- عبد الرحمن، بن عنتر ، " دور الدولة في تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر " ، المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية و الشبكات ، " دور المعلومات و الاتصالات للتحول الي مجتمع المعرفة" ، المملكة المغربية بالرباط ،20-22 ديسمبر، 2011.
- عيسي، محمد عبد الشفيع، البعد التكنولوجي في القدرة التنافسية، مدخل نظري و إشارات تطبيقية للخبرة اليابانية، الجزء الثاني: التكنولوجيا والتنافسية – خبرات ودروس من التجربة اليابانية وكيف يمكن الاستفادة منها في مصر...؟، موقف مصر في التجمعات الدولية، معهد التخطيط القومي،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 2001.
- عيسي، محمد عبد الشفيع ، القدرة التنافسية من منظور التطور التكنولوجى مع تركيز خاص على الاستراتيجية الصناعية ، دورية مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ،العدد 459-460 ، يوليو – اكتوبر 2000 .
- عيسي، محمد عبد الشفيع ،" القدرة التنافسية كمدخل للتخطيط التنموى (مع دراسة حالة) فى : مصر المعاصرة " ، أكتوبر 2006
- عيسي، محمد عبد الشفيع ، " تصنيع شرائح السيليكون وتطوير تقنية المعلومات في مصر، دراسة في الاقتصاد السياسي"، منشور في: الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 43، يناير ،1993.
- عيسي، محمد عبد الشفيع ، " التفكير التكنولوجي العربي، دراسة نوعية مقدمة إلى مشروع "وضع استراتيجيات بحوث ودراسات التكنولوجيات الجديدة والبازغة في مجالات ذات أولوية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2003.
- عيسي، خليفي ، كمال . منصوري ،" البنيه التحتيه لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مداخله مقدمه الي الملتقي الدولي حول : المعرفه الركيزه الجديده و التحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصاديه " ، كليه العلوم الاقتصاديه و التسيير ، جامعه بسكرة / الجزائر ، يومي : 12/ 13 نوفمبر 2005 .
- عبدالرزاق، خليل ،" الذكاء الاقتصادي في خدمه منظمات الأعمال " ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة – الأردن ، 27- 29 نيسان (إبريل) 2005 .
- غلاب، نعيمة و زغيب. مليكة ، " واقع اليقظة الاستراتيجية و ذكاء الاعمال في منظمات الاعمال الجزائرية – دراسة ميدانية " ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ،

" ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة" ، جامعة الزيتونه الاردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، الاردن ، عمان، 23-26 ابريل 2012.

- فيلالي، أسماء ، " الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية : الواقع و المجهودات – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية – SNVI – روبية " ، رسالة ماجيستير ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التيسيير ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2014 .
- كاريللو، فرانشيسكو خافيير ، " مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى " ، ترجمة :خالد علي يوسف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،عدد رقم 381، أكتوبر، 2011.
- كاهنر، لاري ،خلاصات كتب المدير و رجل الاعمال ، " المخابرات التنافسية C.I. جمع و تحليل المعلومات والاستفادة منها، السنة السادسة ، العدد السابع عشر ، الشركة العربية للاعلام العلمي (شعاع)، سبتمبر 1998 ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة، عن كتاب :

. Larry, "Competitive Intelligence: How to Gather, Analyse, and Kahaner Use Information to Move Your Business to the Top, Simon and Schuster Press, 1997.

- كورتل، فريد و اخرون ، " الادارة الفعاله للمعرفة : مصدر لتحقيق التنافسيه في ظل المحيط الاقتصادي الجديد " ، ورقة بحث مقدمه في اطار المؤتمر العلمي الخامس ، جامعه الزيتونه الاردنيه ، حول اقتصاد المعرفه 23-25 إبريل ، 2005 .
- محروق، ماهر حسين ،" دور اقتصاد المعرفه في تطوير قدرات ثقافيه "، ورقة عمل مقدمه الي ورشه عمل قوميه، منظمة العمل العربية ، دمشق ، 2009 .
- نجم، نجم عبود ، " الادارة الاليكترونيه الاستراتيجيه و الوظائف و المشكلات " ، المملكه العربية السعوديه،دار المريخ ، 2004.
- هدارا، هشام ، " الفجوات التشريعية في النظام الوطني للإبداع التجديدي في مصر" ، عرض تقديمي لورشة العمل المخصصة للإدارات الحكومية ذات العلاقة بالتشريعيات المتعلقة بالإبداع ونقل التكنولوجيا ضمن مشروع إقامة نظام وطني لنقل التكنولوجيا في جمهورية مصر العربية ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتعاون مع مركز الاسكوا للتكنولوجيا ، القاهرة ، 2016/3/8.
- هندي، منير ابراهيم ، "الفكر الحديث في مجال الاستثمار"، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999.

ثانياً: التقارير

- مجلس الشورى، تقرير التكنولوجيا والتنمية الصناعية- الصناعات الإلكترونية مدخل مصر للقرن الحادى والعشرين، سلسلة تقارير مجلس الشورى، 1998.
- مجلس الشورى ، لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، التقرير النهائى عن موضوع تصنيع المعدات الاستثمارية مع استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة، 1997.
- تقرير التنافسية العالمية لعام 2016/2015، المنتدي الاقتصادي العالمي ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة ، 2015/9/30.
- تقرير العام المالي 2015/2014 ، وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، القاهرة .
- تقارير ممارسة الأعمال الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية خلال الفترة 2007-2015 .
- التقرير السنوي للبورصة المصرية، عام 2014-2015.
- تقرير " منهجيه تقيم المعرفة KAM 2009 من البنك الدولي .
- تقرير التنافسية العالمي 2010/2009 ، المنتدى الاقتصادي العالمي .
- تقرير التنافسية العربية لعام 2012 ، المعهد العربي للتخطيط .
- تقرير المعرفة العربي لسنه 2009 ، نحو تواصل معرفي منتج ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، دار الغرير للطباعة و النشر ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2009 .
- تقرير حول الصناعات المعرفية ، الدليل الخاص بمؤتمر الصناعيين الثالث عشر ، مؤتمر الصناعيين الخليجي الثالث عشر ، 19 يناير 2012 .
- مؤشرات التنمية الكونية ، البنك الدولي و تقرير التنمية البشرية ، 2011 .
- المنظمة الدولية لهيئات سوق المال ، "مبادىء المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال".
- الهيئة العامة للرقابة المالية، أهم ملامح تطوير سوق المال المصري خلال خمسة عشرعاماً .
- بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار ، فبراير 2015.
- بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع نظم المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار ، أكتوبر 2015.

ثالثاً: الجرائد و الصحف

- الجريده الرسمية ، العدد9(مكرر)،أول مارس سنة 2009.
- النمو الصيني فى عام 2015 الأدنى منذ ربع قرن، تقرير منشور فى صحيفة: "الحياة" ، لندن ، 16 20/1/20.

رابعاً: المراجع الأجنبية

- Asal, Maher," Are There Trends Towards Efficiency For the Egyptian Stock Market?" University of Goteborg, Sweden.
- Azab, Bassam," The Performance of the Egyptian Stock Market", the University of Birmingham, 2002.
- Bauer, Mark Patel and Jan Veira, Internet of things: Opportunities and challenges for Semiconductor Companies, McKinsey Corporation, October 2015.
- Bai, Jennie and others, "Have Financial Markets Become More Informative**",** April 2014.
- Baily, Martin and others," A New Information Infrastructure for financial markets", Center of Geo-economics Studies, Council on Foreign Relations, February 2009.
- Christopher Thomas, A New World Under Construction: The ongoing Transformation of the Chinese semiconductor sector Require All Parties Raise their game, McKinsey Corporation, Nov. 2015
- ESCWA, knowledge Management, Methodology, An Empirical Approach in core sectors in ESCWA member countries, United Nations, New York, 2003.
- Erik Roth, Jeongmin Seong, and Jonathan Woetzel, Gauging the strength of Chinese Innovation: McKinsey Institute, McKinsey Quarterly, October 2015
- Fama, F, "The behavior of stock market Prices", The Journal of Business, Vol.38, No.1, January, 1965.
- Ferguson, Roger W. and Jr., "Technology Information Production and Market Efficiency", BIS Review, No.73, 2001.
- Hallwood, Paul and Ronald Macdonald, "International money and finance", Second Edition, Oxford: Blackwell, 1986.
- Ivan Valeriu, "Economic Intelligence ", Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, special issue, December, 2013.

- Karacadag, Cem; Sundararajan, V.; Elliott, Jennifer A. "Managing Risks in Financial Market development: The role of Sequencing", IMF working paper, June 2003.
- Levich, Richard M.,"On the Efficiency of Markets for Foreign Exchange", Johns Hopkins University, 1979.
- McKinsey & Company ,What Digital Really Means, July 2015
- Oprean ,Camellia," Testing the Financial Market Informational Efficiency in Emerging States ", Review of Applied Socio-Economic Research, Vol.4, Issue.2, 2012.
- Suh Joonghae and Derek H.C. Chen, Korea as a knowledge Economy, Evolutionary Process and Lessons Learned, WBI Development Studies & Korea Development Institute, 2007
- The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, 2015/2016.
- Tsukuba city Liaison Council for promotion of Research Exchange, Guide for Tsukuba Science City, Tsukuba Press, 1997.

خامساً: المواقع الالكترونية

- Www. alborsanews.com
- www.alraimedia.com
- www.efsa.gov.eg
- www.exg.com
- www.IOSCO.org
- www.estio.eg.net/home.html, access at 4/11/2015.
- www.ar.wikipedia.org/wiki/, access at 4/11/2015.
- www.egynews.net, access at 10/3/2016.
- www.almasryweekly.com, access at 10/3/2016.
- www.fares-boubakour.edu.dz/Exp-et/NEFS/specialite../teebakhisana.doc
- Www. alwafd.org, access at 10/3/2016.

الملاحق

ملحق رقم(3-1)

عدد البطاقات التموينية الذكية وعدد افراد البطاقات بمحافظات الجمهورية عام ٢٠١٤

م	البيان المحافظة	عدد البطاقات	افراد البطاقات
١	القاهرة	١٨٧٤٦٧٥	٦٧٣٠٤٩٧
٢	الجيزة	١٥٩٦٥١٢	٥٤١٨٥٣٩
٣	القليوبيه	١٠٢٢٨٩٦	٣٤٨٥١٧٤
٤	الاسكندريه	٩٣٤٢٨١	٣٥٧١٧٨٣
٥	بورسعيد	١٥٣٥١٠	٤٦٨٠٩٥
٦	السويس	١٤١٥٢٥	٤٥٤٦٠٦
٧	الإسماعيليه	٢٧٧٥٣٤	٨٩٣٢٢٢
٨	البحيرة	١٤٦٣٨٤٠	٤٧٤٤١٤٨
٩	الغربيه	١٥٥١٧٥٨	٤٨٠٩٠١٢
١٠	الدقهليه	١٢٤١٣٢٤	٣٨٩٢٧١٩
١١	الشرقيه	١٤٨٢٧٣٨	٤٨٧٤٨٢٣
١٢	كفر الشيخ	٨٠٤١١١	٢٦١٩٧٩٥
١٣	دمياط	٣٤٣٠٨٥	١٠٤٥٢٩٤
١٤	المنوفيه	١٠٢١٦٨٠	٣١٠٦٠٩٢
١٥	بنى سويف	٦٧٨٣٠٦	٢١٧٤٢٠١
١٦	الفيوم	٧٠٥٢١٢	٢٤٤١٢٧٩
١٧	اسيوط	٨٣٥٧٧١	٣٢٠٣٩٧٠
١٨	سوهاج	٩٢٩٩٥٤	٣٤٠٣٧١٧
١٩	قنا	٩٣٧٢٧٩	٢٣٥٤٢٥٤
٢٠	المنيا	١١٧٥٤٦٥	٤١١٣١٢٩
٢١	الوادى الجديد	٦٠٢٣٨	١٨١٧٥٩
٢٢	مطروح	٨٥٥١٥	٣٢٧١٨٧
٢٣	اسوان	٣٢٨٣٨٦	١١٢٥٦٨٨
٢٤	شمال سيناء	٩١٧٧٧	٣٢٠٢٧٨
٢٥	جنوب سيناء	١٧٥٦١	٦١٩٤٤
٢٦	البحر الاحمر	٦٢٣٨٣	١٩٨٤٨٣
٢٧	الاقصر	٢٥٣٢٠٠	٩١٢٢٣٨
	الإجمالى	١٩٧٧٠٥١٣	٦٦٩٣٢٥٢٦

المصدر :الإدارة المركزية للتوزيع : أ. ع لتوزيع السلع الغذائية وشئون البطاقات.

وزارة التموين و التجارة الداخلية -مركز المعلومات و التوثيق و دعم اتخاذ القرار

ملحق رقم(5-1): إستمارة الإستبيان

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية:

- الاســـــم :

.....

- جهة العمل :

.....

- نوع الجهة : حكومى ☐ قطاع اعمال ☐ قطاع خاص ☐

- الوظيفة :

.....

- عدد سنوات الخبرة :

أقـــــــــل من 5 سنـــوات ( )

من 5 و حتى 10 سنوات ( )

أكـــثر مـــن 10 سنـــوات ( )

- المؤهل العلمي :

مؤهل عالي ( ) دبلوم دراسات عليا ( ) ماجستير ( )

دكتوراه ( )

أخرى يرجى ذكرها

.....

.....

.....

- التنظيمات المهنية التي ينتمي إليها :

الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين ( )

الجمعيـــة المصـــرية لـنظم معلـــومات ( )

أخرى يرجى ذكرها

.....

.....

.....

القسم الثانى : تقييم تجربة الشركة في مجال الإبداع والإبتكار

- **هل يوجد بالشركة إدارة معينة بشئون البحث والتطوير لتقديم الابتكارات والاكتشافات الجديدة في مجال عملها ؟**

□ نعم □ لا

في حالة الإجابة بنعم، برجاء تحديد الأتي:

□ **مسمى هـذه الإدارة:**

.....

.....

□ **مهـام هـذه لإدارة:**

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

□ **إنجازات هذه لإدارة:**

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

في حالة الإجابة بلا، يُرجي تحديد الأسباب التي حالت دون وجود هذه الإدارة؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- **هل تخصص الشركة ميزانية للإدارة المعينة بشئون البحث والتطوير؟**

□ نعم □ لا

في حالة الإجابة بنعم، يرجي تحديد مقدار هذه الميزانية أو نسبتها من ميزانية الشركة:

.....

.....

- **هل قدمت الإدارة المعينة بشئون البحث والتطوير ابتكارات واكتشافات جديدة في مجال عمل هذه الشركة أو الهيئة؟**

□ نعم □ لا

- **أجب عن طريق وضع علامة (√) أمام كل جملة وأسفل واحدة فقط من الإجابات الخمس الأتية:**

رقم العبارة	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	تتبع الشركة سياسات واضحة في مجال البحوث والتطوير انطلاقا من أهمية هذا المجال للشركة.					
2	تسعى الشركة لأن تكون منتجاتها مبتكرة ومميزة مقارنة بمنتجات المنافسينٌ.					
3	تحرص الشركة وبشدة لأن تكون جودة منتجاتها أعلى من جودة المنتجات المنافسة.					
4	تستهدف الشركة لأن تكون القائدة للسوق من خلال تقديمٌ ما هو جديدٌ ومميزٌ من منتجات.					
5	تخضع عملية البحث والتطوير بالشركة لظروف وأوضاع السوق ومتطلبات الشركة.					

رقم العبارة	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
6	تحرص الشركة على تخصصٌ نسبة عاليةٌ من مواردها لأغراض المنتجات الجديدٌة مقارنة بالمنافسينٌ.					
7	تهتم الشركة كثيرًا بالبحث والتطويرٌ لمنتجاتها مقارنة بالمنافسينٌ القريبٌينٌ لها.					
8	تسعى الشركة إلى جذب الأفراد المميزونٌ والمبتكرين لضمهم إليهٌا.					
9	يوجد نظام مرن للثواب والجزاء للقائمين علي مهام البحث والتطوير بالشركة (مثل الحوافز – الجزاءات).					
10	تستخدم الشركة نشاط البحث والتطوير ونتائجه في التحسن المستمر وخفض الوقت وزيادة الكفاءة.					

- **بصفة عامة، ما هي أهم المشكلات التي واجهت الشركة في مجال البحث والتطوير ؟**

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- **ما هي مقترحاتكم للتعامل مع المشكلات سالفة الذكر ولتطوير قدرات الشركة البحث والتطوير بصفة عامة؟؟**

.....

.....

.....

القسم الثالث : تقييم تجربة الشركة فيما يتعلق بنظام لجمع معلومات عن المنافسين

- **هل تعرف الشركة من هم منافسيها بشكل واضح ؟**

□ نعم □ لا

في حالة الإجابة بنعم، برجاء تحديد خمس شركات منافسة للشركة :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- **هل تعرف الشركة نظام تسعير المنتجات والخدمات لدى منافسيها ؟**

□ نعم □ لا

- **هل تعرف الشركة ماذا سيفعل منافسيها خلال الستة أشهر من الآن ؟**

□ نعم □ لا

- **هل تعرف الشركة الامكانيات التقنية ومعدلات الإنتاجية لدي منافسيها ؟**

□ نعم □ لا

- **هل تعلم من يشغل لدي المنافسين الوظيفة المماثلة لوظيفتك ؟**

□ نعم □ لا

- **فى حالة الإجابة بنعم ، هل تعرف كيف يقوم هذا الشخص بمهام وظيفته ؟**

□ نعم □ لا

القسم الرابع : تقييم تجربة الشركة فيما بتوفر لديها من نظام لجمع وتحليل المعلومات

- **هل يوجد بالشركة إدارة معينة بشئون جمع المعلومات وتحليلها في مجال عملها ؟**

□ نعم □ لا

في حالة الإجابة بنعم، برجاء تحديد الأتي:

- **مسمى هـذه الإدارة:**

.....

.....

- **مهـــام هـــذه لإدارة:**

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- **إنجازات هذه لإدارة:**

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

في حالة الإجابة بلا، يُرجي تحديد الأسباب التي حالت دون وجود هذه الإدارة؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- **هل تخصص الشركة ميزانية للإدارة المعينة بشئون جمع المعلومات وتحليلها ؟**

□ نعم □ لا

في حالة الإجابة بنعم، يرجي تحديد مقدار هذه الميزانية أو نسبتها من ميزانية الشركة:

.....

.....

- **ما هي مصادر الشركة في الحصول علي المعلومات والبيانات المرتبطة بمجال عملها؟ يُرجي التحديد والترتيب حسب الوزن النسبي لكل مصدر من المصادر التالية:**
  - □ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).
  - □ شركات متخصصة في مجال جمع وتحليل المعلومات.
  - □ عملاء الشركة.
  - □ المطبوعات والنشرات.
  - □ المؤتمرات والندوات.
  - □ العلاقات الشخصية.
  - □ مصادر أخري.

.....

.....

.....

.....

- **هل تقدم الإدارة المعينة بشئون جمع المعلومات وتحليلها، معلومات جديدة ودقيقة في مجال عمل هذه الشركة ؟**

□ نعم □ لا

- **أجب عن طريق وضع علامة (√) أمام كل جملة وأسفل واحدة فقط من الإجابات الخمس الأتية:**

رقم العبارة	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	يتوفر لدي الشراكة إستراتيجية محددة للاستفادة من جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بمجال عملها استنادا لأهمية هذه المعلومات للشركة.					
2	تعتمد الشركة على أسلوب محدد وواضح لجمع وتنظيم وتبادل البيانات والمعلومات.					
3	هناك مسؤوليات محددة للقائمين علي مهام جمع وتقييم المعلومات الخاصة بالسوق والتكنولوجيا والمنافسين					

رقم العبارة	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
	وغيرها من المعلومات المرتبطة بمجال عمل الشركة.					
4	تعرف المؤسسة نقاط القوى والضعف للأطراف المنافسة.					
5	تسعى الشركة باستمرار إلى معرفة ما يحب ويكره العميل من خصائص في المنتجات المنافسة.					
6	تسعى الشركة إلى جذب الأفراد المميزونٌ في مجال جمع وتحليل المعلومات لضمهم إليهًا.					
7	يوجد نظام للثواب والجزاء للقائمين علي مهام جمع وتحليل المعلومات بالشركة (مثل الحوافز– الجزاءات).					
8	تستخدم الشركة نشاط جمع وتحليل المعلومات ونتائجه في التحسن المستمر وخفض الوقت وزيادة الكفاءة.					
9	تعتمد الشركة علي التحليل والتفكير المتكامل في رؤية الأحداث بصورة أكثر وضوحا.					
10	تابع الشركة حدوث التغيرات في البيئة المحيطة بالمؤسسة ثم تحلل وتعيد التفكير في انعكاساتها على عملية اتخاذ القرار بها.					

- **بصفة عامة، ما هي أهم المشكلات التي واجهت الشركة في مجال جمع المعلومات وتحليلها؟**

.....

.....

.....

.....

- **ما هي مقترحاتكم للتعامل مع المشكلات سالفة الذكر ولتطوير قدرات الشركة في مجال جمع وتحليل المعلومات بصفة عامة؟**

.....

.....

.....

.....

القسم الخامس : الرؤية المستقبلية للشركة فيما يتعلق بمنظومة الذكاء الاقتصادي

الرؤية المستقبلية: هي وصف لصورة مستقبلية أفضل تتطلع إليها الشركة وتتفوق بها على أوضاعها الراهنة في جانب أو أكثر من جوانب الصورة ، فهي القدرة على تصور الماضي والحاضر والمستقبل.

الذكاء الاقتصادي: هو عبارة عن نظام معلوماتي يعمل على السيطرة و التحكم في المعلومة عن طريق البحث عنها، وجمعها بطريقة مشروعة وتحليلها من أجل استغلالها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية المناسبة في الأوقات المناسبة بما يتضمنه ذلك من القيام بكافة أنشطة البحث والتطوير، إضافة إلى حماية ممتلكات المؤسسة والتأثير على المحيط الخارجي.

وفي ضوء ما سبق، يُرجي الإجابة علي التساؤلات الآتية:

- هل سبق لسيادتكم التعرف علي مصطلح "الذكاء الاقتصادي" ؟

□ نعم □ لا

في حالة الإجابة بنعم، برجاء تحديد تعريف لهذا المصطلح في ضوء خبرتكم السابقة بمعرفته وفي أي سياق تم استخدامه؟

.....

.....

.....

.....

- بصفة عامة، ما هي رؤية الشركة المستقبلية لتطوير قدرات الشركة في مجالي البحث والتطوير وجمع وتحليل المعلومات باعتبارهما رافدي الذكاء الاقتصادي للشركة؟

الرؤية المستقبلية	مجال البحث والتطوير	مجال جمع وتحليل المعلومات
		1-

- **أجب عن طريق وضع علامة (√) أمام كل جملة وأسفل واحدة فقط من الإجابات الخمس الأتية:**

رقم العبارة	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	تمتلك الشركة رؤية مستقبلية شاملة يتحدد من خلالها اتجاه أعمالها في مجالي البحث والتطوير، وجمع وتحليل المعلومات					
2	تعمل الشركة علي توحيد جهود العاملين باتجاه تحقيق أهدافها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير، وجمع وتحليل المعلومات.					
3	القرارات التي تأخذها الشركة مبنية على رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير، وجمع وتحليل المعلومات.					
4	يتوفر لدي الشركة القدرات والإمكانيات المطلوبة لتحويل رؤيتها المستقبلية في مجالي البحث والتطوير، وجمع وتحليل المعلومات إلى واقع ممكن تطبيقه مستقبلا ضمن رسالة الشركة .					